

# أصْوَلُ الشِّيَاضِيُّ

لَأَدِيمٍ عَلَيِّ الشِّيَاضِيُّ

هـ ٣٤٤

وَبِهِ كَامِشَه

## عِمَدةُ الْحَوَاضِي

لِلْمَوْلَى مُحَمَّدٌ فِيضُ الْحَسِنِ الْكَنْكَوَهِيُّ

الْكَاتِبُ

بَارِكَاتُ الْعُوَيْدِيُّ

بَيْرُوت - نَبَّات

جَمِيعَ الْمُقْتُوقَ مَحْفُوظَةٌ  
لِبَارِ الْكِتَابِ الْمَرْبُّ  
بَيْرُوت

١٤٠٢ - ١٩٨٢ م

ج

ج

اِصْوَلُ الشَّكَاشِيِّ



بسم الله الرحمن الرحيم

عليه توكلت وبه استعين

### المقدمة

الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا محمد ، رسول الله وعلى آله  
وصحبه ومن والاه  
وبعد :

فاصول الشاشي من المتون المعتمدة في هذا الفن ، تناوله العلماء  
سلفاً وخلفاً بالشرح ، واقبل عليه طلبة العلم بالتحصيل ، فذاع صيته  
في بلاد الهند وافغانستان المجاهدة ومن جاورهما من الشعوب الإسلامية منذ  
ما يزيد على قرن من الزمان ، وانه اليوم وبحمده تعالى يشق طريقه الى  
المسلمين العرب لينالوا حظهم منه ، قد طبع بحرف تألفه أبصارهم ،  
وشرح بعبارة تقبلها أذواقهم ، أماطبعات السابقة لهذا الكتاب فكانت  
بحروف حجرية وعليها هوا مش يتذرع قراءتها لصغر حروفها ، وذلك مما  
سبب في تعدد الافادة منه سابقاً . . .

### ترجمة المؤلف

ابو علي الشاشي  
( ٣٤٤ هـ )

اسمه ولقبه : هو احمد بن محمد بن اسحاق ابو علي الشاشي ، نظام  
الدين ، الفقيه الحنفي .

شيوخه : تفقه على أبي الحسن الكرخي (٣٤٠ هـ)  
ريبيته بين علماء المذهب : قال الصميري (٤٣٦ هـ) ثم صار  
التدريس بعْد أبي الحسن الكرخي رحمه الله إلى أصحابه ، فمنهم أبو علي  
الشاشي ، وكان شيخ الجماعة ، وكان أبو الحسن قد جعل له التدريس  
حين فُلْج . . . والفتوى إلى أبي بكر الدامغاني . وكان يقول : ما جاءنا  
أحفظ من أبي علي . . .

الشاشي فقيهاً وأصولياً : قال الصميري : حدثني القاضي أبو محمد  
العماني قال : حضرت أبا علي الشاشي وكانت على طرف لسان أبي علي -  
لكونه عارفاً بها فلما فرغ . . . امتحن أبو علي أبا جعفر بشيء من مسائل  
النوادر (في فقه الاحناف) فلم يحفظها . . . فكان ذلك سبب حفظ أبي  
جعفر الهندواني للنوادر . . . وقال لأبي علي الشاشي : جئتكم زائراً لا  
متعلماً . . . فلما قام نهض له أبو علي . . .

وحدث أبو الفرج العماني - وكان ادرك الشيخ أبو الحسن ودرس  
عليه - قال : أوصى أبو علي الشاشي أن يرجعوا من مواراته ويفرقوا دفاتره  
على أصحابه ويتصدقوا بتركته - وكانت تسع مائة درهم عند ثلاثة انسن  
يعيش من فضل ذلك - وإن لا يجلسوا له في عزاء ! ففعلوا ذلك .  
وحضر أبو عبد الله الداعي ، وأبو تمام الزييني رضي الله عنهم  
جنازته ، وتفرقوا كتبه وتركته ثم تفرقوا .  
وتوفي رحمه الله / ٣٤٤ / أربع واربعين وثلاثمائة

وقال اللكتوي : (فائدة) الشاشي اشتهر بها امامان جليلان من  
المذهبين -

فالحنفي : أبو علي احمد بن محمد بن اسحاق . . .  
والشافعي : أبو بكر محمد بن اسماعيل عرف بالقفال (٤١٣ هـ).

الكتاب : تشعر عبارة اللكتوي ان هذا المختصر في علم الاصول من مشاهير الكتب التداولة في بلاد الهند وماجاورها حيث قال :  
- واما المختصر في علم الاصول المعروف باصول الشاشي المتداول في زماننا - اي ما يزيد على مائة عام - .

قال صاحب الكشف : إن اسمه (الخمسين) كان سنُ المؤلف خمسين سنة فسماه به .

شرح الكتاب: من الشروح عليه المعروفة سابقاً - شرح المولى محمد بن الحسن الخوارزمي المتوفي سنة احدى وثمانين وسبعين مائة (٧٨١ هـ) .

كما شرحه محمد حسن المكني بأبي الحسن بن محمد السنبله الهندي .. وسماه : حصول الحواشى على اصول الشاشي وهو مطبوع بنمبشي نولكشور / ١٣٠٢ هـ / المافق / ١٨٨٤ م .

### ترجمة المؤلف

- ١ - الصيمرى : (اخبار اي حنفية واصحابه) : ١٦٣ - ١٦٤
- ٢ - تاريخ بغداد : ح ٤ / ٣٩٢
- ٣ - القرشى : (الجواهر المضئية) ح ١ / ٩٨
- ٤ - اللكتوي - الفوائد البهية : ٢٤٤
- ٥ - ابو اسحاق الشيرازي : (طبقات الفقهاء) ١٤٣
- ٦ - هدية العارفين : ح ٥ / ٦٢
- ٧ - ابن دفمق (الطبقات) : مخطوط

## التعريف باصول الفقه

اصول الفقه : هو النظر في الدلالة الشرعية من حيث تأخذ منها الاحكام والتكاليف .

رتبته : وهو من اعظم العلوم الشرعية وأجلها قدرأً واكثرها فائدة . وجامع لجهات متوسطة بين اصول الدين وفروعه فهو فرع لأصل واصل لفرع .

أي هو فرع لأصول الدين ، واصل للفقه . . .  
فمن حيث انه اصل والفقه فرع ، له فضيلة .  
ومن جهة ان الفقه مقصود ، فهو أشرف لظهور فضل المقصود على  
الوسيلة .

وهكذا نجد أن علم (أصول الفقه) هو العلم الذي يبين المنهج التي اتجها الأئمة المجتهدون في استنباطهم وتعرف الاحكام الشرعية من النصوص ، والبناء عليها باستخراج العلل والاحكام وتلمس المصالح التي قصد اليها الشرع الحكيم ، وأشار اليها القرآن الكريم .

### مناهج المؤلفين

تابع العلماء بعد الامام الشافعي التأليف في هذا الفن وتععددت المنهج . . و اختللت طریقتهم الى ثلاثة :

- طریقة المتكلمين : (اصول الشافعیة)

٢ - طریقة الاحناف :

٣ - طریقة المتأخرین :

١ - طریقة المتكلمين : تمیزت بتحقيق المسائل ، و تقریر القواعد ، و تمحیص الخلافات مع الاستدلال العقلي ، والاکثار من الجدل فيها ،

شانهم في ذلك شأن علماء الكلام . وبذلك كان اتجاهًا نظرياً خالصاً .

اما بناء الفروع على هذه المسائل ، وتحقيق هذه الفروع : فتكاد تكون كتابتهم بعزل عنها ، وليس لهم عنية بالتطبيق الا في القليل النادر ، واهم تلك الكتب :

١ - العمدة لابن عبد الجبار : (٤١٥ هـ) وشرحه (المعتمد) لابن حسين البصري (٤٧٣ هـ) وهما من أئمة المعتزلة ، وهو مطبوع .

٢ - كتاب البرهان : لابي المعالي الجوني امام الحرمين (٤٧٨ هـ) وطبع اخيراً في قطر .

٣ - المستصفي ؛ للغزالى (٥٠٥ هـ) مطبوع ايضاً ومشهور ومتداول .

- وهذه الكتب اركان هذا الفن وقواعدة ، واهم كتب المتأخرین منها (الاحکام) للآمدي .

٤ - طريقة الاحناف : اتسمت طريقة الاحناف بتقرير القواعد الاصولية على مقتضى ما نقل من الفروع من ائمتهم

ونعني بتحقيق الفروع :

تحقيق الفروع وتطبيقاتها على تلك القواعد ، وأخذ الاحکام من القواعد الاصولية ، على معنى : انهم استمدوا اصول فقههم من الفروع والمسائل الفقهية عن ائمة المذهب الحنفي .

وكان دراسة الاصول على ذلك النحو صورة لينابيع الفروع المذهبية وحججها ، وبهذا تختلف اصول الحنفية عن اصول الشافعية في ان اصول الشافعية كانت منهاجاً للاستنباط وكانت حاكمة عليه - اما طريقة الاحناف فقد كانت غير حاكمة على الفروع بعد ان دونت .

وأقدم كتاب على هذا النحو هو اصول ابي الحسن الكرخي (٣٤٠ هـ) ولا يزال الكتاب مخطوطاً . واسع منه واكثر تفصيلاً كتاب اصول ابي بكر الرازي المعروف بالجصاص المتوفي (٣٧٠ هـ) وهو مخطوط ايضاً . ويبدو ان بين العالمين والكتابين هذا المصنف الذي نقدم له (الخمسين) لأنه منسوب الى ابي علي الشاشي (٣٤٤ هـ) .

ثم توالى التواليف فكان (تأسيس النظر) لابي زيد الدبوسي (٤٣٠ هـ) وفيها اشارات موجزة الى اصول التي اتفق عليها ائمة المذهب الحنفي مع غيرهم او اختلفوا فيه . وهذا الكتاب طبع غير مرّه .

وبعد هؤلاء جاء فخر الاسلام البزدوي (٤٨٣ هـ) الف كتاب المسماى (اصول البزدوي) وهو من اوضح كتب المذهب المبكرة . . ثم توالى المؤلفات في كل قرن الى زماننا هذا، ما بين مطول أو مختصر -

٣ - طريقة المتأخرین : بعد ان استقامت الطريقتان كل واحدة في مناهجها . . وجدت كتب تجمع بين الطريقتين فعنیت بتحقيق القواعد الاصولية واقامة البراهین عليها . .

كما عنیت بتطبيق هذه القواعد على الفروع الفقهية وربطها بها - واهمها هذه الكتب :

١ - بديع النظم: لابن الساعاتي (٦٩٤ هـ) جمع فيه بين البزدوي الحنفي ، والاحكام للامدي الشافعی ، هذا والبديع بشرحه لا يزال مخطوطاً . .

٢ - تنقیح الاصول وشرحه: لصدر الشريعة عبد الله بن مسعود البخاري الحنفي (٧٤٧ هـ) لخص فيه اصول البزدوي والمحصول للرازي

والمختصر لابن الحاجب . وهذا الكتاب هو المعتمد في تدريس علم أصول الفقه ، . في جامعة الأزهر وغيرها .

٣ - ثم توالى بعد ذلك الكتابات الجامعية بين الطرفين ومنها كتاب : (جمع الجواجم) لتابع الدين عبد الوهاب السبكي الشافعى (٧٧١ هـ)

وكتاب التحرير للكمال بن الهمام الحنفي (٨٦١ هـ) ومن آخر المصنفات (مسلم الثبوت) لمحب الدين بن عبد الشكور (١١١٩ هـ) وهو من ادق كتب المؤخرين .

بيروت في غرة رجب الخير ١٤٨١  
١٩٨١ (٤) أيار

حررة الراجي ~~عنه~~ مولاه الشيخ خليل الميس  
مدير أزهر لبنان



## بحث

# كون أصول الفقه أربعة

بسم الله الرحمن الرحيم<sup>(١)</sup>

الحمد<sup>(٢)</sup> لله الذي أعلى منزلة المؤمنين بكريم خطابه رفع درجة العالمين بمعاني كتابه وخاص المستبطنين منهم بعزيز<sup>(٣)</sup> الإصابة وثوابه<sup>(٤)</sup> والصلوة<sup>(٥)</sup> على النبي وأصحابه والسلام<sup>(٦)</sup> على أبي<sup>(٧)</sup> حنفية وأحبابه، وبعد، فإن أصول<sup>(٨)</sup> الفقه أربعة<sup>(٩)</sup>. كتاب<sup>(١٠)</sup> الله تعالى، وسنة رسوله، وإجماع الأمة والقياس، فلا بد من البحث في كل واحد من هذه الأقسام ليعلم بذلك طريق<sup>(١١)</sup> تخرج الأحكام.

## البحث<sup>(١٢)</sup> الأول

### في كتاب الله تعالى

## فصل<sup>(١٣)</sup> في الخاص<sup>(١٤)</sup> والعام

فالخاص لفظ<sup>(١٥)</sup> وضع<sup>(١٦)</sup> لمعنى معلوم أو لسمى<sup>(١٧)</sup> معلوم على<sup>(١٨)</sup> الإنفراد كقولنا في تخصيص الفرد زيد وفي تخصيص النوع رجل وفي تخصيص الجنس إنسان.

(١) قوله بسم الله لما كان اللائق ببدأ كل أمر جليل القدر ومطلع كل شأن عظيم الخطر أن يبدأ فيه بذكر الله تعالى صوناً عن الخلل والزلل افتح المصنف رحمة الله بقوله بسم الله . . . الخ . . .

(٢) قوله الحمد لله ببدأه بعد التيمن بالتسمية بـ«حمد الله سبحانه»، اقتدار بأحسن النظام، وعملاً على حديث خير الانعام عليه الصلة والسلام وهو (كل أمر ذي بال لم يبدأ بـ«حمد الله» فهو أقطع).

والحمد: هو الوصف بالجمليل الاختياري حقيقة وحكمة، كصفات الباري تعالى واللام فيه للجنس أو للاستغراف، واختيار اسمية الجملة على فعليتها لكونها دالة على الثبات والدوم وقدم الحمد لأنها المناسب للمقام.

(٣) قوله بمزيد الإصابة صلة خص والمزيد مصدر ميمي أي خصهم منهم بزيادة إصابة الحق لأن الخطأ منهم نادر، والغالب إصابة الحق بخلاف غير المجتهدين من العلماء فإنهم ليسوا كذلك.

(٤) قوله (وثوابه) أي خصهم بزيادة الثواب لأنهم يستحقون الأجرين عند الإصابة واجراً واحداً عند الخطأ.

(٥) قوله (والصلة) أنشأ امثلاً بقوله تعالى «صلوا عليه» الخ... لأن المين لقواعد المسائل الشرعية ومعاقد الأحكام الفقهية أو تكميلاً للحمد فإن جميع ما يصل إليه من النعم فهو بواسطته وبركته عليه السلام فلما ذكر المنعم الحقيقي ذكر الصلة على الواسطة ليكون شكرأ الله تعالى لأن من لم يشكر الناس لم يشكر الله، أو عملاً بقوله عليه السلام خصني الله بكرامات إحداها إذا ذكر ذكرت معه، وهذا تأويل قوله تعالى «ورفعنا لك ذرك».

فإن قلت كم من موضع يذكر فيه الله تعالى ولم يذكر عليه السلام كما في التسمية والتكبير والذبح وغيرها؟

قلت: إذا ذكر ذكرت معه قضية مهملة في قوة الجزئية فلا يفيد العموم.

(٦) قوله (والسلام) اختلف في: إن الصلة والسلام على غير الأنبياء جائز أم لا؟ فذهب بعضهم إلى كراحته وبعضهم إلى تحريره، وما ذهب إليه الجمهور أنه لا يجوز ابتداء واستقلالاً، وأما إتباعاً فيجوز.

أعني يجوز صلٍ وسلامٍ على محمد وأبي حنيفة ولا يجوز صلٍ وسلامٍ على أبي حنيفة.

(٧) قوله على أبي حنيفة رحمة الله، ذكره لبراعة الاستهلال، وأردفه بالصحابة إشارة إلى أنه من التابعين ومن الأشبه بالصواب لما ميّنّا لهم في رؤيته انس بن مالك رضي الله عنه، وإنما خصّ أبا حنيفة بالدعاة بالسلامة ليعلم أن المصنف رحمة الله حفي المذهب.

(٨) قوله أصول الفقه جمع أصل وهو ما يستند إليه تحقق الغير والأصول هنا أدلة الشرع لابتناء أحكام الفقه عليها.

والفقه: هو العلم الاستدلالي بالفروع العلمية.

(٩) قوله (أربعة) وجه الإنحصار في الأربعة: إن الحكم إما أن يثبت بالوحى، أو بغيره، والأول: إما جلى، وهو الكتاب، أو خفي وهو السنة.

والثاني: إما اجتهد أو غيره، فالأول: إما اجتهد جميع المحتهدين وهو الإجماع، أو اجتهد البعض وهو القياس، وإما غير الاجتهد فليس بحجة.

(١٠) قوله (كتاب الله تعالى) وهو القرآن بقدر خمس مائة آية مما يتعلق بالأحكام وكذا المراد بالسنة بقدر خمس مائة ألفا.

(١١) قوله طريق تحرير الأحكام إضافة الطريق إلى التحرير بيانية أو بمعنى اللام أي طريق لتحرير الأحكام إضافة المصدر إلى المفعول أي طريق تحرير المجتهد الأحكام.

(١٢) قوله (البحث الأول) وجه تقديم هذا البحث، أن الكتاب أصل مطلق كامل والباقيات أصول إضافية لكون الموافقة مع الكتاب ضرورية فيها وإن كان بحسب التبيان كما في قوله تعالى ﴿وَأَنَّزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ وإنما لم يستعمل بتعريف الكتاب لأنه أشهر من أن يعرف لأنه سور معلومة معدودة أولاها الفاتحة وأخراها سورة الناس كل سورة مشتملة على عدة آيات وكل آية على كلمة مخصوصة فكان القرآن مميزاً عن كل كلام غيره بحيث لا يشبه شيئاً منه بغيره فلا يحتاج إلى التمييز.

(١٣) قوله (فصل في الخاص) فإن قبل الخاص والعام في الفصل لا الفصل في الخاص والعام فلا يستقيم النظر فيه؟

قبل الظرفية لها اعتباري لا حقيقي، كما في قوله زيد في النعمة.

(١٤) قوله في الخاص والعام إنما جمعهما في فصل واحد لاشتراكهما في كون كل واحد منها موضوعاً لمعنى واحد، لكن المعنى الواحد في الخاص منفرد عن الأفراد وفي العام مشتمل على الأفراد، ولا شرائهما في كون كل واحد منها يوجب الحكم قطعاً، بخلاف المترافق والمؤول.

وقدم الخاص على العام لأنها بمنزلة المركب، والخاص بمنزلة المفرد، والمفرد مقدم على المركب، ولأن حكمه متفق عليه بين الجمورو، وحكم العام مختلف فيه.

(١٥) قوله (لفظ) ذكر اللفظ دون النظم لأن هذا لتعريف مطلق الخاص لا خاص الكتاب فلا يجب رعاية الأدب إلى ذكر النظم.

(١٦) قوله (وضع) الخ فقوله لفظ بمنزلة الجنس ، والباقي كالفصل .

قوله (وضع لمعنى) ليخرج المهمل ،

وقوله (معلومات) إن كان معناه معلوم المراد يخرج منه المشترك لأنه غير معلوم المراد .

وإن كان معناه معلوم البيان ، لم يخرج منه .

ويخرج من قوله (على الإنفراد) لأن معناه حينئذ أن يكون المعنى منفرداً عن الأفراد وعن معنى آخر فيخرج عنه المشترك والعام جميعاً .

(١٧) قوله : (والسمى معلوم) المسمى والمدلول والمفهوم والمعنى متعددة بالذات .

وهو: أن المجموع عبارة عنها حصل في الذهن ، ومتغيرة بالاعتبار فإذا حصل في العقل من

حيث أنه وضع الإسم له ليسى بالسمى

ومن حيث أنه يدل عليه اللفظ يسمى بالمدلول ،

ومن حيث أنه يفهم من اللفظ يسمى بالمفهوم

ومن حيث أنه يقصد من اللفظ يسمى بالمعنى .

(١٨) قوله (على الإنفراد) والمراد بالإنفراد كون اللفظ متناول لمعنى واحد مع قطع النظر عن

أن تكون في الخارج لهذا اللفظ إفراد أو لم تكن .

## بحث

### العام والخاص

والعام كل<sup>(١)</sup> لفظ ينتظم<sup>(٢)</sup> جمعاً من الأفراد

إما لفظاً كقولنا: مسلمون ومشركون

وإما معنى كقولنا من وما

وحكم<sup>(٣)</sup> الخاص من الكتاب وجوب<sup>(٤)</sup> العمل به لا محالة. فإن قابله<sup>(٥)</sup> خبر الواحد أو<sup>(٦)</sup> القياس فإن أمكن الجمع بينها بدون تغيير في حكم الخاص يعمل بها، وإلا يعمل<sup>(٧)</sup> بالكتاب ويترك ما يقابله مثاله: في قوله تعالى ﴿يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾<sup>(٨)</sup> فإن لفظة الثلاثة خاص في تعريف عدد معلوم<sup>(٩)</sup> فيجب<sup>(١٠)</sup> العمل به.

ولو حمل<sup>(١١)</sup> الاقراء على الاطهار كما ذهب اليه الشافعي باعتبار أن الطهر مذكّر دون الحيض وقد ورد الكتاب في الجمع بلفظ التائית ذلـ<sup>(١٢)</sup> على أن جمع المذكر وهو الطهر لزم ترك العمل بهذا الخاص لأن من حمله على الطهر لا يوجب ثلاثة أطهار بل طهرين وبعض الثالث<sup>(١٣)</sup> وهو الذي وقع فيه الطلاق فيخرج<sup>(١٤)</sup> على هذا حكم الرجعة في الحيضة الثالثة وزواله وتصحيح نكاح الغير وإبطاله وحكم الحبس والإطلاق والمسكن والإنفاق والخلع والطلاق وتزوج الزوج بأخذتها وأربع سواها وأحكام<sup>(١٥)</sup> الميراث مع كثرة تعدادها وكذلك قوله تعالى.

(١) قوله (كل لفظ) أي لفظ موضوع بدلالة تعريف الخاص المشارك للعام في جميع القيد والمفارق في قيد الإنفراد.

(٢) قوله (يتنظم) أي يشمل إحتراز عن المشترك فإنه لا يشمل معينين أو أكثر بل يحتمل كل واحد منها على السوية بطريق البدلية.

(٣) قوله وحكم الخاص أي من حيث أنه خاص من غير اعتبار العوارض والموانع كالقرنية الصارفة عن إرادة الحقيقة مثلاً، ثم حكم الشيء هو الأمر الثابت بالشيء.

(٤) قوله وجوب العمل به لا محالة هذا مذهب مشايخ العراق والقاضي أبي زيد والشيوخ ومن تابعهم لأن المقصود من وضع الألفاظ للمعاني أن تدل عليها وإلا لم تكن للوضعفائدة. وقال مشايخ سمرقند وأصحاب الشافعي ولا يثبت الحكم به قطعاً لأن كل لفظ يحتمل أن يراد به غير موضوعه مجازاً.

والجواب منا أن هذا الاحتمال لم ينشأ عن دليل فلا يقبح في القطع فمن قام تحت حائط لا ميل فيه لا يلام لانفاء دليل السقوط بخلاف من قام تحته إذا كان فيه ميل فإنه يلام لوجود دليل السقوط.

(٥) قوله فإن قابله خبر الواحد، فإن قيل المعارضة أراد الدليلين المتعارضين المتساوين في القوة وخبر الواحد والقياس لا يساويانه فكيف يعارضانه يقال بما في الإصطلاح وأما في اللغة المساواة ليست بشرط المراد فيها المعنى اللغوي أو إبراد المعارضة المعاشرة الصورية.

(٦) قوله (أو القياس) فإن قيل القياس لا يمكن له تقابل الخاص من الكتاب لأن شرط القياس أن لا يكون في الفرع نص فإذا كان فيه نص خاص لم يبق قياساً فكيف يقابله؟ يقال إن المراد بالمقابلة أي المقابلة الصورية لا الإصطلاحية حتى يرد ما أورد.

(٧) قوله (والا يعمل بالكتاب) لأن الكتاب أقوى منها لأنه أقطع وها ظنيان لأن في خبر الواحد شبهة الإنقطاع عنه عليه السلام والقياس مبناه على الرأي وهو يحتمل الغلط.

(٨) قوله (ثلاثة قروء) جمع قراء وهو مشترك بين الحيض والطهر ولذلك اختلف فيه بعضهم أرادوا بها الحيض كما هو مذهبنا وهو قول الخلفاء الأربعية والعبادلة الثلاثة وكثير من الصحابة، وقال أحد كنت أقول بالاطهار ثم وقعت بقول الأكابر وبعضهم أرادوا بها الاطهار كما ذهب إليه الشافعي رحمه الله وهم كانوا أهل اللسان فثبت أنه مشترك ودلائل الفريقين في المطولات لا تسعها هذه الوريفات.

(٩) قوله (ثلاثة قروء) فإن قيل مميز الثلاثة إلى العشرة يكون جمع القلة إلا إذا لم يوجد فحيثند يضاف إلى جمع الكثرة قد وجد هنها جمع القلة وهي الأقراء قبل لاستعار جمع الكثرة لوضع جمع القلة.

(٩) قوله (عدد معلوم) وهي الثالثة الكوامل الأفراد وإنما يعمل بها إذا أريد بها الحيض دون الطهر.

(١٠) قوله (فيجب العمل به) الفاء جواب الشرط أي وإذا أثبت أنه خاص فيجب العمل به وذلك إنما يتحقق إذا حل الإقراء على الحيض لأن طلاق السنة إنما يكون في الطهر فإذا طلقها في الطهر يجب الترخيص بثلاثة حيض فنصير العدة ثلاثة قروءة كواهل.

(١١) قوله (ولو حل الإقراء) الخ . . . ومحصول قوله إن الطهر مذكور دون الحيض وقد ورد الكتاب في الجمع بلفظ التأييث فعلم أنه جمع المذكر وهو الظرفان فإن النساء في أسماء الأعداد من الثلاثة إلى العشرة علامه التذكير يقال ثلاثة رجال في الجمع المذكر وفي جمع المؤنث ثلاثة نسوة. والجواب منا أن القرء والحيض إسمان للدم الخصوص فمن تأييث أحدهما لا يلزم تأييث الآخر ألا ترى أن الذهب والعين إسمان لشيء واحد مع أن أحدهما مذكر والآخر مؤنث فكذا القرء مذكر وإن كان الحيض مؤنثاً، فإنما يحتج علامه التذكير إنما كان لتذكير القرء فلا يدل على أن المراد بها الاطهار.

(١٢) قوله (ذل) يحتمل أن يكون حالاً بإضمار قد أي وقد دل ومحتمل أن يكون جواب شرط مذوف أي إذا أورد الكتاب في الجمع بلفظ التأييث دل على أنه جمع المذكر.

(١٣) قوله (بعض الثالث) فإن قلت الطهر الذي وقع فيه الطلاق أول فكيف سماه ثالثاً، قبل الثالث لا تقضي كونه متأخراً في الوجود عن الاثنين ألا ترى إلى قوله جل جلاله (لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة) حيث أطلق اسم الثالث على الجلالة مع أنه تعالى ليس بمتاخر في الوجود وعن مريم وعيسى عليهما السلام بل الله تعالى سابق عليهما وذلك لأن معنى الثالث الواحد من الثلاثة لا المتأخر من الاثنين.

(١٤) قوله (فيخرج على هذا) أي يستبطط ويترفع على هذا الخلاف فيجوز الرجعة في الثالث عندنا لا عنده ويصبح فيه نكاح الغير عنده لختم العدة لا عندنا وتحبس بحسب العدة عندنا لا عنده ويجب على الزوج السكنى والنفقة عندنا لبقاء العدة لا عنده وكذا يصبح إيقاع طلاق آخر والخلع في الثالث عندنا لبقاء العدة لا عنده ولا يجوز فيه التزوج بأختها للزوم الجمع بين الأخرين وكذا تزوج أربع سواها للزوم الحمس بالنظر إلى العدة عندنا لا عنده، وكذا تصير امرأة الفار لو مات في الثالث عندنا لا عنده .

(١٥) قوله (وأحكام الميراث) فإذا أمات الزوج في الحبضة الثالثة ورثت المطلقة وبطل لها الوصية عندنا لا عنده .

## بحث

# تقسيم العام إلى قسمين

﴿قد (١) علمنا ما (٢) فرضنا عليهم في أزواجهم﴾ خاص في التقدير الشرعي فلا يترك العمل به باعتبار أنه عقد مالي فيعتبر بالعقود المالية فيكون تقدير المال فيه موكولا إلى رأي الزوجين كما ذكره الشافعى وفرع على هذا أن التخلّى لنفل العبادة أفضل (٣) من الإشتغال بالنكاح، وأباح إبطاله بالطلاق كيف ما شاء الزوج من جمع وتفريق وأباح إرسال الثلاث جملة واحدة وجعل عقد النكاح قابلا للفسخ بالخلع وكذلك قوله تعالى ﴿حتى تنكح زوجاً غيره﴾ خاص في وجود (٤) النكاح من المرأة فلا يترك العمل به بما روي عن النبي عليه السلام أيها إمرأة نكحت نفسها بغير (٥) إذن وليتها فنكاحها باطل (٦) باطل باطل، ويتفreiغ منه الخلاف في حل الوطء ولزوم المهر والنفقة والسكنى ووقوع الطلاق والنكاح (٧) بعد الطلاقات الثلاث على ما ذهب إليه قدماء أصحابه بخلاف ما اختاره (٨) المؤخرون منهم.

وأما العام (٩) فنوعان عام خصّ عنه البعض، وعام لم يخصّ عنه شيء فهو بمنزلة الخاص في حق (١٠) لزوم العمل به لا محالة وعلى هذا قلنا إذا قطع يد السارق بعدما هلك المسروق عنده لا يجب (١١) عليه الضمان لأن القطع جزاء جميع ما اكتسبه .

---

(١) قوله قد علمنا الخ . . . أي أوجبنا من المهر في أزواجهم ومن العرض أي الكسوة والنفقة في آبائهم .

(٢) قوله (ما فرضنا) فقوله تعالى فرضنا خاص في التقدير الشرعي لأنه أضاف الفرض وهو بمعنى التقدير إلى نفسه فكان المهر مقدراً شرعاً بحيث لا يجوز التقصان عنه إلا أنه في تعين المقدار بجمل فألحقت السنة بياناً له وهي ما روى جابر بن عبد الله رضي الله عنه عن النبي عليه السلام أنه قال (لا يزوج النساء إلا الأولياء ولا يزحمن إلا من الأكفاء ولا مهر أقل من عشرة دراهم) وهو مذهب علي وابن عمر وعائشة وعاصم وإبراهيم رضي الله عنهم .

قال العيني إذا رُوي من طرق مفرداتها ضعيفة يصير حسناً ويحتاج به على أن الاحتياط أيضاً في مذهبنا ، وبباقي الأحاديث إما مؤولة أو ضعيفة فصارت العشرة تقديراً لازماً / .

والشافعي لم يجعله مقداراً بل جعله موكولاً إلى رأي الزوجين لأنه بدل المعقود عليه وهو البعض فصار كأعراض العقود المالية أي البيع والاجازة وهو فيها يثبت على تراضي المتابعين فكذا هذا لكننا نقول بهذا ترك الخاص من الكتاب فلا يصح .

(٣) قوله (أفضل) لأن النكاح من المعاملات كسائر العقود المالية ونحن نتمسك بسته بِيَّنَةٍ حيث اختاره على التخلّي مع ما ورد منه الحث عليه بألفاظ مختلفة والاعتصام بهدية عليه السلام أولى من اختيار سيرة يحيى بن زكريا عليه السلام .

(٤) قوله (في وجود النكاح) قال أبو حنيفة يجوز إنكاحها نفسها بالغة بغير ولد وقال محمد رحمة الله رح ينعقد موقعاً ، وعن أبي يوسف ينعقد لا يولي ثم رجع ينعقد مطلقاً ويروي رجوع محمد رح أن قوله وروى الحسن عن أبي حنيفة رحه الله ينعقد في الكفر لا في غيره ومثله عن أبي يوسف رح وبه أخذ أكثر المشائخ وهو المختار للفتاوى وقال مالك والشافعي لا ينعقد بعيارتهن ، ويروي عن بعض الصحابة والتابعين .

(٥) قول (بغير إذن ولها) أقول يشير بفهمه المخالف إلى أوازه كالاذن فيجوز بعيارتهن وهو خلاف مذهبـه .

(٦) قوله (باطل) الخ . . . والكرار لدفع التجوز وهو أن يراد بالباطل غير الكامل أو لاهتمام المتكلم بالمعنى المدلول عليه / أقول . إن التكرار ثلاث مرات على ما يفهم من عبارة الخيالي يكون في موضع العتاب والزجر كما في قوله عليه السلام (أي عبد تزوج بغير إذن مولاه فهو عاهر عاهر عاهر) أي زان لتمرده على مولاه بإنكاح نفسه بغير إذنه ، وكذا قوله عليه السلام في السرقة فإن عاد فاقطعوه . فقوله عليه السلام أي امرأة الخ . . . من هذا القبيل .

(٧) قوله (النكاح) أي إذا طلق الزوج ثلثاً هذه المرأة التي نكحت بغير إذن فيجوز نكاحها بعد الثلاث عند الشافعي رح لأن النكاح الأول لم ينعقد عنده .

(٨) قوله ( ما اختار المتأخرون ) فإنهم لم يجوزوا النكاح بعد الثلاث اختيارات نظراً إلى اشتباه وقوعها على تقدير جواز هذا النكاح .

(٩) قوله ( وأما العام ) أعلم أن حكم العام عند عامة الأشاعرة بالتوقف حتى يقوم دليل عموم وخصوص وعن التلخي والجباي الجزم بالخصوص كالواحد في الجنس والثلاثة في الجمع والتوقف فيها فوق ذلك .

و عند جهور العلماء إثبات الحكم فيما يتناوله من الأفراد قطعاً و يقيناً عند مشائخ العراق و عامة المتأخرین و ظناً عند جهور الفقهاء والمتكلمين وهو مذهب الشافعی رح و المختار عند مشائخ سمرقند حتى يفيد وجوب العمل دون الاعتقاد ويصح تخصيص العام من الكتاب بخبر الواحد والقياس هذا و متمسكات كل فريق في المطولات .

(١٠) قوله في حق لزوم العمل به وكذا لزوم العلم به و يتناوله حكم كل ما يتناوله وقد شاع الاحتجاج به سلفاً و خلطاً من الصدر الأول والآخر وقال الشافعی رحه الله : ظليٌ لا يعارض الخاص بل يخص به إذ ما من عام إلا وقد خص عنه البعض وهذه الكلية منوعة عندنا .

(١١) قوله ( لا يجب عليه الضمان ) تفريع على أن العام يلزم العمل به قطعاً فإنه إذا هلك المسرور عن السارق بعد القطع أو قبله أو استهلك لا يضمن كما لو أتلف خراً وهو ظاهر المذهب .

وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يضمن إذا استهلك .

وقال الشافعی رح يضمن السارق المسرور كما إذا غصب عيناً فهلك عند الغاصب فإنه يجب عليه الضمان لأنه أتلف مال الغير بغير إذنه فكذا هنا .

ولنا أن كلمة ما في قوله تعالى ( فاقطعوا أيديهم جزاء بما كسبا ) عامة موجبة أن يكون القطع جزاء جميع ما وجد من السارق وما وجد منه تلف العين و بتقدير إيجاب الضمان يكون القطع جزاءاً لبعض أفعاله فكان ترك العمل بالعام من الكتاب بالقياس و ذلك لا يجوز .

(١٢) قوله ( ما اكتسبه ) فإن قيل لا نسلم أن هلاك المسرور ما اكتسبه السارق نعم لو وجد منه الاستهلاك لكان من مكتسباته وقد وضع المسألة في الملاك دون الاستهلاك فلم لا يكون القطع جزاء السرقة والضمان جزاء الملاك كما ذهب إليه الشافعی رحه الله وأجيب بأن الملاك مضاد إلى فعل السرقة لأنه وجد بعده فكان فعله بخلاف الاستهلاك فإنه فعل زائد على فعل السرقة ولهذا يجب الضمان في صورة الاستهلاك في رواية الحسن عن أبي حنيفة رح .

## بحث عموم الكلمة ما

إن الكلمة ما عامة تتناول جميع ما وجد من السارق وبتقدير إيجاب<sup>(١)</sup> الضمان يكون الجزاء هو المجموع ولا يترك العمل بالقياس<sup>(٢)</sup> على الغصب والدليل<sup>(٣)</sup> على أن الكلمة ما عامة ما ذكره محمد رحمة الله: إذا قال المولى لجاريته إن كان ما في بطنك غلاما فأنت حرة فولدت غلاما وجارية لا تعتق، وبمثله<sup>(٤)</sup> نقول في قوله تعالى ﴿فاقرأوا﴾ ما تيسر من القرآن<sup>(٥)</sup> فإنه عام في جميع ما تيسر من القرآن، ومن ضرورته عدم توقف الجواز على قراءة الفاتحة وجاء في الخبر أنه قال<sup>(٦)</sup> لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب فعملنا<sup>(٧)</sup> بهما على وجه لا يتغير به حكم الكتاب بأن نحمل الخبر على نفي الكمال حتى يكون مطلق القراءة فرضا بحكم الكتاب وقراءة الفاتحة واجبة بحكم الخبر وقلنا كذلك في قوله تعالى ﴿ولَا﴾ تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه<sup>(٨)</sup> أنه يوجب حرمة متروك التسمية عامداً وجاء في الخبر أنه عليه السلام سئل عن متروك التسمية عامداً فقال (كلوه فإن تسمية الله تعالى في قلب كل امرئ مسلم) فلا يمكن التوفيق بينهما لأنه<sup>(٩)</sup> لو ثبت الحال بتركها عامداً ثبت الحال بتركها<sup>(١٠)</sup> ناسيها فحينئذ يرتفع حكم الكتاب فيترك الخبر.

---

(١) قوله (إيجاب الضمان) من قبيل إضافة المصدر إلى المفعول والفاعل مذوف أي إيجاب الشارع ضمان المسروق على السارق كما قال الشافعي.

(٢) قوله (بالقياس على الغصب) فإن الغاصب يضمن إذا عجز عن تسليم عين المغصوب إلى المالك باعتبار أنه تعدى على حق الغير والسارق كذلك فيقاس عليه في حكمه وهو الضمان.

(٣) قوله (والدليل على) الخ ولقائل أن يقول : إن كلمة ما موضوعة للعلوم ولا حاجة إلى الدليل في الموضوعات فلا حاجة إلى التأييد بقول (المصنف رحمه الله) واجب بأنكم من شيء كان موضوعاً لمعنى ولكن ذلك المعنى لا يكون مراداً عند الفقهاء فيحتاج إلى الدليل وإنما خصَّ محمد رحمه الله لأنه كما كان من أمم الفقهاء كان من أمم اللغة أيضاً.

(٤) قوله (وبigliه) أي بمثل ما مرّ من أن العام الذي لم يخص منه البعض بمنزلة الخاص في لزوم العمل، وترك ما يقابل له.

(٥) قوله (فأقرأ) الخ الآية وردت في الصلة بدلالة سياق الكلام أي فاقرأوا في الصلة جميع آيات تيسرت من القرآن فاتحة كانت أو غيرها فيقتضي أن يكون المأمور به الجزء العام من القرآن والأمر بدل على أحجاء المأمور به فيدل النص على أن أي جزء فرأ كان مجزئاً.

(٦) قوله (أنه) قال ضمير أنه للشأن وضمير قال للنبي عليه الصلوة والسلام ويجوز هو والضمير من غير تقدم ذكر المعاد إذا كان المعاد معلوماً بالقرينة.

(٧) قوله (فعملنا بها) فإن الآية وردت في الصلة وكلمة (ما) عامة في جميع ما تيسر فاتحة كانت أو غيرها فيقتضي أن يكون المأمور به الجزء العام من القرآن والأمر يدل على إجزاء الفعل المأمور به فدل على أنه أي جزء قرأه كان مجزياً ومن ضرورته عدم توقف الجواز على قراءة الفاتحة وقد جاء في الخبر أنه عليه الصلة والسلام قال (لا صلة إلا بفاتحة الكتاب) ولا لبني الوجود فيقتضي أن لا يوجد الصلة شرعاً إلا مع فاتحة الكتاب ومن ضرورته توقف الجواز قراءة الفاتحة فإذا تقابلنا بها على وجه لا يتغير به حكم الكتاب بأن يحمل الخبر على نفي الكمال ويجعل معناه: لا صلة كاملة إلا بفاتحة الكتاب فيجوز الصلة بمطلق القراءة لكن يتمكن فيها نقصان بتراك الواجب وفيه تقرير: فرضيته القراءة كما هو موجب الكتاب، وإيجاب الفاتحة عملاً بالخبر فتدبر .

(٨) قوله (ولا تأكلوا مَا لَمْ يذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لِفَسْقٍ) إن أكله بغير الضرورة معصية واستحلاله على إنكار التنزيل كفر، فإنهما نزلت مع آيات قبلها في الكفار وهم كانوا يقولون للMuslimين: إنكم تزعمون أنكم تعبدون الله فما قتل الله أحق أن تأكلوا ما قاتلتم انت. فقيل للMuslimين: إن كنتم متحققين بالبيان فكلوا ما ذكر عليه اسم غيره من الآلهة أو مات حتف أنفه. فعلم أن كلمة (ما) في (ما لَمْ يذْكُرْ) عبارة عن المذبحةات بدلاله السياق أو بدلالته إن مذكور التسمية أو متروكها يقع على المذكى في اتفاقهم.

ولما بعدها توجب حرمة متوك التسمية من ذبيحة المسلم والكافر لهذا يترك بمقابلته خبر الواحد.

(٩) قوله (لأنه) الخ فإن قيل كلمة لو لانتفاء الشرط والجزاء جميعاً فيلزم انتفاء الحل بتتركها عماداً وناسياً جميعاً وليس كذلك، بل الحل بتتركها ناسياً ثابت بالاتفاق بينما وبين الشافعي رحه الله تعالى قيل إن كلمة لو ههنا ليس لانتفاء الشرط والجزاء جميعاً بل لثبوت الجزاء على كل تقدير على نحو قوله عليه الصلة والسلام (نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه) بتقدير خوف الله لم يعص أيضاً وقوله عليه السلام لو كان الإيمان معلقاً بالثريا لئلاه أبناء فارس.

(١٠) قوله (لأنه لو ثبت) الخ . . . معناه لو ثبت الحل في العمد لكان الكتاب متوكاً في حق بعض الأفراد وهو غير جائز فكيف وأنه نسخ الكتاب لكثرة بهذا الخبر لأن ثبوت الحل في العمد يتلزم ثبوته في النسخان فيثبت الحل في الصورتين بهذا الخبر والكتاب لا يتناول إلا القبيلتين العاهم والناسي فإذا خصاً منه جميعاً لا يبقى تحت الكتاب فرد فترتفع حيئته حكم الكتاب بخبر الواحد وقد لا يجوز.

(١١) قوله (تركها ناسياً) بهذا الخبر بطريق الأولى لأن عذر الناسي دون عذر العاهم لأن النسخان منسوب إلى صاحب الشرع فلا يمكن الاحتراز عن وقوعه قال عليه الصلة والسلام (رفع عن أمي الحفظ والنسيان).

## بحث

### العام المخصوص منه البعض

وكذلك <sup>(١)</sup> قوله تعالى ﴿وَأَمْهَاتُكُمُ الْأَتَى أَرْضَعْنَكُم﴾ يقتضي بعمومه حرمة نكاح المرضعة وقد جاء في الخبر لا تحرم المصة ولا المستان ولا الاملاجة ولا الاملاجتان فلم <sup>(٢)</sup> يمكن التوفيق بينها فيترك الخبر.

(وأما العام الذي خص <sup>(٣)</sup> عند البعض فحكمه) : أنه يجب العمل به في الباقى مع <sup>(٤)</sup> الاحتمال ، فإذا أقام الدليل على تخصيص الباقى يجوز تخصيصه بخبر الواحد <sup>(٥)</sup> أو القياس إلى أن يبقى الثلث بعد ذلك لا يجوز <sup>(٦)</sup> فيجب العمل به وإنما <sup>(٧)</sup> جاز ذلك لأن المخصوص <sup>(٨)</sup> الذي أخرج البعض عن الجملة لو أخرج بعضاً مجهولاً يثبت الإحتمال في كل فرد معين فجاز أن يكون باقياً تحت حكم العام وجاز أن يكون داخلاً تحت دليل الخصوص فاستوى الطرفان في حق المعين فإذا أقام <sup>(٩)</sup> الدليل الشرعي على أنه من جملة ما دخل تحت دليل الخصوص ترجح جانب تخصيصه وإن كان المخصوص أخرج بعضاً معلوماً عن الجملة <sup>(١٠)</sup> جاز أن يكون معلولاً <sup>(١١)</sup> بعلة موجودة في هذا الفرد المعين فإذا قام الدليل الشرعي على وجود تلك العلة في غير هذا الفرد المعين ترجح جهة تخصيصه فيعمل به مع وجود الإحتمال.

---

(١) قوله (كذلك) أي مثل ما تركنا الخبر بمقالة العامة عملنا في قوله تعالى (وأمهاتكم التي أرضعنكم) فإن المرضعات عامة توجب بعمومها حرمة كل مرضعة أرضعه قليلاً أو كثيراً فيترك الخبر لخالفته، ثم المصة فعل الرضيع ، والإملاجة فعل المرضعة.

(٢) قوله (ولم يكن التوفيق) الخ . . . أي في باب الرضاع فيترك الخبر ويعلم بالكتاب .

(٣) قوله (شخص عنه البعض) التخصيص لغة تميّز بعض عن الجملة بحكم ، واصطلاحاً قصر العام على بعض أفراده بدليل مستقل مقارن واحترز بقولنا مستقل عن الصفة والاستثناء والغاية ، ويقولنا مقارن عن النسخ .

(٤) قوله (مع الاحتمال) أي مع احتمال التخصيص في باقي الأفراد سواء كان المخصوص معلوماً أو مجهولاً . ثم إنّمّا أختلفوا في أن العام الذي شخص عنه البعض بل يبقى حجة بعض التخصيص أم لا؟ فمذهب الشيخ أبي الحسن الكرخي وأبي عبدالله الجرجاني رح وغیرهما أنه لا يبقى حجة بعد التخصيص بل يجب التوقف فيه سواء كان المخصوص معلوماً كما يقال (قتلوا المشركين ولا تقتلوا أهل الذمة أو مجهولاً كما لو قيل قاتلوا المشركين ولا تقتلوا بعضهم إلا أنه يجب أخضص المخصوص إذا كان معلوماً ، وقال عامتهم إن كان المخصوص مجهولاً يسقط حكم العموم حتى لا يبقى حجة فيها بقي ويتوقف إلى البيان ، وإن كان معلوماً يبقى العام فيما وراءه على ما كان اعتباراً باستثناء المجهول والمعلوم .

(٥) قوله (بخبر الواحد) وللائل أن يقول بهذا الكلام لا يكاد يصح ظاهراً ، بل حق القول أن يقول : فيجوز تخصيص الباقى بخبر الواحد أو القياس إلى أن يبقى الثالث اللهم إلا أن يقال : إن خبر الواحد أو القياس من باب وضع المظاهر موضع المضمر ، والمعنى فإذا قام الدليل النطفي من خبر الواحد والقياس على تخصيص الباقى يجوز تخصيصه .

(٦) قوله (لا يجوز تخصيصه) لأنّه لا يجوز إلا لما يجوز به النسخ وأدنى الجمع الثلاثة بإجماع أهل اللغة ، فلو بقي تحت العام واحد أو اثنان لا يبقى العام حقيقة بل يصير نسخاً وإبطالاً ونسخ العام من الكتاب بخبر الواحد أو القياس لا يجوز .

وللائل أن يقول : قد جاء تخصيص الجمع إلى الواحد بقوله تعالى (فناده الملائكة) حيث أريد بالملائكة جبريل عليه السلام؟

وأجيب بأن إرادة الواحد والاثنين من باب المجاز لا من باب التخصيص . فإن قيل كيف يصح قوله وبعد ذلك لا يجوز وقد جوز التخصيص المعرف بلام الجنس والنكرة الواقعة بعد النفي وَمَنْ وَمَا إلى أن يبقى الواحد ، أجيب بأن كلام الشيخ في العام الذي هو جمع حقيقة ومعنى كل المسلمين والمشركين أو معنى فقط كالقوم .

(٧) قوله ( وإنما جاز ذلك) أي تخصيص العام بخبر الواحد أو القياس بعد تخصيصه بدليل قطعي .

(٨) قوله (لأن المخصوص) الخ بيانه أن المخصوص من العام إذا كان بعضاً مجهولاً كقول الأمير أقتلوا بني فلان ولا تقتلوا بعضهم، إحتمل كل فرد معين أن يكون باقياً تحت العام وأن يكون داخلاً تحت دليل المخصوص،

فإذا قام الدليل على أنه من جملة ما دخل تحت دليل المخصوص ترجع جانب تخصيصه.

وإذا كان بعضاً معلوماً فالظاهر أنه معلوم بعلة لأن الأصل في النصوص التعلييل بتلك العلة احتملت أن يوجد في بعض الأفراد الباقيه فثبت الاحتمال في كل فرد معين. فإذا أقام الدليل على وجود تلك العلة في هذا الفرد وترجع جانب تخصيصه فثبت أن العام داخل في الاحتمال على التقديرتين فجاز تخصيصه بالأحاديث والقياس.

(٩) قوله (إذا أقام الدليل الشرعي) وإن كان ظننا كحدث الخطة في صورة الربا، بيانه أن لما كان مجهولاً فسره الشارع في الأشياء الستة بقوله عليه السلام الخطة بالخطة فقبل بيان الشارع بثت الاحتمال في كل فرد من افراد البيع لاحتمال أن يكون داخلاً تحت دليل المخصوص فاستوى الطرفان في حق المعين، ولكن لا يعلم حال ما سوى للأشياء الستة وبهذا قال عمر رضي الله عنه خرج النبي عليه السلام عنا وعلم بين لنا أبواب الربا أي بياناً شافياً فاحتاج العلماء إلى التعلييل والاستنباط.

فعلل أبو حنيفة رحمة الله عليه بالقدر والجنس.  
والشافعي بالطعم والثمينة.

ومالك بالاقنيات والادخار، فعمل كل يقتضي تعليمه في تحريم أشياء وتحليل أشياء على ما باقي في باب القياس إن شاء الله تعالى.

(١٠) قوله (عن الجملة) أي جملة أفراد العام كقوله عليه السلام أقتلوا المشركين ولا تقتلوا بعضهم.

(١١) قوله (معلوماً بعلة موجودة) كخروج أهل الذمة في قوله أقتلوا المشركين ولا تقتلوا أهل الذمة فإنه معلوم بعلة عدم المحاربة والمقاتلة منهم.

فصل <sup>(١)</sup>  
في المطلق <sup>(٢)</sup> والميد  
بحث  
المطلق إذا أمكن العمل  
به لا يجوز الزيادة عليه

ذهب أصحابنا إلى أن المطلق من كتاب الله تعالى إذا أمكن <sup>(٣)</sup> العمل بإطلاقه فالزيادة عليه بخبر <sup>(٤)</sup> الواحد والقياس لا يجوز مثاله في قوله تعالى ﴿فاغسلوا وجوهكم﴾ فالمأمور به هو الغسل <sup>(٥)</sup> على الإطلاق فلا يزداد عليه شرط النية والترتيب والموالاة والتسمية بالخبر <sup>(٦)</sup>، ولكن يعمل بالخبر على وجه لا يتغير به حكم الكتاب فيقال الغسل المطلق فرض بحكم الكتاب والنية سنة بحكم الخبر

وكذلك <sup>(٧)</sup> قلنا في قوله تعالى ﴿الرَّانِي﴾ والرَّانِي فاجلدوا <sup>(٨)</sup> كل واحد منها مائة جلدة <sup>(٩)</sup> إن الكتاب جعل جلد المائة حدا <sup>(١٠)</sup> للرَّانِي فلا يزداد عليه التغريب <sup>(١١)</sup> حداً لقوله عليه السلام (البكر بالبكر جلد مائة وتغريب <sup>(١٢)</sup> عام)

بل يعمل بالخبر على وجه لا يتغير به حكم الكتاب، فيكون الجلد حدا شرعاً بحكم الكتاب، والتغريب مشروعه سياسة بحكم الخبر وكذلك <sup>(١٣)</sup> قوله تعالى ﴿وَلِيَطَوَّفُوا بِالْبَيْتِ﴾ مطلق <sup>(١٤)</sup> العتيق في مسمى <sup>(١٥)</sup> الطواف بالبيت فلا يزداد عليه شرط <sup>(١٦)</sup> الوضوء بالخبر <sup>(١٧)</sup> بل يعمل به على وجه لا يتغير به حكم الكتاب بأن يكون مطلق الطواف فرضاً بحكم الكتاب والوضوء واجباً بحكم الخبر فيجبر النقصان اللازم بترك الوضوء الواجب بالدم وكذلك قوله تعالى ﴿وَاركعوا مَعَ الرَاكِعِينَ﴾

(١) قوله (فصل لما فرغ من الخاص والعام ) المتفق عليهما شرعا في المختلف بينها فإن المطلق خاص عندنا وعند الشافعي رحمة الله عام وهذا قدمه على المشترك والمؤول إنما جمعها في فصل واحد لكون القيد عارضا على الاطلاق ولتحقق التقابل بينها .

(٢) قوله (في المطلق) المراد به الحصة الشائعة في إفراد الماهية من غير ملاحظة خصوص كمال أو نقصان أو وصف .

(٤) (٤-٥) **الخ لأن الأطلاق وصف مقصود في كلامهم والزيادة عليه تكون نسخاً ورفعاً لوصف الإطلاق ، فلا يجوز نسخ الكتاب أصله أو وصفه بخبر الواحد أو بالقياس لأن الكتاب قطعي وأخبر الواحد والقياس ظني ، خلافاً للشافعية فإنها يجوز الزيادة بالخبر الواحد والقياس ويجعل بياناً للمطلق من الكتاب لأن المطلق يتحمل التقييد باليابان .**

قلنا إن البيان يقتضي سابقية الإجهال ، ولا إجهال في المطلق لا مكان العمل به .

(٥) قوله ( وهو الغسل ) الخ .. فإن قلت لا تسلم أن المأمور به هو الغسل على الاطلاق فإنه ينافي قوله تعالى ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصلوة فاغسلو﴾ الخ .. فيكون النية ثابتة بالكتاب .

قلت استراط النية يقتضي أن لا يكون الماء طهورا بدون النية وقد قال الله تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ ماءً طهوراً هُوَ وَهُذَا مَطْلُوقٌ﴾.

(٦) قوله بالخبر وهو في النية قوله عليه السلام (إنا الأعمال بالنيات وإنما لامرئ ما نوى  
فمن كانت هجرته إلى الله رسوله فهجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيّبها أو  
أمراً ينكرها فهجرته إلى ما هاجر إليه).

وفي الترتيب حديث ( هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به ) وكان مرتبًا .

وفي المواراة حدثنا أمهه صلى الله عليه وسلم رجلاً صلٍ وفي قدمه لمعة يباعادة الوضوء والصلوة رواه أبي داود .

وفي التسمية حديث ( لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ) رواه أبو داود وأحمد وغيرهما .

(٧) قوله ( وكذلك ) أي مثلما أجرينا الغسل والمسح على إطريقها وتركتنا الخبر بمقابلة مطلق الكتاب قلنا في قوله تعالى ( الزانية والزاني ) الخ . . .

(٨) قوله (الزاني والزاني) اللام للعهد أي غير المحسنة وغير المحسن لأن حكمها ثابت بقوله تعالى **الشيخ والشيخة** إذا زنيا فارجوها نكالا من الله ، أو الحديث أو الإجماع .

ولأنما قد الزانية على الزاني لأن الزنا ينبعث من الشهوة وهي في النساء أوفى وقدم السارق على

السارقة لأن السرقة من الجرأة وهي في الرجال أكثر .

(٩) قوله ( فاجلدوا ) الخطاب لائمة الدين المتيين ، لأن إقامة الحد من الدين أي على الكل إلا أنه لم يمكنهم الإجماع فينوب الإمام مناهم ،

(١٠) قوله ( حداً للزنا ) لأنه مقرر بناء الجزاء إذ تقديره الزانية والزاني إذا زنيا فاجلدوا وهو عقوبة زاجرة فكان حدا لأن الجلد هو العقوبة فإذا كان الجلد حداً مطلق يقتضي أن يكون الجلد مجزياً في كونه زاجرا شرعاً سواء كان مع التغريب أو بدونه .

فلو جعل التغريب حداً للخبر لا يكون الجلد الخالي عن التغريب حداً لأن الزاجر حينئذ هو المجموع فلا يكون بعضه زاجرا أو الحد هو الزاجر فإذا لم يكن الجلد حداً كان ذلك فسخاً للإطلاق كما مر في المثال السابق ، فافهم .

(١١) قوله ( التغريب ) وهو التفسي عن بيته إلى موضع آخر بينه وبين ذلك مدة سفر .

(١٢) قوله ( وتغريب عام ) أي سنة واحدة أي يجوز في عقوبة الجناية الأمران المذكوران أعني : الجلد وتغريب عام ، فعطف التغريب على الجلد يقتضي كون المجموع حداً فلا يجوز الإكتفاء بأحد هما ونص القرآن يقتضي كفاية الجلد وحده فصار هو جائزًا فرضًا وبقي التغريب جائزًا اصطلاحًا وهو ما استوى فعله وتركه .

(١٣) قوله ( وكمذلك ) أي مثل لفظ الجلد في الآية المذكورة لفظ الطواف في قوله تعالى أو مثل المطلق في الآية قوله تعالى إلى آخره .

(١٤) قوله ( بالبيت العتيق ) أي القديم من خمر عتيق أي قديم .  
سماه قديماً لأنه أول بيت وضع للناس .

أو عتيق عن أيدي الجبابرة لا ترى كيف فعل الرب بأصحاب الفيل ، أو من عتيق الطير إذا قوى .

ووصف البيت بالقوية لأنه شديد البناء ، أو لأمنه عن التغريب .

(١٥) قوله ( مطلق ) أي هو مطلق والجملة بيان أو تعليل معقول قوله تعالى ( في ) أنه مطلق أو لأنه مطلق .

(١٦) قوله ( في مسمى الطواف ) أن الطواف هو الدوران حول البيت سواء كان مع الوضوء أو بدونه فيقتضي أن يكون الآتي بمطلق الطواف آتياً بالمؤمر فلا يزداد عليه شرط الوضوء بخبر الواحد وهو قوله عليه الصلوة والسلام ( الطواف بالبيت صلوة ) .

(١٧) قوله شرط الوضوء والسائل أن يقول إن الطهارة في الطواف مستفادة من دلالة النص لأن قوله تعالى ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ يفهم منه أن علة الطواف تعظيم البيت وفي الطواف حالة الحدث والجناية إهانة البيت .

أجيب بأننا لا نسلم ذلك ولن سلمنا أنه إلزام على زعم الخصم حيث تمسك لاشترط  
الطهارة بخبر الواحد وإن تمسك بالدلالة أجينا ويجواب آخر .

(١٨) قوله ( بالخبر ) وهو حديث رواه ابن حبان في صحيحه ( الطواف بالبيت الصلوة إلا  
أن الله تعالى أحل فيه النطق فمن نطق لا ينطق إلا بخير ) .  
وأخرجه الحاكم أيضاً في مستدركه .

## بحث جواز التوضي بماء الزعفران وأمثاله

مطلق في<sup>(١)</sup> مسمى الركوع فلا يزداد عليه شرط التعديل بحكم الخبر، ولكن يعمل بالخبر على وجه لا يتغير به حكم الكتاب. فيكون مطلق الركوع فرضاً بحكم الكتاب والتعديل واجباً بحكم الخبر، وعلى هذا قلنا:

يجوز التوضي بماء الزعفران وبكل ماء خالطه شيءٍ ظاهرٍ غير أحد أوصافه، لأن شرط المصير إلى التيمم عدم<sup>(٢)</sup> مطلق الماء وهذا قد بقي ماء مطلقاً فإن قيد الإضافة ما أزال عنه اسم<sup>(٣)</sup> الماء بل قرره، فيدخل تحت حكم مطلق الماء، وكان شرط بقائه على صفة المنزل من السماء قيداً لهذا المطلق وبه<sup>(٤)</sup> يخرج حكم ماء الزعفران والصابون والأشنان وأمثاله، وخرج<sup>(٥)</sup> عن هذه القضية الماء النجس بقوله تعالى ﴿ولكن يريد ليطهركم﴾ والنجل لا يفيد الطهارة، وبهذه الإشارة علم أن الحدث<sup>(٦)</sup> شرط لوجوب الوضوء فإن تحصيل الطهارة بدون<sup>(٧)</sup> وجود الحدث محال

قال أبو حنيفة رضي الله عنه المظاهر<sup>(٨)</sup> إذا جامع امرأته في خلال<sup>(٩)</sup> الأطعام لا يستأنف<sup>(١٠)</sup> الأطعام لأن الكتاب مطلق في حق الأطعام فلا يزداد عليه شرط عدم المسمى بالقياس على الصوم بل المطلق يجري على إطلاقه والمقيد على تقييده،

وكذلك<sup>(١١)</sup> قلنا الرقبة في كفارة الظهار واليمين مطلقة فلا يزداد عليه شلاط الإيمان بالقياس<sup>(١٢)</sup> على كفارة القتل.

(١) قوله (في مسمى الركوع) وهو الميلان عن الاستواء بما يقطع اسم الاستواء يقال ركعت النخلة إذا مالت إلى الأرض ، فلا يزداد عليه شرط التعديل كما زاد أبو يوسف رحمه الله والشافعي رحمه الله بالخبر وهو قوله صل الله عليه وسلم لإعرابي ( خفف الركوع والسجدة ثم صل فإنك لم تصل ) لما قلنا من إن الزيادة نسخ فيجعل مطلق الركوع فرضا بحكم الكتاب . والتعديل واجبا بطلاق الخبر .

فإن قلت قوله تعالى فاركعوا الخ . . . يقتضي فرضية الجماعة لأن الكلمة مع للمصاحبة فتقتضي أن يكون الركوع مصاحبا للراكعين ، وإذا لا يتضمن إلا بالجماعة قبل فرضية الجماعة يؤدي إلى القدرة على الغير فالتكليف بها تكليفها بما ليس في وسعه ولا يكلف الله نفسه إلا وسعها فيكون قيد المصاحبة محمولا على الاستحباب .

(٢) قوله ( عدم مطلق الماء ) لقوله تعالى ﴿فَإِنْ لَمْ تَجْدُوا مَاءً﴾ فإن مطلق عن قيد نفاذ الماء بصفته المنزل من النساء .

(٣) قوله ( اسم الماء ) جواب عما قال الشافعي رحمه الله من أن ماء الزعفران وأمثاله ماء مقيد فلا يكون داخلا تحت قوله تعالى فإن لم تجدوا الخ . . . فلا بد من أن يكون الماء باقيا على صفة المنزل من النساء .

ومحصول الجواب إن قيد الإضافة ما أزال عنه اسم الماء لأنه مفهوم عند إطلاق لفظ الماء فإنه إذا قيل هات الماء فجاء بماء الزعفران لا يُخطأ لغة ، بخلاف لو جاء بماء الورد أو بماء الباقي فإنه يُخطأ فصار إضافة إلى الزعفران كالإضافة إلى البتر فإنه لا يخرج عن مطلق الماء بهذه الإضافة فكذا لا يخرج عن مطلق الماء بإضافته إلى الزعفران فيجوز التوضي به والشرط ابقاءه على صفة المنزل من النساء تقيد الكتاب بذلك غير جائز .

(٤) قوله وبه أي بما ذكرنا من أن المطلق يجري على إطلاقه وإن قيد الإضافة ما أزال عن ماء الزعفران وأمثاله اسم الماء عندنا خلافا له .

(٥) قوله ( وخرج ) الخ . . . جواب عما يرد علينا من أن الماء النجس داخل في الماء المطلق أيضا فلم يجز التوضي به .

وخلاصة الجواب أن المقصود بالتوضي إنما هو الطهارة وكما قال الله تعالى ﴿ولكن يريد ليطهركم﴾ والماء النجس لا يفدي الطهارة فلم يكن داخلا تحت قوله تعالى ( فإن لم تجدو ماء ) فكان النص مطلقا في الماء الظاهر .

(٦) قوله ( إن الحدث شرط ) الخ . . . أي لا يجب الوضوء على التوضي الذي أدى صلاته ولم يلحظه حدث حتى جاء وقت صلاة المغرب .

(٧) قوله (بدون وجود الحدث) محال فإن قيل هذا يشكل بتجدد الموضوع على الموضوع قيل تجديد الموضوع هو لزيادة الفضيلة لا لتحسين الطهارة حتى يتوجه الإشكال.

(٨) قوله (المظاهر) أعلم أن الظهار تشبيه المنكورة بأمرأة محمرة عليه على النأيدين، فإذا قال لها أنت على كظهر أمي فقد حرمت عليه لا يحل له وطئها ومسها وقبيلها حتى يكفر عن ظهاره لقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتُحَرِّرُ رَبِّهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَسَّا ذَلِكُمْ تَوْعِظُونَ بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ﴾ ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فِصَامَ شَهْرَيْنَ مُتَابِعَيْنَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَسَّا فَمَنْ لَمْ يُسْتَطِعْ إِطَاعَمَ سَتِينَ مَسْكِيْنًا﴾ فالنص مقيد بعدم الميسى أو بالجماع في حق الإعتاق والصوم حيث قال من قبل أن يتمساً ومطلق في حق الإطعام حيث لم يقل من قبل أن يتمساً فإذا جامع امرأته في خلال الصوم بأن صام عن كفارته شهراً مثلاً ثم جامع التي ظاهر منها يستأنف الصوم عند أبي حنيفة ومحمد رحهما الله لأن الكتاب مقيد في حق الصوم بخلاف ما إذا جامع امرأته في خلال الإطعام فإنه لا يستأنف الإطعام.

(٩) قوله (في خلال الإطعام) أي إذا أطعم عن كفارته ثلاثين مسكيناً أو عشرين مثلاً ثم جامع التي ظاهر منها ثم أطعم الباقين فإنه يجزيه من غير استئناف الإطعام.

(١٠) قوله (لا يستأنف الإطعام) هذا عندنا.

وقال مالك والشافعي وأحمد رضي الله عنهم يستأنف واعتبروه بالصوم ،  
قلت قيده في القرآن بعدم الميسى في التحرير والصوم لا في الإطعام وقد كرره في الصوم بعد ذكره في التحرير ، فلو كان في الإطعام مراداً أيضاً لاعاده في الإطعام أيضاً ولو كان ذكر عدم الميسى في التحرير مفيداً وكافياً لرادته في الإطعام لم يعد به في الصوم أيضاً.

(١١) قوله (كذلك قلنا) الخ . . فإن الرقبة في كفارة الظهارة وكذلك في كفارة اليمين مطلقة عن قيد الإيمان وفي كفارة القتل مقيدة بقيد الإيمان .

ففاس الشافعي رحمه الله قيد الرقبة بالإيمان في كفارة الظهار واليمين ، لأن الكفارات كلها جنس واحد .

ونحن نقول المطلق يجري على اطلاقه لا يقيد بقيد الإيمان لأن الزيادة نسخ فلا يجوز في الكتاب بالقياس عنده .

(١٢) قوله بالقياس على كفارة القتل فإن الرقبة فيها مقيدة بالإيمان بقوله تعالى ﴿وَمَنْ قَتَلَ مَؤْمِنًا خَطَاً قَتْهِرَ رَبَّةً مَؤْمِنَةً﴾ كما قال الشافعى رحمه الله وقيد الرقبة بالإيمان في كفارة الظهار واليمين بجمع أن الكفارات كلها جنس واحد ، بل المطلق يجري على اطلاقه عنده لما ذكرنا أن الزيادة نسخ فلا يجوز في الكتاب بالقياس فافهم .

## بحث المشترك والمؤول

إن قيل أن الكتاب في مسح الرأس يوجب<sup>(١)</sup> مسح مطلق البعض وقد قيدتوه بمقدار<sup>(٢)</sup> الناصية بالخبر<sup>(٣)</sup> والكتاب مطلق في انتهاء الحمرة الغليظة بالنكاح وقد قيدتوه بالدخول بحديث<sup>(٤)</sup> امرأة رفاعة،

قلنا إن الكتاب ليس بمطلق في باب المسح فإن حكم المطلق أن يكون الآتي بأي فرد كان آتيا<sup>(٥)</sup> بالمؤور به والآتي بأي بعض كان ههنا ليس بآتى بالمؤور به فإنه لو مسح على النصف أو على الثلثين لا يكون الكل فرضاً وبه فارق<sup>(٦)</sup> المطلق المجمل.

وأما قيد الدخول فقد قال البعض أن النكاح في النص حمل على الوطء إذ العقد مستفاد من لفظ<sup>(٧)</sup> الزوج وبهذا يزول السؤال. وقال<sup>(٨)</sup> البعض قيد الدخول ثبت الخبر وجعلوه من المشاهير فلا يلزمهم تقييد الكتاب بخبر الواحد.

### فصل في المشترك والمؤول

المشترك ما<sup>(٩)</sup> وضع لمعنين<sup>(١٠)</sup> مختلفين أو لمعان مختلفة<sup>(١١)</sup> الحقائق مثاله قولنا جارية فإنها تتناول الامة والسفينة، والمشتري فإنه يتناول قابل عقد البيع، وكوكب السماء.

وقولنا بائن فإن يحتمل البين والبيان وحكم المشترك<sup>(١٢)</sup> أنه إذا تعين الوحد مراداً به

(١) قوله (يوجب مسح مطلق البعض) أي بعض الرأس لأن الباء دخلت في محل المسح فيوجب مسح بعض المحل ، يقال مسحت الرأس إذا استوعبه ، ومسحت بالرأس إذا مسح بعضه ، وهو مطلق يتأثر بأذن ما يطلق عليه اسم البعض .

(٢) قوله (بمقدار) الخ . وهو ما روي عن المغيرة بن شعبة (أن النبي ﷺ أتى سبطاً قوماً فبأى وتوضاً ومسح على الناصية وخفيه وعلى العمامة) رواه مسلم وعن أنس رضي رفعاً (فمسح مقدم رأسه أخرجه أبو داود والحاكم) .

(٣) قوله (بالخبر) الخ . إطلاق لفظ الخبر على مسحه عليه السلام والتحية لا يخلو عن نوع مساحه ، لأن الخبر قولي والستة فعل .  
والمراد بالتسامح استعمال : اللطف في غير حقيقته بلا علاقة معنوية إعتماداً على ظهور الفهم في ذلك المقام .

وأجيب بأن المراد بالخبر السنة من قبيل إطلاق الأخص على الأعم .

(٤) قوله (ب الحديث امرأة رفاعة) رواه الجماعة عن عائشة رضي الله عنها قالت امرأة رفاعة كنت عند رفاعة القرطي فطلقني ثلثاً فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير فلم أجد معه إلا كهذبَةَ ثوري هذا فقال فقل عليه السلام (أتريدين أن تعودي إلى رفاعة) : فقالت نعم ف قال : لا حتى تذوقي من عسيلته ويدوقي هو من عسيلتك .  
أقول يستفاد من الحديث احكام :

أحدها وقوع التطlications الثلاث مطلقاً بمال أو غيره ، حيث قالت طلقي ثلثاً من غير ذكر المال ولا عدمه .

وثانيها ثبوت الحرمة الغليظة حتى لا تدخل للأول قبل دخول الزوج الثاني .  
وثالثها ثبوت الحرمة الغليظة بدخول الزوج الثاني حيث قال عليه السلام لا حتى تذوقي الخ . . لأن حكم الغاية يخالف حكم المغایة .  
ورابعها عدم اشتراط الانزال مطلقاً وتذوقى إشارة إلى أن الشيع وهو الانزال ليس بشرط وكذا التصعير إشارة إلى أن القدر القليل كاف .

(٥) قوله (آتيا بالمؤمر به) حاصله أن علامة المطلق أن يصدق حكمه على كل فرد منه على السوية والحكم بهذا وهو الفرض لا يصدق على أداء كل بعض كالنصف والثلثين وإنما كان كل منها فرضاً ضرورة صدقه عليه .

(٦) قوله (فارق المطلق المجمل) فإن ما قيل يحتمل أن يكون فعله عليه الصلة والسلام بياناً للستة بأن يكون مقدار الناصية ستة فبأى دليل يحمل على أنه بيان للمقدار المفروض .

قبل لو كان مقدار الناصية سنة لتركه مرتين للجواز ولم يرد ذلك فافهم .

(٧) قوله (لفظ الزوج) الخ . . لأنها إنما يكون زوجاً بعد العقد فلو أريد به العقد لكان إعادة وحل الكلام على الإفادة أولى من حله على الإعادة .

(٨) قوله (وقال البعض) هذا جواب آخر للنقض الثاني .  
أي قال بعض أصحابنا قيد الدخول بثبات الخبر وهو من المشاهير فحيثند لا يلزم تقييد الكتاب بخبر الواحد بل بالخبر المشهور .

(٩) قوله (ما وضع) الخ . . أي وضع مكرراً مرة لمعنى وأخرى لآخر ، وثم إما لنسبيان الواضع الأول أو لعدد الوضعين أما الوضع للكل بدفعة واحدة فلا يليق أصلاً .

(١٠) قوله (معنيين) أي لمفهومين مختلفين .  
سواء كانا عينين كالجارية والمشترى ،  
أو عرضين كالشعل للري ، والعلعش ،  
والبيع لإزالة ملك الثمن بمقابلة المبيع وإزالة ملك المبيع بمقابلة الثمن ، والبائن يحمل الفصل والظهور .

(١١) قوله (أو لمعان مختلفة الحقائق) كالعين الباهرة والبنوع والشمس والذهب والمال والجاموس وغير ذلك .

(١٢) قوله المشترك الخ . .

### الفرق بين العام والمشترك

إن العام وضع لمعان مختلفة على سبيل الشمول والانتظام ، بخلاف المشترك فإنه وضع لمعان مختلفة على سبيل البديلة . بأن لا يكون المراد باللفظ في وقت واحد إلا معنى واحد فافهم .

سقوط اعتبار إرادة غيره ولهذا أجمع العلماء رحمهم الله تعالى على أن لفظ القروء المذكور في كتاب الله تعالى محمول إما على الحيس كما هو مذهبنا ، أو على الطهر كما هو مذهب الشافعي ،

وقال (١٣) محمد إذا أوصى لموالي بني فلان ولبني فلان موال من أعلى وموال من أسفل فمات بطلت الوصية في حق الفريقين ، لاستحالة الجمع بينها : وعدم (١٤) الرجحان ،

وقال أبو حنيفة إذا قال لزوجته : أنت على مثل أمي لا يكون مظاهر الأن اللفظ (١٥) مشترك بين الكرامة والحرمة فلا يترجح جهة الحرمة إلا بالنية .

وعلى هذا قلنا لا يجب (١٦) النظير في جزاء الصيد لقوله تعالى (فجزاء مثل ما قتل من النعم) لأن المثل مشترك بين المثل صورة وبين المثل معنى وهو القيمة وقد أريد المثل من حيث المعنى بهذا النص في قتل إذا عموم للمشترك أصلاً فيسقط اعتبار الصورة لاستحالة الجمع .

ثم إذا ترجح بعض وجوه المشترك بالغالب (١٧) الرأي يصير (١٨) المؤلأ . وحكم المؤلأ وجوب العمل به مع احتمال (٢٠) الخطأ ، ومثاله في الحكميات ما قلنا إذا أطلق الشمن ومثاله في الحكميات ما قلنا إذا أطلق في البيع كان على غالب نقد البلد وذلك بطريق التأويل .

ولو كانت النقود مختلفة فسد (٢١) البيع لما ذكرنا (٢٢) وحمل الإقراء على الحيس

---

(١٣) قوله (أما على الحيس كما هو مذهبنا) الخ لأنه لما أجمعوا على حمله على أحد المعنين مع إمكان حله على كلا المعنين بأن يكون العدة بعسيي ثلاث حيسات وثلاث أطهار دل على أن إرادة كلا المعنين باطل لأن الآية إذا اختلفت على أقوال كان إجماعاً منهم على أن ما عدتها باطل ، فكذلك هذا الاختلاف يدل على أن إرادتها من لفظ القراء باطل بإجماعهم لأن الحق لا يدعوهم لما تقرر في حمله فهذه الصورة من الإجماع تدل على أن المشترك لا يستعمل المعنين لأنه لو كان

مستعملًا لها ممًّا يجرد المعنى الثاني بعد أن كان مدلول اللفظ مع المعنى الأول كيف والباب باب الاحتياط فلا سبيل إلى ترك أحدهما وهذا هو معنى دلالة الإجماع كذا في الشرح .

(١٤) قوله ( وقال محمد رحمه الله ) الخ . . عطف على قوله أجمع أي وهذا قال محمد (رح) وفي بعض النسخ وقع بغير الواو فيكون تعليلًا على عدم جواز عموم المشترك أو استئنافًا لبيان أن هذا الأصل مذهب أصحابنا (رح) استشهادًا بمسائلهم وإنما خص (رح) مع أنه قول أبي حنيفة (رض) أيضًا لأنه رأى عنه .

(١٥) قوله ( وعدم الرجحان ) الخ . . لأن مقاصد الناس مختلفة فمنهم من يقتضي الأعلى مجازة لإنعامه وشكراً لإنعامه قال عليه السلام والتحية ( من لم يشكر الناس لم يشكر الله ) ومنهم من يقصد الأسفل تتميأ للإحسان فلذلك بطلت الوصية .

(١٦) قوله ( إن لفظ ) الخ . . فإن قيل لا نسلم إن لفظ المثل مشترك بل هو خاص لأنه وضع لمعنى واحد واختلاف جهة المماثلة لا يوجب الاشتراك قيل أما وإن لفظ المثل بمنزلة المشترك أي مشترك حكمًا في استحالة إرادة جهتي المماثلة في مثل شيء وهذا تأييد تام لعدم جواز عموم المشترك لأنه لم يخبر الجمع في ما هو في حكم المشترك ففي المشترك الحقيقي أولى .

(١٧) قوله ( لا يجب النظير ) الخ . . أي خلقه وقد قال بوجوبه الشافعي ، (رح) ومالك (رح) وأحمد (رح) وغيرهم ومحمد بن الحسن (رح) من أصحابنا حيث قالوا :  
يجب النظير فيها له نظير في الخلقة ، ففي الظبي الشاة ، وفي الأرنب عنق ،  
و عند إمامنا الأعظم (رح) يجب المثل معنى وهي القيمة .

وببيانه إذا قتل المحرم صيداً فجزاؤه أن يقوم الصيد في المكان الذي قتل فيه ، أو في أقرب الموضع ، إذا كان في بر فيقومه ذوا عدل ، ثم هو يخبر ،

إن شاء ابتعث بها هدياً وذبحه إن بلغت هدياً  
وإن شاء اشتري بها طعامًا ويتصدق على كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعاً من ثمر أو  
شعير .

وإن شاء صام على ما ذكر في موضعه .

(١٨) قوله ( بغالب الرأي ) أي الظن الحاصل بالقياس أو خبر الواحد أو القرائن الأخرى في النصوص .

وأما مثال النقود في الحكميات فمعنى على ما عرفت من أن المشترك لا يجب فيه تعدد الوضع بل يكفيه تعدد المخلفات أيضًا ولو في معنى واحد من جهة اختلاف المصادر أو تكرار الموارد أو غيرهما .

والمراد بغالب نقد البلد أي بلد التابع لا التابعين ما هو الأزوج فيه والأرجح على غيره من الأئمأن بالتعارف ومزيد الاستعمال وهو إحدى قرائن الإرادة وإماراتها فيكون كالقياس والخبر في إيراث الظن وقوله ( مختلفة ) أي مختلفة المالية والمراد به أن يكون الكل سواء في الرواج كذا في المدحية .

(١٩) قوله ( يصير مَوْلَأ ) الخ . . . المؤول مأخوذ من آل يؤول إذا أرجع وأولته إذا أرجعته وصرفته لأنك متى تأملت في اللف وصرفته عنها يحتمل من الوجوه المحتملة إلى وجه فقد رجعته إليه والمراد به هنا هو المؤول من المشترك لا المؤول مطلقاً فافهم .

(٢٠) قوله ( مع احتمال الخطأ ) أي في تأويله لأن التأويل لا يكون إلا بأمر ظني وهو يستلزم احتمال الغلط لكن المجتهد يخاطئه ويصيّب وفي بعض النسخ لفظه على بدل مع لكن يكون على حينئذ بمعنى مع كما يقال فلان بذر في العلوم على صغر سنه أي مع صغر سن .

(٢١) قوله ( فسد البيع ) الخ . . . لاستحالة الجمع وعدم الرجحان إلا إذا بين أحدها فحيثئذ ترتفع الجهة المفضية إلى التزاع والفساد وإنما كان لأجلها .

(٢٢) قوله ( وحمل الإقراء على الحيض ) الخ . . فإن قيل حمل الإقراء على الحيض بدلالة لفظ الثلاثة ، وحمل هذا النكاح على الوسط بدلالة قوله تعالى ( حتى تنكح زوجاً غيره ) تفسير لا تأويل حيث لحقهما البيان القطع إذ لو كان كذلك لما اختلف العلماء فيها على أن الاختلاف المعتبر أورث الشبهة ولأن لفظة الثلاثة لا يقتضي أن يراد من القراء الحيض حتى بل يقتضي أن يراد منه ثلاثة قروء سواء كانت من الحيض أو الإطهار .

## بحث الحقيقة والمجاز

حمل النكاح في الآية على الوطئ وحمل الكنيات حال مذكرة الطلاق على الطلاق من<sup>(١)</sup> هذا القبيل وعلى<sup>(٢)</sup> هذا قلنا الدين المانع من الزكاة يصرف الى أيسر<sup>(٣)</sup> الماليين قضاء للدين.

فرع محمد على هذا فقال: إذا تزوج امرأة على نصاب، وله نصاب من الغنم ونصاب من الدرادم، يصرف الدين<sup>(٤)</sup> إلى الدرادم، حتى لو حال عليهما الحول تجب الزكاة عنده في نصاب الغنم ولا تجب<sup>(٥)</sup> الدرادم، ولو ترجح بعض وجوه المشترك ببيان من قبل المتكلم كان مفسراً<sup>(٦)</sup>.

وحكمه أنه يجب العمل به يقيناً.

مثاله: إذا قال لفلان علّي عشرة دراهم من<sup>(٧)</sup> نقد بخارى، فقوله من نقد بخارى تفسير له، فلو لا ذلك لكان منصرفاً الى غالب نقد البلد بطريق التأويل فيترجح المفسّر فلا يجب نقد البلد.

## فصل في<sup>(٨)</sup> الحقيقة والمجاز

كل<sup>(٩)</sup> لفظ وضعه واضح اللغة بإزاء شيء فهو<sup>(١٠)</sup> حقيقة له، ولو<sup>(١١)</sup> استعمل في غيره يكون مجازاً لا حقيقة.

ثم الحقيقة مع المجاز لا يجتمعان<sup>(١٢)</sup> اراده من لفظ واحد في حالة واحدة ولهذا<sup>(١٣)</sup> قلنا لما أريد ما يدخل في الصّاع بقوله عليه السلام ( لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين ولا الصّاع بالصّاعين ) وسقط اعتبار نفس الصّاع حتى جاز بيع الواحد منه بالاثنين .

ولما أريد الواقع من<sup>(١٤)</sup> آية الملامة سقط اعتبار إرادة المس باليد .

---

(١) قوله ( من هذا القبيل ) أي من قبيل التأويل وذلك لأن القول مشترك بين الحيض والطهر والنكاح مشترك بين الوطء والعقد وألفاظ الكنایات كالبائن مثلاً مشترك يحتمل أن يكون من البيان أو من بين ، فإذا حمل القول على الحيض ، والنكاح على الوطء وكنایات الطلاق حال مذكرة الطلاق على أن المراد بها الانقطاع من وصلة النكاح كان ذلك تأويلاً كذلك في الشرح .

(٢) قوله ( على هذا ) أي أن المحتمل للشّيئين يصرف إلى أحد محتمليه بدليل يفيد غلبة الظن كما في الألفاظ المشتركة .

(٣) قوله ( إلى أيسر الماليين ) أي إذا كان لرجل نصب من الدرّاهم والدّنانير والعروض والسوائل وعليه دين يستغرق بعضه ، يصرف أولاً إلى النقود ، لأن قضاء الدين منه أيسر لعدم الاحتياج فيه إلى البيع .

ثم إلى العروض لأنها عرضة .

ثم إلى السوائل لأنها فضلة عن الحاجة

ثم إلى المشغول بحاجة كدار السكّي وثياب البدن ودواب الركوب وعيدي الخدمة وغيرها .

(٤) قوله ( يصرف الدين إلى الدرّاهم ) لأنها أيسر قضاء للدين لعدم الاحتياج فيها إلى البيع بخلاف الغنم والبقر مثلاً .

(٥) قوله ( لا تجحب في الدرّاهم ) لأنها مشغولة بدين المهر والمشغول به يمنع وجوب الزكاة وهو نص على أن دين المهر يمنعه معجلًا كان أو مؤجلًا .

(٦) قوله ( كان مفسراً ) سُميّ به لأن ترجح بعض وجوه المشترك عرف بدليل قاطع إذ التفسير هو الكشف التام الذي لا شبهة فيه .

ثم هو مأخوذ من قولهم أسفـر الصـبح إذا أصـاء ظـهـوراً مـتـشـراً لاـشـبـهـةـ فيـهـ ، وـهـذـاـ المعـنىـ موجودـ فيـ المـفـسـرـ لأنـهـ عـرـفـ بـدـلـيـلـ قـاطـعـ .

فإن قلت كلامنا في بيان أقسام الصيغة واللغة والتفسير من أقسام البيان فما وجه ذكره هنا قلنا ذكره لتبين المؤول ويجيز عن المفسر تمييزاً تماماً وهو أن المؤول ما ترجح من المشترك بعض وجوهه بغالب الرأي حتى لو ترجح بدليل قاطع لم يكن مؤولاً بل كان مفسراً .

(٧) قوله (من نقد بخاري ) وللائل أن يقول : كلامنا في مفسر المشترك لأن مطلق المفسر والدرارهم مطلق لا مشترك فكيف يكون قوله من نقد بخاري تفسيراً له بطريق المثال لما نحن فيه .

أجيب بأن الدرارهم في حكم المشترك لا احتمال التقويد المختلفة كاحتمال المشترك فيكون قوله من نقد بخاري في حكم التفسير كذا في المعدن .

(٨) قوله (في الحقيقة والمجاز) وإنما جمعها في فصل واحد لابتناء المجاز على الحقيقة ، أو لاشراكهما في وجود ما أريد به خاصاً كان أو عاماً ، أو لتحقق التقابل بينهما .

(٩) قوله (كل لفظ وضعه) الخ والوضع تعين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه ليدل عليه بنفسه بلا واسطة قرنية كالأسد ، فإنه موضوع للهيكل المخصوص بحيث يدل عليه عند الاطلاق بلا انضمام قرينة ، فكان حقيقة فيه ولو استعمل في الرجل الشجاع كان مجازاً .

(١٠) قوله ( فهو حقيقة له ) من حق الشيء إذا ثبت ومنه إلحاقه لأنها كائنة لا محالة .

(١١) قوله ( ولو استعمل في غيره ) الخ . . . فإن قلت الم Hazel داخل في تعريف المجاز لأنه مما يراد به غير ما يوضع له .

فلو قال ولو استعمل في غيره لمناسبة بينهم تم الحد ، لخروج الم Hazel .

قلت إنه وإن لم يصرح لمناسبة لكنه مراد ثابت تقديراً وإنما ترك التصريح اكتفاء بشهرته .

(١٢) قوله ( لا يجتمعان ) لأن أهل اللغة لم يستعملوا اللفظ الواحد في المعنى الحقيقي والمجاز معاً أصلاً ، فكان استعماله فيها خارجاً عن لغتهم فلا يجوز .

والشافعي رحمه الله تعالى ومن المعتزلة عبد الجبار والجبائي ذهبا إلى أنها يجتمعان ، واستدلوا فيه بأن لا مانع من إرادة المعينين من إرادة واحدة .

ومن أنكر ذلك فقد أنكر البداهة ألا ترى أنه قال لا تنكح ما نكح أبوك وأراد الوطء والعقد فإنه صحيح من غير استحالة .

وقال أصحابنا إن القرينة الصارفة عن المعنى الحقيقي شرط للمجاز فإذا دل على المعنى الحقيقي تلك القرينة محال ، لأنه خلف عنها والخلف لا يثبت إلا بعد موت الأصل عقلاً .

وأيضاً إن الحقيقة مستقرة في محله والمجاز متتجاوز عن الشيء الواحد يستحيل أن يستقر في محله ويتجاوز عنه في حالة واحدة فاستحال الجمع ، كما استحال أن يكون الثوب الواحد على اللباس ملكاً وعارية .

(١٣) قوله (ولهذا) أي لأجل أنها لا يجتمعان إن أجمعوا على أن نفس الصاع (وهو الخشبة المنقرفة) جاز بيعه تفاصلاً لجنسه لعدم دخوله تحت النهي وهو قوله عليه الصلاة والسلام ( لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين ) الحديث .

(١٤) قوله (من آية الملامة) أي لأجل أن الجمع بينهما مستحيل قلنا إن مس المرأة باليد لا يراد بآية الملامة فلا يعد المساء باليد من التوافق .

ونقل عن الشافعي (رح) أنه قال أهل آية الملامة على المساء والوطء .  
قلنا أن اللمس حقيقة في المساء باليد ومجاز في الواقع وقد أريد به الواقع بالاتفاق حتى جاز للجنب التيمم بهذا النص فلا يراد به المساء باليد لثلا يجتمع بالحقيقة والمجاز وقد أثبتنا أن الجمع بينهما لا يجوز .

## الحقيقة والمجاز

قال محمد: إذا أوصى مواليه وله<sup>(١٥)</sup> موال اعتقدهم ومواليه موال اعتقدوهم، كانت الوصية لمواليه دون موالي مواليه،

وفي السير الكبير لو استأمن أهل الحرب على آبائهم لا تدخل<sup>(١٦)</sup> الأجداد في الأمان، ولو استأمنوا<sup>(١٧)</sup> على أمهاتهم لا يثبت الأمان في حق الجدات.

وعلى هذا قلنا إذا أوصى لأبكار بني فلان، لا تدخل<sup>(١٨)</sup> المصابة بالفجور في حكم الوصية<sup>(١٩)</sup>!

ولو أوصى لبني فلان وله بنون وبنو بنيه، كانت الوصية لبنيه دون بنى<sup>(٢٠)</sup> بنيه.

قال أصحابنا: لو حلف لا ينكح فلانة وهي أجنبية كان ذلك على<sup>(٢١)</sup> العقد، حتى لو زنا بها لا يحيث.

ولئن<sup>(٢٢)</sup> قال إذا<sup>(٢٣)</sup> حلف لا يضع قدمه في دار فلان يحيث<sup>(٢٤)</sup> لو دخلها حافياً أو متنعلاً أو راكباً، وكذلك لو حلف لا يسكن دار<sup>(٢٥)</sup> فلان يحيث لو كانت الدار ملك الفلان أو كانت بأجرة أو عادية وذلك<sup>(٢٦)</sup> جمع بين الحقيقة والمجاز.

وكذلك لو قال عبده حرّ يوم يقدم فلان فقدم فلان ليلاً أو نهاراً يحيث<sup>(٢٧)</sup>.

قلنا وضع القدم صار مجازاً عن الدخول بحكم<sup>(٢٨)</sup> العرف، والدخول لا يتفاوت<sup>(٢٩)</sup> في الفصلين، ودار فلان صار مجازاً<sup>(٣٠)</sup> عن دار مسكونة له وذلك لا يتفاوت بين أن يكون ملكاً له أو كانت بأجرة له

---

(١٥) قوله (وله موال اعتقدهم) الخ... اعتقدهم صفة موال والضمير المفوع راجع إلى الموصى والمنصوب إلى المولى.

(١٦) قوله ( لا تدخل ) الخ .. لأنهم ليسوا آباءً حقيقة بل مجازاً يتوسط كونهم آباءً لآباء فإذا أريد به الآباء الحقيقة لا تراد الأجداد لامتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وإنما تدخل آباء الآباء أمان الآباء لأن الآباء يشملهم جمعاً ، بل لأن ظاهر الاسم يشملهم عرفاً ، كما في بني آدم ، وبني إسرائيل ، وبيني هاشم ، فالشبهة بشمول ظاهر الاسم عرفاً كفت في حقن الدم وحفظه فيدخلون تبعاً وهو بالفروع التي اذ الأصل لا يتبع الفرع وهو يتبعه ، فلا تدخل الأجداد لأنهم أصول الآباء .

(١٧) قوله ( ولو استأمنوا ) لأن اسم الأب والأم حقيقة في الوالد والوالدة ، وإنما يقال للجد أب ، وللجددة أم ، على سبيل المجاز ، وقد أريد الآباء والأمهات في الاستئمان عليهم فلا يكون الأجداد والجدات مراداً لثلا يلتزم الجمع بين الحقيقة والمجاز .

(١٨) قوله ( لا تدخل المصادبة بالفجور ) لأن البكر حقيقة غير المصادبة ، وإنما سمي المصادبة بالزنا بكر لأنها لم تتزوج ، وإنما قيدت بالفجور لأنه لوزالت بوثة أو حيضة أو تعنيس أو جراحة ونحوها تدخل في الوصية لأنها بكر حقيقة .

(١٩) قوله ( الوصية ) لأن حقيقة البكر في المرأة ، ما في باطن فرجها من نسج ، وقد انحرق بالزنا .

(٢٠) قوله ( دون بنى بنيه ) لأن الإن حقيقة في الولد ومجاز في ولد الولد وقد أريدت به الحقيقة فلا يكون المجاز مراداً لثلا يجتمعوا .

(٢١) قوله ( على العقد ) الخ .. قلت هذا مناف لما سبق منه من حل النكاح على الوطء في قوله تعالى ﴿ حتى تنكح زوجاً غيره ﴾ ولما قدمنا في قوله ﴿ ما نكح آباءكم ﴾ حتى حرمنا مزنية الأب وأمته الموطوءة أيضاً .

لذا أورد بعض الفضلاء بأن المقدم الحقيقة الشرعية على اللغوية لا العكس ولا حاجة في الآية إلى حلءه على الوطء .

قلنا هذا وإن كان مجازاً شرعاً وحقيقة لغوية فهو مجاز متعارف ، وهو كثير في النصوص وشائع ومستفيض فيها كما لا يخفى على الفاحص المتنطع فيمكن إرادته عند جواز إرادة العقد .

(٢٢) قوله ﴿ ولئن ﴾ الخ .. لما فرغ عن بيان الأصل وهو : ان الجمع بين الحقيقة والمجاز مستحيل شرعاً في التقوض الواردة على هذا الأصل .

(٢٣) قوله ( إذ حلف ) الخ .. حاصل السؤال وجود الجمع بينها عندكم في هذه الأمثلة لأن حقيقة وضع القدم في دخولها حافياً لا راكباً ، وحقيقة إضافة الدار إلى فلان كونها ملكاً له .

وحاصل الجواب : أنه ليس جمعاً بينها بل هو عموم المجاز بقرينة العرف القاضي على اللغة فاقفهم .

(٢٤) قوله (يحيى لودخلها حافياً) الخ . . . هذا إذا لم يكن له نية ، ولو نرى حين حلف أن لا يضع قدمه فيها حافياً فدخلها راكباً لم يحيى لحيث وبصدق ديانة وقضاء لأنه نوى حقيقة كلامه وهذه حقيقة مستعملة غير مهجورة .

(٢٥) قوله (دار فلان) بالإضافة إلى فلان بالملك حقيقة ، لأنها بمعنى اللام وهي للملك وينبئ بمجاز لصحة النفي وهو من إمارات المجاز .

(٢٦) قوله (وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز) أي كون الحنيث في الدخول حافياً أو راكباً ، وكون الدار ملكاً أو عادياً أو إجارة .

(٢٧) قوله (حيث) وهذا أيضاً جمع بينها لأن اليوم للنهار حقيقة والليل مجاز .

(٢٨) قوله (بحكم العرف) الخ . . . أي بطريق اطلاق اسم السبب على المسبب لأن وضع القدم سبب للدخول ، وإنما تركت حقيقة بدلالة العرف والعادة لأن مقصود الحالف الامتناع عن الدخول ، لا عن نفس وضع القدم فكانه قال : لا أدخل دار فلان .

(٢٩) قوله (يتفاوت) الخ . . . سواء كان يوجد حافياً أو متعللاً أو راكباً ، فيعم الحنيث بعموم المجاز ، لا بطريق الجمع بين الحقيقة والمجاز .

(٣٠) قوله (عن دار مسكونة) الخ . . . ويمكن الجواب أيضاً بأن بالإضافة لا يستلزم الملك بل مطلق التصدق ، والملائسة وفي أمثال الدار والكتاب وغيرها مطلق القبض كما يقال : بيت عائشة وغير ذلك .

## بحث

### تقسيم الحقيقة إلى ثلاثة أقسام

والاليوم في مسألة القدوم عبارة عن مطلق الوقت<sup>(١)</sup> ، لأن اليوم إذا أضيف إلى فعل لا ينتدّ يكون عبارة عن مطلق<sup>(٢)</sup> الوقت كما عرف ، فكان الحدث بهذا الطريق لا بطريق الجمع بين الحقيقة والمجاز.

ثم الحقيقة<sup>(٣)</sup> أنواع ثلاثة : متعدّرة<sup>(٤)</sup> ومهجورة<sup>(٥)</sup> ، ومستعملة<sup>(٦)</sup> .

وفي القسمين الأولين يصار إلى المجاز بالاتفاق

ونظير المتعدّرة إذا حلف لا يأكل من هذه الشجرة أو من هذه القدر ، فإن<sup>(٧)</sup> أكل الشجرة والقدر متعدّر فينصرف ذلك إلى ثمرة الشجرة ، وإلى ما يحلّ في القدر ، حتى لو أكل من عين الشجرة أو من عين القدر بنوع تكّلف لا يحثّ .

وعلى هذا قلنا إذا حلف لا يشرب من هذه البئر ينصرف<sup>(٨)</sup> ذلك إلى الاغتراف ، حتى لو فرضنا أنه لو كرع بنوع تكّلف لا يحث بالاتفاق .

ونظير المهجورة لو حلف لا يضع قدمه في دار فلان ، فإن<sup>(٩)</sup> إرادة وضع القدم مهجورة<sup>(١٠)</sup> عادة .

وعلى هذا قلنا التوكيل<sup>(١١)</sup> بنفس الخصومة ينصرف<sup>(١٢)</sup> إلى مطلق جواب الخصم ، حتى يسع للوكيل أن يجيب بنعم ، كما يسعه<sup>(١٣)</sup> أن يجيب بلا ، لأن التوكيل بنفس الخصومة مهجور<sup>(١٤)</sup> شرعاً وعادة .

ولو كانت الحقيقة مستعملة فإن<sup>(١٥)</sup> لم يكن لها مجاز متعارف فالحقيقة أولى بلا خلاف فإن كان لها مجاز متعارف .

(١) قوله (الوقت) وهو جزء من الزمان ليلاً كان أو نهاراً ، لأن ذكر اليوم لظرفية الفعل المقرر به ، فإذا كان غير متند كالدخول والخروج يكفي له نفس الظرف وهو مطلق الوقت . والوقت كما يطلق على النهار يطلق على الليل .

(٢) قوله (عن مطلق الوقت) بخلاف ما إذا نسب إلى فعل متند كاللبس والركوب ونحوهما ، فإنه يقال لبست يوماً أو يومين ، وركبت يوماً أو يومين فحيثني يكون اليوم عبارة عن بياض النهار رعاية للتناسب بين الظرف والمظروف ، فكما أن الركوب واللبس فيما امتداد كذلك في النهار امتداد .

(٣) قوله (ثم الحقيقة) لما فرغ عن بيان الحقيقة وحكمها شرع في بيان انواعها .

(٤) قوله (متعددة) وهي ما لا يمكن الوصول إليه إلا بكلفة ومشقة ، كأكل النخلة فإنها لا تؤكل عينها إلا بكلفة ومشقة .

(٥) قوله (ومهجورة) وهي ما ترك الناس العمل به وإن تيسر الوصول إليه ، كوضع القدم .

(٦) قوله (ومستعملة) وهي بخلافها أي تيسر الوصول إليه ولا يترك الناس العمل به .

(٧) قوله (فإن أكل الشجرة أو القدر متعدر) ووجه التعدد أن حقيقة كلام القائل أكل عين الشجرة ، أو عين القدر ، لأن من للتبعيض فكان معناه لا يأكل بعض الشجرة وبعض القدر ولا يخفي أنه متعدر .

قوله (فإن أكل الشجرة) أو قالوا إذا كانت الشجرة مأكولة كقصب السكر فيمينه على عينها .

وإن لم تؤكل فعل ثمرتها وإن لم تكن لها ثمرة كخلاف فعل ثمنها .

(٨) قوله (ينصرف ذلك إلى الاعتراف) دون الكرع وهوتناول الماء بفيه أو ان كان حقيقة الشرب هو الكرع لأن من الابتداء الغاية فيقضي أن يكون ابتداء شربه من البier وذلك لا يتأتى إلا بالكرع خاصة لكنه متعدر فيترك الحقيقة ، حتى لو كرع بنوع مشقة لا يجنبه فيراد به الاعتراف أو الشرب بالأناء مجازاً فيحيث بوجود أحدهما .

(٩) قوله (فإن ارادة وضع القدم) الخ . . فيه اشارة الى أن المجران إنما يعتبر في الارادة لا في العمل حتى لو كان معتبراً في العمل لا يستقيم ايراد وضع القدم في شأنها لا مكان وضع القدم في الدار .

(١٠) قوله ( مهجورة عادة ) حتى لو وضع القدم من غير دخول لا يعنى .

فإن قيل وضع القدم حقيقة مستعملة فكيف أورده عم أمثلة المgorة .

قيل هو مهجور بالنسبة إلى أحد جزئيه وهو وضع القدم الذي يحصل بلا دخول لا مطلق وضع القدم فإنه غير مهجور فيعنى كيف ما دخل حافيا أو متاعلا .

(١١) قوله ( الوكيل بنفس الخصومة ) بأن قال الرجل وكلتك بالخصومة ، أو قال أنت وكيل بالخصومة في هذه الدعوى ونحوها .

(١٢) قوله ( ينصرف إلى مطلق جواب الخصم ) مجازا فإن الخصومة نفسها مهجورة شرعا قال الله تعالى ( ولا تنازعوا ) والمهجور شرعا كالمهجور عادة ، لأن الظاهر من حال المسلمين أن يبتعدوا عن مهجور الشرع لديانتهم وعقولهم .

فالوكيل بنفس الخصومة ينصرف إلى مطلق الجواب المحتوى على الرد والاقرار ، حتى لو أقره على موكله بشيء جاز خلافا للشافعى ( رح ) وزفر ( رح ) من أصحابنا .

(١٣) قوله ( كما يسعه أن يجحب ) أي بإنكار ما أدعاه الخصم فإن حقيقة الخصومة وهي الإنكار حقيقة كام المدعى أو مبطلا حرام شرعا .

(١٤) قوله ( مهجورة شرعا ) فإن قلت يرد عليه قوله : إذا حلف لا يأكل لحما فإنه منقوض بكل منه حتى بأكل لحم الأدمي مع من أكله مهجور شرعا .

وكذا قوله لله علی صوم هذه السنة فإنه يتناول الأيام المنية حيث يجب قضاها على ما في الفروع .

فلو كان المهجور شرعا كالمهجور عادة لم يعنى بأكل لحم الأدمي ولم يوجب عليه قضاء الأيام المنية .

والجواب أن انعقاد اليمين على لحم الأدمي إنما هو لتضمن مطلق اللحم المذكور في اليمين إياه ، فصار متعميناً وكذا حال الأيام المنية فإنها داخلة في ضمن السنة لأنها جزئية أو الضمني لا يلتفت إليها فكم من شيء لا يعتبر قصدا وثبت صمنا فافهم .

(١٥) قوله ( فإن لم يكن لهذا ) الخ . . . أي فإن لم يكن للحقيقة مجاز متعارف أي أغلب وأكثر استعمالا في التفاهم بل كانت الحقيقة والمجاز كلاما مستعملين على السواء .

أو كانت الحقيقة أكثر استعمالا من المجاز فالحقيقة أولى ، لأن الأصل في الكلام الحقيقة ولم يوجد ما يعارضه فوجد العمل به بلا خلاف .

## بحث

### كون المجاز خلفاً عن الحقيقة عند أبي حنيفة

فالحقيقة أولى عند أبي حنيفة.

وعندما العمل بعموم المجاز أولى، مثاله: لو حلف لا يأكل من هذه الحنطة، ينصرف<sup>(١)</sup> ذلك إلى عينها<sup>(٢)</sup> عنده، حتى لو أكل من الخبز الحاصل منها لا يحيث عنده، وعندما ينصرف إلى ما تتضمنه الحنطة بطريق عموم المجاز، فيحيث بأكلها ويفعل الخبز الحاصل منها.

وكذا<sup>(٣)</sup> لو حلف لا يشرب من الفرات ينصرف إلى الشرب منها<sup>(٤)</sup> كرعاً عنده، وعندما إلى المجاز<sup>(٥)</sup> المتعارف وهو شرب مائها بأي طريق كان.

ثم المجاز<sup>(٦)</sup> عند أبي حنيفة خلف عن الحقيقة في حق<sup>(٧)</sup> (اللفظ)، وعندما خلف عن الحقيقة في حق الحكم، حتى لو كانت الحقيقة ممكنة في نفسها إلا أنه امتنع العمل بها لمانع يصار إلى المجاز، وإلا صار الكلام لغواً.

وعنده يصار إلى المجاز وإن لم تكن الحقيقة ممكنة في نفسها.

مثلاً: إذا قال لعبدة وهو أكبر سناً منه: هذا ابني<sup>(٨)</sup> لا يصار إلى المجاز عندما لاستحالة الحقيقة.

وعنده يصار إلى المجاز حتى يعتق العبد.

وعلى هذا يخرج الحكم في قوله له على ألف أو على هذا الجدار ،  
وقوله عبدي أو حماري حرّ ، ولا يلزم <sup>(٩)</sup> على هذا إذا قال لأمرأته هذه  
ابنتي ولها نسب معروف من غيره حيث لاتحرم عليه .

---

(١) قوله (ينصرف ذلك) الخ . . . ولسائل أن يقول قد تقرر أن مبني الإيمان على العرف  
عند علمائنا ، وعلى الحقيقة عند الشافعي ، فكيف ينصرف اليمين في مسألة الحنطة والفرات  
إلى الحقيقة عند الإمام أبي حنيفة (رح) وما هذا إلا تناقض .

وأيضا له أن يقول أن القرينة الصارفة عن الحقيقة فيها إذا كانت الحقيقة مستعملة والمجاز  
متعارفا قائمة أو لا ؟

فإن كانت قائمة وجب أن يعمل بالمجاز بالاتفاق ،

ولأن لم تكن قائمة وجب أن يعمل بالحقيقة بالاتفاق فما موضع الخلاف ؟

ويمكن أن يجيب عنه بأن المراد قوله أن مبني الإيمان على العرف المستعمل في التفاهم وفي  
هاتين المسألتين الحقيقة والمجاز كلاما مستعملان بالتفاهم لكن المجاز أغلب وأكثر استعمالا في  
التفاهم وكثرة استعمال المجاز ليس بقرينة صارفة عن الحقيقة عنده ، ولما مر أن العلة لا تترجع  
بزيادة من جنسها فيقع اليمين على الحقيقة .

وعندها هي قرينة صارفة عن الحقيقة لأن المرجح يفي مقابلة الراجع ساقط فاندفعت  
الإعتراضات بأصلها .

(٢) قوله (إلى عينها) فإن حقيقة أن يأكل من عين هذه الحنطة وهذا المعنى الحقيقي مستعمل  
في العرف لأنها تغلى وتقلل وتؤكل قصها ، ولكن المعنى المجازي هو أكل الخبز المستخدم هنا غالبا  
الاستعمال في العادة .

فعند ذلك لا يجنبه غير أكل عين الحنطة .

وعندما يجنبه بأكل الخبز أو بأكل الخبز وعين الحنطة على سبيل عموم المجاز .

(٣) قوله (وكذا) أي مثل الحقيقة والمجاز نلم تأت في المسألة السابقة الحقيقة والمجاز في  
مسألة الشرب .

(٤) قوله (كرعا) بهذه الحقيقة مستعملة وإن كان قليلا لأن أهل البوادي والقرى يشربون =

كذلك فينصرف للفظ إليه وقد روي عنه صلى الله عليه وآله وسلم ( هل عندكم ماء بات في وادٍ ولا كرعنا ) .

(٥) قوله ( الى المجاز المتعارف ) لأنّه هو المتعارف من الكلام يقال : بنو فلان يشرب من الوادي ومن الفرات ويراد به شرب مائتها على الإطلاق سواء كان بالكروع أو الإعتراف أو بالإناء فيحمل عليه لدلالة الغرف ولكنّه متناولاً للحقيقة بعمومه .

(٦) قوله ( ثم المجاز ) الخ . . . أعلم أنه لا خلاف في أن المجاز خلف عن الحقيقة بدليل أنه لا يثبت إلا عند فوات معنى الحقيقة وتذر العمل بها .  
وفي أنه لا بد لثبوت الخلف من تصور الأصل .

وفي أن الحقيقة والمجاز من أوصاف للفظ لامن أو صفات المعنى ، وهذا قالوا : إن الحقيقة لفظ استعمل في كذا والمجاز لفظ استعمل في كذا .

توضيجه عند أبي حنيفة ( رح ) التكلم بقوله هذا أسد للشجاع خلف عن التكلم بقوله هذا أسد للهيكل المعلوم من غير نظر في ثبوت الخلفية إلى الحكم وهو الشجاعة .

ثم يثبت الحكم بناء على صحة التكلم كما يثبت الحقيقة بناء على صحة التكلم .  
وعندها هذا أسد للشجاع خلف في إثبات الشجاعة عن قوله هذا أسد للهيكل في أثبات الأسدية ، هذا هو المراد من خلفية حكم المجاز عن حكم الحقيقة عندها لما تقرر أنها من أوصاف للفظ لا من أوصاف المعنى اتفاقاً .

وليس المراد أن شجاعة الشجاع خلف عن أسدية الهيكل ، هذا ما اختاره المحققون في تفسير الخلفية على القولين .

لها أن الحكم هو المقصود لا نفس العبارة ، واعتبار الخلفية والأصالة فيها هو المقصود أولى من اعتباره في غيره .

ولأبي حنيفة رحه الله أن الحقيقة والمجاز من جنس اللفاظ إجماع أهل اللغة فكان المجاز لفظ تخلف عن لفظ الحقيقة .

ويظهر ثمرة الخلاف في أنه يشترط لثبوت المجاز إمكان الحقيقة في نفسها عندها حتى لو لم تكن ممكّنة لا يصار إلى المجاز وصار الكلام لغوا .  
وعنده يصار إلى المجاز وإن لم تكن الحقيقة ممكّنة في نفسها .

(٧) قوله ( في حق لفظ ) يعني ترتيب حكم المجاز يقتضي صحة الكلام بحسب العربية

لإشغال عن المبتدأ أو الخبر والتوافق تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتعددًا مع قطع النظر عن إمكان ترتيب حكم الحقيقة فيه .

(٨) قوله (ابني) الخ . . . فقوله هذا ابني مراد به الحرية خلف عن هذا ابني مراد به البنوة ، فيعنى العبد عنده لأن قد وجد ما يصح الاستعارة بهذا الكلام ، وهو استعماله الأصل من حيث العربية ، لأن هذا الكلام صحيح بعبارة من حيث كونه مبتدأ وخبراً موضوعاً لإثبات الحكم وقد تعذر العمل بالحقيقة لاستحالة أن يكون الولد أكبر سنًا من والده فتعين المجاز فيراد به العتق بطريق ذكر المزوم وإرادة اللازم .

وعندما المجاز خلف عن الحقيقة في حق الحكم أي حكم هذا ابني مراد به الحرية خلف عن حكمه مراد به البنوة فينبغي أن يكون الأصل في موضعه صحيحاً موجباً للحكم على الاحتمال ولكن تعذر العمل به يعارض فيصار إلى المجاز .

فعندها هذا الكرم لغو لا يعتق به العبد ، لأن إمكان المعنى الممكبي الذي شرط لصحة المجاز لا يوجد في هذا الكلام لأن الأكبر سنًا لا يمكن أن يكون ابناً للأصغر فلا يحتمل على المجاز الذي هو العتق فتذكرة .

(٩) قوله (ولا يلزم) الخ . . . قلت يرد عليه أن يجوز أن يراد به مطلق التحرير الحرمة وهو لا ينافي الطلاق ولا الحرمة الأبدية . . .

وقد يجاب عنه بأن التحرير ليس باختيار الزوج إذ هو من الله تعالى .

ولايُجعل ذلك مجازاً عن الطلاق سواء كانت المرأة أصغر سنًا منه أو  
كبيراً لأن<sup>(١)</sup> هذا اللفظ لو صَحَّ<sup>(٢)</sup> معناه لكان منافياً للنكاح فيكون  
منافياً لحكمه هو الطلاق ولا استعارة مع وجود التنافي.

بخلاف<sup>(٣)</sup> قوله هذا ابني فإن البنوة لاتنافي ثبوت الملك للأب بل يثبت  
الملك له ثم يعتق عليه.

#### فصل<sup>(٤)</sup> في تعريف طريق الاستعارة

اعلم أن الاستعارة<sup>(٥)</sup> في أحكام الشرع مطردة بطريقين :  
أحدهما لوجود الاتصال بين العلة والحكم  
والثاني لوجود الاتصال بين السبب المحسن والحكم .  
فالأول منها يوجب صحة الاستعارة من الطرفين<sup>(٦)</sup>  
والثاني يوجب صحتها من أحد الطرفين وهو<sup>(٧)</sup> استعارة الأصل  
للفرع .

مثال الأول فيما إذا قال إن ملكت عبداً فهو حرّ، فملك نصف العبد  
فباعه ثم ملك النصف الآخر لم يعتق إذ لم يجتمع في ملكه كلّ العبد .  
ولو قال إن اشتريت عبداً فهو حرّ فاشترى نصف العبد فباعه ثم

اشترى النصف الآخر عتق النصف<sup>(٨)</sup> الثاني .

ولوعن بالملك الشراء أو بالشراء الملك صحت<sup>(٩)</sup> نيته بطريق المجاز لأن الشراء علة الملك والملك حكمه فعمت الاستعارة بين العلة والمعلول من الطرفين .

---

(١) قوله ( لأن هذا) الخ . . . جواب عن الإبراد المذكور معموله : إن قوله هذه ابنتي لا يمكن أن يجعل مجازاً عن الطلاق لأن حقيقة البنية منافية للنكاح فكانت منافية لحكمه أيضاً وهو الطلاق فلا يراد بذكرها الطلاق للتنافي بينها .

(٢) قوله ( لواصح) ليس المراد الصحة به لا ما يقابل الفساد وبل هو بمعنى الثبوت أي لو ثبت بمؤيده وهو البنية .

والصحة بمعنى الثبوت جاءت في لغة العرب كما قال الشاعر : صح عند الناس أني عاشق وكانت أني يا صبيح الوجه ، يا رطب البدن ، يا قريب العبد من شرب اللبن .

صح عند الناس أني عاشق ، غير أن لم يعرفوا عشقني لمن روحه روحي وروحني روحه من رأي روحين حلاً في البدن

(٣) قوله ( بخلاف) الخ . . . يرد عليه بأن البنوة مناف للملك فيكون منافية لحكمه وهو العق كما أن البنية مناف للنكاح فيكون منافية لحكمه وهو الطلاق فكيف يصح استعارة البنوة للعقل في قوله هذا ابني فأجاب بقوله بخلاف وهذا الخ .

(٤) قوله ( فصل) الخ . . . لما فرع المصنف رحمة الله عن التفریعات شرع في بيان علاقات المجاز فقال : فصل في (تعريف طريق الاستعارة) هو في عرف الأصوليين يرادف المجاز .

وعند أهل البيان قسم من المجاز .  
فإن المجاز عندهم ، إن كانت فيه علاقة التشبيه يسمى استعارة بأقسامها .  
وإن كانت فيه علاقة غير التشبيه من علاقات الحمس والعشرين مثل السبيبة والسبيبة والحال والمحل واللازم والملزم وغيرها يسمى مجازاً مرسلأ .

(٥) قوله ( الاستعارة) الاستعارة استعمال النقط للمعنى المجازي لاتصال ومناسبة بين الحقيقة والمجاز .

والمناسبة قد تكون من حيث المعنى كالشجاع يسمى أسدأ لوجود المعنى الخاص للأسد وهو الشجاعة ،

وقد يكون من حيث الذات كما يسمى الحدث غائطاً والغائب في كلام العرب المكان المطمئن من الأرض ولكن بينها القبال من حيث الذات ، لأن كل من أراد الحدث بختار مكاناً مطمئناً فيسمى باسم الغائب لاتصال ذاتيهما مجاورة .

ثم الاستعارة والمجاز على نوعين لغوي وعقلي ،  
أما اللغوي فهو استعمال اللفظ في غير ما وضع له .

والعقلي هو نسبة الحكم إلى غير من هي له كما يقال أنت الربع البقل .

ثم اللغوي على نوعين مستعار ومرسل ،  
فالمستعار استعمال اللفظ في غير ما وضع له لطلاقة التشبيه ،  
والمرسل استعمال اللفظ في غير الموضوع له لعلاقة غير التشبيه .

ثم المستعار على أربعة أوجه :

مصرحة وهي ذكر المشبه به وإرادة المشبه نحو أسد في الحمام ،  
وكناية وهي أن يذكر المشبه ويراد به المشبه وهي عكس المصرحة ،  
وتخييلية وهي إثبات لازم المشبه به المتروك للم المشبه المذكور ،  
وترشيحته وهي فكر يلائم المستعار منه مثال هذه الثلاثة في قول الشاعر :  
وإذا المنية . . .

فذكر المنية وإرادة السبع مثال الكناية وذكر اللوازم وهي الألفاظ مثال التخييلية وذكر النشب وهو الملائم مثال الترشيحية .

(٦) قوله ( من الطرفين ) أي من الجانين حتى جاز ذكر العلة وإرادة الحكم ، وإن يذكر الحكم وتراد به العلة ، لأن كل واحد منها مفترق إلى الآخر إذ الحكم لا يثبت إلا بالعلة فيكون مضافاً إليها وتابعاً لها من حيث الواقع ، والعلة لم تشرع إلا لحكمها حتى لا تكون مشروعة في محل لا يتصور شرع الحكم فيه نحو بيع الخمر ونكاح المحارم فكانت مفترقة إلى الحكم تابعة له من حيث العرض . وإذا كان كذلك به استوى الاتصال كل واحد منها بالآخر فيعم جواز الاستعارة من الجانين .

(٧) قوله ( وهو استعارة الأصل للفرع ) أي السبب المحكم دون عكسه بأن يقول أنت حرّة ويريد به أنت طالق ، أو تقول بعث نفسك منك وتريد به النكاح ، ولا يجوز أن يقول أنت طالق ويريد به أنت حرّة ، وأن يقول نكحناك ويريد به بعثك ، لأن المسبب يحتاج إلى السبب من حيث الثبوت ، والسبب لا يحتاج إليه من حيث الشرعية ، لأن العناق لم يشرع إلا لأجل زوال ملك الرقبة وزوال ملك المتعة إنما حصل معه اتفاقاً في

بعض الأحيان ، وكذا البيع وإنما شرع لملك الرقبة ، وحل الوطء إنما حصل معه اتفاقاً في بعض الأحوال ، أي فيما إذا كان المبيع أمة فلا يجوز أن يذكر المسبب ويراد به السبب إلا إذا كان المسبب مختصاً بالسبب كقوله تعالى (إني أراني أعصر خمراً) فإن الخمر لا يكون إلا من العنبر فيجيء الافتقار من الجانبيين .

(٨) قوله (عنت النصف الثاني) الخ . . . ومدار الفرق بين هاتين المسألتين على أصل متقرر في الشرع :

وهو أن المطلق قد يتقيد بدلالة العرف والعادة أيضاً ، كمطلق اسم الدرهم يتقيد بنقد البلد ، فمطلق الملك يتقيد بالمجتمع بحكم العرف أيضاً ، وفي الشراء لم يوجد مثل هذا العرف فيبقى على إطلاقه فافهم .

(٩) قوله (صحت نيته) الخ . . . حتى لا يشترط الاجماع فيها نوى الشراء بالملك فيعتق النصف الثاني ويشترط الاجتماع فيها نوى الملك بالشراء فلا يعتق النصف الثاني .

إلا أنه فيما يكون تخفيفاً في حقه لا يصدق<sup>(١)</sup> في حق القضاء خاصة  
لمعنى التهمة لا لعدم صحة الاستعارة.

ومثال الثاني إذا قال لأمرأته حرّرتك ونوى به الطلاق يصحّ لأن<sup>(٢)</sup>  
التحrir بحقيقة يوجب زوال ملك البضع بواسطة زوال ملك الرقبة،  
فكان سبباً محسناً لزوال ملك المتعة فجاز<sup>(٣)</sup> لأن يستعار عن الطلاق الذي  
هو مزيل ملك المتعة.

ولا يقال<sup>(٤)</sup> لو جعل مجازاً عن الطلاق لوجب أن يكون الطلاق  
الواقع به رجعياً كتصريح الطلاق.

لأننا نقول لا نجعله مجازاً عن الطلاق بل عن المزيل ملك المتعة وذلك  
في البائن إذ لرجعيّ لا يزيل ملك المتعة عندنا.

ولو قال لأمته طلّقتك ونوى به التحرير لا يصحّ لأن<sup>(٥)</sup> الأصل جاز  
أن يثبت به الفرع وأما الفرع فلا يجوز أن يثبت به الأصل، وعلى هذا  
نقول:

ينعقد النكاح بلفظ الهمة والتمليك والبيع، لأن الهمة بحقيقةتها  
توجب ملك الرقبة وملك الرقبة يوجب ملك المتعة في الإماء فكانت<sup>(٦)</sup>  
الهمة سبباً محسناً لثبت ملك المتعة، فجاز أن يستعار عن النكاح،

وكذلك <sup>(٧)</sup> لفظ التمليلك والبيع لا ينعكس حتى لا ينعقد البيع والهبة بلفظ النكاح .

ثم في كل موضع <sup>(٨)</sup> يكون المحل متعيناً لنوع من المجاز لا يحتاج <sup>(٩)</sup> فيه إلى النية لا يقال ولما كان إمكان الحقيقة شرطاً لصحة المجاز عندهما .

---

(١) قوله ( لا يصدق في دعوى الاستعارة ) لما فيه تخفيف عليه وأنه أو على خلاف الظاهر وهو وإن كان أميناً بقبول القول في إظهار مبطن ، لكنه مع هذا متهم فيه ، لأن البث فيها يتضرر هو على تقدير إبقاء اللفظ على الحقيقة وقول المتهم غير مقبول .

(٢) قوله ( لأن التحرير بحقيقةه ) الخ . . . يعني أن التحرير بحقيقةه يوجب زوال ملك الرقبة .

ويواسطة زوال ملك الرقبة يوجب زوال ملك البضue ، فكان التحرير سبباً عضياً لزوال ملك المتعة لكونه مفضياً إليه لا علة له ، لأن العلة هي التي لا يخلل بينها وبين الحكم واسطة ، وأن العلة لافتة عن الحكم والتحرير قد يوجد بدون زوال ملك المتعة لتحرير العبد والأخت من الرضاعة ونحوهما .

(٣) قوله ( فجاز أن يستعار عن الطلاق ) الخ . . . على طريق ذكر السبب وإرادة المسبب ، وإنما ليحتاج إلى النية لأن الحل المضاف إليه غير متعين لهذا المجاز فهو يحمل حقيقة وصف الخدمة إلى النية لتعيين المجاز ،

بخلاف استعارة ألفاظ التمليلك للنكاح ، فإن إضافتها إلى الحرة لا تدل إلا على النكاح وكذا لاستعارة هذا إبني لأن إضافته إلى العبد لا تدل إلا على الحرية .

(٤) قوله ( ولا يقال ) الخ . . . حاصل الإيراد : هو توهם أنه رأى قوله حررتك استعارة للطلاق ،

فيكون اللفظ ( أي قوله حررتك ) نائباً مناب طلقتك ، والنائب له حكم والمتوب عنه وهو الطلاق الصريح وبه يقع الرجعي دون البائن ، فيلزم أن يصح الرجعة مع أنها لاتصح ، ومخلص المحواب أن المسبب ليس هو الطلاق الصريح حتى يقع به الرجعي بل زوال ملك المتعة فيكون إستعارة عن المعنى المزيل لملك المتعة .

ولايغنى أن مصداقه إنما هو الطلاق البائن فيؤول الأمر إلى أنه ( أي قوله حررتك ) مستعار للبائن لأنه هو المزيل لملك لا الرجعي لأنه لا يزيل ملك المتعة للزوج ولا لم يصح الرجعة له لمنشأ الاشتباه فكذا ما هو مبني عليه .

(٥) قوله ( لأن الاصل ) الخ . . . لا يقال أن ثبوت الفرع بالأصل لازم وضروري فالأول أن يقال ، لزم أن يثبت به الفرع لأن المرام من هذا المقام إنما هو صحة الاستعارة وهذا غير لازم بل من الجائزات .

إذ جاز أن يذكر السبب ويراد هو بنفسه .

وجاز أن يراد به حكمه وهو المسبب مجازا .

نعم للزوم المذكور ثابت إذا كان الأصل بمعنى العلة والفرع بمعنى المعلول كذلك بهذا لأن البحث بهذا في التسبيب .

(٦) قوله ( فكانت المبة ) الخ . . . أي فإذا كان موجب المبة هكذا فلا جرم كانت المبة سببا محضا الخ .

(٧) قوله ( وكذلك لفظ التمليل والبيع ) سبب لملك المتعة فجاز أن يستعار عن النكاح . فإن قلت ملك المتعة في النكاح غير ملك المتعة الثابت في ملك اليمين فإن يثبت محلية الطلاق والابلاء والظهور والخلع والمعان وذلك لا يقبل الطلاق فلم يكن الفاظ التمليل سببا لهذا النوع من ملك المتعة .

قلت : ملك المتعة عبارة عن ملك الانتفاع والوطء وهو لا يختلف في ملك النكاح وملك اليمين وتغاير الأحكام لتغايرهما حالا لا ذاتا فإنه في باب النكاح يثبت قصدا وفي ملك اليمين يثبت تبعا .

((٨) قوله ( ثم في كل موضع يكون المحل متينا لنوع من المجاز ) كما إذا قال للحرة الأجنبية ملکيئني نفسك فقالت ملكتك : ينعقد النكاح ولا حاجة فيه إلى النية لكون المجاز متينا ، فإن النية لتعين أحد المختلين ولا احتمال بهذا .

والحاصل أنه ينعقد النكاح بلفظ المبة والتمليل بدون النية لأنه تعذر إثبات الحقيقة وهو ملك الرقبة في الحرة مجازا عن ملك المتعة حذرا عن الإلغاء .

(٩) قوله ( لا يحتاج فيه إلى النية ) أي نية المجاز بل يثبت بلا نية .

فإن قيل إذا قال لعبدة هذا إبني ينبغي أن لا يتعين العتق ويحتاج إلى النية لأن الناس تعارفوا

إرادة معنى التكريم وإظهار الشفقة في قوله هذا ولدي .

قبل معنى التكريم وإظهار الشفقة لا ينافي إرادة الحرية مجازاً إذ هي جامعة للمعنىين أعني الحرية للشفقة والتكريم .

(٩) قوله ( لا يحتاج فيه إلى النية ) بل يثبت بلا نية كها إذا أضاف الفاظ التمليل إلى الحرة الأجنبية تعين المجاز وهو المختار .

بخلاف إذا أضاف الفاظ العتق إلى الحرة المنكوبة حيث لا يتعين المجاز وهو الطلاق ، لاحتمال إرادة الحقيقة وهو العتق عن الخدمة فيحتاج إلى النية فافهم .

كيف يصار إلى المجاز في صورة النكاح بلفظ الهمة مع أن تمليك الحرّة  
بالبيع والهمة محال<sup>(١)</sup>؟

لأننا نقول ذلك<sup>(٢)</sup> ممكن في الجملة لأن ارتدت ولحقت بدار الحرب  
ثم سبّت وصار<sup>(٣)</sup> هذا نظير مسّ<sup>(٤)</sup> السماء وآخواته.

## فصل

### في الصريح والكتابية

الصريح: لفظ يكون المراد به ظاهراً كقوله بعث واشترىت وأمثاله.  
وحكمه: أنه يوجب<sup>(٥)</sup> ثبوت معناه بائي<sup>(٦)</sup> طريق كان من إخبار أو  
نعت أو نداء.

ومن حكمه<sup>(٧)</sup>: أنه يستغني عن النية<sup>(٨)</sup> وعلى هذا قلنا:  
إذا قال لأمرأته أنت طالق أو طلاقتك أو يا طالق يقع الطلاق نوى به  
الطلاق أو لم ينو.

وكذا لو قال لعبدته أنت حرّ أو حرّتك أو يا حرّ.  
وعلى هذا قلنا: إن التيمّم يفيد الطهارة لأن قوله تعالى ﴿ولكن يريده  
ليطهّركم﴾ صريح<sup>(٩)</sup> في حصول الطهارة به.

وللشافعي فيه قوله :

أحدهما أنه طهارة ضرورية (١٠)

والآخر أنه ليس بطهارة بل هو ساترا (١١) للحدث ، وعلى هذا يخرج المسائل على المذهبين .

من جوازه قبل الوقت إداء الفرضين (١٢) بتيمم واحد .  
وأمامة المتيم للمتوضئين ،

وجوازه بدون خوف تلف النفس أو العضو بالوضوء ،  
وجوازه للعيد والجنازة ،  
وجوازه بنية الطهارة ،  
والكنية : هي ما استتر معناه .

والمجاز قبل أن يصير (١٣) متعارفاً بمنزلة الكنية وحكم الكنية (١٤)  
ثبوت الحكم بها .

(١) قوله (محال) وحاصل الإيراد أن قوله : وهب نفسي لك مثلاً كيف يراد به النكاح  
مجازاً ، والحال أن لصحة المجاز شرط إمكان الحقيقة بوجه ، والحقيقة هنا وهي تملك الحرمة  
باليع أو الهمة لا يمكن لأن الحر ليس بمال و محل العقد إنما هو المال .

فكونها حرة يابي أن تكون مملوكة بالهمة والبيع حقيقة وهب نفسي لك أو بعث وملكت نفسي  
لك متعددة غير ممكنته ، فلا يصح إرادة معناه المجازي وهو النكاح لانتفاء الشرط وهو إمكان  
الحقيقة .

والجواب أن تملك الحرمة بالهمة أو البيع يمكن بأن ارتدت وخلفت بدء الحرب الخ . . .

(٢) قوله (ذلك ممكن في الجملة) فإن قلت : لانسالم أن الامكان في الجملة شرط المصير  
عن الحقيقة إلى المجاز لأن هذا الإمكان في الجملة أمر موهوم لا يترتب عليه الحكم .

قيل : إن الحكم المقصود وبالذات لا يترتب على أمر موهوم وإذا كان المقصود فيه الخلف  
فيترتب عليه كما في مسألة مس النساء المذكورة في المتن .

(٣) قوله (وصار هذا النظير مس النساء) بيانه : إذا حلف ليمسّ النساء ، أو ليقلّن هذا

الحجر ذهباً ، فإنه تجب الكفارة بهذين اليمينين ، وإن كانت الكفارة لا تجب إلا خلفاً عن البر وهو مستحب عادة .

وكان ينبغي أن لا تجب الكفارة لاشتراط تصور الأصل لثبوت الخلف كما في اليمين الغموس فإنه لا تعتقد سبباً للكفارة لعدم تصور البر ، لكن لما كان البر ههنا من المكبات كرامة للأولاء انتقل العجز الحالي والعادي إلى الكفارة .

(٤) قوله (كقوله بعث) الخ . . . الكاف لتشبيه الكل بالجزئي ، وقوله وأمثاله تشبيه الجزئي بالجزئي فلا يلزم تكرار التشبيه .

(٥) قوله (يوجب ثبوت معناه) فإن قلت : هذا الحكم يوجد في الحقيقة أيضاً . قيل : الحقيقة ليست بقيم للصريح فلا ينافي وجود حكمها .

(٦) قوله (بأي طريق كان) أي نوى أو لم ينو لأن ظاهر المراد أو لإخفاء فيه بوجه ما .

(٧) قوله (ومن حكمه أن يستغنى) الخ . . . لأن عين لفظه قائم مقام معناه في إيجاب الحكم فلا حاجة إلى النية إما لوارد أن يصرف الكلام عن موجبه إلى محتمله فله ذلك فيما بينه وبين الله تعالى ، فإذا نوى رفع القيد من الألفاظ الصريحة في التطبيق ، أو نوى الحرية من العمل من الألفاظ الصريحة في التحرير صدق ديانة لا قضاء .

(٨) قوله (عن النية) فيثبت بغير قصد وعزمها حتى لو قصد أن يقول : الحمد لله فجرى على لسانه أنت طالق ، يقع الطلاق بغير قصد .

(٩) قوله (صريح) لأن لفظ التطهير المستفاد من قوله تعالى ﴿ ليطهركم ﴾ موضوع لإزالة النجاسة وإثبات الطهارة .

فيفيد النص بصريحه أن يكون التيمم مطهراً على الاطلاق .  
فإن قلت فعل هذا كان ينبغي أن لا تشترط النية في التيمم قياساً على الوضوء وهو خلاف المذهب .

قيل اشتراط النية مع التيمم لحصول التيمم وبعد فصل لا يحتاج إلى النية لحصول الطهارة بالتيمم .

(١٠) قوله (ضرورية) أي لا يحصل بالطهارة إلا عند ضرورة إسقاط الفرض عن ذمته فيتقدر بقدورها .

(١١) قوله (ضرورية) أي مشروعة بجهة الضرورة وترتفع بفرض واحد ، وللفرض

الأخر ضرورة اخرى ولا ضرورة قبل الوقت ايضا ، والسنن والتواافق تبع للفرض .

ولنا إطلاق قوله تعالى ﴿ فلم تجدوا ماء فتيمموا ﴾ الآية ، ولأنه خلف عن الماء وحكم الخلف حكم الأصل وجوداً أو عدماً ولقوله صلى الله عليه وسلم ( الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو إلى عشر سنين ما لم يجد الماء ) الحديث رواه ابن حبان في صحيحه وأصحاب السنن وصححه الترمذى والحاكم عن أبي ذر وفي رواية لأبي وائل والترمذى ( ظهور المسلم ) .

( ١١ ) قوله ( بل هو ساتر للحدث ) رافع له ولهذا يعود حكم الحديث السابق إذا رأى الماء مع أن رؤيته الماء ليس بمنجس خارج .

فلو كان التيمم طهارة مطلقة ورافعاً الحديث السابق لما عاد برؤيته الماء لأن الماء الزائل لا يعود ، فعلم أن الحديث الأول باق لكن أبيح الصلة مع الحديث للضرورة وجعل الشارع استعماله مُشترأً للحدث .

ونحن نقول أنه طهارة مطلقة بصربيح النص وهو قوله تعالى ﴿ ليطهركم ﴾ فكان خلافه خلاف النص الصريح وهو قبيح .

وله إنما عاد الحديث السابق برؤيته الماء لأن عدم القدرة على استعمال الماء شرط وجود اعتبار التيمم ابتداء وبقاء ، فعند القدرة على استعماله يرتفع التيمم لعدم الشرط فيعود الحديث السابق .

( ١٢ ) قوله ( وأداء الفرضين ) أي الصلوتيين المفروضتين قيدنا به لأن أداء مطلق الفرضين كالركوع والسجود جائز عندنا أيضاً .

( ١٢ ) قوله ( وأداء الفرضين ) فعنه لا يجوز تيمم واحد لأنه يتقدر بقدر الضرورة والضرورة ترتفع بالفرض الواحد .

( ١٣ ) قوله ( قبل ) أن يصير متعارفاً وبعد صيرونته متعارفاً يصير صريحاً .

( ١٤ ) قوله الكتابية مأخوذ من قوله : كنيت أو كنوت ، كما عند قال شاعر :  
ولاني لأكنو . . .

لمولانا المولوي محمد فيض الحسن رزقه التقوى واتباع السنن .

عند<sup>(١)</sup> وجود النية، أو بدلالة الحال إذ لا بدل له من دليل يزول به التردد ويترجح به بعض الوجه، ولهذا<sup>(٢)</sup> المعنى سمي لفظ البينونة والتحريم كنایة<sup>(٣)</sup> في باب الطلاق لمعنى التردد واستثار المراد، لا أنه يعمل عمل الطلاق ويترفع منه حكم الكنایات في حق عدم ولایة الرجعة.

ولوجود معنى التردد في الكنایة لا يقام بها العقوبات<sup>(٤)</sup> حتى لو أقر على نفسه في باب الزنا والسرقة لا يقام عليه الحد ما لم يذكر اللفظ الصريح<sup>(٥)</sup>، ولهذا المعنى لا يقام الحد على<sup>(٦)</sup> الآخرين بالإشارة.

ولو قذف رجلاً بالزنا فقال الآخر صدقت لا يجب<sup>(٧)</sup> الحد، لاحتمال التصديق له في غيره.

#### فصل<sup>(٨)</sup> في المقابلات<sup>(٩)</sup>

يعني بها الظاهر والنص والمفسّر والمحكم مع ما يقابلها من الخفي والمشكل والمجمل والتشابه.

فالظاهر<sup>(١٠)</sup>: اسم لكل كلام ظهر<sup>(١١)</sup> المراد به للسامع بنفس السماع من غير تأمل.

والنص: ما سبق الكلام لأجله<sup>(١٢)</sup>، ومثاله في قوله تعالى «وأحل الله البيع وحرّم الربا» فالآلية سبقت لبيان التفرقة بين البيع والربا،

رداً لما أدعاه (١٣) الكفار من التسوية بينها حيث قالوا (إنما البيع مثل الربا) وقد علم حل البيع وحرمة الربا بنفس السماع ، فصار ذلك نصاً في التفرقة ظاهراً في حل البيع وحرمة الربا .

(١) قوله (عند وجود النية أو بدلالة الحال) بان علم السامع أن المتكلم نوى من كلامه أحد معانٍه بأن قال : نويت أو أردت به كذا أو علم بدلالة الحال كنكبات الطلاق حال مذكرة الطلاق فإنه يقع بها الطلاق بدلالة الحال وإن قال المتكلم لا نوى به الطلاق ، بخلاف الصربيح فإن المتكلم وإن لم ينـعـنـيـ بـلـفـظـ الطـلـاقـ مـثـلاـ يـثـبـتـ معـنـاهـ وـيـقـعـ الطـلـاقـ فـاـنـ لـفـظـهـ قـائـمـ مـقـامـ مـعـنـاهـ فـلاـ حـاجـةـ إـلـىـ النـيـةـ بـلـ النـيـةـ مـوـجـوـدـةـ لـأـنـ التـلـفـظـ مـنـ الـأـمـرـ الـخـيـارـيـةـ وـهـيـ كـلـهـ صـادـرـ بـإـرـادـةـ .

(٢) قوله (ولهذا المعنى) أي الاحتياج إلى النية ودلالة الحال وهو أثر الكناية وحكمها .

(٣) قوله (كناية) إنما كان كناية في باب الطلاق مع أنها ظاهرة المراد في نفسها ، لأنه إذا قيل أنت باين أو حرام حصل فيه التردد والاستمار ، لأن البيونة في حقها تحتمل أن تكون عن وصلة النكاح ، أو عن المعصية ، أو عن الخيرات ، أو عن أمثالها في الشرف والحسن والورع .

وكذا الحرمة تحتمل أن تكون حراماً على الزوج ، أو على غيره من الرجال ، وأن تكون منوعة عن المعاصي أو عن الخيرات ، أو عن الوالدين ، أو عن الخروج والبروز .

فإذا ثبت الاحتمال فيها من وجوه استمر مراده من قوله مثلاً : أنت باين ، أو حرام ، فلذا سمي كناية هناً أي في باب الطلاق .

(٤) قوله (العقوبات) كحد الزنا وحد القذف لأنها تُدرأ بالشبهات بالحديث ، وفي الكنيات شبهة وقصور في ثبوت موجبة للاستمار المذكور .

(٥) قوله (اللفظ الصربيح) لأن الكلام موضوع للإفهام .

والصربيح هو الثامن في هذا المقصود ، والكناية فاسمة في هذا المعنى لتوقف حصول المقصود فيها على النية فظاهر هذا التفاوت فيها يدرأ بالشبهات ، وهي الحدود والكافارات فإنه لا تثبت بالكناية ، كما إذا أقر على نفسه بأنه جامعت فلانة جماعاً حراماً لا يجبر عليه حد الزنا .

(٥) قوله (اللفظ الصربيح) بخلاف ما إذا قذف رجلاً بالزنا فقال الآخر : هو كما قلت ، يحد هذا المصدق حد القذف لأن كاف التشبيه توجب العموم في جميع ما وصف به فبطل كونه كناية .

(٦) قوله (على الآخرين) لوجود الشبهة فيها فلا تثبت الحدود بالإشارة.

(٧) قوله (لا يجب الحد عليه) لأن تصديق القاذف قدفٌ كنـية، لكن التصديق لما احتمـلـ وجهـها مـختـلـفة فـلـمـ يـجـبـ الحـدـ فـيـحـتـمـلـ أـنـكـ صـدـقـهـ قـبـلـ هـذـاـ فـلـمـ تـكـذـبـ الآـنـ أـوـ صـدـقـتـ فـيـغـيـرـهـ فـلـمـ يـكـنـ تـصـرـيـحاـ فـيـقـذـفـ.

(٨) قوله (فصل) لما فرغ المصنف رحـمـهـ اللهـ منـ بـيـانـ وـجـوهـ اـسـتـعـمـالـ ذـلـكـ النـظـمـ ،ـ شـرـعـ فـيـ بـيـانـ وـجـوهـ الـبـيـانـ بـذـلـكـ النـظـمـ .

(٩) قوله (في المقابلات) أي المتضادات إشارة إلى أن المتضادات والم مقابلات عند أهل الأصول شيء واحد، وفي زمان واحد، من جهة واحدة.

بـخـلـافـ أـهـلـ الـمـعـقـولـ فـيـنـ التـقـابـلـ عـنـدـهـمـ عـبـارـةـ عـنـ دـمـ اـجـتـمـاعـ الـأـمـرـيـنـ الـوـجـوـدـيـنـ مـعـ باـقـيـ الـقـيـودـ الـمـذـكـورـةـ فـيـ الـمـعـقـولـ .

(١٠) قوله (اسم) فيه إشارة إلى أن لفظ الظاهر نقل إلى الإسمية وقد كان صفة في الأصل.

(١١) قوله (ظـهـرـ الـمـرـادـ) فـإـنـ قـلـتـ تـعـرـيـفـ الـظـاهـرـ صـادـقـ عـلـىـ النـصـ لـأـنـ كـلـ نـصـ ظـاهـرـ مـرـادـ وـيـنـسـمـ الـسـمـاعـ لـكـنـ اـنـضـمـ مـعـ الـسـوقـ .

قـلـتـ كـلـ قـسـمـ مـنـهـ فـوـقـ آـخـرـ ،ـ فـالـظـاهـرـ أـعـمـ مـنـ الـكـلـ ،ـ أـيـ الـمـفـسـرـ وـالـمـحـكـمـ .

وـالـنـصـ وـهـوـ أـعـمـ مـنـ الـبـاـقـيـنـ ،ـ أـيـ الـمـفـسـرـ وـالـمـحـكـمـ فـلـاـ ضـيـرـ فـيـ صـدـقـ أـعـمـهـاـ عـلـىـ الـأـخـصـ .

(١٢) قوله (لـأـجـلـ) أي لأـجـلـ مـوـجـبـهـ وـالـسـوـقـ يـعـرـفـ بـقـرـيـنـةـ تـضـمـ إـلـىـ الـكـلـامـ فـيـزـدـادـ الـظـهـورـ لـاـشـتـرـاكـ الـظـاهـرـ وـالـنـصـ فـيـ أـصـلـ الـظـهـورـ .

وـبـقـرـيـنـةـ يـزـدـادـ الـظـهـورـ فـيـ النـصـ .ـ وـالـحـاـصـلـ أـنـ رـدـ النـصـ ظـاهـرـ فـيـ نـفـسـهـ وـبـالـسـوقـ يـزـدـادـ الـظـهـورـ عـلـىـ الـظـاهـرـ .

(١٣) قوله (لـاـ اـدـعـاهـ الـكـفـارـ) لأنـ الـكـفـارـ يـعـتـقـدـونـ حـلـ الـرـبـاـ،ـ وـيـسـوـونـ بـيـنـ الـبـيـعـ وـالـرـبـاـ فـيـ الـحـلـ،ـ حـتـىـ شـبـهـوـاـ بـالـبـيـعـ (قـالـواـ إـنـاـ بـيـعـ مـثـلـ الـرـبـاـ) فـرـدـ اللهـ تـعـالـىـ عـلـىـهـمـ وـقـالـ كـيـفـ يـكـوـنـ ذـلـكـ (وـأـحـلـ اللهـ الـبـيـعـ وـحـرـمـ الـرـبـاـ).

(١٤) قوله (ما طـابـ لـكـمـ) أي ما حلـ لـكـمـ فـيـ النـسـاءـ ،ـ لـأـنـ مـنـهـنـ مـا حـرـمـ كـالـلـاـتـيـ فـيـ آـيـةـ التـحـرـيـمـ .

وبهذا التفسير اندفع ما قيل بأن كثيرة من النساء يُسْتَطِيْنَ من الرجال ومع ذلك لم يحل نكاحهن كاللاتي في آية التحرير .

فإن المراد من الطيبة الطبيعية الشرعي وهو الخل دون الطبيعي حتى يتوجه ما قيل ،  
ثم أعلم ان (من وما) تقع كل واحدة منها موضع الأخرى كقوله تعالى(فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين) الآية .

## بحث

### وجوب العمل بحكم الظاهر والنص

وكذلك قوله تعالى «فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنتي<sup>(١)</sup> أو ثلاثة<sup>(٢)</sup> ورباع<sup>(٣)</sup>».

سيق<sup>(٤)</sup> الكلام لبيان العدد وقد<sup>(٥)</sup> علم الإطلاق والإجازة بنفس السّماع فصار ذلك ظاهرا<sup>(٦)</sup> في حق الإطلاق، نصا<sup>(٧)</sup> في بيان العدد.

وكذلك قوله تعالى «لا جناح عليكم إن طلّقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا<sup>(٨)</sup> لهنّ فريضة».

نص<sup>(٩)</sup> في حكم من لم يسمّ لها المهر.

وظاهر في استبداد الزوج بالطلاق.

وإشارة إلى أن النكاح بدون ذكر المهر يصحّ.

وكذلك قوله عليه السلام من ملك ذا رحم محرم منه عتق<sup>(٩)</sup> عليه.

نصّ في استحقاق العتق للقريب.

وظاهر في ثبوت الملك له.

وحكم الظاهر<sup>(١٠)</sup> والنّصّ وجوب العمل بهما عامّين كانا أو خاصّين مع احتمال إرادة الغير وذلك بمنزلة<sup>(١١)</sup> المجاز مع الحقيقة.

وعلى<sup>(١٢)</sup> هذا قلنا إذا اشتري قريبه حتى عُتق عليه يكون هو معتقاً ويكون الولاء<sup>(١٣)</sup> له، وإنما يظهر التفاوت بينها عند<sup>(١٤)</sup> المقابلة،

ولهذا<sup>(١٥)</sup> لو قال لها: طلقي نفسك، فقالت: أبنت نفسي يقع الطلاق رجعياً.

لأن هذا نص في الطلاق وظاهر في البنونة فيترجح العمل بالنص. وكذلك قوله عليه السلام لأهل عرينة (إشربوا من أبوابها وألبانها)، نص في بيان سبب الشفاء.

وظاهر<sup>(١٦)</sup> في إجازة شرب البول.

وقوله عليه السلام (استنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه)، نص في وجوب الاحتراز عن البول، فيترجح النص على الظاهر فلا يحل شرب البول أصلاً.

---

(١) قوله (منى) الخ... أي اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة كما تقول: اقتسموا هذا المال درهمين درهمين، وثلاثة ثلاثة، ولو أفرد لم يكن له معنى صحيح، لأن الخطاب للجماعة فصار المعنى لينکح جميعكم اثنين وثلاثة وأربعة ولا معنى لذلك، لأنه يجب اشتراك الجميع في نكاح الإثنين وثلاثة والأربعة وهو منوع في الدين.

(٢) قوله (سيق الكلام لبيان العدد) محمول على حذف المضاف أي لبيان نهاية العدد وهو الأرفعية إذ نفس العدد كان معلوماً قبل نزول هذه الآية.

(٣) قوله (وقد علم الإطلاق والإجازة) أي إباحة نكاح ما يستطبعه المرء من النساء لأن من كان من أهل اللسان يفهم ذلك لمجرد السمعان لأن أدنى درجات الأمر الإباحة.

(٤) قوله (ظاهر) فإن لفظ انكحروا ظاهر في حل النكاح إذ ليس الأمر للموجب حتى تكون الآية ظاهراً في وجوب النكاح لا في حلّه.

(٥) قوله (نصا) الخ... لأنه مسوق لاثباته العدو باعتبار قوله منى وثلاثة ورباع فيكون نصا فيه.

(٦) قوله (أو تفرضوا هن) الخ... أي إلا أن تفرضوا هن فرضية، أو حتى تفرضوا هن كما في قوله تعالى ﴿لِيُسْ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ إِذَا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ أي إلا أن يتوب أو حتى يتوب. وإنما جعل (أو) بمعنى (إلا) لدفع ما يرد من أن (أو) لأحد الشيئين لا على التعيين، والمقصود هنا انتفاء كلا الأمرين أي المjamعة وفرض الفرضية.

(٧) قوله (نص في حكم) الخ . . . أي نص في جواز التطبيق قبل الوطء وقبل تسمية المهر وتخثير الزوج واستبداده واستقلاله فيه لأن المقصود من إيراده ظاهر في جواز النكاح بدون تسمية المهر من قوله (أو تفروضاً) أي لم تفرضوا فإن الطلاق متفرع على صحة النكاح فهذا الظاهر مقارن لإشارة النص ، واقع في ضمنه ، بل الظاهر أنه مسوغ لبيان المتعة في الصورتين فهو نص فيه إباحة هذا النحو من الطلاق ظاهر.

(٨) قوله (إشارة) الخ . . . وإنما ذكر الإشارة بطريق الاستطراد لأن البحث في ذكر الظاهر والنص لا في الإشارة إلا أن النص لما أفاد هذا الحكم بطريق الإشارة نبه عليه .

(٩) قوله عتق عليه بلا صنع منه أي مجرد شراء فالعتق يتعلق بكل الوصفين أي بكونه قريباً وبكونه محurma فلو ملك بنت العم وابن العم لا يعتق لعدم المحرمة ، وكذلك لو ملك أخه من الرضاعة لا يعتق لعدم القرابة .

(١٠) قوله (وحكم الظاهر) الخ . . . اعلم أن للمشائخ في حكم الظاهر والنص مذهبان ، فتعدد بعضهم منهم الشيخ أبو المنصور الماتريدي : أن حكم الظاهر وجوب العمل بما وضع له النفط ظاهراً أي ظناً لا قطعاً ، ووجوب الاعتقاد وبحقيقة ما أراد الله تعالى في ذلك ،

وبه قال أصحاب الحديث وهذا مذهب مشائخ ديارنا وهو قول بعض المعتزلة ، وقال مشائخ العراق منهم الكرخي والجصاص والقاضي أبو زيد أنَّ الظاهر من الكتاب والسنة المتواترة يوجب العلم والعمل قطعاً ، وبه قال عامة المعتزلة .

أقول وهذا الخلاف مبني على أن كل حقيقة تحتمل المجاز ، وكل عام يحتمل الخصوص ، فمن اعتبر هذا الاحتمال لا يثبت بها القطع ، ومن لم يعتبر لبعده وعدم نشوئه عن دليل يثبت بها القطع على ما سبق إليه الإشارة في بحث الخاص .

(١١) قوله (مبنية على المجاز) أي كما أن الحقيقة تحتمل المجاز فكذا الظاهر والنص يحتملان الخصوص والمجاز غير أن هذا الاحتمال معتبر عند البعض غير معتبر عند الجمهور .

(١٢) قوله (على هذا) أي بناء على ما ذكرنا أن حكم الظاهر وجوب العمل بما ظهر وإن كان احتمال الغير قائماً .

(١٣) قوله (الولاء له) أي ولاء العتقة وهو حتى يصير المعتق عصبة لعتقه سبباً في رثائه عند عدم عصباته وأرباب فرائصه فهو معصب ناشيء من هذه الصلة .

(١٤) قوله (عند المقابلة) أي عند المعارضه وهو أن ينفي أحدهما ما يثبت الآخر فيترجع

النص على الظاهر، لأن النص أقوى لأن المقصود بسوق الكلام لأجله بخلاف الظاهر لأنه غير مقصود.

(١٥) قوله (ولهذا) أي لأجل أن التفاوت واقع ولم يتساوا عند المقابلة قلنا: لو قال الرجل لأمرأته طلقي نفسك، فقالت ابنت نفسي يقع الطلاق رجعيا، لأنه نص في وقوع الطلاق لأن سوق قوله أبنت لاتيان ما فوض إليها والمفوض هو صريح الطلاق فكان نصا فيها ذكر ظاهرا في وقوع البائن نظرا إلى ظاهر اللفظ فيترجح النص عليه.

(١٦) قوله (وظاهر في إجازة شرب البول) أي في إباحته لأنه يفهم بمجرد السماع من قوله عليه السلام (اشربوا) فإن ذلك أمر بالشرب وأدنى الأمر الإباحة كما لا يخفى.

## بحث

### ترجيع المفسّر على النص

وقوله عليه السلام (ما سقطه السماء ففيه<sup>(١)</sup> العشر) نص في بيان العشر.

وقوله عليه السلام ليس<sup>(٢)</sup> (في الخضروات صدقة) مؤول في نفي العشر، لأن الصدقة تحتمل<sup>(٣)</sup> وجوها فيترجح الأول<sup>(٤)</sup> على الثاني.

وأما المفسّر<sup>(٥)</sup> فهو ما ظهر المراد به من اللفظ ببيان<sup>(٦)</sup> من قبل المتكلم بحيث لا يبقى معه إحتمال التأويل والتخصيص مثاله:

في قوله تعالى ﴿فَسَجَدَ<sup>(٧)</sup> الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ فاسم الملائكة ظاهر<sup>(٨)</sup> في العموم إلا أن<sup>(٩)</sup> احتمال التخصيص قائم فانسد باب التخصيص بقوله (كلهم)<sup>(١٠)</sup> ثم بقي احتمال التفرقة في السجود فانسد باب التأويل بقوله (اجمعون)

وفي الشرعيات إذا قال<sup>(١١)</sup> تزوجت فلانة شهرا بكتذا فقوله: تزوجت ظاهر في النكاح، إلا أن احتمال المتعة قائم<sup>(١٢)</sup> بقوله شهرا فسرّ المراد به فقلنا هذا<sup>(١٣)</sup> متعة وليس<sup>(١٤)</sup> بنكاح.

ولو قال لفلان على ألف من ثمن هذا العبد أو من ثمن هذا المتابع، فقوله: على ألف نص في لزوم الألف إلا أن احتمال التفسير باق.

فبقوله من ثمن هذا العبد أو من ثمن هذا المتابع بين المراد به فيترجح المفسّر على النص حتى لا يلزمه المال إلا عند قبض العبد أو المتابع.

وقوله لفلان على ألف ظاهر في الإقرار نص في نقد البلد فإذا قال من نقد بلد كذا يترجح المفسر على النص فلا يلزم نقد البلد بل نقد بلد كذا وعلى هذا نظائره .

---

(١) قوله (فقيه العشر) قال أبو حنيفة رضي الله عنه في قليل ما اخرجته الأرض وكثيره العشر واجب سواء سقيا أو سقته السماء إلا الحطب والقصب والخشيش .

وقال لا يجحب العشر فيها له ثمرة باقية إذا بلغت خمسة أو سقى والوسط ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم .

(٢) قوله (ليس في الخضروات صدقة) روى الترمذى عن معاذ (رض) أنه كتب إلى النبي صلى الله عليه وسلم لسؤاله عن الخضروات وهي البقول فليس فيها شيء ،

وضعفه الترمذى وقال : لا يصح فيه شيء وإنما يروى هذا لموسى بن طلحة مرفوعا ومرسلا ، وفيه الحسن بن عمارة ضعيف ضعفه شعبة وغيره وتركته ابن المبارك قال ابن حجر متروك من السابعة .

(٣) قوله (تحتمل وجوها) فإنها كما تحتمل الزكاة والعشر ، تحتمل غيرها أيضا كالتطوع ، فإن إرادة العشر يكون بطريق التأويل والمؤول غير قطع النص قطع فيترجح .

(٤) قوله (على الثاني) أي قوله عليه السلام (ليس في الخضروات شيء) فإن قلت ليس هذا التقابل من قبيل تعارض النص والظاهر الاصطلاحي إذ العام (أي الصدقة) في قوله عليه السلام ليس في الخ . نص في تناول كل فرد فكانا نصين .

قلت : لا نسلم أن مثل هذا العام يتناول كل فرد نصا إذ ليس في صفتة ما يدل على الشمول إنما يوجب العموم بدليل .

ودليله ليس بقطع لما تقرر في محله فكان ظاهرا في تناول كل فرد إذ لم يوجد السوق بالنص على كل فرد .

(٥) قوله (وأما المفسر) فإن قلت قد سبق ذكره في المشترك فلم أعيد هنا .

قلت السابق إنما هو ذكر المفسر الخاص أي المفسر من المشترك والمراد به هنا المفسر الأعم منه فلا يلزم التكرار .

(٦) قوله (بيان من قبل المتكلم) وهذا يتناول بعمومه البيان القاطع وغير القاطع .  
فالأول كبيان الصلة والزكاة .

والثاني كبيان الربوا ، وهذا قال عمر رضي الله عنه : خرج النبي صلى الله عليه وسلم من الدنيا ولم يُبين لنا أبواب الربا .

فبقوله لا يحتمل التأويل والتخصيص خرج عنه الثاني ، فإنه ليس بمحض لأنه لم يلحظه بيان  
قاطع وهذا وقع الاختلاف فيه بين العلماء الفحول .

(٧) قوله (فسجد الملائكة) فإن قوله تعالى **﴿فَسَجَدُوا﴾** ظاهر في سجود الملائكة ، نص في  
تعظيم آدم على نبينا وعليه السلام ، لكنه يحتمل التخصيص أي سجود بعض الملائكة بأن يكون  
الملائكة عاماً مخصوصاً البعض فانقطع احتمال التخصيص بقوله كلهم .  
ويحتمل التأويل بأن سجدوا متفرقين أو مجتمعين فانسدَّ باب التأويل بقوله أجمعون فصار  
محسراً بلا شبهة .

(٨) قوله (ظاهر في العموم) أي يعم جميع أفراد الملائكة على ما هو مقتضى صيغة الجمع  
ظاهر وإن كان لا يتناولها قطعاً ويفيتنا .

(٩) قوله (إلا أن احتمال التخصيص) الخ . . . لاحتمال أن يكون المراد بصيغة الجمع  
بعض أفراد الملائكة لأنه قد يُسلِّب عنه معنى العموم كما في لا أتزوج النساء .

وقد يراد به الواحد كقوله تعالى **﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرِيمٍ﴾** الآية والمراد به جبرئيل عليه  
السلام .

(١٠) قوله (كلهم) لأن كلمة كل للاحاطة والشمول ، فيتأكد به عموم الجمع فانقطع  
احتمال التخصيص به .

فإن قيل كلمة (كل) من ألفاظ العام ، وكل عام يحتمل التخصيص فكيف ينسد باب  
التخصيص من غيره مع وجود احتمال المخصوص في نفسه .

قلت كلمة (كل) إذا استعملت بعد اسم العام انقطع احتمال التخصيص وإلا يكون مناقضاً  
لما هو المقصود منها وهو تأكيد الشمول ، وتقوية الحكم ، كما أن قوله **﴿رَبِّكَ زَيْدٌ يَكْتُمُ الْمَجَازَ﴾**  
فإذا قلت جاءني زيد نفسه امتنع عنه المجاز كذا في المعدن .

(١١) قوله (إذا قال) الخ . . . فإن قيل المفسر يحتمل الفسخ وهذه المسألة لا يحتمله لما عرف  
أن الفسخ لا يجري في كلام الناس فكان محكماً .

أجيب بأنه مفسراً من وجه دون وجه ، أو يقال لا نسلم الفرق بين المفسر والمحكم في كلام العباد.

(١٢) قوله (قائم) فالتزوج كما يراد به التباهي يراد به التوقيت بطريق المجاز لأن النكاح في الحقيقة ملك المتعة بالمرأة.

(١٣) قوله (هذا متعة) قال مولانا علي القاري (رح) صورة نكاح المتعة أن يقول بحضور الشهود: منعت نفسك بكلذا وكذا ويدرك مدة من الزمان وقدراً من المال ، وذلك لا يصح لما روى مسلم في صحيحه عن ابياس بن مسلمة بن الأكوع قال: رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أوطاس في المتعة ثم نهى عنها قال البيهقي وعام أوطاس عام الفتح واحد لأنه بعد بيسير .

وقال النووي إنها أبيحت مرتين وحرمت مرتين .

فكانت حلالاً قبل خير وحرمت يوم خير .

ثم أبيحت يوم فتح مكة وهو يوم أوطاس وحرمت بعد ذلك بعد ثلاثة أيام مؤبداً إلى يوم القيمة .

(١٤) وليس بنكاح لأن التأييد شرط النكاح والتوقيت يبطله وقد وفته .

## بحث

### الخفي والمشكل والمجمل والتشابه

وأما <sup>(١)</sup> المحكم فهو ما ازداد قوة على المفسّر بحيث لا يجوز <sup>(٢)</sup> خلافه أصلاً، مثاله في الكتاب **﴿إِنَّ اللَّهَ (٣) بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾** **﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾** وفي الحكميّات ما قلنا في الأقرار: إنه لفلان على ألف من ثمن هذا العبد، فإن هذا اللفظ محكم <sup>(٤)</sup> في لزومه بدلاً عنه وعلى هذا نظائره.

وحكم المفسّر والمحكم لزوم العمل بها لا محالة.  
ثم هذه <sup>(٥)</sup> الأربع أربعة أخرى تقابلها.

فضدّ الظاهر الخفي <sup>(٦)</sup>.

و ضدّ النص المشكل <sup>(٧)</sup>.

و ضدّ المفسّر المجمل <sup>(٨)</sup>.

و ضدّ المحكم التشابه <sup>(٩)</sup>.

فالخفي ما أخفى المراد به بعارض لا من حيث <sup>(١٠)</sup> الصيغة، مثاله في قوله تعالى **﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطُعُوا أَيْدِيهِمَا﴾** فإنه ظاهر في حق السارق، خفي في حق الطرار والبلاش.

وكذلك قوله تعالى **﴿الْزَانِي وَالْزَانِي﴾** ظاهر في حق الزاني خفي في حق اللوطيّ.

ولو حلف لا يأكل فاكهة كان ظاهراً فيما يتفكّه به خفياً في حق العنبر والرمان.

وحكمة الخفي وجوب الطلب<sup>(١١)</sup> حتى يزول عنه الخفاء.

وأما المشكل فهو ما ازداد خفاء على الخفي كأنه بعدما خفي على السامع حقيقة دخل في أشكاله وأمثاله حتى لا ينال المراد إلا بالطلب ثم بالتأمل حتى يتميّز عن أمثاله.

ونظيره في الأحكام لو حلف لا يأتمد فإنه ظاهر في الحال والدبس. فإنما هو مشكل في اللحم والبيض والجبن حتى يطلب في معنى الأيتدام، ثم يتأنّل أن ذلك المعنى هل<sup>(١٢)</sup> يوجد في اللحم والبيض والجبن أولاً. ثم وفق المشكل المجمل<sup>(١٣)</sup> وهو ما احتمل وجوهاً فصار بحال لا يوقف على المراد به إلا ببيان من قبل المتكلم.

---

(١) قوله (المحكم) من الأحكام بالكسر يقال: محكم أي مأمون من الانقضاض والانهدام، وقيل من أحكمت فلاناً أي متعته فإن المحكم ينبع عن التخصيص والتأويل ومن أن برد عليه النسخ والتبدل.

(٢) قوله (لا يجوز خلافه أصلاً) فإن قيل أخبار الله تعالى لا يجوز خلافه أصلاً، فيلزم منه أن يكون كل كلام أخبر الله تعالى به مكتماً، سواء كان ظاهراً أو مفسراً أو نصاً. أجيّب بأن معنى لا يجوز خلافه، أن خلافه لا يتصور أصلاً بالنظر إلى الذات، لا بالنظر إلى العارض والخبر الظاهر والنص والمفسر إنما لا يجوز خلافه بعارض كونه خبر إلا بالنظر إلى ذاته.

(٣) قوله (إن الله بكل شيء عليم) فإن علم الله تعالى ما لا يحتمل التبدل والزوال، لأن علمه تعالى من الواجبات لأنّه صفة كماله وضده من النقائص، وكذا تزويجه عن الظلم مما لا يحتمل التبدل والنسخ.

فإن قيل يحتمل أن يراد به نفي إرادة الظلم مجازاً لما بين الداعي والفعل من الملائسة كما في قوله تعالى ﴿فَإِذَا قرأت القرآن فاستعد بالله من الشيطان الرجيم﴾ أي أردت قراءته.

قلت بذلك أقوى وأحكم لنفي الظلم عن الله تعالى لما تقرر أن نفي الشيء ينفي لازمه أكد وأبلغ من نفسه بنفسه.

(٤) قوله (محكم في لزومه) الخ... بحيث لم يمكنه تبديله بأن يغير عن الاقرار إلى عدمه في

وقت من الأوقات فلم يبق قابلا للإزالة والفسخ والتغيير ، وهكذا حال العقود واللامنة العارية عن موانع اللزوم كالبيع بلا خيار والبراءة عن خيار الغيب والرثبة .

(٥) قوله ( ثم هذه الأربعه أربعة أخرى تقابلها ) وال مقابل على أربعة أقسام :  
الأول مقابل المتناقضين كالانسان واللانسان ،

والثاني مقابل الصدرين وما أمران وجوديان يمنع اجتماعهما في محل واحد كالسود والبياض .

والثالث مقابل المتناقضين كتقابض الأب والابن .

والرابع مقابل الملكة والعدم ك مقابل الحركة والسكنى على رأى من جعل السكون عدم الحركة .

(٦) قوله ( الخفي ) يعني الخفي اسم لكل كلام لا يفهم منه المراد بعارض عرض المحل لا نفس الصيغة ، بأن يكون صيغة الكلام ظاهر المراد بالنظر إلى موضوعها اللغوي ، لكن صار خفيا بعارض ، بأن يختص باسم آخر لاشتمالها على زيادة مضمونها أو نقصانها كما ستر في الطرار والنباش .

(٧) قوله ( المشكل ) كما أن حفاءه بمرتبتين ، لأنه دخل في إشكاله وأمثاله بعدما خفي بنفسه كرجل اغترب عن وطنه فاختلط إشكاله من الناس .

(٨) قوله ( المجمل ) لبلوغ خفائه إلى درجة لا ينكشف بالتأمل والطلب إلا ببيان من قبل المتكلم ، كما أن اكتشاف المراد من المفسر ببيان من المتكلم على درجة لا يحتمل التأويل والتخصيص .

(٩) قوله ( المتشابه به ) لأنه بلغ أعلى الحفاء بحيث لا يحتمل لحوق الظهور أصلا بالطلب ولا بالتأمل ولا ببيان من قبل المتكلم كما أن مراد المحكم بحيث لا يتورم التبديل والزواوال .

(١٠) قوله ( ولا من حيث الصيغة ) يعني أن صيغته ظاهرة المراد بالنظر إلى موضوعه اللغوي ، ولكن الكلام خفي بالنسبة إلى محل آخر ، كآية السرقة فإنها ظاهرة المراد في إيجاب القطع على كل سارق لم يختص باسم آخر ، لكنها خفية في حق الطرار والنباش بعارض وهو اختصاصها باسم آخر يعرفان به حيث يقال لأحد هما الطرار وللثاني النباش ، ولا يعرفان باسم السارق .

إذا السرقة هو أخذ مال محترم محترم خفية ، وذلك لزيادة معنى السرقة في الطرار الذي يأخذ من هو يقطن قاصد لحفظ المال بضرب غفلة وفترة تعييره فيكون تم من السارق الذي يأخذ عن قاصد للحفظ لكن انقطع حفظه بعارض نوم أو غيبة .

ونقصان معنى السرقة في النباش ، لأنه يأخذ من الميت الذي ليس بحافظ لكتفه ولا هو أهل لذلك فيكون فعله أنقص من السارق .

فإذا وقع الخفاء في حق الطرار والنباش كما هو حكم الخفي فوجدنا في الطرار الزيادة على السرقة فأوجبنا عليه الحد بالدلالة وفي النباش التقصان فوجدنا الشبهة فلم توجب الحد وهو القطع لأن الحدود تُدرأ بالشبهات .

ولو كان القبر في بيت مقفل قيل لا يقطع لما ذكرنا وقيل يقطع لوجود الحرز والأول أصح وهذا كله عندنا .

وقال أبو يوسف (رح) والشافعي (رح) يقطع النباش على كل حال لقوله عليه السلام (من ناش قطعناه) .

وقلنا هو محروم على السياسة كما روي عنه لا يقطع على المختفي وهو النباش بلغة أهل المدينة .

(١١) قوله (وجوب الطلب) أي طلب معانى اللفظ ومحتملاته ليعلم أن اختفاءه في بعض الأفراد إما لزيادة المعنى فيه على الظاهر أو لنقصانه فيظهر المراد حيثذا فيحكم في الأول دون الثاني .

(١٢) قوله (هل يوجد) الخ . . . فعند أبي حنيفة رحه الله تعالى أنه لا يوجد وهو الظاهر من مذهب أبي يوسف رحه الله تعالى ، لأن الخبر لا يصطفي بها فتكون قاصرة في معنى التعبية فلا يدخل تحت مطلق اسم إلادام بلا نية .

وقال محمد رحه الله تعالى وهو رواية عن أبي يوسف رحه الله تعالى أنه يوجد فإنه مشتق من المداومة وهي المروفة ، فيما يوكل مع الخبر موافق له قال عليه السلام سبباً إلادام أهل الجنة اللحم .

ولكنا نقول إن تمام المروفة بالاختلاط والإصطباء والحديث لا ينتهي حجة فكله منا في الدنيا وهو يتعلق بالأخرة .

(١٣) قوله (المجمل) وهو ما ازداد اشتياهاً على المشكّل كما هو ازداد خفاء على الخفي ،

(١٤) قوله (إلا ببيان من قبل المتكلم) الخ . . . بخلاف المشكّل فإنه يوقف عليه بالطلب والتأمل .

فإن قيل يدخل في حد المجمل المتشابه به إذ هو مما يوقف على مراده إلا ببيان من قبل المتكلم أيضاً .

قلت المراد في المجمل لا يوقف عليه إلا ببيان من قبل المتكلم ويقبل لحوقه بدلالة فحوى الكلام والتشابه ليس كذلك على ما تقرر عند الأصوليين في الفرق بين المجمل والمتشابه ، بأن المجمل يقبل لحوق البيان والمتشابه لا يقبل لحوقه .

وبدلالة ما ذكر في المشابه من التوقف إذ لا زيادة له في الحفاء على مرتبة المجمل إلا ذلك  
كيف لا يكون المشابه كذلك وأكده بمثال المقطعات في أوائل السور فإنها لا تقبل لحوق البيان.

ونظيره في الشرعيات قوله تعالى **﴿وحرّم الربا﴾** فإن المفهوم من الربا هو الزيادة، المطلقة وهي غير مراده، بل المراد الزيادة الخالية عن العوض في بيع المقدورات المتجانسة<sup>(١)</sup>، واللفظ لا دلالة له على هذا فلا ينال المراد بالتأمل.

ثم فوق المجمل في الخفاء المتشابه مثال المتشابه<sup>(٢)</sup>، المحرف المقطّعات في أوائل السور. وحكم المجمل والمتشابه اعتقاد<sup>(٣)</sup> حقيقة المراد به حتى يأتي البيان.

### فصل

فيها يترك به<sup>(٤)</sup> حقائق الألفاظ  
وما يترك به حقيقة اللفظ  
خمسة أنواع

احدها دلالة العرف وذلك لأن ثبوت الأحكام بالألفاظ إنما كان دلالة اللفظ على المعنى المراد للمتكلم. فإذا كان المعنى متعارفا بين الناس كان ذلك المعنى المتعارف دليلا على أنه هو المراد به ظاهرا فيتربّ عليه الحكم.

مثاله لوحلف لا يشتري رأسا فهو<sup>(٥)</sup> على ما تعارفه الناس فلا يحيث برأس العصفور والحمامة.

وكذلك لو حلف لا يأكل بيضاً كان ذلك على المتعارف فلا يحيث  
بتناول بيض العصفور والحمامة .

وبهذا<sup>(٦)</sup> ظهر أن ترك الحقيقة لا يوجب المصير إلى المجاز بل جاز أن  
ثبت به الحقيقة<sup>(٧)</sup> القاصرة ، ومثاله تقيد<sup>(٨)</sup> العام بالبعض .

---

(١) قوله (المتجانسة) كالمخطة بالخنطة والشعيـر بالشـعيـر والزـيبـب بالـزـيبـب والـذـهـب بالـذـهـب والـورـق بالـورـق على ما عـرف بـتمـامـه فيـالـفـقـهـ .

(٢) قوله (المتشابه) وهو ما انقطع معرفة المراد منه في الدنيا بالنسبة إلى الأمة ، ولا يرجى  
بدوره أصلـاـ .

واما بالنسبة إلى النبي عليه الصلاة والسلام فمعلوم وقت نزول القرآن بلا تفرقة بينه وبين  
سائر القرآن كيلا يلزم السـفـهـ ، لأنـ التـخـاطـبـ بـماـ لاـ يـفـهـ المـخـاطـبـ سـفـهـ فـهـوـ فيـ غـاـيـةـ الـخـفـاءـ ،  
يـمـزـلـةـ الـمـحـكـمـ فـيـ غـاـيـةـ الـظـهـورـ ، فـصـارـ كـرـجـلـ مـفـقـدـ عـنـ بـلـدـهـ وـانـقـطـعـ أـثـرـهـ وـانـقـضـىـ جـيـرـانـهـ .  
وـأـقـرـانـهـ .

ثم المتشابه على نوعين :

نـوـعـ لاـ يـعـلـمـ مـعـنـاهـ أـصـلـاـ كـالـقـطـعـاتـ مـثـلـ آـلـمـ ، وـحـمـ ، وـطـةـ ، فـإـنـهاـ يـقـطـعـ كـلـ حـرـفـ مـنـهاـ عـنـ  
الـآـخـرـ فـيـ التـكـلـمـ ، وـلـاـ يـعـرـفـ مـعـنـاهـ ، لـأـنـهـ لـمـ يـوـضـعـ فـيـ الـعـرـبـ لـعـنـ إـلـاـ لـغـرـضـ التـرـكـيبـ .

وـنـوـعـ يـعـلـمـ مـعـنـاهـ لـغـةـ لـكـنـ لـاـ يـعـلـمـ مـرـادـ اللـهـ تـعـالـىـ لـأـنـ ظـاهـرـهـ يـخـالـفـ الـحـكـمـ مـثـلـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ  
ـ(ـيـدـ اللـهـ)ـ وـوـجـهـ اللـهـ (ـوـالـرـحـمـنـ عـلـىـ الـعـرـشـ اـسـتـرـىـ)ـ وـأـمـثـالـ ذـلـكـ مـاـ دـلـ عـلـيـهـ النـصـ عـلـىـ ثـبـوـتـهـ  
ـلـهـ تـعـالـىـ مـعـ القـطـعـ بـامـتـنـاعـ مـعـانـيـهاـ الـظـاهـرـةـ عـلـىـ اللـهـ تـعـالـىـ لـتـنـزـهـ عـنـ الـجـسـمـيـةـ وـالـجـهـةـ وـالـمـكـانـ ،  
ـفـهـذـاـ كـلـهـ مـنـ قـبـلـ المـتـشـابـهـ يـعـتـقـدـ حـقـيـقـةـ وـلـاـ يـدـرـكـ كـيـفـيـةـ وـيـسـطـ هـذـاـ الـبـحـثـ فـيـ الـكـتـبـ الـجـسـامـ .

(٣) قوله (اعتقاد حقيقة المراد به) أي بكل واحد منها من المجمل والمتشابه حتى يأتي البيان  
أي اعتقاد أن المراد به حق وإن لم نعلمـهـ قـبـلـ يـوـمـ الـقـيـامـةـ .

وـأـمـاـ بـعـدـ الـقـيـامـ فـيـصـيرـ مـكـشـوـفـاـ لـكـلـ اـحـدـ إـنـ شـاءـ اللـهـ تـعـالـىـ وـهـذـاـ فـيـ حقـ الـأـمـةـ .

وـأـمـاـ فـيـ حـقـ النـبـيـ صـلـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ فـكـانـ مـعـلـوـمـاـ وـإـلـاـ تـبـطـلـ فـائـدـةـ التـخـاطـبـ وـيـصـيرـ  
ـالـتـخـاطـبـ بـالـمـهـمـ كـالـتـكـلـمـ بـالـزـنـجـيـ مـعـ الـعـرـبـ وـهـذـاـ عـنـدـنـاـ .

وقال الشافعى وعامة المعتزلة إن العلماء الراسخين أيضاً يعلمون تأويله .

ومنشأ الخلاف في قوله تعالى ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ الآية ، فعندنا يجب الوقف على قوله إِلَّا اللَّهُ ، وقوله ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ جملة مبتدأة لأنَّ الله تعالى جعل اتباع المشابهات حظ الرَّائِغِينَ ، فيكون حظ الرَّاسِخِينَ هو التَّسْلِيمُ والانْقِيَادُ .

وعند الشافعى ( رح ) لا يوقف على قوله إِلَّا اللَّهُ بل قوله والراسخون معطوف على الله ، والوقف غير لازم .

ويقولون حالًّ منه فيكون المعنى : إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ .

أقول وهذا نزاع لفظي لأنَّ من قال يعلم الرَّاسِخُونَ تأويله يريدون يعلمون تأويله الظني .

ومن قال لا يعلم الرَّاسِخُونَ تأويله يريدون لا يعلمون الحق الذي يجب أن يعتقد عليه .

قال ابن السمعانى ( رح ) لم يذهب إلى الوقف على ( في العلم ) إِلَّا شرذمة قليلة ، وأما الأكثرون من الصحابة والتبعين ومن بعدهم فذهبوا إلى الوقف على الله ، وهذا أصح الروايتين عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه .

(٤) قوله ( فيما يترك به ) الخ .. هذا شروع في بيان ترك حقائق الألفاظ ولا يلزم من ترك حقائق الألفاظ إرادة المجاز بل جاز إرادة الحقيقة القاصرة .

(٥) قوله ( فهو على ما تعارفه الناس ) من الرأس وهو ما يكتس في التنانير وبياع مشويا وهو رأس البقر والغنم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى .

(٦) قوله ( وبهذا ظهر ) الخ .. هذا بيان قاعدة مستفادة من المسئلين المتفقين .

وهي أنه إذا تركت الحقيقة لا يتعين المجاز مراداً ، بل جاز أن يراد به الحقيقة القاصرة لأنها واسطة بين الحقيقة الكاملة والمجاز .

(٧) قوله ( الحقيقة القاصرة ) الخ .. هي : أن يراد به بعض أفراد الحقيقة كإرادة رأس البقر والغنم من لفظ الرأس .

وكذلك إرادة بيس الدجاجة والأوز من لفظ البيض ، فإنَّ اللفظ يطلق على ما أريد به حقيقة لكنه لا مطلقاً إذ الإطلاق كمال في تناول موجبه فإذا ذهب الإطلاق كان قاصراً .

(٨) قوله ( تقيد العام بالبعض ) أي تخصيص العام بخارج بعض الأفراد فإنه انتقل عن موجبه الأصلي وهو العموم إلى غيره بغيره دليل الخصوص فكانت حقيقته قاصرة شبيهة بالمجاز فافهم .



بحث

## ترك الحقيقة بدلالة نبي الكلام نفس

وكذلك لو نذر حجّاً أو مشياً إلى بيت الله تعالى أو أن يضرب بثوبه  
خطيم<sup>(١)</sup> الكعبة يلزمـه الحجـ بـأفعال مـعلومـة لـوجود<sup>(٢)</sup> العـرفـ.

والثاني قد ترك الحقيقة بدلالة في نفس الكلام مثاله: إذا قال كل مملوك لي فهو حر لم يعتق<sup>(٣)</sup> مكاتبته<sup>(٤)</sup> ولا من اعتق بعضه إلا<sup>(٥)</sup> إذا نوى دخولهم، لأن لفظ المملوك مطلق يتناول المملوك من كل وجه والمكاتب ليس بملوك ومن كل وجه وهذا لم يجز<sup>(٦)</sup> تصرفه فيه، ولا يحل له وطء المكاتبة ولو تزوج المكاتب بنت مولاه ثم مات المولى ورثته<sup>(٧)</sup> البنت لم يفسد<sup>(٨)</sup> النكاح.

وإذا لم يكن ملوكا من كل وجه لا يدخل تحت لفظ الملوك المطلق<sup>(٩)</sup>.

وهذا بخلاف المدبر وأم الولد فإن الملك فيهما كامل ولذا حلّ وطه المدبرة وأم الولد وإنما<sup>(١٠)</sup> النقصان في الرّق من حيث أنه يزول بالموت لا محالة<sup>(١١)</sup> وعلى هذا<sup>(١٢)</sup> :

قلنا إذا أعتق المكاتب عن كفارة يمينه أو ظهارها جاز ولا يجوز فيها إعتاق المدبر وأم الولد، لأن الواجب هو التحرير وهو إثبات الحرية بإذ الله<sup>(١٣)</sup> الرق فإذا كان الرق في المكاتب كاملاً<sup>(١٤)</sup> كان تحريره تحريراً من جميع الوجوه، وفي المدبر وأم الولد لما كان الرق ناقصاً لا يكون<sup>(١٥)</sup>

تحريراً من كل (١٦) الوجوه .

والثالث قد ترك الحقيقة بدلالة سياق الكلام قال في (السير الكبير)  
إذا قال المسلم للحربى : إنزل فنزل ، كان آمناً .

---

(١) قوله (حطيم الكعبة) وهو موضوع فيه المizarب ويسمى به لأنه حطم من الكعبة أي من  
البيت أي كسر .

(٢) قوله (لوجود العرف) فإن الناس يريدون به التزام الحج وإن كان معناه اللغوي لا  
يقتضي لزوم الحج ، فاللفظ العام لما أريد به الخاص فكان حقيقة فاقدة لا مجازاً .

(٣) قوله (لم يعتق) الخ . . لأن الحقيقة المتروكة في المكاتب ومعنون البعض كالمجاز فلا  
يصير مراداً باللفظ إلا بالنية .

(٤) قوله (مكتابوه) والمكاتب عبد أو أمة كاتبه مولاه على مال شرط عليه وقبل العبد ذلك  
المال .

(٥) قوله (إلا إذا نوى) الخ . . فحيثند يعتقدون لأن فيه تغليظاً على نفسه فيعتبر نيته ، كما  
إذا نوى لحم السمك بقوله : لا أكل لها وذلك لأن الحقيقة الفاقدة كالمجاز فلا تشير مراده  
باللفظ إلا بالنية .

(٦) قوله لم يجز تصرفه فيه أي في المكاتب في البيع والهبة ، ولو كان مملوكاً من كل وجه جاز  
تصرفه فيه ومعنون البعض كالمكاتب عند الإمام الأعظم (رح) .

(٧) قوله (ورثته البنت) الخ . . ولقلائل أن يقول المكاتب لا يورث عندنا فكيف يصح  
قوله وورثته البنت ؟

أجيب بأنه محمول على أنها ورثت بدل كتابته لأن عقد الكتابة لا ينفسخ بعد موت سيده  
بالاجماع . وإنما أولاً بهذا لأنها لو ورثت نفس المكاتب بأن عجز ورد إلى الرق ثم مات المولى  
يفسد النكاح .

(٨) قوله (لم يفسد النكاح) ولو كان المكاتب مملوكاً من كل وجه لفسد النكاح لأن أحد  
الزوجين إذا ملك الآخر فسد النكاح .

(٩) قوله (المطلق) فإن قيل قول المشابخ المطلق ينصرف إلى الكامل ليقتضي عدم تناوله =

= المكاتب ومعنى البعض ، وقولهم المطلق يجري على إطلاقه يقتضي عكس ذلك فيما ووجه التوفيق بين القاعدتين ؟

أجيب بأن المراد من قولهم المطلق يجري على إطلاقه ، الإطلاق في الصفات ، ومن قولهم ينصرف إلى الكامل الكامل في الذات دون الصفات فافهم .

(١٠) قوله ( وإنما النقصان ) الخ . . . جواب سؤال مقدر تقريره لما كان الملك كاملاً يصح التحرير بها عن الكفارة مع أنه لا يصح بها لأن التدبير والاستيلاد تصرفات لازمة لا تقبل الفسخ بحال ، فكان الرق فيها ناقصاً فلا يصح أن يقع الكفارة .

ولقائل أن يقول الأمر بالعكس وهو : أن الملك في المكاتب كامل ، وفي المدبر وأم الولد قاصر .

بيانه أن العبد إذا كتب لا يخرج عن ملك المولى صرح به الفقهاء لقوله عليه الصلاة والسلام ( المكاتب عبد ما بقي عليه درهم ) ولهذا إذا عجز يكون ملوكاً كما كان .

ولأنه إذا نال الملك بالكتابة لما عاد بالعجز كما في أم الولد والمدبر وإنما ليخرج من يد المولى تحقيقاً لمعنى الكتابة وتحصيلاً للمقصود وهو أداء البدل ، ولهذا يملك بالتصرفات ولا يملك المولى إكسابه .

وأما المدبر وأم الولد فتطرق الخلل في ملكيتها ، وهذا لا يقبلان العود إلى الملك كما كان ، ولهذا لا يجوز البيع والتسلیك ألا ترى إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ( اعتقدها ولدها ) قوله عليه السلام ( المدبر لا يباع ولا يوهب ولا يورث وهو حر من الثلاث ) .

ويمكن ان يجذب عنه بأن الملك هو النسبة المطلقة للتصرفات ولما كان التصرفات للمولى في المكاتب وانتفاعه به من الاستخدام والوطء غير جائز كان الملك فيه ناقصاً بخلاف المدبر وأم الولد .

(١١) قوله ( لا حمالة ) وكان كل واحد منها ملوكاً من كل وجه فيدخلان تحت قوله كل ملوك لي فهو حر .

(١٢) قوله ( وعلى هذا ) أي على أن الفرق المذكور بين المكاتب والمدبر وأم الولد من أن النقصان فيما في الرق دون المكاتب .

(١٣) قوله ( بإزالة الرق ) وهو في اللغة : الضعف ، ومنه رقة القلب وثوب رقيق .

وفي الشرع : عجز حكمي يمنع كونه أهلاً لبعض الأحكام كالشهادة والقضاء والولاية ثبت في الكفاء جزاء للكفر .

(١٤) قوله ( كاملاً ) لعدم لزوم سببه وهو الكتابة لكونها محتملة للفسخ ومتعدداً بالعجز .

(١٥) قوله ( لا يكون التحرير ) الخ . . حاصله : إن التحرير يبني على إزالة الرق فإذا كان الرق ناقصاً كان التحرير ناقصاً والرق بحق المكاتب كامل فتحقق التحرير الكامل فيقع تحريره عن الكفارة ويتحقق المدبر وأم الولد ناقص فلا يتحقق التحرير الكامل فلا يقع تحريرها عن الكفارة فاحفظه .

(١٦) قوله ( من كل الوجوه ) فلا يتناوله التحرير المذكور في النص لأن مطلق التحرير الثابت فيها تحرير من وجه دون وجه فلا يكون تحريراً مطلقاً فلا يصح تحريرها عن الكفارة .

## بحث

### ترك الحقيقة بدلالة من قبل المتكلم

ولو قال إنزل إن كنت<sup>(١)</sup> رجلا فنزل لا يكون آمنا .

ولو قال الحري الأمان الأمان فقال المسلم الأمان الأمان كان آمنا .

ولو قال الأمان ستعلم<sup>(٢)</sup> ما تلقى غداً أولاً تعجل حتى ترى فنزل لا يكون آمنا .

ولو قال اشتري لي جارية لخدمتي فاشترى العمباء أو الشلاء لا يجوز .

ولو قال اشتري لي جارية حتى أطأها فاشترى اخته من الرضاع لا يكون<sup>(٣)</sup> عن الموكل .

وعلى<sup>(٤)</sup> هذا قلنا في قوله عليه السلام (إذا<sup>(٥)</sup>) وقع الذباب في طعام أحدكم فامقلوه<sup>(٦)</sup> ثم انقلوه فإن في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى دواء<sup>(٧)</sup> وإنه<sup>(٨)</sup> ليقدم الداء على الدواء) .

دل سياق الكلام على أن المقل لدفع الأذى عنا لا لأمر تعبدى حقا للشرع فلا يكون<sup>(٩)</sup> للإيجاب .

وقوله تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفَقَرَاءِ﴾ عقيب قوله تعالى ﴿وَمِنْهُمْ  
مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ يدل<sup>(١٠)</sup> على أن ذكر الأصناف لقطع  
طمعهم من الصدقات ببيان المصادر لها فلا يتوقف الخروج عن العهدة  
على الإداء إلى الكل .

والرابع قد ترك الحقيقة بدلالة<sup>(11)</sup> من قبل المتكلم مثاله قوله تعالى  
﴿فَمَنْ (١٢) شَاءْ فَلِيَؤْمِنْ وَمَنْ شَاءْ فَلِيَكُفَّرْ﴾ وذلك لأن الله تعالى حكيم  
والكفر قبيح والحكيم لا يأمر به فيترك دلالة اللفظ على الأمر<sup>(13)</sup> بحكمة  
الامر<sup>(14)</sup>، وعلى هذا<sup>(15)</sup> قلنا: إذا وكل بشراء اللحم.

فإن كان مسافرا نزل على الطريق فهو على المطبوخ أو على المشوي

وإن كان صاحب منزل فهو<sup>(16)</sup> على النبي ص و من<sup>(17)</sup> هذا النوع يمين<sup>(18)</sup>  
الفور مثاله: إذا قال تعالى تغدّ معي فقال والله لا أتغدّ<sup>(19)</sup> ينصرف  
ذلك إلى الغداء المدعو<sup>(20)</sup> إليه، حتى لو تغدّى بعد ذلك في منزله معه أو  
مع غيره في ذلك اليوم لا يحيث.

وكذا إذا قامت المرأة تريد الخروج فقال الزوج إن خرجت فأنت  
كذا، كان<sup>(21)</sup> الحكم مقصورا على الحال، حتى لو خرجت بعد ذلك لا  
يحيث.

والخامس وقد ترك الحقيقة بدلالة<sup>(22)</sup> محل الكلام بأن كان المحل لا  
يقبلحقيقة اللفظ ومثاله: إنعقاد نكاح الحرة بلفظ البيع والهبة  
والتمليك والصدقة، وقوله<sup>(23)</sup> لعبدة وهو معروف النسب من غيره هذا  
إبني، وكذا إذا قال لعبدة وهو أكبر سنّا من المولى هذا إبني، كان مجازا  
عن العتق عند أبي حنيفة رضي الله عنه خلافا لهم بناء على ما ذكرنا أن  
المجاز خلف عن الحقيقة في حق اللفظ عنده وفي حق الحكم عندهما.

(١) قوله ( إن كنت رجلا ) معناه إن كنت رجلا في العرف أي أنك لا تستطيع ولا تقدر على النزول فيكون المراد بالأمر التوبيخ مجازا .

(٢) قوله ( ستعلم ما تلقى غدا ) الخ . . لأن معناه في العرف ستعلم ما يصيبك من محاري ولا تعجل في الأمر الذي أنت فيه بل اصبر حتى ترى الان شجاعي وقاتل معك فصار الكلامك للتوبخ مجازا .

(٣) قوله ( لا يكون عن المول ) لأن حقيقة الكلام وهي الإطلاق متروكة بالسياق لأنه علم بقوله لخدمي حتى أطأها بأن مراده شراء جارية تصلح للخدمة وجارية تحمل له للوط فصار المطلق مقيدا بدلالة سياق الكلام .

(٤) قوله ( وعلى هذا ) أي على أن الحقيقة ترك بدلالة السياق .

(٥) قوله ( إذا وقع ) الخ . . رواه البخاري في الطلب ويدعى الخلق عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صل الله عليه وسلم قال ( إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله ثم ليطمره فإن في إحدى جناحيه شفاء وفي الآخر داء ) الحديث ولا خلاف في هذه المسألة أي طهارة ما وقع فيه لأحد من العلماء إلا عند الشافعي ( رح ) في أحد قوله نجاسه ورجحه الروياني والمحاملي في المقنع لكن الطهارة أصح عند جمهور أصحابه .  
وقال النووي ( رح ) قوله الآخر ليس بشيء والصواب هو الطهارة وهو قول جمهور العلماء والفقهاء .

(٦) قوله ( فامقلوه ) فإن حقيقة قوله فامقلوه هي : وجوب المقل ( قضيته الأمر ) لكن تركت حقيقته بسياق الكلام وهو قوله ( فإن في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى دواء ) لأنه دل على أن المقل لرفع الأذى عنا لا لأمر تعبدى حقا للشرع فلا يكون للإيجاب لأنه لنا لا علينا ، لأن المقصود من الأمر إنما هو الابتء والامتحان وذلك لا يحصل في طلب ما فيه نفع للعباد .  
وفيه إشكال لأن كونه نفعا لا ينافي الإيجاب والالتزام به لأنه جاز أن يكلف الله تعالى عبده بما فيه نفع بعد إصلاح لبدنه ألا ترى إلى قوله تعالى ﴿وَلَا تلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلِكَةِ﴾ وهذا قلنا أن الأكل فوق الشبع حرام وأمثاله كثيرة كما لا يخفى على المهرة .

(٧) قوله ( دواء ) وذلك باليقاء الله تعالى كما في التحل فإن في فمه عسلا وفي ذنبه سما .

(٨) قوله ( وانه ليقدم ) الخ . . أي ريشا فيه داء على ريش الدواء .

قال العلماء معنى الداء في أحد جناحيه الكبر والترفع عن استباحة ما أباحه الشارع فإن الشرع أباح الطعام بموت ما ليس له دم سائل ، والإنسان إذا استبعد ذلك ترفا ورمي به كبرا فقد أضاع نعم الله تعالى ، ثم إذا أعمس كره النفس على استباحة ما أباحه الشارع فيكون قاهراً أي غالباً على هواها اثم الظهر .

(٩) قوله ( فلا يكون للإيجاب ) الذي هو حقيقة الأمر بل هو أمر شفقة ورحمة لأن نعمته عائدة إلينا فيكون نظراً في حقنا لا في حق الشر .

(١٠) قوله ( يدل على ) الخ . . فإنه وإن كان حقيقة الآية وجوب الصرف اليهم وإلى الثلاثة من كل صنف كما ذهب إليه الشافعي ( رح ) لإضافة إليهم بلام الاستحقاق وهم مذكورون بواو الجمع فكانت الصدقة لجميعهم ، لكنه ترك حقيقة بدلالة سياق الكلام وهو قوله تعالى ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُ فِي الصَّدَقَاتِ مَا أَعْطَاهُمْ فَإِنَّمَا يَنْهَا أَيُّ مِنَ الصَّدَقَاتِ بِمَقْتَضِي طَبَائِعِهِمْ رَضُوا وَإِنْ لَمْ يَعْطُوهُمْ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴾ فإن هذه الآية إلى آخرها يدل على ذكر الأصناف بقطع طمعهم من الصدقات ببيان المصارف لها فلم يكن الصرف إلى جميعهم مقصوداً بذكرهم ، فلما لم يكن ذلك مقصوداً إن لم يكن بصرف واجباً إلى جميعهم أن يقتصر على صنف واحد فافهم .

(١١) قوله ( بدلالة من قبل المتكلم ) أي بدلالة المعنى يرجع إلى المتكلم وقصده يتتحمل على الأخص مجازاً وإن كان اللفظ ولا على العموم بحقيقة كما في بيين الفور وهو مشتق من فارت القدر إذا غلت واشتدت ، ثم سميت به الحالة التي لا ريث فيها ولا لبث يقال جاء فلان من فوره ، أي من ساعته .

والمراد بيين الفور قول الرجل في حالة الغضب لمرأته إذا كانت تريد الخروج من الدار إن خرجت فأنت طالق ، فمكثت ساعة حتى سكن غضبها ثم خرجت لا تطلق ، لأن حقيقة هذا الكلام أن تطلق في كل وقت خرجت ، ولكن معنى الغضب الذي حدث في المتكلم وقت خروجهما ، يدل على أن المراد هي الخروجة المعنية فيحمل الكلام عليها مجازاً بهذه القرينة .

ومثله قول الرجل لأحد تعال تغدى معي فقال إن تغديت فعدي حر ، فإن حقيقته أن يعتن عبده أيها تغدى سواء كان مع الداعي أو وحده في بيته ، ولكن معنى التغدية الذي حدث في المتكلم يدل على أن المراد هو الغداء المدعوا إليه حال كونه مع الداعي فيحمل عليه فقط حتى لو تغدى بعد ذلك في بيته لا يجنبه ولا يعتن عبده .

(١٢) قوله ( فمن شاء ) الخ . أعلم أنه يظهر لك بعد التعمق والنظر في أمثل هذا المثال ، أن هذه الأقسام لا لانهاء ترك الحقيقة قد تتدخل وتجمبع بعضها مع بعض في كثير من الأمثلة

كهذا المثال فإنه يصلح أن يقال إنه تركت فيه ، سبب أي الإجابة للكفر المنهومة من الأمر أو وجوده أو ندبه بدلالة العرف والاستعمال.

(١٣) قوله (على الأمر) أي على حقيقة الأمر وهي فرضية المأمور به أعني الكفر أو التخيير من الإيمان والكفر.

(١٤) قوله (بحكمة الأمر) على صيغة الفاعل وحمل الأمر على التوبيخ لأنه ضده لما ذكرنا أن الأمر لإتيان المأمور به والتوبيخ لإعدامه .

(١٥) قوله (على هذا) أي على أن الحقيقة قد ترك بدلالة معنى يرجع إلى المتلهم .

(١٦) قوله (على النبي) أي على غير المطبوخ كان حقيقة هذا التوكيل شراء مطلق اللحم في الصورتين لكن ترك إطلاقه فيها بدلالة حالته ، وهو إذ نزل على الطريق فحاله يدل على أنه بطلب اللحم ليتغذى به فيصرف ذلك إلى المهايا للأكل ، حتى لو اشتري النبي يكون مشترياً لنفسه لا للمؤكل .

وإذا أنزل في منزله يدل على أنه بطلب اللحم ليطبخ ويتخذه طعاماً وذلك حاصل في النبي .

(١٧) قوله (من هذا النوع) أي من نوع ترك الحقيقة بدلالة من قبل المتلهم .

(١٨) قوله (يُبَيَّنُ الْفُورُ ) وإنما سميته بهذا الاسم : لأن الفور هو مصدر من فارت القدر إذا غلت ، ثم استعيرت للسرعة ، ثم سميته به الحالة التي لا لبث فيها .

يقال جاء فلان من فوره أي من ساعته .

ويسمى الفقهاء مثل هذا اليمين بـ يُبَيَّنُ الْفُورُ لأنها تقع على الحال والساعة فسميت بها .

وقيل لأنها تصدر من فوران الغضب .

(١٩) قوله (لا أتغذى) الخ . . . فإن قلت المصدر الذي دل عليه قوله لا أتغذى نكرة في سياق النفي فيعم فيكون المعنى لا أتغذى تغدياً ففيتضي أن يحيث بكل تغذى توجد منه ، فكيف يحمل على الخصوص؟ وكيف يصير معناه: لا أتغذى الغداء الذي دعوته إلى .

قلنا: سلمنا أن النكرة في سياق النفي يقتضي العموم ، لكن العام يحمل الخصوص عند قيام قرينة الخصوص وهنا كلام الداعي قرينة على أن المراد منه الغداء المخصوص فكأنه قال لا أتغذى الغداء الذي دعوته إليه .

(٢٠) قوله (المدعي إليه) الخ . . فإن قيل ينقض هذا بما إذا قال المدعي: والله لا أتغذى

اليوم ، فإنه يقع على كل تغد حصل في ذلك اليوم .

قلنا : لا دلالة من قبل المتكلم على ترك الحقيقة ، لأنه لو كان مراده الامتناع عن الغداء المدعوا إليه لا يقتصر على قدر الجواب فلما زاد على الجواب وهو اليوم دل على أنه ما أراد به الجواب فقط بل على أنه ابتدأ في الكلام .

(٢١) قوله ( كان الحكم مقصوراً على الحال ) لأن الباعث على المنع من الخروج غضب أثاره فيه ما أراده من الخروج بين يديه فقيد قوله إن خرجت الخ . . . بذلك الخروج .

(٢٢) قوله ( بدلالة محل الكلام ) أي بدلالة ما وقع فيه الكلام وما يتعلّق به بأن لا يكون صالحًا للمعنى الحقيقي ، إما للزوم الكذب فيمن هو معصوم عنه ، أو بوجه آخر .

فإذا لم يقبل المحل المعنى الحقيقي فيصار إلى المجاز لا محالة كقوله عليه السلام والتحية ( إنما الأعمال بالنيات ) فإن معناه الحقيقي : أن لا توجد أعمال الجوارح إلا بالنية وهو كذب ، لأن أكثر ما يقع يعمل منافي وقت خلو الزمن عن النية فلا بد أن يحمل على المجاز ، أي ثواب الأعمال ، أو حكم الأعمال بالنيات .

فإن قدر الثواب ظاهر انه لا يدل على أن جواز الأعمال في الدنيا موقوف على النية .

وإن قدر الحكم فهو نوعان : دنيوي كالصحة ، وأخروي كالثواب والعقاب .

والآخروي مراد بالإجماع بيتنا وبين الشافع فلا يجوز أن يراد الدنيوي أيضًا .  
أما عنده فلأنه يلزم عموم المجاز .

وأما عندنا فلأنه يلزم عموم المشترك فلا يدل على أن جواز العمل موقوف على النية فلا تكون النية فرضاً في الوضوء فتذكرة .

(٢٣) قوله ( وقوله لعبد وهو معروف النسب ) الخ . . . إنما أورد وهذا ليفهم أن المراد بعدم القابلية في المحل بحقيقة الكلام أعم من أن يكون عقلياً: كما إذا كان العبد أكبر سنًا المتولى مع كونه مجهول النسب .

أو شرعاً كما إذا كان في مرتبة أن يكون مولوداً له لكنه كان معروف النسب من غيره .  
وأما عدم قابلية الحرة للبيع فذو وجهتين يمكن الحاقه بكل منهما .

## فصل (١٢) في متعلقات النصوص

تعني بها عبارة النص وإشارته ودلالته واقتضاءه .

فأمّا<sup>(٢)</sup> عبارة النص فهو ما سبق<sup>(٣)</sup> الكلام لأجله ، وأريد<sup>(٤)</sup> به قصدًا .

وأمّا اشارة النص فهي ما ثبت<sup>(٥)</sup> بنظم النص .

---

(١) قوله ( فصل ) لما فرغ من بيان وجوه البيان بذلك النظم شرع في بيان وجوه الاشكال بذلك النظم .

(٢) قوله ( فإن عبارة النص ) فإن قيل عبارة النص : هو الكلام المسوق للمراد لا ما سبق الكلام لأجله ، فلا يصح تعريفه لكونه تعريفاً بالبيان .

فعبارة النص نظم يثبت به حكم سبق له الكلام ولم يعكس الأمر لأن ثبوت الحكم مقصود هنا .

(٣) قوله ( سبق الكلام لأجله ) نظراً إلى جانب اللفظ .  
وقوله أريد به قصد النظر إلى جانب المعنى للتأكيد فلا استدراك .

(٤) قوله ( وأريد به قصدًا ) عطف تفسيري لقوله سبق الكلام لأجله ، أي أريد ذلك الحكم بذلك الكلام من حيث القصد فخرج به الاشارة .

(٥) قوله ( فهي ما ثبت بنظم النص ) أي حكم بنظم النص واحترز بقوله بنظم النص عن الثابت بدلالة النص فإنه ثابت بمعنى النص .

(٦) قوله ( من غير زيادة ) واحترز عن الثابت باقتضاء النص فإنه ثابت بزيادة التقدير في اللفظ .

(٧) قوله ( وهو غير ظاهر من كل وجه ) فيه إيماء إلى وجاه التسمية أي إنما سمي إشارة لأنه

ليس بظاهر من كل وجه لعدم السوق وتوضيح للتعریف وإن لم يكن محتاجاً إليه يعني أنه ظاهر من وجه دون وجه ، كما إذا رأى انسان انساناً بقصد نظره ومع ذلك يرى كمن كان عن يمينه وشماله بمحق عينيه من غير التفات وقصد .

فالاول بمنزلة العبارة ،  
والثاني بمنزلة الاشارة .

(٨) قوله ( وهو غير ظاهر ) الخ . . . بل فيه غموض وخفاء من وجه فيعرف بنوع تأمل وهذا الاحتراز عن الظاهر لأن مراده من كل وجه حتى يعرف بدون تأمل .

وللائل أن يقول : إن اخراج الظاهر من حد اشارة النص غير محتاج إليه لأنه من اقسام تقسيم آخر كإخراج الحقيقة من حد الخاص إلا أن يقال :  
إنما أخرجه عن حدتها لثلاثة أسباب منها ، بناء على أن كل واحد منها يثبت بالنظم ولم يسبق لها .

(٩) قوله ( ولا سيق الكلام لاجله ) خرج به العبارة لأنها مسوقة ومقصودة .

من غير زيادة<sup>(٦)</sup> وهو غير ظاهر<sup>(٧)</sup> من كل وجه، ولا سيق<sup>(٨)</sup> الكلام لأجله.

مثاله: في قوله تعالى ﴿للّفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم﴾ الآية فإنه سيق لبيان استحقاق الغنيمة فصار نصاً في ذلك، وقد ثبت<sup>(٩)</sup> فقرهم بنظم النصر فكان<sup>(٢)</sup> إشارة إلى أن استيلاء الكافر على مال المسلمين سبب لثبوت الملك للكافر، إذ لو كانت الأموال باقية على ملکهم لا يثبت<sup>(٣)</sup> فقرهم.

ويخرج منه الحكم في مسألة<sup>(٤)</sup> الاستيلاء، وحكم ثبوت الملك للتاجر بالشراء منهم وتصرفاته من البيع والهبة والاعتقاد.

وحكم ثبوت الاستغمام وثبوت الملك للغازي، وعجز المالك عن انتزاعه من يده وتفريغاته<sup>(٥)</sup>.

وكذلك قوله تعالى ﴿أَحِلُّ لَكُمْ لِيَلَةُ الصِّيَامِ الرُّفْثُ﴾ إلى قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الظَّلَلِ﴾ فالإمساك في أول الصبح يتحقق مع الجنابة، لأن من ضرورة حل المباشرة إلى الصبح أن يكون الجزء الأول من النهار مع وجود<sup>(٦)</sup> الجنابة، والإمساك في ذلك الجزء صوم أمر العبد بإتمامه، فكان هذا<sup>(٧)</sup> إشارة إلى أن الجنابة لا تنافي<sup>(٨)</sup> الصوم.

ولزم من ذلك أن المضمضة والاستنشاق لا ينافي<sup>(٩)</sup> بقاء الصوم.

ويتفرّع منه<sup>(١٠)</sup> أنَّ من ذاق شيئاً بفمه لم يفسد صومه ، فإنَّه لو كان الماء مالحا يجد طعمه عند المضمضة لا يفسد به الصوم .

(١) قوله ( وقد ثبت فقرهم بنظم النص ) وهو قوله تعالى ﴿للقراء المهاجرين﴾ الآية لا يقال بأنَّه جاز أن يكون إطلاق القراء عليهم باعتبار العدم الأصلح بأنَّ لم يكن لهم أموال ، لأنَّه قد كانت لهم أموال بعكة بدليل قوله تعالى ﴿الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم﴾ .

(٢) قوله ( فكان إشارة إلى زوال أملاكهم ) وأما أنَّ استيلاء الكفار على مال المسلمين سبب لثبوت ملكهم كما ذكر في المتن فليس منطوق به فكيف يكون النص إشارة إليه ؟

قلت : لما ثبت زوال أملاكهم بإشارته ومن لوازمه ثبوت الملك للكافرين الذين استولوا علىها لأنَّه لا ضياع في الإسلام كان ما ثبت من لوازم الإشارة لحقاً بها لأنَّ الشيء إذا ثبت ثبت بوازمه .

(٣) قوله ( لا يثبت فقرهم ) لأنَّ الفقر حقيقة يكون بزوال الملك ، لا بعد اليد عن المال مع قيام الملك ، لأنَّ ضده الغناء ، وهو ملك المال لا قرب اليد منه .

وإذا كان الفقر عديم الملك كان تسميتهم فقراء دليلاً على زوال ملكهم إلى الكفار ، لأنَّ مطلق الكلام محمول على حقيقته .

والشافعي ( رح ) لم يعمل بهذه الإشارة قائلًا : لأنَّ الله تعالى سماهم فقراء مجازاً . لكننا نقول صرف الكلام إلى المجاز مع إمكان العمل بالحقيقة خلاف الأصل فلا يصار إليه من غير ضرورة ودليل يصرف إليه .

(٤) قوله ( في مسألة الاستيلاء ) يعني أنَّ الكافر إذا استولى على مال المسلمين فاحرجه بدار الحرب يصير ملكاً له عندنا ، خلافاً للشافعي ( رح ) .

(٥) قوله ( وتنزيعاته ) بالرفع عطفاً على الحكم وأراد بها مثل حل الوطء وجواز الإعتاق وعدم الضمان عند الإتلاف وغير ذلك .

(٦) قوله ( من وجود الجنابة ) الخ . . لأنَّ كل جزء من أجزاء الليل وقت إباحة الرفث وحل الجماع ، والغسل لا يمكن إلا بعد الفراغ عنه ، والآن اللاحق بفراغه لا يمكن فيه الغسل أيضاً ، لأنَّه أمر تدريجي زماني لا آني بل له مقدمات تتقدمه من تهْيُّأ سبابه ، فذلك الآن آن من الصبح ومن زمان الصوم ويكون فيه جنباً لا حملاً ، ف بهذه الضرورة ثبت عدم منافاة الجنابة للصوم .

ودليل قولنا ما رواه الترمذى وصححه عن عائشة وأم سلمة مرفوعاً كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ثم يغسل فيصوم .

قال والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من اصحاب النبي عليه السلام وغيرهم .  
وهو قول سفيان والشافعي وأحمد واسحق انتهى .

(٧) قوله ( إشارة ) قائمة موجبة لحصول اليقين ، وإن كانت غامضة بحسب الفهم ، حيث  
لا ينادر إليه بالبداهة عند مجرد سمع الآية .

(٨) قوله ( لا تنافي الصوم ) لأنها لو كانت منافية للصوم لا يحصل الصوم في أول النهار وقد  
حصل فلا تكون منافية لأن الشيء لم يحصل مع وجود المتأني كذلك في المعدن .

(٩) قوله ( لا ينافي بقاء الصوم ) لأن الجنابة لما تحقق مع الصوم ولا بد من رفعها أي الجنابة  
للحصالة وغيرها كسجدة التلاوة وصلاة الجنائز ودخول المسجد وهي لا ترتفع بدون المضمضة  
والاستنشاق اللذين من أركان الغسل ، وعلم أنها لا ينافي الصوم كفصل سائر الأعضاء .

(١٠) قوله ( منه ) أي من عدم منافاة المضمضة والاستنشاق الصوم .

## بحث

# كون حكم دلالة النص عموم الحكم المنصوص عليه

وعلم منه<sup>(١)</sup> حكم الاحتلام والاحتجام والادهان، لأن الكتاب<sup>(٢)</sup> لما سمي الامساك اللازم بواسطة الانتهاء عن الاشياء الثلاثة المذكورة في أول الصبح صوما، علم أن ركن الصوم يتم بالانتهاء<sup>(٣)</sup> عن الاشياء الثلاثة.

وعلى هذا يخرج الحكم في مسألة<sup>(٤)</sup> التبييت، فإن قصد الاتيان بالمؤمر به إنما يلزمه عند توجّه الأمر.

والأمر إنما يتوجّه بعد الجزء الأول لقوله تعالى<sup>(٥)</sup> ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾.

وأما<sup>(٦)</sup> دلالة النص فهي ما علم علة للحكم المنصوص عليه<sup>(٧)</sup> لغة لا اجتهاداً ولا استنباطاً، مثاله<sup>(٨)</sup> في قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْلِلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا تَهْرِهْمَا﴾.

فالعالم بأوضاع اللغة يفهم بأول السمع أن تحريم التأليف لدفع<sup>(٩)</sup> الأذى عنها.

وحكم هذا النوع عموم الحكم المنصوص عليه لعموم<sup>(١٠)</sup> علته، وهذا<sup>(١١)</sup> المعنى قلنا بتحريم الضرب والشتم والاستخدام عن الأب بسبب الإجارة، والحبس بسبب الدين، والقتل قصاصا.

ثم دلالة النص بمنزلة النص حتى صح<sup>(١٢)</sup> إثبات العقوبة بدلالة<sup>(١٣)</sup> النص .

قال أصحابنا وجبت الكفارة بالواقع بالنص<sup>(١٤)</sup> ، وبالأكل<sup>(١٥)</sup> واشرب بدلالة النص .

(١) قوله (وعلم منه) الخ . . . اما الاحتلام فلا يفطر الصوم ، لأنك قد عرفت أن الجنابة من الأهل فهي اختيارية لم تناقض الصوم ، فالجنابة بالاحتلام بالطريق الأولى بل فيه الضرورة اشد بسبب النزف ، وما روى عنه صلى الله عليه وسلم أفطر الحاجم والمجموم فتاويمه : أنها قرابة بالإفطار المحجوم بسبب كثرة خروج الدم الموروث للضعف وال الحاجم بسبب أنه لا يأمن دخول شيء في جوفه .

(٢) قوله (ان الكتاب) أي القرآن أراد به الآية المتبوعة من قوله تعالى **﴿أَحَلَ لَكُمْ لِيَلَةَ الصِّيَامَ الْمَرْفُث﴾** إلى قوله **﴿ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى الظَّلَلِ﴾** .

(٣) قوله (عن الأشياء الثلاثة) الخ . . . فان قيل : يفهم من كلام المصنف أن الصوم هو الانتهاء عن الأشياء الثلاثة والأمر ليس كذلك لأنه لا بد فيه من النية والأهلية أيضاً . أجيب نعم الأمر كذلك لكنه لم يتعرض إليه الاشتهر وكثيراً ما ترتكب المقدمات الموقوفة عليها للظهور .

(٤) قوله (في مسألة التبييت) وهي أن صوم رمضان هل تشرط فيه التبييت وهي النية من الليل أم لا ؟

فعند الشافعي (رح) يشرط لقوله عليه الصلاة والسلام (لا صيام لمن لم ينجز الصيام من الليل) .

وعند أصحابنا لا يشرط بل يتأدي بنية قبل الزوال ، وهذا لأن النية هي القصد ، فلو قلنا إنه لا يجوز من الليل كما قال الشافعي (رح) لأدى إلى نسخ الكتاب بخبر الواحد فقلنا بالجواز فيها عملاً بالكتاب والسنّة جيّعاً .

(٥) قوله تعالى **﴿ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ﴾** الخ . . . ومحصوله : أن النية لغة هي القصد وقد يُؤتى بها المأمور به لا يكون إلا إذا يوجد الطلب والخطاب لإتيان المأمور به والخطاب إنما يتوجه في الصوم بعد الجزء الأول فلا يلزم تقدم النية عليه من الليل كما ذهب إليه الشافعي (رح) .

(٦) قوله ( وأما دلالة النص ) الخ . . . أي الثابت بدلالة النص وتسمى فحوى الخطاب أي معناه ، ولن الخطاب أي فحواه ومفهوم الموافقة .

(٧) قوله ( لغة ) تمييز عن النسبة في قوله علم أي علم ذلك من حيث اللغة أي يعرف المعنى المؤثر من عارف بلغة العرب سواء كان فقيهاً أو غير فقيه .

وينتزع به الاقتضاء والمحدوف لأنها ثابتان شرعاً أو عقلاً .

وقوله اجتهاداً تأكيداً لقوله لغة ، وفيه رد على من زعم أن دلالة النص هو القياس لكنه خفي ولدلالة جليّ ، وكيف يكون هذا والقياس ظني لا يقف عليه إلا المجهود والدلالة قطعية يعرفها كل من كان من أهل اللسان وأيضاً كانت هي مشروعة قبل شرع القياس ولا ينكرها منكر .

(٨) قوله ( مثاله ) في قوله تعالى ﴿فَلَا تقلُّ لَهُمَا أَفَ﴾ الخ . . . يعني معناه الموضوع له النبي عن المتكلم بأف فقط وهو ثابت بعبارة النص .

ومعناه اللازم الذي هو الإيلام دلالة النص ، وما ثبت منه إلا حرمة الضرب والشتم والأمثال الشرعية التي ذكرها القوم مذكورة في المطولات لا يسعها هذا المختصر .

(٩) قوله ( لدفع الأذى عنها ) لأن سوق الكلام لبيان احترامهما والإحسان إليها ، ثم تعدد حكم التأليف وهو الحرمة إلى الضرب والشتم بعلة الأذى ، فكان حرمة الضرب والشتم ثبت بدلالة النص .

(١٠) قوله ( لعموم علته ) لأنه لما تعلق الحرمة بالأذى صار كأنه قيل لا تؤذها فثبتت الحرمة عامة .

(١١) قوله ( ولهذا المعنى ) أي ولأجل أن حكم النص وهو التحرير مثلاً في نص التأليف يعم بعموم علته ، يعني في كل شيء يوجد العلة وهي الأذى مثلاً يوجد الحكم وهو التحرير .

(١٢) قوله ( حتى صحي ) الخ . . . توضيحة أن الثابت بدلالة النص بمنزلة الثابت بالنص في إيجاب الحكم به ، فيصح إثبات العقوبات بدلالة النص .

ومثاله ما روي أن ما عزا زنى وهو محسن فامر النبي صل الله عليه وآله وسلم بترجمه فرجه ثابت بالنص ، وترجم ما سواه إذا زنى وهو محسن ثابت بدلالة النص . لأنه عرف بالبداعه أنه زنى في حالة إحسانه وهذه العلة تعم غيره فترجم كل من زنى في حالة إحسانه باتضاء دلالة النص .

(١٣) قوله (بدلاله النص) ولو لم تكن قطعية لما صح إثبات العقوبات لأن الحدود والقصاص تُنذرٍ بالشهادات .

(١٤) قوله (بالنص) هو حديث الأعرابي قال يا رسول الله هلكت وأهلكت قال : ماذا صنعت قال :

واقعت امرأتي في نهار رمضان متعمدا .

فقال اعترق رقبة ،

قال لا أملك إلا رقبتي هذه ،

قال فصم شهرين متتابعين ،

قال وهل جاءني ما جاءني إلا من الصوم ،

قال أطعم ستين مسكينا ،

فقال لا أجده ،

فأمره عليه السلام أن يؤتي بعرق من ثمر وبروبي بفرق فيه خمسة عشر صاعاً وقال : فرقها على المساكين .

فقال والله ليس بين لابتي المدينة أحوج مني ومن عيالي .

فقال كل أنت وعيالك يجئوك ولا يجئك أحداً بعدهك .

هو حديث مشهور رواه الأئمة الستة والرجل وهو سلمة بن صخر البياضي ذكره ابن أبي شيبة في مسنده عن ابن الجارود وسلمان بن الجبر وليس في الكتب الستة لفظة أهلكت .

(١٥) قوله ( بالأكل ) الخ .. أي تجنب الكفارة بالأكل والشرب عمداً في رمضان لأن العلة في إيجاب الكفارة بالواقع إفساد صوم رمضان وهي موجودة بالأكل والشرب عمداً في رمضان فتجنب الكفارة بها بدلالة النص .

فلما أوجبت أصحابنا الكفارة بدلالة النص في الأكل والشرب دل على أنها قطعية عندهم .

وهذا الرد على من زعم من أصحابنا أنها لا يكون بمنزلة النص في القطع .

## بحث

### كون المقتضى زيادة على النص

وعلى اعتبار هذا المعنى قليل يدار الحكم على تلك العلة<sup>(١)</sup> قال الإمام القاضي أبو زيد: لو أن قوماً يعدون التأليف كرامة لا يحرم عليهم<sup>(٢)</sup> تأليف الأبوين.

وكذلك قلنا في قوله تعالى ﴿بِاَيْهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ﴾ الآية، ولو فرضنا بيعاً لا يمنع العاقدين عن السعي إلى الجمعة بأن كانوا في سفينة تجري إلى الجامع لا يكره<sup>(٣)</sup> البيع.

وعلى هذا قلنا إذا حلف لا يضرب إمرأته فمدد شعرها أو عضّها أو خنقها يحيث<sup>(٤)</sup> إذا كان بوجه الإيلام.

ولو وجد صورة الضرب ومدد الشعر عند الملاعبة دون الإيلام لا يحيث.

ومن حلف لا يضرب فلاناً فضربه بعد موته لا يحيث لأنعدام معنى الضرب وهو الإيلام.

وكذا لو حلف لا يكلم فلاناً فكلمه بعد موته لا يحيث لعدم الإفهام<sup>(٥)</sup>.

وباعتبار هذا المعنى يقال: إذا حلف لا يأكل لحماً<sup>(٦)</sup> فأكل لحم السمك والجراد لا يحيث.

ولو أكل لحم الخنزير أو الإنسان يحيث لأن العالم بأول السماع يعلم

أن الحامل على هذا اليمين إنما هو الاحتراز عما ينشأ من الدم فيكون الاحتراز عن تناول الدّمويّات فيدار<sup>(7)</sup> الحكم على ذلك.

وأمّا<sup>(8)</sup> المقتضى فهو<sup>(9)</sup> زيادة على النص لا<sup>(10)</sup> يتحقق معنى النص إلا به كأنَّ النص اقتضاه<sup>(11)</sup> ليصبح<sup>(12)</sup> في نفسه.

---

(1) قوله (على تلك العلة) أي يدار الحكم على تلك العلة... وجوداً وعدماً يعني يوجد حكم النص عند وجوده، وينعدم عند عدمه، وإن كان صورة النص بخلافها لكون المعن قطعياً.

(2) (لا يجرم عليهم) الخ... لانتفاء معنى الأذى مع ان ظاهر النص يجرم التأفيض على العلوم والاطلاق مع كونه قطعياً.

ل لكن لما كان الاصل هو العلة رتب الحكم عليها ولا يعتبر ما هو بناء عليها اعني ظاهر النص.

(3) قوله (لا يكره البيع) اي لا يجرم لانتفاء علة الحرمة وهي الاخلاط بالسعي الى الجماعة واذا عرفت هذا.

ان المقصود الاصلي بالذات من قوله تعالى (وذروا البيع) ليس هو نفس ترك البيع بل عدم الخرج في السعي ودفع ما يمنعه، ومنع ما يدفعه، حكمنا بان المانع في الاصل عن السعي هو المنوع عنه.

فلو كان البيع مانعاً متعناه، وإن لم يكن مانعاً كما في صورة السفينة أو المركب الآخر أو تباعاً ماشيين في الطريق من غير تأخير في السعي لم يمنعه.

ولو كان هنالك مانع آخر كعقود آخر كالهبة والوصية والاجارة او اشغال اخرى متعناها نظراً الى اصل المقصود.

(4) قوله (يحيث) لأن المعنى المؤثر في ترك ضربها ترك ايلامها.

فيحيث بالايلام وإن لم يوجد الضرب.

ولا يحيث بضرب لا يؤلمها وإن وجدت صورة الضرب.

(5) قوله (لعدم الافهام) المقصود من قوله لا يتكلم وذلك لأن مبني اليمان على المتعارف.

والمتعارف عند العامة ان الميت لا يؤلم ولا يفهم، وإن كان الشرع قد اثبت كونه مؤلماً بالعذاب

ولهذا شرع غسله برفق لا بشدة وخشونة وكونه فاهما وسامعا بكلمات يتلفظ بها العباد بين يديه .

ولذا ورد في الحديث ﴿إنه ليس مع خفق نعاهم﴾ ومن ه هنا أثبت المحققون سماع الموق واله اعلم بحقيقة الحال .

(٦) قوله ﴿لحما﴾ الاتحام : الشدة والقوة لغة يقال: التحم القتال اذا شتد، ثم سمي اللحم بهذا الاسم لقوة وشدة فيه باعتبار تولده من الدم .

(٧) قوله ﴿فيدار الحكم على ذلك﴾ اي كون اللحم ناشئاً من الدم وجوداً وعديماً فان قلت الدم هو الجوهر السرّايل الاحمر يتولد من الغذاء في الحيوانات وذا موجود في السمك فلا وجه للقول بعدم الدم في لحم السمك .

يجب بان الرطوبة التي في لحم السمك ليست بدم لعدم خاصية الدم فيها وهو: انه اذا شمس اسود ودم السمك اذا شمس ابيض، ولا يقال بان الله تعالى سمي السمك في كلامه الحميد لحما في قوله تعالى ﴿لحما طريرا﴾ فيبنيغي ان يحثت به .

لأن ذلك بطريق المجاز نظراً إلى الصورة فلا ينافي المعنى الذي اعتبرناه .

(٨) قوله (واما المقتضى) الخ.. ولا بد هنا من معرفة ثلاثة أمور: المقدر، والمحذوف ، والمتقضي .

فهذه الثلاثة من قبيل غير المنطوق .  
لكن الأول يشمل الثابت لتصحيح الكلام لغة او شرعاً او عقلاً .

والثانيختص باللغة .  
والثالث بالعقل والشرع .

(٩) قوله ( فهو زيادة على النص) زيادة مصدر بمعنى المفعول، أي فهو مزيد على المقصوص والمنطوق .

(١٠) قوله (لا يتحقق) الخ . . . فصل لإخراج الدلالة، لأن ثبوت الدلالة ليست لصحة المقصوص عليه ، فإنه صحيح بدون الدلالة إذا لا يفتقر إلى وجودها كقوله تعالى ﴿فتحرر رقبة﴾ قصد فيه مملوكة فهذا زيادة على المقصوص ، لأن تحرير الرقبة لا يتحقق إلا بعد الملك .

ولقائل أن يقول: يدخل في هذا الحد المحذوف فإنه زيد على المقصوص ولا يتحقق معنى المقصوص إلا به كالأهل في قوله تعالى ﴿وأسألوا القرية﴾ .

أجيب: بان المحذوف عند عامة الأصوليين من أصحابنا وأصحاب الشافعى (رح) وغيرهم

من باب المقتضى لا فرق بينها فلعل المصنف رحمه الله اختار هذا المذهب وهو الظاهر حيث أطلق في تعريف المقتضى فتفكر في المقام.

(١١) قوله (اقتضاه) أي طلبه فإن الاقتضاء هو الطلب يقال اقتضى الدين وتقاضاه أي طلبه.

(١٢) قوله (ليصح في نفسه) معناه أي لصح معناه بالنظر إلى نفسه فلا جرم يكون ذلك المزيد مقتضى النص ففي هذا الكلام بيان وجه تسمية المقتضى بهذا الاسم.

(١٣) قوله (في نفسه) ألا . . . كقوله تعالى ﴿قُتْحَرِيرَ رَقَبَةَ﴾ قدر فيه مملوكة، فهذه زيادة على المقصوص وهو الرقبة ، لأن تحرير الرقبة لا يتحقق إلا بعد الملك لقوله عليه الصلاة والسلام (لا عنق فيها لا يملكه ابن آدم).

## بحث

### كون القبول ركنا في باب البيع

معناه مثلا في الشريعات قوله أنت طالق فإن هذا نعت المرأة إلا أن<sup>(١)</sup> النعت يقتضي المصدر فكان المصدر موجود بطريق الاقتضاء.

وإذا قال: اعْتَقْ عَبْدَكَ عَنِي بِأَلْفِ دِرْهَمٍ فَقَالَ: اعْتَقْتَ يَقْعُ<sup>(٢)</sup> الْعَتْقَ  
عَنِ الْأَمْرِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْأَلْفُ.

ولو كان الأمر نوى به الكفارة يقع<sup>(٣)</sup> عما نوى وذلك<sup>(٤)</sup> لأن قوله:  
اعتقه عنى بـألف درهم يقتضي معنى قوله: بعه عنى بـألف ثم كن وكيلي  
بالاعتقاق فاعتقه عنى فيثبت البيع بطريق الاقتضاء فيثبت القبول كذلك  
لأنه ركن في باب البيع.

ولهذا قال أبو يوسف: إذا قال اعْتَقْ عَبْدَكَ عَنِي بِغَيْرِ شَيْءٍ فَقَالَ:  
اعْتَقْتَ يَقْعُ<sup>(٥)</sup> الْعَتْقَ عَنِ الْأَمْرِ وَيَكُونُ هَذَا مَقْتَضِيَ الْهَبَةِ وَالْتَوْكِيلِ  
يَحْتَاجُ<sup>(٦)</sup> فِيهِ إِلَى الْقَبْضِ لَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْقَبْولِ فِي بَابِ الْبَيْعِ.

ولكنا<sup>(٧)</sup> نقول القبول<sup>(٨)</sup> ركن في باب البيع فإذا أثبتنا البيع اقتضاء  
أثبتنا<sup>(٩)</sup> القبول ضرورة، بخلاف القبض في باب الهبة فإنه ليس بـركن  
في الهبة ليكون الحكم بالهبة بطريق الاقتضاء حكما بالقبض.

وحكم<sup>(١٠)</sup> المقتضى أنه يثبت بطريق الضرورة فيقدر بقدر الضرورة  
ولهذا قلنا إذا قال: أنت طالق ونوى به الثالث لا يصح<sup>(١١)</sup> لأن الطلاق

يقدر مذكوراً بطريق الاقتضاء فيقدر<sup>(١٢)</sup> بقدر الضرورة ، والضرورة ترتفع بالواحد فيقدر مذكوراً في حق الواحد .

(١) قوله(إلا أن النعت يقتضي المصدر) لأن اسماء الصفات كاسماء الفعل والمفعول والصفة المشبهة لها دلالة على المصدر كال فعل ، فصار كأنه قال : أنت طالق طلاقاً .

واعلم أن عامة الأصوليين من أصحابنا المتقدمين ، وأصحاب الشافعي (رح) لم يفرقوا بين أنواع المصدر المقدر .

والشيخ فخر الإسلام وعامة المتأخرین سوی القاضی أبي زید فرقوا فقالوا : ما هو ثابت لتصحیح الكلام لغة فهو المذکور ، وما ثبت لتصحیح الكلام شرعاً فهو المقتضی -

فجعلوا أنت طالق وطلقتك من قبیل المقتضی ، وطلقي من قبیل المذکور . فعل مذهبهم يصعب الفرق بين أنت طالق وبين طلقي .

والمصنف (رح) أطلق في تعريفه لم يقييد الزيادة شرعاً أو عقلاً حيث قال : فهو زيادة على النص لا يتحقق معنى النص إلا به ، ولم يفرق بينها وهذا عرف بما عرف به القاضي فعل مذهبة لا يحتاج إلى الفرق بينها كما بينا آنفاً .

(٢) قوله (ويقِع العتق) الخ . . لأن المقتضى كالملفوظ قطعي فصدر هذا اللفظ منه كأنه صدور الاشتراء منه قصد الأفهار أو اضطراراً من غير اختيار ، وإنما توقف صحة معنى هذا القول على وجود البيع اقتضاء ، لأنه يشير إليه قوله عني لأن الإعتاق عن جانب غير المالك لا يصح شرعاً ، والملك لا يثبت إلا باليبيع ، لأنه صرخ بالمعاوضة بالف فاقتضى هذا الكلام في صحة وجود البيع مقدراً ، أي بعه مني بالف ثم كن وكيل بالاعتقاد فاعتقه من جانبي بالتوكيل .

فعل هذا ظهر أن التوكيل مقتضى كالبيع لأن الإعتاق بعد الملك لا يصح من جانب المالك بدون التوكيل إذ لا معتقد حقيقة إلا المالك ونائبه إذ لا مزيل لملكه وهو حقه إلا المالك أو من ملكه الإزالة فاحفظه .

(٣) قوله (يقع عما نوى) لحصول العتق حقيقة بعد البيع الذي ثبت بين الأمر والمأمور اقتضاء .

(٤) قوله (وذلك لأن قولنا) الخ . . وهذا لأن الأمر بالاعتقاد يقتضي ثبوت الملك للأمر لأن الإعتاق لا يصح بدون الملك لقوله عليه السلام ( لا عتق فيما لا يملكه ابن آدم ) والملك يقتضي سبيلاً، وذكر الموضع يدل على البيع اقتضاء، وإذا ثبت البيع اقتضاء ثبت القبول

= كذلك لتوقف الإعتاق عن الأمر على القبول أيضاً، لأنه ركن في باب البيع.

وكذا قول المأمور اعتقدت يقتضي معنى قوله بعثه منك بـألف ثم صرت وكيلاً فأعتقدت وهذا الآن قول الأمر بـعه مـفي بـألف درهم، أمر بالبيع وليس بإيجاب، ولا يثبت بهذا المقتضى بيع ولا شراء لأنـه مجرد أمر، وإنـما يثبت البيع بـقول المأمور اعتقدت فـكأنـه قال بـعث ثم صرت وكيلاً فأعتقدت وهذا الكلام حصل بالإيجاب.

(٥) قوله (والتوكيل) أي توكيل الأمر المأمور لأنـه تـمليـكـهـ بـغـيـرـ عـرـضـ فـصـارـ كـأـنـهـ قـالـ هـبـ عـبـدـكـ هـذـاـ لـيـ وـكـيـلـيـ فـيـ الإـعـتـاقـ فـقـالـ المـأـمـورـ وـهـبـتـ وـصـرـتـ وـكـيـلـكـ فـأـعـتـقـتـ.

(٦) قوله (لا يحتاج فيه) الخ... أي في الـهـبـةـ الثـابـتـةـ اـقـضـاءـ لأنـهـ لـمـ ثـبـتـ الـهـبـةـ اـقـضـاءـ وـالـهـبـةـ لـاـ تـمـ إـلـاـ بـالـقـبـضـ ثـبـتـ الـقـبـضـ اـقـضـاءـ.

(٧) قوله (ولـكـنـاـ) الخ... جـوابـ رـبـ حـنـيـفـةـ (ـرـحـ) وـمـحـمـدـ (ـرـحـ) عنـ قـوـلـ أـبـيـ يـوسـفـ وـمـحـصـولـهـ، إـنـ الـقـبـولـ إـنـماـ يـثـبـتـ فـيـ ضـمـنـ ثـبـوتـ الـبـيـعـ لأنـهـ رـكـنـ وـالـشـيـءـ لـاـ يـوـجـدـ بـدـوـنـ رـكـنـهـ، بـخـلـافـ الـقـبـضـ فـيـ الـهـبـةـ فـإـنـهـ لـيـسـ بـرـكـنـ فـيـ الـهـبـةـ بـلـ هـوـ شـرـطـ، وـالـشـرـطـ خـارـجـ عـنـ الشـيـءـ لـيـسـ بـدـاخـلـ فـيـ وـجـودـهـ، فـلـاـ يـثـبـتـ الـقـبـضـ فـيـ ضـمـنـ ثـبـوتـ الـهـبـةـ وـفـيـ مـاـ فـيـ فـاتـمـلـ.

(٨) قوله (الـقـبـولـ رـكـنـ) الخ... كـالـرـكـوـعـ وـالـسـجـودـ فـيـ الـصـلـوـةـ فـالـمـقـضـىـ لـلـبـيـعـ يـكـوـنـ مـقـضـىـاـ لـلـقـبـولـ.

(٩) قوله (اثـبـتـناـ الـقـبـولـ) الخ... لأنـ الشـيـءـ لـاـ يـتـصـورـ ثـبـوـتـهـ بـدـوـنـ الرـكـنـ كـالـصـلـوـةـ بـدـوـنـ الرـكـوـعـ وـالـسـجـودـ مـثـلاـ.

(١٠) قوله (وـحـكـمـ الـمـقـضـىـ) الخ... اـعـلـمـ أـنـهـ قـدـ يـشـبـهـ الـفـرـقـ عـلـىـ الـبـعـضـ، بـيـنـ الـمـقـضـىـ، وـالـمـحـذـوفـ، وـالـمـقـدـرـ فـيـ نـظـمـ الـكـلـامـ.

فالـأـحـسـنـ فـيـ مـاـ يـقـالـ: إـنـ دـلـالـةـ الـنـظـمـ عـلـىـ الـمـقـضـىـ دـلـالـةـ التـزـامـيـةـ. واـخـتـارـ صـدـرـ الشـرـيـعـةـ أـنـ دـلـالـةـ عـلـىـ الـلـازـمـ الـمـقـدـمـ عـلـىـ الـمـلـزـومـ، وـذـلـكـ بـنـاءـ عـلـىـ أـنـ مـدـلـولـ الـنـظـمـ لـاـ يـصـحـ بـدـوـنـهـ فـيـتـوـقـفـ صـحـتـهـ عـلـيـهـ، وـقـدـ يـتـعـلـقـ بـهـ قـصـدـ الـمـتـكـلـمـ وـقـدـ لـاـ يـلـتـفـتـ إـلـيـهـ، فـلـاـ يـخـطـرـ بـيـالـهـ شـيـءـ. وـالـتـوـقـفـ تـوـقـفـ وـاقـعـيـ لـاـ تـوـقـفـ عـلـمـيـ (ـلـحـاظـيـ) كـمـاـ تـوـقـفـ وـجـودـ زـيـدـ عـلـىـ أـبـيـهـ فـيـ الـوـاقـعـ لـاـ فـيـ تـصـورـهـ وـإـدـرـاكـهـ (ـوـلـحـاظـهـ).

فـالـمـقـضـىـ لـيـسـ بـلـفـظـ بـلـ مـعـنـىـ قـدـ يـلـاحـظـ حـيـنـ الـتـكـلـمـ وـقـدـ لـاـ يـلـاحـظـ، وـالـمـحـذـوفـ مـقـدـرـ فـيـ نـظـمـ الـكـلـامـ يـدـلـ عـلـىـ مـعـنـاهـ، وـلـاـ يـدـلـ عـلـىـ ذـلـكـ الـلـفـظـ وـلـاـ عـلـىـ تـقـدـيرـهـ، وـلـاـ عـلـىـ مـعـنـاهـ الـنـظـمـ

الموجود ، كما يدل على المقتضى الذي هو معنى من المعنى ، وإنما يدل على تقدير المذوق القرنية أو يدل على ذلك المقدار التقييد .

فذلك المقدور كالمفهوم فيجري عليه جميع احكام اللفظ كالقييد والاطلاق والعموم والخصوص والاشتراك والتأويل والصراحة والكتابية والحقيقة والمجاز .

بخلاف المقتضى فإنه مدلول التزامي لزوماً اعم لا ذهنياً فاحفظه فإنه ينفعك .

(١١) قوله ( لا يصح ) الخ . . أي إذا قال أنت طالق أو طلقتك ونوى به ثلاثة لا يصح هذه النية .

تفريح على عدم كون المقتضى عاماً ، وذلك لأن قوله أنت طالق أو طلقتك خبر وهو لا يصح إلا أن يسبق عليه الطلاق من جانب الزوج ، فيكون خبراً عنه ، ولم يسبق الطلاق منه في الواقع ، فلضرورة تصحيح الكلام صدقه قدرنا ان الزوج قد طلقها قبل ذلك وهذا اخبار منه ، فكأنه قال لا تحاولي أنت طالق لأنني طلقتك قبل .

والطلاق المفهوم بحسب اللغة في ضمن قوله أنت طالق هو الطلاق الذي هو وصف المراد لا التطبيق الذي هو مدل الزوج ، فلا يكون هذا الاقتضاء فلا تصح فيه نية الثلاث إلا حين الضرورة ترتفع بالواحد ، والمعنى لتصحيح الكلام والزائد فضل فلا يعتبر في المقتضى فتدربر .

(١٢) قوله ( فيقدر ) الخ . . أي يعتبر ويفرض كالمذكور كالعبارة والصريح في حق الواحد من الطلاق أي يلاحظ كأنه ذكر الطلاق الواحد صريحاً .

وعلى<sup>(١)</sup> هذا يخرج الحكم في قوله ان اكلت ونوى به طعاما دون طعام لا يصح، لأن الاكل يقتضي<sup>(٢)</sup> طعاما فكان ذلك ثابتا بطريق الاقتضاء فيقدر بقدر الضرورة، والضرورة ترتفع بالفرد المطلق، ولا تخصيص في الفرد المطلق، لأن التخصيص يعتمد<sup>(٣)</sup> العموم.

ولو قال بعد الدخول<sup>(٤)</sup> اعتدى ونوى به الطلاق فيقع الطلاق اقتضاء، لأن الاعتداد يقتضي وجود الطلاق فيقدر الطلاق موجودا ضرورة<sup>(٥)</sup>، ولهذا كان الواقع به رجعيا لأن صفة<sup>(٦)</sup> البيونة زائدة على قدر الضرورة فلا يثبت بطريق الاقتضاء، ولا يقع إلا واحد لما ذكرنا.

### فصل<sup>(٧)</sup> في الامر

الامر في اللغة: قول<sup>(٨)</sup> القائل لغيره افعل.  
وفي الشرع: تصرف إلزام الفعل على الغير، وذكر بعض الأئمة ان المراد بالامر يختص بهذه الصيغة.  
واستحال ان يكون معناه: ان حقيقة الامر يختص بهذه الصيغة،  
فان الله تعالى متكلم في الأزل عندنا وكلامه: امر ونهي واخبار  
واستخبار.

واستحال وجود هذه الصيغة في الأزل.

واستحال ايضا ان يكون معناه ان المراد بالامر للامر يختص بهذه الصيغة فان المراد للشارع بالامر وجوب الفعل على العبد وهو معنى الابلاء عندنا وقد ثبت الوجوب بدون<sup>(١)</sup> هذه الصيغة اليس انه وجب الایمان على من لم تبلغه الدعوة بدون<sup>(٢)</sup> ورود السمع .

---

(١) قوله **«وعلى هذا»** أي ثبوت المقتضى بطريق الضرورةفائدة . اعلم انه قد يشتبه الفرق على البعض بين المقتضى والممحذف ، والمقدر ، في نظم الكلام فالاحسن فيه ما يقال : ان دلالة النظم على المقتضى دلالة التزامية .

واختار صدر الشريعة انه دلالة على اللازم المقدم على الملزم ، وذلك بناء على ان مدلول النظم لا يصح بدونه فيتوقف صحته عليه ، وقد يتعلّق به فقصد المتكلّم وقد لا يلتفت اليه ، فلا يخطر بباله شيء ، والتوقف توقف واقعي لا توقف علمي لحاظي ، كما ان توقف وجود زيد على ابيه في الواقع لا في تصوره او راشه ولحاظه .

فالمقتضى ليس بلفظ بل معنى ، قد يلاحظ حين التكلّم ، وقد لا يلاحظ . والممحذف لفظ مقدر في نظم الكلام يدل على معناه ولا يدل على ذلك اللفظ ولا على تقديره ، ولا على معناه النظم الموجود ، كما يدل على المقتضى الذي هو معنى من المعاني ، وانما يدل على تقدير الممحذف لنقرئنه ، او يدل على ذلك المقدر التقييد .

فذلك المقدر كالمفهوم فيجري عليه جميع احكام اللفظ كاللتقييد والاطلاق والعموم والخصوص والاشتراك والتأويل والصرامة والكتابية والحقيقة والمجاز بخلاف المقتضى فانه مدلول التزامي لزوماً اعم لا ذهنياً فاحفظه فانه ينفعك .

(٢) قوله يقتضي الخ . هذه المسألة خلافية بيننا وبين الشافعى رح . فعنده يجوز تخصيصه بالنية ديانة لا قضاء ، بناء على ان الاكل فعل متعد ولا بد له من مفعول ملفوظاً ومقدراً فيقدر هنا شيء او طعام وهو عام يجوز تخصيصه بالنية ولا يصدقه القاضي للتخفيف .

و عند أصحابنا لا يجوز أصلاً : بناء على انه ليس مقدراً بل مقتضى ، لأن الاكل اعتبر لازماً وان كان متعدياً كما في قوله تعالى **«ان كنتم تعلمون»** قوله **«لا يعلمون»** **«و هم لا يشعرون»** **«و غير ذلك كثير و له باب واسع في المعاني** فيقدر كأنه قال : لا يقع مني الاكل فتوقف الفعل

المتعدي على وجود المفعول باعتبار الواقع مسلّم لكنه باعتبار التصور والفهم والإرادة غير مسلم في المنزل منزلة اللازم ، كما يتوقف على ظرف الزمان والحال وغيرها وجراً لا حاطا .

فإذا لم يكن الطعام مقصوداً أو مراداً من اللفظ ولا مفهوماً منه لزوماً بل مما يتوقف عليه وجود الم يكن من قبيل عام مقدر حتى يجوز تخصيصه فافهم .

(٣) قوله (يعتمد العموم) الخ . . فان قيل سلمنا انه ليس عام فلا يصح التخصيص لكنه مطلق فجاز ان يقيد بطعم دون طعام .

قلت تعين بعض أنواع الطعام أو بعض أفراده تخصيص ليس من التقييد في شيء إلا ترى أنه اذا اريد بالرجال قوم باعبيتهم من قريش أو غيرهم كان تخصيصاً لا تقييداً ، وإنما كان تقييداً اذا **لُوِيدَ الرَّجُلَ** بصفة العلم مثلاً .

فإن قيل فليراد الطعام الموصوف بصفته كذا .

قلنا هذا اثبات وصف زائد على المطلق وهو زيادة على قدر الحاجة فلا يثبت بطريق الاقضاء وفيه ما فيه فتأمل .

(٤) قوله (بعد الدخول) قيد به لأنه لو قال لها بعد الدخول بها : اعتدى ونوى به الطلاق يقع الطلاق ايضاً لكن لا بطريق الاقضاء بل جعل مستعاراً مختصاً عن صريح الطلاق لانه لا يمكن اثباته بطريق الاقضاء اذ لا بد للمقتضى من ثبوت المقتضي ولا وجود له .

(٥) قوله (ضرورة) أي ضرورة صحة الأمر بالاعتداء فكأنه قال طلقتك فاعتدى والضرورة ترتفع بالادنى ، وهو أصل الطلاق فلا يثبت الاعلى وهو البيونة لعدم الاختياج .

(٦) قوله (لان صفة البيونة) الخ . . حاصل هذا التقرير .

أن الطلاق بقوله اعتدى يقع رجعياً لاقضاء النص ولا يقع بائنا . لان صفة البيونة زائدة على قدر الضرورة فلا تثبت بطريق الاقضاء وفيه أشكال لا يسعه هذا المختصر .

(٧) قوله (فصل) الخ . . لما فرغ المصنف رح عن التقسيمات فذكر بعدها الأمر وهو من أقسام الكتاب لأنه خاص ، وكذا النبي .

وإنما أوردها بعد تمام الأقسام لأن معظم مباحث أصول الفقه متعلق بها لأن أكثر تكاليف الشرع يتعلق بها فذكر لكل واحد من الأمر والنبي فصلاً على حدة وفصلهما عن محلهما هو فصل الخاص والعام .

(٨) قوله (قول القائل لغيره) الخ . . أي من الخاص الأمر يعني مسمى الأمر لا لفظه ، لأنه يصدق عليه انه لفظ وضع **لمعنى** معلوم وهو الطلب على الوجوب ، والقول مصدر يراد به

المقول . لأن الأمر من أقسام الألفاظ وهو جنس يشمل كل لفظ وبقي فيه النبي .  
فخرج بقوله أفعل وهي صيغة طلب الفعل مشهورة ومعروفة قيد به ليخرج به ليفعل فانه لا  
يقال له أمر بلا قيد ، بل يقال له أمر الغائب بقيد الاضافة .

واحترز بقوله قول القائل عن فعل النبي عليه السلام فانه لا يسمى أمراً عندنا .  
ويقوله لغيره عن الأمر لنفسه نحو قوله تعالى ﴿ولنتحمل خططيماكم﴾ .

ويقوله أفعل عن النبي وعن قول من هو مفترض الطاعة أو جبت عليك ان تفعل كذا فانه  
ليس بأمر بل هو اخبار عن الایجاب خلافاً لبعض أصحاب الشافعي رح فانهم يقولون إن فعل  
النبي عليه السلام أيضاً موجب اما لأنه أمر وكل أمر للوجوب وأما لأنه مشارك للأمر التولي في  
حكم الوجوب .

(٩) قوله (بدون هذه) الخ . . . فلا يصدق بأن الوجوب مختص بهذه الصيغة لأنه لو كان  
كذلك ما وجد بدونها فقط .

(١٠) قوله (بدون ورود السمع) بل ثبت الوجوب في الفروع الشرعية الموقوفة على الشرع  
أيضاً بدون هذه الصيغة كما في قوله تعالى ﴿كتب عليكم الصيام﴾ وقوله ﴿كتب عليكم  
القتال﴾ وقوله عليه الصلاة والسلام (الجهاد ماض) وقوله الشارع وجب أو فرض عليكم .  
ولو أدخلت هذه الألفاظ في الأمر حكماً فلайдخل الأمر العقلي والفعلي فيه أيضاً حكماً فافهم  
فقد سقط ما أوله المصنف رحه الله .

قال<sup>(١)</sup> أبو حنيفة لولم يبعث الله تعالى رسولاً لوجب على العقلاء معرفته<sup>(٢)</sup> بعقولهم، فيحمل<sup>(٣)</sup> ذلك على أن المراد بالأمر يختص بهذه الصيغة في حق العبد في الشرعيات<sup>(٤)</sup> حتى لا يكون<sup>(٥)</sup> فعل الرسول بمنزلة قوله أفعلوا، ولا يلزم اعتقاد الوجوب به والمتابعة في افعاله عليه السلام إنما تجب عند المواظبة<sup>(٦)</sup> وانتقاء دليل الاختصاص.

### بحث

## تحقيق موجب الأمر المطلق فصل

اختلف<sup>(٧)</sup> الناس في الأمر المطلق أي المجرد عن القرنية الدالة على اللزوم وعدم اللزوم نحو قوله تعالى ﴿وَإِذَا قرئ القرآن فاستمعوا لِهِ وانصتوا لِعَلَّكُمْ تَرْحَمُونَ﴾ وقوله تعالى ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَتَكُونُوا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾.

والصحيح من المذهب أن موجبه الوجوب إلَّا إذا قام الدليل على خلافه لأن ترك الأمر معصية كما أن الائتمار طاعة قال الحماسي:

أَطْعَتِ لَأْمَرِيكِ بَصَرْمِ حَبْلِي مُرِيَّهُمْ فِي أَحِبَّهُمْ بِذَلِكِ فَإِنْ هُمْ طَاوِعُوكِ<sup>(٨)</sup> فَطَاوِعِيهِمْ وَإِنْ عَاصُوكَ فَأَعْصَيْتِ مِنْ عَصَاكِ

---

(١) قوله (قاله أبو حنيفة رح) فإن قيل: قول أبي حنيفة(رح) لولم يبعث الخ... مخالف للنص وهو قوله تعالى ﴿وَمَا كُنَا مَعْذِينَ حَقَّ نَبْعَثُ رَسُولًا﴾.

فيل : في جوابه النص محمول على الشرائع التي يفترض على المكلف بعد الإيمان بالله تعالى ، وإن كان الإيجاب من الله تعالى في الأزل لا يتوقف على صيغة الأمر .

(٢) قوله ( معرفة بعقولهم ) المراد بالمعرفة : الإيمان بالله تعالى لكن ذكر المعرفة لأنها سبب الإيمان حتى لم يعرفوا كانوا معدورين فثبت أن الإيمان يجب بدون هذه الصيغة . وهذا محمول فيها أدرك زمان مدة التجربة والمهمة لدرك العاقد ، لأن من مات قبل ذلك بعد البلوغ ولم يعتقد إيماناً ولا كفراً يكون معدوراً ، لأن ادرك زمان مدة التجربة بمنزلة الدعوة فلا بد منه عند أبي حنيفة (رح) .

(٣) قوله ( فيحمل ) ذلك جواب عن الاعتراض فالجواب عن الشق الأول ، نقوله في حق العبد ، قوله في الشرعيات ، جواب عن شقه الثاني .

(٤) قوله ( في الشرعيات ) الخ . . يعني ان الوجوب علينا في التكليفات التي وجبت بالشرع فقط غير التي وجبت بالعقل ، كالإيمان بالله تعالى وصفاته ، لا يظهر لنا إلا بصيغة الأمر وإن كان الإيجاب من الله تعالى في الأزل لا يتوقف على صيغة الأمر .

ومعنى الاختصاص يظهر في أن فعل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لا يكون موجباً عندنا خلافاً لبعض اصحاب الشافعي (رح) وماتنك (رح) لما رويا ان النبي عليه الصلاة والسلام قال ( صلوا كما رأيتموني أصلى ) وهذا تصريح بالمتابعة في فعله صلى الله عليه وسلم .

ولنا أنه عليه السلام خلع نعليه في الصلاة فخلع الناس نعاهم فقال منكراً عليهم ( ما لكم خلعتم نعاليكم ) ؟ فقالوا لرأيتك خلعت فقال ( أتاني جبريل عليه السلام آنفأ وأخبرني أن في نعليك أذى ، الحديث . فلو كان المتابعة في نعله عليه السلام واجباً عليهم لما أنكر عليهم وأما قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلى ، فالمتابعة فيه بلطف الأمر لا بالفعل .

(٥) قوله ( حتى لا يكون ) الخ . . . تفريع على قوله ( يختص بهذه الصيغة ) . يعني فائدة الاختصاص : وجوب الأمر في حق العبد يظهر في ان فعل الرسول عليه السلام لا يكون موجباً .

(٦) والمواظبة تدل على ان الفعل ما ورد عليه الأمر المعلوم فكان الوجوب ثابتاً بالأمر المدلول المفهوم لا بالفعل المجرد .

ثم المراد بالمواظبة من غير تركه ، وإلا فالمواظبة المطلقة دليل على السنة . أما المواظبة من غير ترك دليل على الوجوب بصيغته فهو واجب استدلاً بطرق أنه ) لو لم

يُكَنْ وَاجِبًا عَلَيْهِ ، لِتَرْكِهِ مَرَةٌ تَعْلِيْمًا لِلْجُوازِ .

ولما لم يترك في حياته قط  
عُلِّمَ أنه كان واجباً.

(٧) قوله (اختلف الناس) الخ . . . فذهب ابن الشريعة من أصحاب الشافعى (رض) إلى أن موجبه التوقف . لأنه يستعمل في معان كثيرة بعضها حقيقة اتفاقاً وبعضها مجازاً اتفاقاً ، فعند الاطلاق يكون محتملاً لمعان كثيرة ، والاحتمال يوجب التوقف إلى أن يبين المراد وهي الندب كقوله تعالى ﴿فَكَاتِبُهُمْ﴾ .

والإيجاب كقوله تعالى ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾

• والتوبیخ کقوله تعالیٰ (﴿ اعملوا ما شتم ﴾)

والتعجيز كقوله تعالى ﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مُّثْلِهِ﴾

و والإرشاد كقوله تعالى ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا ﴾

والامتنان نحوه كلوا مما رزقكم الله

والإكرام نحو ﴿ادخلوها بسلام﴾

والتأديب نحو كل مما يليكم

والتسخير نحو ذق إنك أنت العزيز الكريم

والدعا نحونا اغفر لى )

والاحتقار نحو «القوا ما أنتم ملقون» وغير ذلك.

ثم أعلم الترقب عنده في تعين المراد عند الاستعمال لا في تعين الموضوع له لأنه عنده موضوع بالاشتراك اللفظي للوجوب والندب والإباحة والتهديد.

وذهب الغزالي وجاءه من المحققين إلى التوقف في تعين الموضوع له إنه الوجوب فقط أو الندب فقط أو مشترك بينها لفظاً.

وعامة العلماء على أنه خاص للمعنى المخصوص ،

فقال بعضهم إنه للندب لأنّه موضوع لطلب الفعل وأدنى ما يتراجح به جانب الوجود هو الندب.

والصحيح من القول أنه موجود كما هو المذكور في المتن والله أعلم .

(٨) قوله (طاوونك) أي انتروك ، ويسمى الانتمار طاعة أي : إن طاونك في قطع محبتهم عن أحبتهم فطاوونهم أي انتمراً أمريكي في صرم حبلي .

(٩) قوله (فاغصي) أي اترك أمر من ترك أمرك ويسمى ترك الأمر معصية .

والعصيان فيما يرجع الى حق الشرع سبب<sup>(١)</sup> للعقاب .  
وتحقيقه<sup>(٢)</sup> : ان لزوم الائتمار اما يكون بقدر<sup>(٣)</sup> ولاية الامر على  
المخاطب .

ولهذا اذا وجهت صيغة الامر الى من لا يلزمها طاعتك أصلًا<sup>(٤)</sup> لا  
يكون ذلك موجبا للائتمار .

واذا وجهتها الى من يلزمها طاعتك من العبيد لزمه الائتمار لا  
محالة ، حتى لو تركه اختيارا يستحق العقاب عرفا وشرعا .

فعلى هذا عرفنا ان لزوم الائتمار بقدر ولاية الامر .

اذا ثبت هذا فنقول : ان الله تعالى ملكا كاملا في كل جزء من اجزاء  
العالم ، وله التصرف كيف ما شاء وأراد .

واذا ثبت ان من له الملك القاصر في العبد كان ترك الائتمار سببا  
للقاب ، وما ظنك في ترك أمر من أوجدك<sup>(٥)</sup> من العدم وأدر عليك  
شأبيب النعم .

### فصل

#### الامر بالفعل لا يقتضي<sup>(٦)</sup> التكرار<sup>(٧)</sup>

ولهذا قلنا لو قال : طلق امرأتي فطلقها الوكيل ثم تزوجها الموكّل  
ليس للوكيل ان يطلقها بالامر الأول ثانياً .

ولو قال زوجني امرأة لا يتناول<sup>(٨)</sup> هذا تزوجياً مرّة بعد أخرى .  
ولو قال لعده تزوج لا يتناول ذلك إلا مرّة واحدة لأنّ الأمر بالفعل  
طلب تحقيق الفعل على سبيل الاختصار ، فان قوله اضرب مختصر<sup>(٩)</sup>  
من قوله : افعل .

---

(١) قوله ( سبب للعقاب ) لقوله تعالى ﴿وَمَنْ يَعْصِي اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ عَذَابُهُ أَلِيمٌ﴾ الآية والعقاب لا يترتب إلا  
ترك الواجب والفرض .

(٢) قوله ( وتحقيقه ) الخ . . أي تحقيق أن مقتضى مطلق الأمر مع عزل اللحوظ عن  
مقتضيات خصوص القرائن الصارفة وخصوصيات الماد هو الوجوب .  
وإن مخالفة الأمر لما سمي في العرف معصية كان مقتضى الأمر و摩جة الوجوب ، لأن  
معصية الله تعالى سبب موجب لاستحقاق العاصي العذاب .  
وإذا كان ضده موجباً للعقاب كان الجانب الموافق واجباً ، لأن امتياز أحد الجانبين مستلزم  
لوجوب الآخر ، وكذا وجوب أحدهما لامتياز الآخر .

وحاصل التحقيق : أن ملزوم امتثال أمر الأمر على المأمور المخاطب يكون على قدر اختيار  
الأمر على المأمور وعلوه وقدرته عليه ، وعلى قدر هذه الولاية يكون قدر استحقاق العقوبة في  
مخالفته .

فإذا كان مخالفة أمر المولى موجبة لاستحقاق عقوبة عظيمة في حق عده مع أنه لم يخلقه ولم  
يوجد بذنه ونفسه وأعضاءه والنعم السابقة واللاحقة وإنما ملكه رقبته ملكاً ناقصاً غير حقيقي  
له ، مع ذلك هو قابل الزوال والفناء .

كان مخالفة أمر الله تعالى وهو مالك ذرّات العالم وخالفها ومالكتها ملكاً تماماً حقيقياً موجبة  
لاستحقاق العقوبة بالطريق الأولى فيكون موجب أمره هو الوجوب هنا أعم من الغرض  
والوجوب ولا عقاب إلا في تركها فتذكرة .

(٣) قوله ( بقدر ولاية الأمر ) يعني إذا كان الأمر عالياً كان الاتتمار واجباً .  
وإذا كان مساوياً يكون مندوباً .

وإذا كان سافلاً لا يكون واجباً ولا مندوباً بل مباحاً .

(٤) قوله ( ملكاً ) نصب على الظرف أي في جميع الأوقات من كل الوجوه ومن جهة الولاية

ولا من جهة المحبة كقولنا اللهم اغفر لي وقول الفقير أعطني درهما .

(٥) قوله (أوجدك) أي أنشاك وخلقك وأخرجك من ظلمة العدم .

ولقائل أن يقول: إن الإيجاد من العدم لا يخلو: إما أن يكون حالة الوجود، أو حالة العدم . على التقدير الأول يلزم إيجاد الموجود وهي محال .

وعلى التقدير الثاني يلزم الجمع بين الضدين ويمكن أن يحاب عنه بأن المراد من الإيجاد حالة الوجود . والحال إيجاد الموجود وبوجود حاصل قبل الإيجاد وهو غير لازم ، غاية الأمر أن إيجاده يقارن الموجود في الزمان وهذا لا ينافي الإيجاد متقدما على الموجود في الذات فافهم .

(٦) قوله (لا يقتضي التكرار) أي لا يوجب الاتيان بالمؤمر به مرة بعد أخرى والدوم على الإيمان إلى الموت ليس بتكرار بل من قبيل الثبات على الاتتمار الأول فلا يروي شيء فإن قيل الركوع والسجود يتكرران في كل ركعة .

ولو لم يقتضي التكرار لوجب الركوع في ركعة واحدة لا في كل ركعة .

ولوجب سجدة واحدة في ركعة واحدة لا سجستان في ركعة .

أجيب بأن نص الركوع والسجود كان مجملًا فيه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالركوع في كل ركعة وبالسجستان في كل ركعة .

(٧) قوله (إن التكرار) أعلم أن القائلين بكون موجب الأمر هو الوجوب ، وخالفوا في أمادته التكرار ، ومعنى التكرار أن يفعل فعلا ثم بعد فراغه عنه يعود إليه .

فقال بعضهم أنه يوجب التكرار المستوعب لجميع العمر إلا إذا قام دليل يمنع منه وبحكمي هذا عن المزني وهو اختيار أبي اسحاق الاسفرايني الشافعي وعبد القاهر البغدادي من أئمة الحديث وغيرهم .

وقال بعض أصحاب الشافعي أنه لا يوجب التكرار ولكن يحتمله ، ويرى هذا عن الشافعي رحمه الله .

والفرق بين الموجب والمحتمل أن الموجب يثبت من غير قرينة ، والمحتمل لا يثبت بدونها .

وقال بعض مشايخنا الأمر المطلق لا يوجب التكرار ولا يحتمله لكن المعلق بشرط قوله تعالى ﴿ وإن كنتم جنباً فاطهروا ﴾ والمقيد بوصف كقوله تعالى ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا ﴾ يتكرر بتكرره وهو قول بعض أصحاب الشافعي من قال إنه لا يوجب التكرار ولكن يحتمله .

والذهب الصحيح المختار عندنا أنه لا يوجب التكرار ولا يحتمله سواء كان مطلقا أو معلقا بشرط ، أو مخصوصا بوصف ، إلا أن بالفعل يقع على أقل جنسه وهو أدنى ما يعد به ممثلا وبتحتمل كل الخمس بدليله وهو النية .

وفي هذا المقام بحث طويل لا يسعه هذا المختصر أوردناها في (التعليق الحامى على الحسامى) فلترجع إليه إن شئت الوقوف عليه .

(٨) قوله (لا يتناول ذلك) أي الأمر بالتزويج إلا مرة واحدة كالضرب لا يدل على خمس ضربات أو عشر ضربات ولا يتحمل ذلك، بل دلالة على مطلق الضرب الذي هو معنى واحد.

وقال بعض الناس الأمر بالفعل يوجب التكرار حقيقة لا بدليل وهو محكى عن المزني .

وقال الشافعى (رح) إذا لا يوجب التكرار حقيقة ولكن يتحمله مجازاً عند قيام قرينة .  
والصحيح ما بينا فيما سبق وهو مذهب الجماهير من العلماء .

(٩) قوله (مختص) فإن قيل ما ذكرتم أن لفظ المصدر مختص يستلزم التسلسل، لأن إضافة مختص من إفعل الضرب، وإن فعل أيضاً أمر، فيقتضي أن يكون مختصاً من أمر آخر إلى أن تسلسل وهو باطل .

قيل: التسلسل إنما يبطل في سلسلة التوقف وأما في سلسلة الأمور الاعتبارية كتضعيف الأعداد .

## بحث

### تكرار العبادات بتكرار أسبابها

فعل<sup>(١)</sup> الضرب والمختصر من الكلام والمطول سواء<sup>(٢)</sup> في الحكم.

ثم الأمر بالضرب أمر بجنس تصرف<sup>(٣)</sup> معلوم.

وحكم اسم الجنس ان يتناول الادنى عند الاطلاق ويحتمل<sup>(٤)</sup> كل الجنس وعلى<sup>(٥)</sup> هذا قلنا:

اذا حلف لا يشرب الماء يحثت بشرب ادنى قطرة منه، ولو نوى به جميع مياه العالم صحت نيته.

ولهذا<sup>(٦)</sup> قلنا اذا قال لها طلقي نفسك فقالت طلقت يقع الواحدة. ولو نوى الثلاث صحت نيته.

وكذلك لو قال الآخر طلقتها يتناول الواحدة عند الاطلاق، ولو نوى الثلاث صحت نيته، ولو نوى الشتتين<sup>(٧)</sup> لا يصح<sup>(٨)</sup> الا اذا كانت النكوة امة، فان نية الشتتين في حقهانية بكل الجنس.

ولو قال لعبد تزوج يقع على تزوج امرأة واحدة، ولو نوى الشتتين صحت نيته لان ذلك<sup>(٩)</sup> كل الجنس في حق العبد.

ولا<sup>(١٠)</sup> يتأقّ على هذا فصل تكرار العبادات فان ذلك لم يثبت بالأمر بل بتكرار أسبابها التي يثبت بها الوجوب، والأمر<sup>(١١)</sup>

لطلب<sup>(١٢)</sup> اداء ما وجب في الذمة بسبب سابق ، لا لاثبات أصل الوجوب ، وهذا بمنزلة قول الرجل<sup>(١٣)</sup> أذ ثمن المبيع وأذ نفقة الزوجة فإذا وجبت العبادة بسببها فتوجه الأمر لاداء ما وجب منها عليه ثم الأمر<sup>(١٤)</sup> لما كان يتناول الجنس .

---

(١) قوله ( فعل الضرب ) كما أن ضرب مختصر من فعل الضرب في الماضي ، ويضرب مختصر من يفعل فعل الضرب في الزمان الآتي .

(٢) قوله ( سواء في الحكم ) أي في اثبات الحكم ادن افاده المعنى لأن فائدة الاختصار تقليل اللفظ لا تغير معنى المطول .

(٣) قوله ( بجنس تصرف ) الخ .. الفرق بين الجنس واسم الجنس .

إن اطلاق اسم الجنس على الفرد بطريق الحقيقة ، ولا يطلق على الكثير بل على فرد فرد بطريق البدلية كالرجل والفرس والجنس على القليل والكثير على السباء كالماء يطلق على القطرة والبحر .

وعلى هذا يكون كل جنس اسم جنس بدون العكس فكان بينهما عموم وخصوص مطلقاً .

(٤) قوله ( ويحتمل كل الجنس ) أي عند النية وذلك لأن اسم الجنس اسم فرد وليس بصيغة جمع ولا عدد .

واسم الفرد لا يحتمل العدد والتكرار لما بين الفرد والعدد منافاة .

إذ الفرد ما ليس فيه تركيب ،  
والعدد بالعكس وبينها تناف ، فيراد به الماهية في ضمن الفرد .

لكن الفرد قد يكون حقيقياً كالواحد من الجنس فإنه فرد حقيقة .

وقد يكون حكيمياً كالجنس بتمامه فإنه فرد حكماً وإن كان عدداً حقيقة فيجعل الجنس بمنزلة شيء واحد .

فقلنا إذا لم ينور شيئاً ينصرف إلى الواحد ، لأن فرد حقيقة وحكماً إذا نوى الكل لأن نوى الفرد الحكيم .

فإذا نوى الأكثر من الفرد الحقيقي وأقل من الفرد الحكيم وهو القدر المتخالل بين الأدنى والكل لا يصح نية لأنه حد محض ليس فيه معنى الفردية بوجه فلا تقع عليه صيغة الفرد .

(٥) قوله ( وعلى هذا ) أي على أن اسم الجنس يتناول الأدنى عند الإطلاق ويحتمل كل الجنس .

(٦) قوله ( ولهذا ) الخ .. أي ولأن الأمر لا يقتضي التكرار ولا يحتمله .  
قلنا في قول الرجل طلقي نفسك أنه يقع على الواحدة إن لم ينوي شيئاً أو نوى واحدة أو ثنتين .

ولأن نوى ثلاثة فعل مانوى ، لأن الواحد فرد حقيقي متيقن ، والثالث فرد حكمي محتمل ،  
ولا تصح نية الشتتين لأن عدد مخصوص ليس بفرد حقيقي ولا حكمي وليس مدلول اللفظ ولا  
محتملاً له إلا إذا كانت تلك المرأة لأن الشتتين في حقها كالثلاثة في حق الحرة فهو واحد حكمي  
الثالث في حقها .

(٧) قوله ( لا يصح ) لأن عدد مخصوص لا أدنى الجنس وهو الواحد ولا كله وهو الثلاثة فلا  
يحتمله اللفظ ،

والسر فيه أن المصدر الذي دل عليه الفعل فرد مع احتمال كونه جنساً والفرد يصلح أن يكون  
للفرد المدلول إما حقيقة وهو الأدنى إما حكماً وهو كل أفراد الجنس فإنه فرد حكمي وإن كان عدداً  
حقيقة .

(٨) قوله ( الاستثناء من عدم الصحة ) أي تصح نية ثنتين بقوله طلقها إذا كانت الخ ..

(٩) قوله ( كل الجنس ) الخ .. ثم الكل على ثلاثة معان .  
كل كلي  
وكل جموعي  
وكل إفرادي

فالأول بمعنى الماهية نحو كل إنسان نوع .  
والثاني بمعنى المجموع نحو كل إنسان لا يسعه الدار .  
والثالث بمعنى الفرد ونحو كل إنسان يشبعه هذا الرغيف .

(١٠) قوله ( لا يتأق ) الخ .. جواب سؤال يرد على المذهب الصحيح وهو :  
إن الأوامر بالصلوات الخمس والصيام والزكارة موجبة لها على سبيل التكرار وهذا تكرر  
وجوب العبادات .

وتقرب الجواب بناء على مقدمة وهي : أن المختار عند مشائخنا أن نفس الوجوب يفارق  
وجوب الأداء فنفس الوجوب يثبت بالسبب وجوب الأداء بالخطاب أي الأمر المتوجه بعد تحقق  
السبب وهذا كوجوب الثمن على المشتري يثبت بنفس البيع ، وأما إواؤه فإنا يجيز عند مطالبة  
البائع .

فيفقول بأن العبادات تجب بأسبابها وهي : الأوقات في الصلوات ، وشهر رمضان في الصوم ، والنصاب في الزكاة ، ثم يتوجه الأمر لطلب أداء ما وجب في الذمة بالسبب السابق لا يقال أن الوقت سبب لنفس الوجوب والأمر إنما هو سبب لوجوب الأداء فكيف يمكن السبب مغنا عن الأمر لأننا نقول إن عند وجود كل سبب يتكرر الأمر تقديرًا من جانب الله تعالى فكان تكرر العبادات بتكرر الأوامر المتتجدة حكمًا فافهم .

(١١) قوله (والأمر) الخ . . . جواب سؤال وهو :  
إن الوجوب لما ثبت بالأسباب فما الفائدة في ورود الأمر . فأجاب بقوله الخ . . .

(١٢) قوله (طلب أداء ما وجب) وهذا بناء على أن المختار عند مشائخنا إن نفس الوجوب ينفصل عن وجوب الأداء .  
فنفس الوجوب يثبت بالسبب السابق .  
ووجوب الأداء بالخطاب أي بالأمر المتوجب بعد تحقق السبب .

(١٣) قوله (أد بثمن المبيع) الخ فإنه طلب لأداء الثمن والنفقة الواجبتين بسببيهما السابق وهو البيع والنكاح ، لا أن يكونا سببين للوجوب في الذمة خلافا للشافعي .  
فعنده سبب وجوب الصلوة والصوم الخطاب هو المؤثر في وجوب الحكم وسيأتي الكلام فيه في أسباب الشرائع إن شاء الله تعالى .

(١٤) قوله (ثم الأمر) الخ . . . جواب سؤال وهو أن السبب يتكرر به نفس الوجوب لا وجوب الأداء والكلام هنا في تكرر وجوب الأداء بدليل أن البحث في الأمر فأجاب بقوله ثم الخ . . .

يتناول جنس<sup>(١)</sup> ما وجب عليه ومثاله : ما يقال إن الواجب في وقت الظهر هو الظهر ، فتوجه الأمر لأداء ذلك الواجب ، ثم اذا تكرر الوقت تكرر الواجب فيتناول الأمر ذلك الواجب الآخر ضرورة تناوله كل الجنس الواجب عليه صوما كان او صلوة ، فكان تكرار العبادة المتكررة بهذا الطريق لا بطريق ان الأمر يقتضي<sup>(٢)</sup> التكرار.

### بحث نوعي المأمور به مطلق ومقيد

مطلق<sup>(٤)</sup> عن الوقت ، ومقيد<sup>(٥)</sup> به .

وحكم<sup>(٦)</sup> المطلق : ان يكون الاداء واجبا<sup>(٧)</sup> على التراخي بشرط<sup>(٨)</sup> ان لا يفوته في العمر ، وعلى هذا قال محمد في الجامع : لو نذر ان يعتكف شهرا له ان يعتكف أي شهر شاء .

ولو نذر ان يصوم شهرا له ان يصوم أي شهر شاء .

وفي الزكاة وصدقة الفطر والعشر المذهب المعلوم انه لا يصير<sup>(٩)</sup> بالتأخير مفرطا ، فانه<sup>(١٠)</sup> لو هلك النصاب سقط الواجب . والحادي اذا ذهب ماله وصار فقيراً كفر بالصوم .

وعلى هذا : لا يجبر - قضا - اسلوة في الأوقات المكرورة لانه لما وجب مطلقا وجب كاملا فلا يخرج عن العهدة بأداء الناقص فيجوز

العصر عند الاحمرار اداء<sup>(١)</sup> ولا يجوز قضاء .  
وعن الكرخي رح ان موجب الامر المطلق .

---

(١) قوله (جنس ما وجب عليه) الخ . . هو جميع صلوات العمر وصياماته وزكواته ، بدلالة تكرار أسبابها ، وبدلالة ان الأقل غير مراد بالاجماع ، وقد ذكرنا ان الامر يتناول الادنى حتماً ، وكل الجنس احتمالاً .

فكأنه قال : اقم جميع الصلوات التي وجبت عليك ، في جميع العمر وقت دلوك الشمس .

(٢) قوله (يقتضي التكرار) فظهور ان المقصود من هذا الدليل أي من قوله (فان ذلك لم يثبت بالأمر) الخ . . هو قوله ثم الامر لما يتناول الجنس يتناول جنس ما وجب عليه اذ به يحصل التفصي عن تكرار فعل العبادات .

وما ذكر أولاً فهو توطئة لما ذكر آخراً ، او اشارة الى المعايرة بين نفس الوجوب الثابت بالسبب ، وبين وجوب الاداء الثابت بالأمر ردأ لقول من زعم انه بمعنى واحد .

(٣) قوله (فصل) الخ . . لما كان الامر لطلب الفعل من المكلف ، وفعل المكلف مع الزمان يتلزمان فلا بد من انقسام الامر باعتبار الوقت .  
فقسمه الى المطلق عن الوقت .  
والى الموقت به فقال : فصل الخ .

(٤) قوله (مطلق عن الوقت) .

وهو الذي لم يتعلق اداء المأمور به بوقت محدود على وقت يفوت الامر بفوائه ، كالامر بالزكاة والعشر وصدقة الفطر والكفارات والنذر المطلق ونحوها .

فان كل واحد من تلك الامور لا يتقييد بوقت يفوت بفوائه بل كلما ادى يكون اداء ، وان كان التعجيل فيه مستحبـاً .

وذهب بعض اصحابنا كالشيخ أبي الحسن الكرخي ومن الشافعية كأبي بكر الصيرفي وأبي حامد الغزالي ، انه يجب على الفور احتياطاً لأمر العبادة .  
بمعنى انه يأثم بالتأخير .

وعندنا لا يأثم إلا في آخر العمر ، أو حين ادراك علامات الموت ولم يُؤْدَ فيه الى الآن فافهمـ .

(٥) قوله (ومقيده) المقيد بالوقت ما عين الشرع لادائه وقتاً على وجه يفوت الاداء بفواته ، كالصلة والصوم والنذر المعين .

(٦) قوله (وحكم المطلق) الخ .. جواب سؤال وهو: أن كل المأمور به يؤدي في وقت فكيف يكون المأمور به منقسماً الى المطلق عن الوقت والمقيد به .  
وحاصل الجواب ان المراد بالمطلق عدم التعين بالوقت وبال المقيد تعينه .

(٧) قوله (واجبًا على التراخي) أي جاز تأخيره في أي وقت يأتي المأمور بذلك المأمور به المطلق وهذا مذهب جمهور أصحابنا وهو الصحيح المختار .

وروى الكرخي رحمة الله من اصحابنا أنه على الفور وهو قول عامة أهل الحديث وبعض المعتزلة .

ذكر أبو سهل الزجاجي أنه عند أبي يوسف رح على الفور وعند محمد والشافعي رح على التراخي .

وروى عن أبي حنيفة رحمة الله أنه على الفور كذا قيل .

والصحيح ما قلنا ، لأن الأمر لطلب ايقاع المصدر في المستقبل وخصوص الوقت انا هو بخصوص المادة كما في اشتراكه بناء على أن له ضرورة إلى اكله اليوم وطلب ايقاع فعل مطلق فيجعل المماثل به بايقاعه في أي جزء كان في المستقبل ، ولو كان على الفور كان مقيداً بالوقت ولم يبق مطلقاً ، وهو خلاف المفروض .

ولأن اطلاق الأمر عن قيد الوقت للتيسير والتسهيل ، فلو حمل على الفور لعاد على موضوعه بالنقض لأنه على هذا يكون اعسر وأصعب من المقيد أيضاً ، فيزول اليسر إلى أشد العسر والخرج .

ولأنه لو كان محمولاً على الفور ويراد الفور من الأمر كان الفعل المأمور به بعد الفور غير مأمور به بل مثله ، لأنه ليس على وفق الأمر فيلزم أن يكون قضاء للأداء وهو خلاف الاجماع .

وإنما ثمرة الاختلاف تظهر بالتأخير في التأييم لا في القضاء فتدبر .

(٨) قوله (بشرط ان لا يفوتنه) الخ .. جواب سؤال وهو أن المرء لا يعلم عمر نفسه ، فيكون تعليق جوازاً لتأخير شرط عدم الغواة في العمر ، تعليقاً بشرط لا يمكن الوقوف عليه وهو باطل .

وحاصل الجواب: ان ذلك يعلم باعتبار غالبة الظن بأن يؤخره إلى زمان لم يغلب على ظنه فواته ، وغلبته يفید العلم والموت مفاجأة نادر لا يصلح لابتناء الاحكام عليه .

(٩) قوله (لا يصير) الخ .. لاطلاق الأمر بالزكاة وهو قوله تعالى **«واتنا الزكاة»** .

وبصدقة الفطر قوله عليه السلام ( ادوا عن كل حر وعبد ) .  
وبالعشر وهو قوله عليه الصلوة والسلام ( ما سنته السماء فيه العشر ) .  
وكل واحد منهما مطلق عن الوقت ، فلهذا لا يصير بالتأخير مفرطاً أي مقصراً .

(١٠) قوله ( فانه لو هلك الخ ) . دليل على ان المكلف لا يصير مفرطاً بالتأخير فانه (أي الشان) لو هلك النصاب بعد تمام الحول قبل اداء الزكاة سقط الواجب عن الذمة ولم يأثم . ولو كان مفرطاً في تأخير اداء الزكاة يبقى الواجب في الذمة ويأثم بالتأخير .

(١١) قوله ( اداء ) لانه ليس مطلق عن الوقت بل مقيد به فانه إذا لم يؤد في الوقت حتى انتهى الى آخره تعين ذلك الجزء الأخير للاداء لانه لا يسعه تأخير الاداء عن ذلك لأن اداءه مقيد به لا مطلق عنه فافهم .

الوجوب<sup>(١)</sup> على الفور، والخلاف مَعَهُ في الوجوب ولا خلاف في أن المسارعة إلى الاستثمار مندوب إليها.

### بحث نوعي المأمور به مطلق ومقييد وحكمهما

واما الموقت فنوعان:

نوع يكون الوقت ظرفاً<sup>(٢)</sup> للفعل حتى<sup>(٣)</sup> لا يشترط استيعاب كل الوقت بالفعل، كالصلة.

ومن حكم هذا النوع ان وجوب الفعل فيه لا ينافي وجوب فعل آخر فيه من جنسه حتى لو نذر ان يصلّي كذا او كذا ركعة في وقت الظهر لزمه.

ومن حكمه ان وجوب الصلة فيه لا ينافي<sup>(٤)</sup> صحة صلة اخرى فيه، حتى لو شغل جميع وقت الظهر لغير الظهر يجوز.

وحكمه انه لا يتأدّى المأمور به إلا بنية<sup>(٥)</sup> معينة لأن غيره لما كان مشروعا في الوقت لا يتعين هو بالفعل وان صار الوقت لأن اعتبار النية باعتبار المزاحم وقد بقيت<sup>(٦)</sup> المزاحمة عند ضيق الوقت.

والنوع الثاني ما يكون الوقت معياراً<sup>(٧)</sup> له، وذلك فصل الصوم فانه يتقدّر بالوقت وهو اليوم.

ومن حكمه ان الشرع اذا عين له وقتا لا يجب<sup>(٨)</sup> غيره في ذلك الوقت، ولا يجوز اداء غيره فيه حتى ان الصحيح المقيم لو اوقع

امساكه في رمضان عن واجب آخر يقع عن رمضان لا عنها نوى .

وإذا اندفع <sup>(٩)</sup> المزاحم في الوقت سقط <sup>(١٠)</sup> اشتراط <sup>(١١)</sup> التعين  
فإن ذلك لقطع المزاحمة ولا يسقط <sup>(١٢)</sup> اصل النية ، لأن الامساك لا  
يصير صوما الا بالنسبة .

---

(١) قوله ( الوجوب على الفور ) يعني يجب الفعل بعد توجيه الأمر في أول أوقات الامكان ، لأن الأمر يقتضي وجوب الفعل في أول أوقات الامكان ، بدليل انه لو أتى به فيه سقط الغرض بالاتفاق وتأخيره عنه ترك الواجب في وقت وجوبه ، والواجب لا يسع تركه .

وأجاب عنه ان صيغة الأمر ما وضعت إلا لطلب الفعل مطلقا او افاده الفوز زيادة على موضوع الصيغة فلا يثبت ذلك باطلاق الأمر اذا لم ثبت لبطلت فائدة الاطلاق .

(٢) قوله ( ظرف للفعل ) أي لاداء المأمور به .

ثم الظرف في اللغة : اسم عام يشكل الظرف الذي يفضل عن المظروف والظرف الذي لا يفضل عنه إلا انه اختص هذا الاسم في اصطلاح أئمة الأصول بكل ظرف يفضل عن المظروف كوقت الصلة ، والذي لا يفضل عن المظروف عنه يسمى معيارا كوقت الصوم .

(٣) قوله ( حتى ) الخ .. والدليل على ظرفيته ، انه لا يشترط استيعاب كل الوقت بالصلة .

وتفسير ظرفية الوقت هنا : ان يكون الواقع مع امكان ان يفضل عن اداء الفعل .

(٤) قوله ( لا ينافي صحة صلوة اخرى ) فان قيل : هذا الحكم مستغنی عنه بالحكم الأول ، ث اجشی يستلزم صحة .

قيل : جاز ان يزاحم الواجب واجبا آخر ولا يصح معه التطوع وقوله صحة صلوة اخرى مطلقا يتناول التطوع والواجب ثم تأييده ( المصنف رح ) بقوله : شغل جميع وقت الظهر ، لا يطابق هذا الحكم .

لان الحاصل من تقويت الظهر باشتغال الوقت بغيره والمؤيد اجتماع الغير اداء الظهر والفائدة لا يناسب المؤيد والمناسبة شرط بين التأييد والمؤيد .

ولكنا نقول في الجواب : ان كلمة حتى هنا ليست للتأييد ، بل للعبارة ، فان الغاية تضرب للعبارة في الفعل امتداداً وشتداداً ، كما تقول : لأضربك حتى لاقتلنك .

(٥) قوله ( الا بنية معينة ) أي الا بنية تعين المأمور تعينا شخصياً أو نوعياً بحيث لا ينطبق

المنوى الاعلى هذا المأمور به ولا يجب تعين عدد الركعات وللحاظة معنى الاداء والاقامة والسفر وأمثالها .

واما وجوب التعين في النية لان الظرفية وسعت الاغيارات ، والتعيين في النية لدفع المزاحم المكن الحصول صحة شرعية وهذا باقى الى آخر الوقت وان تضيق وصار معياراً له في الواقع لامن قبل الشرع ، فصحة وجود المزاحم أي غير المأمور به باقية ، اذ لو صلى غيره لصحت الصلة فوجوب التعين ايضاً .

(٦) قوله ( وقد بقيت ) الخ . . أي مزاحمة غيره وهو صحة غير الواقية معه لانه غير متعين للمأمور به وان سقط خيار العبد لضيق الوقت .

(٧) قوله ( معياراً ) معيار الشي : ما يقدر به ذلك الشي ، ولا يفضل عنه ، ويطول بطوله ، ويقصر بقصره .

(٨) قوله ( لا يجب غيره ) الخ . . حتى لو نذر في رمضان بصوم لا يجب فيه اداء المتنذر وهذا لم يسع الوقت وهو اليوم لصومين فتعين ما وجب ما وجب شرعاً وهو رمضان لا غيره من الصوم المتنذر ، لانه لو لم يعين له يؤدي الى تقويت المأمور به شرعاً وذا لا يجوز .

وأيضاً ليس له ان تبدل حكم الشرع فتعين ما وجب شره ولا يجب غيره .

أي لما كان شهر رمضان معياراً للصوم يصير غير الفرض منفياً فيه كما قال عليه السلام ( اذا انسلاخ شعبان فلا صوم إلا عن رمضان ) .

(٩) قوله ( واذا اندفع المزاحم ) وهو غير هذا الصوم بان لا يجوز في الوقت ، وفسر بعدم الجواز لثلا يتوجه أن المراد بقوله واذا اندفع المزاحم : المزاحم في الأولية .

(١٠) قوله ( سقط عند الشافعي ) رح يشترط التعين ، لانه وجد من الشارع فلا بد من ان يتعين من جهة العبد ليكون مختاراً في ذلك لا محظوظاً .

قلنا اطلاق العبد في مثل هذا التعين لانه في أصل الصوم مختار فهو مخاطب في هذا اليوم بالصوم لا بالتعين لانه قد حصل من الشارع فلا حاجة الى تعين العبد فاحفظه .

(١١) قوله ( اشتراط التعين ) أي تعين الصوم بان يضاف الصوم الى رمضان بان يقول المكلف نويت صوم رمضان .

(١٢) قوله ( ولا يسقط ) الخ . . جواب سؤال وهو انه لما تعين الوقت لصوم رمضان فينبغي ان يسقط أصل النية ويتناهى بلا نية من الصحيح المقدم .

## بحث

### أحد نوعي المأمور به أي المقيد

فإن الصوم شرعا هو الامساك<sup>(١)</sup> عن الأكل والشرب والجماع نهاراً مع النية<sup>(٢)</sup>.

وان<sup>(٣)</sup> لم يعین الشرع له وقتا فانه لا يتعین<sup>(٤)</sup> الوقت له بتعيين العبد حتى لو عيّن العبد اياما لقضاء رمضان لا تتعین هي للقضاء ويجوز فيها صوم الكفارة والنفل، ويجوز قضاء رمضان فيها وغيرها. ومن حكم هذا النوع: انه يشترط تعين<sup>(٥)</sup> النية لوجود<sup>(٦)</sup> المزاحم.

ثم<sup>(٧)</sup> للعبد ان يوجب شيئا على نفسه موقتا أو غير موقتا. وليس له تغيير حكم الشرع.

مثاله: اذا نذر ان يصوم يوما بعينه لزمه ذلك.

ولو صامه عن قضاء رمضان أو عن كفارة يمينه جاز، لأن الشرع جعل القضاء مطلقا<sup>(٨)</sup> فلا يمكن العبد من تغييره بالتقيد بغير<sup>(٩)</sup> ذلك اليوم، ولا يلزم على هذا ما اذا صامه عن نفل حيث يقع عن المندور لا عمها<sup>(١٠)</sup> نوى لأن النفل حق العبد اذ هو يستبدل بنفسه من تركه وتحقيقه، فجاز<sup>(١١)</sup> ان يؤثر فعله فيها هو حقه لا فيها<sup>(١٢)</sup> هو حق الشرع.

وعلى اعتبار هذا المعنى قال مشايخنا: اذا شرطا في الخلع ان لا نفقة لها ولا سكنى سقطت النفقة دون السكنى، حتى<sup>(١٣)</sup> لا يمكن

الزوج من اخراجها عن بيت(٤٤) العدة، لأن السكنى في بيت العدة حق الشرع(١٥) فلا يتمكّن العبد من اسقاطه بخلاف النفقه.

---

(١) قوله (هو الامساك) الخ.. الاحسن ان يقال: هو الامساك عن الاكل والشرب والجماع حقيقة او حكما عمدا من طلوع الفجر الى غروب الشمس، لثلا يرد اكل الناسى وشربه وجماعه وأكل السمسم وما في الاسنان أقل من الحمص وأمثالهما عكسا والاستئماء باليد والتفحيد وأمثالهما، والامساك من طلوع الشمس لا قبله طرداً، لانه عرفاً من طلوعها الى غروبها.

والمأمور في الحدود المعانى العرفية المتباعدة إلا ان يقال: المعتبر في (الصناعات) الشرعية المعانى الشرعية.

والنهار الشرعي من طلوع الفجر إلا ان نهاريته ليس بعام فان وقت الفجر انما يعد من النهار في حق الصوم خاصة دون الصلة حتى لم يكن صلوته عجماء بل جهيرية وقدور وصلة النهار عجماء.

(٢) قوله (مع النية) لانه عبادة ولا عبادة بدون النية، ليمتاز عن العادة. ولان العبادة لا بد فيها من الاخلاص قال الله تعالى ﴿وَمَا امْرُوا إِلَّا يَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلَصِينَ لِهِ الْدِين﴾ الآية والاخلاص لا يكون إلا بالنية.

(٣) قوله (ان يعين الشرع له وقتا) الخ.. هذا بيان القسم الثاني من نوعي المعيار أي ما لم يعين الشرع له وقتا كقضاء رمضان، فانه ليس له وقت معين لاطلاق الايام في قوله تعالى ﴿فِعْدَةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخْرَ﴾ فانه لا يتعين الوقت له بتعيين العبد، لانه تغيير حكم الشرع من الاطلاق الى التقييد وليس ذلك للعبد.

وتشترط فيه نية التعيين بان يقول نويت للقضاء أو النذر، ولا يتأدي بمطلق النية ولا بنية النفل، أو واجب آخر فافهم.

(٤) قوله (لا يتعين) الخ.. لانه تغيير حكم الشرع من الاطلاق الى التقييد وليس ذلك للعبد.

(٥) قوله (تعين النية) بان ينوي قضاء رمضان مثلا ولا يكفيه نية مطلق صوم الفرض او مطلق القضاء.

---

(١) الصناعات: أجبي الصياغات.

(٦) قوله (لوجود المزاحم) لعدم تعين الوقت له شرعاً.

وشرعية كل صوم من الواجب والنفل في كل يوم من الأيام غير الأيام الممنوعة والحيض والنفاس.

(٧) قوله (ثم للعبد) الخ . . هذا اعتراض ومخصوص أن للعبد أن يُوجب على نفسه شيئاً لم يكن واجباً. فكيف لا يكون له أن يعين على نفسه بعض الواجبات بوقت ، مع أن التعين دون الاجبار؟ لأن ثبات الوصف أدنى من ثبات الأصل.

فأجاب المصنف رح بأن تعين بعض الأوقات تغيير حكم الشرع وليس للعبد ذلك وإن كان له ايجاب شيء على نفسه .

(٨) قوله مطلقاً أي غير مقييد بوقت لقوله تعالى **«فعدة من أيام آخر»** وكذا صوم الكفاره لقوله تعالى **«فضيام شهرين متتابعين»** **«فضيام ثلاثة أيام»**.

(٩) قوله (بغير ذلك اليوم) يعني لو قلنا بعدم جواز صوم القضاء والكفاره في اليوم الذي عين للصوم المنذور لكنه يؤدي إلى تغيير حكم الشرع وهو :

اطلاق وقت القضاء والكفاره ، ولا يمكن العبد منه فلا عبرة بتقييده القضاء والكفاره بغير ذلك اليوم ، فاذا صام ذلك اليوم عن قضاء رمضان أو عن كفاره عليه يقع عما نوى لا عن المنذور.

(١٠) قوله (لا عما نوى) الخ . . هذا جواب نقض يرد على التعليل المذكور وهو : ان الشرع جعل صوم النفل مطلقاً أي غير مقييد بوقت كصوم القضاء والكفاره فيما يقع صومه عن المنذور دون النفل ؟ وهو تغيير المطلق بتقييده بغير ذلك اليوم .

فأجاب بان النفل حق العبد.

(١١) قوله (فجاز أن يؤثر فعله) الخ . . وهو أن لا يبقى النفل مشروعأً في ذلك الوقت بان يجب عليه صرف النفل الى المنذور ، فان النفل في سائر الأيام ، وشرع حقاً للعبد لينفتح عليه طريق اكتساب الخيرات ونيل السعادات من غير إثم عليه في ذلك .

(١٢) قوله (لا فيها) الخ . . فان قيل التعين فيها حصل بفعل النادر لكنه باذن الشارع اياه ، حيث جعل له ولادة الالتزام فيبني على لا يتعذر الى حق صاحب الشرع أيضاً ، كما لو عينه بنفسه .

قيل: ان الشرع اقتصر على ما هو حق العباد دون غيره فلا يتعذر الى حقه .

(١٣) قوله (حتى لا يمكن) الخ . . لقوله تعالى **«اسكنوهن من حيث سكتتم من**

وحدكم» ولقوله تعالى «لَا تخرجوهن من بيوتهن».

(١٤) قوله (عن بيت العدة) أي عن بيت تعتمدي فيه، وهو بيت الزوج، كما يقال: إنها بيت الحمد والصلوة: أي بيت يحمد ويصلى فيه، وبيت الضيافة، أي بيت يضاف الناس فيه.

(١٥) قوله حق الشرع الخ.. لقوله تعالى (لَا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) الآية نهاهن عن الاتخراج، ونهاهن عن الخروج.

فعلم لأن لزوم البيت حق الشرع، بخلاف النفقه فإنها تجب بمقابلة تسليم نفسها إياه وجاء احتباسها له وتحصيل معاشها.

## بحث

## كون المأمور به في حق الحسن نوعين

## فصل

الامر بالشيء يدل على حسن المأمور به  
اذا كان الامر حكيم<sup>(١)</sup> لان الامر لبيان أن المأمور به مما ينبغي ان يوجد  
فاقتضى<sup>(٢)</sup> ذلك حسنـه.

ثم المأمور به في حق الحسن نوعان حسن بنفسه، وحسن لغيره. فالحسن بنفسه، مثل<sup>(٣)</sup>: الإيمان بالله تعالى وشكر المنعم، والصدق، والعدل، والصلة<sup>(٤)</sup> ونحوها من العبادات الخالصة.

فحكم هذا النوع: انه اذا وجب على العبد اداوه لا يسقط الا بالاداء. وهذا فيما لا يتحمل السقوط مثل اليمان بالله تعالى. وأما ما يتحمل السقوط، فهو يسقط بالاداء أو باسقاط الامر.

وعلى هذا قلنا اذا وجبت الصلة في <sup>(٥)</sup> اول الوقت سقط الواجب بالاداء، او باعتراض الجنون والحيض والنفاس في آخر الوقت، باعتبار ان الشرع أسقطها عنه عند هذه العوارض ولا <sup>(٦)</sup> يسقط بضيق الوقت وعدم الماء واللباس <sup>(٧)</sup> ونحوه.

النوع الثاني ما يكون حسناً بواسطة الغير وذلك مثل: السعي الى الجمعة والوضوء للصلوة فان السعي حسن بواسطة كونه مفضياً الى اداء الجمعة.

والوضوء<sup>(٨)</sup> حسن بواسطة كونه مفتاحاً للصلوة .

وحكم هذا النوع : انه يسقط بسقوط تلك الواسطة حتى ان السعي لا يجب على من لا جمعة عليه ، ولا يجب الوضوء على من لا صلاة عليه ، ولو سعى الى الجمعة فحمل مكرها الى موضع آخر اقامة الجمعة يجب عليه السعي ثانياً .

---

(١) قوله ( حكياً ) الخ .. أي صاحب حكمة لا يأمر الناس إلا بحكمته ، ولا يأمر بالسوء فهو الشارع الله ورسوله ، ومجتهد وامته وأولوا الأمر من الأئمة ، والملوك العدول ، وعلماء التحلة ، بخلاف الظلمة والسفهاء .

وإنما يقتضي حسن الفعل المأمور به لأن الأمر مسمى : هو الطلب ، والحكيم لا يطلب من الأفعال الا ما فيه حكمة ومصلحة وهو الحسن .

ويطلق الحسن والقبح على ثلاثة معان .  
الفرض الأول صفة الكمال والنقص . كالعلم والجهل والعدل والظلم والشجاعة والجبن .

والثاني ملاءمة الفرض الديني ومثافرته وهذا المعنian كلاماً عقليان لا شرعيان اتفاقاً .  
والثالث استحقاق المدح والأجر والثواب والذم والعقوبة والعقاب وفيه التزاع .

ف عند الاشعري هو شرعي قالوا : إن الافعال كلها كالإيمان بالله والكفر والصلة والرضا وأمثالها قبل ورود الشرع سوائية ليس في فعل استحقاق ترتيب الثواب والا استحقاق ترتيب العقاب .

والشارع جعل بعضها مستحقاً لترتيب الثواب فأمر به .  
وبعضها مستحقاً لترتيب العقاب فنهى عنه .

فما أمر به الشارع فهو حسن وما نهى عنه فهو قبح ، ولو انعكس الأمر لانعكس الأمر وليس في نفس ذات الفعل حسن وقبح بهذا المعنى في الواقع .

وعندنا أي معاشر الماتريدية وعند المعتزلة : هو عقلي أي واقعي لا يتوقف على الشرع ، أي لل فعل حسن أو قبح في الواقع بلا اعتبار المعتبر وحكم الحاكم فما هو حسن أمر به الشارع وما هو قبح نهى عنه الشارع .

إن الأمر حكيم وهو لا يأمر بالفحشاء والمنكر .

فالشارع كشف عن الحسن والقبح الثابتين الأفعال في نفس الأمر ، كما ان الطلب يكشف عن النفع والضرر الثابتين المادوية في نفس الأمر .

واما العقول فربما تهتدى الى الحسن والقبح الواقعين كحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار .

وربما لا تهتدى اليها كحسن الصوم آخر رمضان وقبح صوم أول شوال ، فإنه لا سبيل اليه للعقل لكن الشرع كشف عن الحسن ، والقبح الواقعين .

والفرق بين مذهبنا ومذهب المعتزلة : ان حسن الافعال وقبحها عندنا لا يستلزم حكمها من الله تعالى بل يصير موجباً لاستحقاق الحكم من الله تعالى الذي لا يرجع المرجوح .

وعند المعتزلة يوجب الحسن والقبح والحكم ولو لا الشارع وكانت الافعال وفاعلوها لوجبة الاحكام ، فالفعل الصالح للاباحة كان مباحاً بتة ، وقس على هذا ، هذا ما أفاده المحققون وأدلة الفرق مبسوطة في المطولات .

(٢) قوله ( فاقتضى ذلك حسنه ) الخ .. اختلفوا في أن الحسن المأمور به شرعي أو عقلي . والصحيح انه شرعي ، لأنه ثبت حسنه ضرورة حكمة الأمر كما بينه المصنف .

وقال بعضهم : إنه عقلي أي يعرف حسنه بالعقل ، وهو فاسد : لأن العقل لا مدخل له في ايجاب الشيء اذ الواجب ما يثاب المرء بفعله ويعاقب على تركه ، والعقل لا يدرك ان هذا الشيء مما يثاب بفعله ويعاقب بتركه .

لأن هذا حكم شرعي لا عقلي فلا يكون العقل موجباً .

ولأنه يجوز ورود الفسخ على حسن المأمور به ، ولو كان حسنه بالعقل لما جاز ذلك لأن حسن العقل لا يرد عليه الفسخ كحسن شكر المنعم والعدل والاحسان .

(٣) قوله ( مثل الايمان بالله ) تعالى الخ .. فإن العقل يحكم بأن هذه الاشياء حسنة ولقوله ان يقول .

الكلام هنا في بيان الحسن الذي ثبت بالأمر وعرف ذلك لا قبله بالعقل وحسن هذه الاشياء ثابت بالعقل قبل ورود الأمر فكيف ايرادها هنا .

وأجبب بأن حسن المأمور به بمعنى كونه متعلق الثواب وهذا غير ثابت قبل ورود الأمر وغير مدرك بالعقل .

(٤) قوله ( والصلة ) أي الصلاة حسن في نفسها لأنها من أوها الى آخرها تعظيم للرب تعالى بالأقوال والأفعال ، وثناء عليه وخشوع له ، وقيام بين يديه وجلسته بحضوره ، وان كانت

الكميات وتعدد الركعات والالوقات والشرائط لا يستقل بعرفتها العقل فكان محتاجاً الى الشريعة الغراء .

(٥) قوله ( في أول الوقت ) فيه اشارة الى ان نفس الوجوب يثبت بأول جزء من الوقت وجوباً موسعاً عند المصنف كما هو المذهب الصحيح .

(٦) قوله ( ولا يسقط بضيق الوقت ) بتغريطه فيأتم أو بغیر تغريطه فلا يأتم ، وعلى كل تقدير بحسب القضاء وفي عدم الماء يجبر التيمم ، أي الصلة به وفي عدم اللباس تجبر عرياناً ولا تسقط في حين من الاحيان .

فعلم ان مطلق العوارض غير مسقطة للوجوب بل لبعضها الذي اعتبره الشارع في باب الحرج والضرورة البالغة الى حد معابر عند الشرع مسقط للوجوب فافهم .

(٧) قوله ( واللباس ) حتى خير بين ان يصلى قائماً ويتم الركوع والسجود ، وبين ان يصلى قاعداً ويؤديها بالاماء .

(٨) قوله ( والضوء ) الخ .. فإن الوضوء تبريد وتنظيف للاعضاء واضاعة الماء ، وليس ذلك بحسن في ذاته ، إذ ليس فيه معنى العبادة وانما حسن لأجل اداء الصلة .

ولو كان معتكفاً في الجامع يكون السعي ساقطاً عنه وكذلك لو توضأ فأحدث قبل<sup>(١)</sup> أداء الصلوة يجب عليه الوضوء ثانياً.  
ولو كان متوضئاً عند وجوب الصلوة لا يجب<sup>(٢)</sup> عليه تجديد الوضوء.

والقريب<sup>(٣)</sup> من هذا<sup>(٤)</sup> النوع الحدود والقصاص والجهاد.

فإن الحد حسن بواسطة<sup>(٥)</sup> الزجر عن الجنائية.

والجهاد حسن بواسطة<sup>(٦)</sup> دفع شر الكفرة واعلاء كلمة الحق ولو فرضنا عدم الواسطة لا يبقى ذلك مأموراً به، فإنه لو لا الجنائية لا يجب الحد.

ولولا الكفر المقصي إلى الحرابة لا يجب عليه الجهاد.

### فصل الواجب بحكم الأمر<sup>(٧)</sup> نوعان<sup>(٨)</sup>

أداء وقضاء.

فالإداء عبارة<sup>(٩)</sup> عن تسليم عين الواجب إلى مستحقه<sup>(١٠)</sup>.

والقضاء<sup>(١١)</sup> عبارة عن تسليم مثل الواجب إلى مستحقه.

ثم الأداء نوعان: كامل وقصير.

فالكامل<sup>(١٢)</sup> مثل أداء<sup>(١٣)</sup> الصلوة في وقتها بالجماعة<sup>(٤)</sup> أو

الطواف<sup>(١٥)</sup> متوضئاً، وتسليم المبيع سليماً، كما اقتضاه العقد إلى المشتري

وتسلّيم الغاصب العين المغصوبه كما غصبها.

وحكم هذا النوع ان يحكم بالخروج عن العهدة به وعلى هذا  
قلنا :

الغاصب اذا باع.

المغصوب من المالك او رهنه عنده او وحبه له وسلمه اليه  
يخرج عن العهدة ، ويكون ذلك اداء لحقه ، ويلغو ما صرّح به  
من البيع والهبة .

ولو غصب طعاما فاطعمه مالكه وهو لا يدرى انه طعامه ، او  
غصب ثوبا فالبسه مالكه وهو لا يدرى انه ثوبه ، يكون ذلك  
اداء (١٦) لحقه .

---

(١) قوله (قبل اداء الصلوة) فان قبل لو صلى الظهر ثم ذهب الى الجامع ولم يدرك  
الامام فيها ، يبطل ظهره عند أبي حنيفة .

فلو كان السعي حسناً لما يبطل الظهر كما قال ، لأن الظهر حسن لذاته فكان أقوى من  
ال усили ، والأقوى لا يدفعه الأدنى ، بخلاف الجماعة فإنها حسنة لذاتها كالظهر فلا ترفعه ؟  
اجيب بأن السعي لما كان من خصائص الجماعة فيعمل عملها فيبطل به الظهر كما يبطل  
بالجماعة ، ولا يراعي فيه وصفه ، لأن الشيء اذا اقيم مقام غيره فانما يعمل عمل الاصل .  
كالتراب لما قام مقام الماء نظرا الى كون الماء مطهرا سقط النظر عن وصف التراب  
فافهم .

(٢) قوله (لا يجب) الخ . لحصول المقصود الخ وهو اداء الصلوة بالوضوء الأول  
الباقي .

(٣) قوله (والقريب) وفيه كلام وهو ان قريب الشيء يلزم ان يكون غيره فيلزم ان يكون  
الحدود ونحوها حسنا لعينه ، اذ لا واسطة بين الحسن لغيره ، وبين الحسن لعينه .  
فإذا كان قريبا لما هو حسن لغيره ، يلزم ان يكون غيره ، وغيره وليس إلا الحسن لعينه ، بناء  
على انتفاء الواسطة ، وكون الحدود مثالها من الحسن لعينه بدبيهي البطلان خذ هذا .

(٤) قوله (من هذا النوع) لأن القسم الأول أي السعي واللوضوء كامل في كونه حسنة لغيره، لأن الغير لا يحصل بفعل المأمور.

بخلاف هذا القسم أي الحدود والقصاص والجهاد فان الغير يحصل بفعل المأمور به.

(٥) قوله (بواسطة الزجر) الخ.. باعتبار ذاته فان الحد عقوبة وتعذيب للعباد وليس ذلك حسن بنفسه.

وانما حسن بواسطة الزجر أي منع المرء عن الجناية كالرثنا وشرب الخمر والقصاص مثل الجلد وانما حسن بواسطة زجر الظلمة عن القتل فافهم.

(٦) قوله (بواسطة دفع شر الكفرة) لا باعتبار نفسه فان الجهاد فيه تخريب البلاد وتعذيب الناس، وليس ذلك حسن بنفسه قال عليه الصلة والسلام (الأدبي) بنبيان الرب لعون من هدم بنبيان الرب).

وانما حسن بواسطة كفر الكافر، فان الكفرة اعداء الله تعالى وال المسلمين، فلذلك حسن لدفع شرهم واعلاء كلمة الحق.

(٧) قوله بحكم الأمر اضافة الحكم الى الامر بيانه أي الواجب بالامر والمضاف مفحم.

(٨) قوله (نوعان) الخ.. يعني أن الأمر قد يرد لطلب ايقاع فعل وجب في ذمته بوجود سببه ابتداء من غير سبق فواته كالأمر باقامة الصلة.

وقد يرد لايقاع ما سبق فواته كقوله عليه السلام فليصلها اذا ذكر فسمى الایقاع الأول أو الثالث في قضاء.

(٩) قوله (عبارة عن تسليم عين الواجب) الخ.. تسليم عين الواجب والمثل في الأفعال والاحراض ايجادها والاتيان بها فان العبادة حق الله تعالى والعبد يؤدinya ويسلمه اليه.

ولم يعتبر التقييد بالوقت ليعم اداء الزكاة والامانات النذورات والكافارات.  
والمراد بالواجب هنا ما يعم الغرض أيضا:

لا يقال: كيف يمكن تسليم عين الواجب وهو وصف في الذمة لا يقبل التصرف من بعيد.

لانا نقول: لا، شغل الشرع الذمة بالواجب ثم بتفریغها اخذ ما يحصل به فراغ الذمة حكم ذلك الواجب كأنه عينه لانه لا يتصور تسليمه إلا بهذه الطريق.

(١٠) قوله (الى مستحقة) انما زاد هذا اللفظ مع انه متراوئ في عبارة كثير من المشائخ، لانه من تمام حقيقة المحدود، اذ التسليم لا بد من تمامه، وتمامه بوجود المسلم اليه، كيف وانما المأمور به اذا سلم دراهم دين الى غير رب الدين لا يكون ذلك التسليم اداء.

(١١) قوله (والقضاء) . الخ . . أي القضاء: عبارة عن تسليم مثل الواجب لا عينه . أي تسليم ذلك الواجب الذي وجب أولاً في غير ذلك الوقت وكان ينبغي أن يقيده بقوله: من عنده وليخرج أداء الظهر أي ظهر اليوم عن قبل ظهر أمسه لانه ليس من عنده بل كلاماً لله تعالى ، وإنما لم يقيده لشهره أمره وكونه مدلولاً عليه بالالتزام .

(١٢) قوله (الكامل) . الخ . . هو أداء المأمور به على وجه شرع عليه مع ايفاء جميع حقوقه ، ولو استوفى بعض حقوقه دون بعض فهو كامل من ذلك الوجه ، قاصر من هذا الوجه ، كأداء الصلة بالجماعة اذا أديت في وقت مكروه ، أو بامانة الفاسق وبترك واجب سنة من داخلها أو خارجها .

فالكامل المطلق: ما لا يترك فيه حق من حقوق الاداء وغيره عن القصاءات كلها . والكامل الاضافي المستوفى فيه بعضها دون بعض وهو يجماع القاصر .

(١٣) قوله (اداء الصلة) والمراد بها الصلة المكتوبة ، لأن الجماعة فيما عداها صفة قصور بمنزلة الاصبع الزائد بها مطلق الصلة فلم يطابق المثال بالمثل كما لا يخفى .

(١٤) قوله ( بالجماعة ) فان الصلة بالجماعة قد فضلت على صلة المفرد بخمس وعشرين درجة كما نطق به الحديث .

(١٥) قوله ( والطواف ) . الخ . . لقوله عليه السلام ( الطواف بالبيت صلة ) والصلة بدون الطهارة لا يجوز ، لكنه يجزى بدون الطهارة أيضاً لاطلاق النص وهو قوله تعالى **﴿وليطوفوا بالبيت العتيق﴾** .

(١٦) قوله ( اداء لحقة ) هذا اذا لم يحدث فيه ما يقطع حق المالك . فاما اذا أحدث فيما مقطع حقه بان كان دقيقاً فخربه فاطعمه ، أو لحمة فشواه ثم اطعمه لا يبرأ عن الضمان بالاتفاق ، لانه ملك بهذه التصرفات .

والمشتري في البيع<sup>(١)</sup> الفاسد لـأعارات المبيع من البائع أو رهنـه عندـه أوـأـجرـه منهـ أوـبـاعـهـ منهـ أوـوـهـبـهـ لهـ وـسـلـمـهـ يـكـونـ ذـلـكـ اـدـاءـ لـحـقـهـ ،ـ وـيـلـغـوـمـاـ صـرـحـ بـهـ مـنـ البيـعـ وـالـهـبـةـ وـنـحـوـهـ .

### بحث

## الاداء القاصر وحكمه

واما الاداء القاصر تسليم عين<sup>(٢)</sup> الواجب مع النقصان في صفتـهـ نحوـهـ: الـصـلـوـةـ بـدـوـنـ (٣)ـ تـعـدـيـلـ الـارـكـانـ ،ـ أـوـ الـطـوـافـ (٤)ـ مـحـدـثـاـوـرـدـ الـبـيـعـ مـشـغـلـاـ (٥)ـ بـالـدـيـنـ أـوـ بـالـجـنـاـيـةـ (٦)ـ ،ـ وـرـدـ الـمـغـصـوبـ مـبـاحـ الـدـمـ بـالـقـتـلـ ،ـ أـوـ مـشـغـلـاـ بـالـدـيـنـ أـوـ الـجـنـاـيـةـ بـسـبـبـ عـنـدـ الـغـاصـبـ وـأـدـاءـ (٧)ـ الـزـيـوـفـ مـكـانـ (٨)ـ الـجـيـادـ اـذـ لـمـ يـعـلـمـ (٩)ـ الدـائـنـ ذـلـكـ .

وـحـكـمـ هـذـاـ النـوـعـ:ـ اـنـ اـمـكـنـ (١٠)ـ جـبـرـ النـقـصـانـ بـالـمـثـلـ يـنـجـبـ بـهـ وـالـاـ يـسـقـطـ حـكـمـ حـكـمـ النـقـصـانـ الاـ فـيـ الـاـثـمـ .

وـعـلـىـ هـذـاـ اـذـ تـرـكـ تـعـدـيـلـ الـارـكـانـ فـيـ بـابـ الـصـلـوـةـ ،ـ لـاـ يـمـكـنـ تـدـارـكـهـ بـالـمـثـلـ اـذـ لـاـ (١١)ـ مـثـلـ لـهـ عـنـدـ الـمـعـدـ فـسـقـطـ (١٢)ـ .ـ وـلـوـ تـرـكـ الـصـلـوـةـ فـيـ اـيـامـ التـشـرـيقـ فـقـضـاـهـاـ فـيـ غـيـرـ (١٣)ـ اـيـامـ التـشـرـيقـ لـاـ يـكـبـرـ لـانـهـ لـيـسـ لـهـ التـكـبـيرـ بـالـجـهـرـ شـرـعاـ (١٤)ـ .ـ

---

(١) قوله (في البيع الفاسد) اعلم ان البيع الفاسد كالبيع بالخمر والخنزير والبيع بشرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لـأـحـدـ الـمـتـعـاـقـدـينـ وـالـمـعـقـودـ عـلـيـهـ وـهـوـ مـنـ أـهـلـ الـاستـحـقـاقـ كـمـاـ اـذـ باـعـ عـبـدـ بـشـرـ بـشـرـتـ اـنـ يـعـتـقـهـ الـمـشـتـرـىـ اوـ يـدـبـرـهـ اوـ يـكـاتـبـهـ ،ـ اوـ اـمـةـ عـلـىـ اـنـ يـسـتـولـدـهـاـ الـمـشـتـرـىـ .ـ

فإذا قبض المباع المشترى في البيع الفاسد يكون البيع مضموناً في يده، ولكل واحد من المتعاقدين فسخه دفعاً للفساد ويجب على المشترى رد المباع على البائع.

(٢) قوله (تسليم عين الواجب) لأن قيل: إن التسليم يكون في الأعيان الباقيه دون الأفعال التي هي الأعراض الممتنعة البقاء.

أجيب بان معنى التسليم: هو اخراجها عن العدم الى الوجود وبالاتيان بها، اذ تسليم كل شيء ما يناسبه.

فالعبادة حق الله تعالى تسليمها، ان يؤديها.

فعلى هذا يكون اداء الديون أيضاً تعينها، وما قيل انها يقتضي بامثالها لا باعيائها انما هو بالنسبة الى الواجب في الذمة فافهم.

(٣) قوله (بدون تعديل): الخ.. تعديل الاركان هو: الطمأنينة في الركوع والسجدتين والقومة بعد الركوع والجلسة بين السجدتين في ظاهر الرواية.  
وهو أي التعديل واجب عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، فإذا تركه جازت الصلة مع القصان لغوات الوصف.

وعند أبي يوسف والشافعى رح فرض وبسطه في الفروع.

(٤) قوله (أو الطواف) أو محدثاً فان الطواف محدثاً اداء ناقص كما مر في فصل المطلق والمقييد، ثم اعلم ان هذين المثالين في حقوق الله تعالى.

(٥) قوله (مشغولاً بالدين) نظيراً للأداء القاصر أي رد الشيء حال كونه مشغولاً بالدين بان غصب عبداً فارأ ثم لحقه الدين في يد الغاصب فسلمه الى المالك، فهذا أي تسليمه مشغولاً بالدين أداء قاصر.

فان هلك المغصوب والمباع في يد المالك والمشترى بافة سماوية برئ ذمة الغاصب والبائع لكونه اداء.

(٦) قوله (أو بالجناية) أي بجناية استحق بها رقبته أو طرفه وهذا اداء قاصر، لانه كان واجباً على البائع ان يسلم المباع الى المشترى سليماً كما ورد عليه العقد، وقد فات وصف السلامه فكان تسليمه اداءً ناقصاً.

(٧) قوله (واداء الزيوف) هي ما يرد وبيت المال ويروج فيها بين التجار.

(٨) قوله (مكان الجياد) ولقائل ان يقول: قد قالوا ان الديون تقضي بامثالها لان الواجب في الذمة لا يمكن اداءه والمؤدى في الخارج مثله، فيكون قضاء للاء فينبغي ان يكون اداء

المديون الريوف مكان الجياد عن باب القضاء لا من باب الاداء .  
واجيب بأنه اداء ما في الذمة لا يمكن اداوه إلا بهذا الطريق أي بايفاء المثل فهو عن .  
الواجب بالامر، اذا الامر لا يتعلق إلا بما يمكن تسليمه وان كان مثل الواجب بالسبب ولذلك  
قالوا الديون تقضى بامثالها .

(٩) قوله ( اذا لم يعلم الدائن ذلك ) الخ . . أي الزيافه فانه أداء قاصر ، وقد به لانه اذا  
علم الدائن واستوفاه مع ذلك ولم يرده يكون أداء كاملا لسقوط حق صاحب الحق عن وصف  
الجودة لتجوزه بالريوف ، وصار هذا بمنزلة المبيع المعيب اذا شرط البائع البراءة فانه اداء  
كامل .

(١٠) قوله ( ان أمكن ) الخ . . أي لما كان هذا أداء من وجه دون وجه ، كان له جهتان  
أيضا من اعتبار الوجود وعدم اعتباره .

فان كان له مثل ينجر به أداء نقصانه يجبر به ، ويحبر المؤدى على تسليمه أي تسليم مثل  
النقصان ، سواء معمولا صورة ومعنى ، أو معنى فقط ، أو غير معقول لكنه اعتبره الشارع جابرا  
له كسجدة السهو والدماء في جنایات الحج .

ولو لم يمكن له جابر سقط حقه في الاداء ويعتبر الامثال والاداء موجودا .

(١١) قوله ( اذا لا مثل له ) الخ . . لانه إما ان يقضى الوصف وحده وهو باطل ، لانه لا  
يعقل له مثل ولا يوجد نص له إلا مع الاصل ، بان يقضى الصلة معدلة للاركان .  
أو يقضى نفس الركن بصفته الاعتدال وهو أيضا باطل ، لما فيه ابطال الاصل بواسطة  
بطلان الوصف ، وهو نقض الاصول وقلب المعقول .

(١٢) قوله ( فسقط ) لان ايجاب المثل :  
اما بالعقل بان يدرك بالعقل له مثل يتمكن الایجاب بالسبب الموجب للاداء .  
واما بالسمع بان جعل الشرع له مثلا ، فاذا لم يوجد واحد منهما يسقط .  
والاعتدال في الاركان وصف ليس له منفردا عن الاصل مثل لا عقلا ولا شرعا ، فلا يضمن  
شيء سوى الاثم .

(١٣) قوله ( في غير أيام ) الخ . . قيد به ، لانه اذا قضاها في هذه الايام من هذه السنة  
بجماعه فانه يكبر ، لان وقت التكبير قائم وهو أيام التشريق .  
وقال الشافعي رحمة الله في أصل المسألة قضاها مع التكبير ليكون على حسب الفوات .  
ونحن نقول الجهر بالتكبير بدعة الا في زمان مخصوص .  
والبدعة في اللغة احداث امر .

وفي الشرع هي مالا يكون قول الرسول عليه السلام ولا فعله يعني : لا يكون له دليل من الكتاب والسنة واجماع الامة وقياس المجتهد بشرط ان يعده الفاعل موجب قربة وكل بدعة في الدين ضلاله يقر له عليه السلام ( مَنْ أَحْدَثَ فِي أُمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ ) أي مردود .

(١٤) قوله (شرع) لأن الجهر بالتكبير بدعة الا في ايام مخصوصة ، فلا يكون له الجهر بالتكبير شرعا في غير هذه الايام فقط لفوات المثل .

وقلنا<sup>(١٥)</sup> في ترك قراءة الفاتحة<sup>(١٦)</sup> والقنوت والتشهّد وتكبيرات العيدين، انه يجبر بالسهو.

ولو طاف طواف الفرض محدثا يجبر ذلك بالدم، وهو مثل له شرعا.

وعلى هذا لو ادّى زيفا مكان جيد فهلك<sup>(١٧)</sup> عند القابض لا شيء له على المديون عند<sup>(١٨)</sup> أبي حنيفة، لانه لا مثل الصفة الجودة منفردة<sup>(١٩)</sup> حتى يمكن جبرها بالمثل.

ولو سلم العبد مباح الدم بجناية عند الغاصب وعند البائع بعد البيع فان هلك عند المالك أو المشتري قبل الدفع لزمه<sup>(٢٠)</sup> الشمن وبريء الغاصب باعتبار أصل الاداء.

وان قتل بتلك الجنائية استند الهلاك الى أول<sup>(٢١)</sup> سببه فصار كأنه لا يوجد<sup>(٢٢)</sup> الاداء عند أبي حنيفة<sup>(٢٣)</sup>.

والمحضوبة اذا ردت<sup>(٢٤)</sup> حاملا بفعل عند الغاصب فماتت<sup>(٢٥)</sup> بالولادة عند المالك لا يبرأ<sup>(٢٦)</sup> الغاصب عن الضمان عند أبي حنيفة.

---

(١٥) قوله (وقلنا) الخ.. هذا ايضا تفريع على الأصل والمذكور وهو: انه ان امكن جبر النقصان بالمثل يجبر به والا يسقط، لكن المسائل المتقدمة متفرعة على الشطر الثاني، أي وان لم يمكن جبره سقط، وهذه المسائل على الشطر الأول، أي انه اذا امكن جبر النقصان بالمثل ففي الواجبات جعل الشرع سجدة السهو بجبرها النقصان اللازم بترك الواجب من واجبات الصلة.

(١٦) قوله (الفاتحة) اعلم ان اقسام القرآن ثمانية: الأمر، والنهي، والوعد، والوعيد، والقصص، والامثال، والناسخ والمنسوخ، وهذه السورة مشتملة على ذلك. فان قوله الحمد لله، يشير الى الامر بحمده والنهي عن ضده. وقوله رب العالمين قصص عن ايجاد الخلائق اجمعين.

وقوله مالك يوم الدين فيه وعد ووعيد .  
 وقوله الصراط المستقيم مثال .  
 وانعمت عليهم هذه شريعتهم ناسخة .  
 وقوله غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، أي اليهود والنصارى من شريعتهم منسوخة .

(١٧) قوله ( فهلك ) الخ . . انما قيد به ، لانه اذا كان قائماً في يد رب الدين ولم يكن عالماً بزيافه حالة القبض ، كان له ان يفسح الاداء ، ويطالب بالجihad واحياءه ، لحقه في الوصف .

(١٨) قوله ( عند أبي حنيفة ) انما قال هذا لانه هو العامل بالقياس ، وقد قوى باطن هذا القياس فيكون راجحاً على الاستحسان .

اما أبو يوسف رح فعمل بالاستحسان وهو انه يضمن مثل ما قبض احياء لحقه في الجودة ،  
 لان حقه مراعي في الوصف كما في القدر ، فيرد مثل المقبوض وليمتد في الجيد .

(١٩) قوله ( منفردة ) لا صورة ولا معنى .  
 أما صورة فلانها عرض يستحيل قيامها بذاتها فلا يمكن فصل العرض عن العين .  
 واما معنى ، فلان الجودة لا قيمة لها في الاموال الربوية لقوله عليه السلام ( جيدها وردئها سوء ) الحديث .

(٢٠) قوله ( لزمه الثمن ) باعتبار أصل الاداء ، لكننا نقول : اذا هلك في يد المالك قبل الدفع الى ولي الجناية برعه الغاصب .

(٢١) قوله ( الى أول سبيه ) الخ . . صفة السبب قدم عليه ، فالمعنى الى سبب أول من تسليم العبد مباح الدم الى المالك وهو الجناية .

(٢٢) قوله ( كأنه لم يوجد الاداء ) من باب وضع المظهر موضع المضمر ، ويعتمد ان يكون الضمير للشأن .

(٢٣) قوله ( عند أبي حنيفة ) وقد مر الاختلاف فيه وذلك بناء على أنَّ كون مباح الدم عندها بمنزلة العيب فلا يمنع تمام التسليم .  
 وعنه بمنزلة الاستحقاق وتمامه في الفروع .

(٢٤) قوله ( ردت حاملاً ) ولم يقل جاملة لانه صفة مخصوصة للمؤنث كطالق ، وانما يحتاج الى التمييز بين المؤنث والمذكر بالباء اذا كانت الصفة مشتركة كمعاملة .

(٢٥) قوله ( فماتت بالولادة ) انما قيد بها ، لانها اذا ماتت بسبب آخر غير الحمل ، كما

اذا قتلت الجارية رجلاً عمداً عند الغاصب فردها الى المالك ثم قتلت عند المالك قصاصاً،  
فعلى الغاصب قيمتها اتفاقاً.

(٢٦) قوله (لا يبرأ الغاصب) الخ.. وانما يضمن عند الامام الاعظم رح لان سبب  
الولادة وهو العلوق حصل عند الغاصب، وكان علة الهلالك، فيكون حاصله يسبب العلوق.  
وهما لا يجعلان العلوق سبباً للهلالك بل انما سببه الولادة التي حصلت عند المالك فلا  
يضمن الغاصب.

## بحث القضاء ونوعيه كامل وقارص

ثم الاصل في هذا الباب<sup>(١)</sup> هو الاداء كاملاً كان أو ناقصاً وإنما يصار إلى القضاء عند تعذر الاداء، ولهذا<sup>(٢)</sup> يتعين المال في الوديعة والوكالة والغصب.

ولو اراد المودع والوكيل والغاصب أن يمسك العين ويدفع ما يماثله ليس له ذلك ولو باع شيئاً وسلمه فظهر به عيب، كان المشتري بالخيار<sup>(٣)</sup> بين الأخذ والترك فيه. وباعتبار ان الأصل هو الاداء يقول الشافعي.

الواجب على الغاصب رد العين المغصوبة وأن تغيرت في يد الغاصب تغيراً فاحشاً<sup>(٤)</sup>، ويجب<sup>(٥)</sup> الأرش بسبب النقصان.

وعلى<sup>(٦)</sup> هذا لو غصب حنطة فطحنتها، أو ساجة<sup>(٧)</sup> فبني عليها داراً، أو شاة فذبّحها وشواها، أو عنبأً فعصرها أو حنطة فزرعها ونبت الزرع كان ذلك ملكاً للملك عنده.

وقلنا<sup>(٨)</sup> جميعها للغاصب ويجب عليه رد القيمة.

ولو<sup>(٩)</sup> غصب فضة فضربها دراهم أو تبرأً فاتخذها دنانيرأً أو شاة فذبّحها، لا ينقطع<sup>(١٠)</sup> حق الملك في ظاهر الرواية.

وكذلك لو غصب قطناً فغزله أو غزلأً فنسجه، لا ينقطع حق الملك في ظاهر الرواية.

ويترفع<sup>(١١)</sup> من هذا مسألة المضمونات ولذا قال: لو ظهر العبد

المغصوب بعدهما أخذ المالك ضمانة من الغاصب كان العبد ملكاً للمالك، والواجب على المالك رد ما أخذ من قيمة العبد.  
وأما القضاء فنوعان كامل وقارص.

فالكامل منه تسليم مثل الواجب صورة ومعنى، كمن.  
غصب قفيز حنطة فاستهلكها ضمن قفيز حنطة ويكون المؤدي مثلاً للأول صورة ومعنى، وكذلك الحكم في جميع<sup>(١٢)</sup> المثلثات.  
وأما القارص فهو: ما لا يماثل الواجب صورة ويعتبر معنى، كمن غصب شاة فهلكت<sup>(١٣)</sup>، ضمن قيمتها والقيمة<sup>(١٤)</sup> مثل الشاة من حيث المعنى لا من حيث الصورة، والأصل في القضاء الكامل<sup>(١٥)</sup>،  
وعلى هذا قال<sup>(١٦)</sup> أبو حنيفة إذا غصب مثلياً فهلك في يده انقطع ذلك عن أيدي الناس ضمن قيمته يوم الخصومة، لأن العجز عن تسليم المثل الكامل إنما يظهر عند الخصومة، فاما قبل الخصومة فلا لتصور حصول المثل من كل وجه.  
فاما ما لا يماثل له لا صورة ولا معنى لا يمكن<sup>(١٧)</sup> إيجاب القضاء فيه بالمثل.

ولهذا<sup>(١٨)</sup> المعنى قلنا<sup>(١٩)</sup>: إن المنافع ولا تضمن<sup>(٢٠)</sup> بالإلتلاف<sup>(٢١)</sup>.  
لأن إيجاب الضمان بالمثل متذرع وإيجابه بالعين كذلك، لأن العين لا تماثل المنفعة لا صورة<sup>(٢٢)</sup> ولا معنى، كما إذا غصب عبداً فاستخدمه شهراً، أو داراً فسكن فيها شهراً ثم رد المغصوب إلى المالك لا يجب عليه ضمان المنافع خلافاً<sup>(٢٣)</sup> للشافعي فبقي<sup>(٢٤)</sup> الإثم حكماً له وانتقل جزاوه إلى دار الآخرة.

ولهذا<sup>(٢٥)</sup> المعنى قلنا لا تضمن منافع البعض بالشهادة<sup>(٢٦)</sup>  
الباطلة على الطلاق، ولا<sup>(٢٧)</sup> بقتل منكوبة الغير ، ولا

بالوطه حتى لو وطى زوجة انسان لا يضمن للزوج شيئاً<sup>(٢٨)</sup> إلا اذا<sup>(٢٩)</sup> ورد الشرع بالمثل مع انه لا يماثله صورة ولا معنى ، فيكون مثلاً له شرعاً فيجب قضاوته بالمثل الشرعي ، ونظيره ما قلنا ان الفدية<sup>(٣٠)</sup> في حق الشيخ الفاني مثل الصوم ، والدية في القتل خطأ مثل النفس مع انه لا مشابهة بينهما

---

(١) قوله (في هذا الباب) الخ . . أي الأصل الكلي في أحكام الاداء والقضاء ، ان الأصل مقدم على القضاء ولا يصار اليه إلا عند تغدر الاداء ، لأن القضاء خلف عن الاداء ، ولا يصار الى الخلف إلا عند تغدر العمل بالأصل .

(٢) قوله (ولهذا يتعين المال في الوديعة) الخ . . بأن أودع رجل دراهم ، أو وكل بان بيع بهذه الدرة لهم أو يشتري بها ، أو غصبها رجل .  
فإن الدرة فيها متعينة حتى لا يكون لهؤلاء ان يستبدلوا بها دراهم أخرى لانه يكون قضاء .

إعلم ان الدرة والدنانير لا تتعينان في العقود والفسوخ عندنا خلافاً للشافعى رحمة الله ، وفي الوديعة والوكالة والغصب تتعين اجمالاً .

(٣) قوله (بال الخيار بين الأخذ والترك) أي أخذ المبيع وتركه لأن هذا الاداء قاصر .  
بالنظر إلى المقصود يثبت له ولادة الرد .

وبالنظر إلى أصل الاداء يثبت له ولادة الأخذ ، وليس له أن يمسك المبيع وينخذ القصان .  
فإن قيل : الخيار باعتبار ظهور العيب لا باعتبار أن الأصل في الباب هو الاداء . فكيف يصح التفريع أي تفريع هذه المسألة على هذا الأصل في هذا الباب .

قلت : لما كان مقتضى العقدان يكون المعقود عليه سالماً كان القياس فيما اذا أوجد المبيع معياناً أن يطالب المشتري بكل المبيع المؤدى سالماً ويرد المبيع إلى البائع .  
لكن لما كان الأصل في الباب وهو الاداء كاملاً كان أو ناقصاً وقد وجد ، قلنا : لا يصار إلى مطالبة تسليم المثل الذي هو قضاء فيكون المشتري بال الخيار .

(٤) قوله (تغيراً فاحشاً) وعندنا اذا تغيرت العين المغصوبة بفعل الغاصب تغيراً فاحشاً ،  
بأن زال أعظم منافعها زال ملك المغصوب منه عنها ، وملكها الغاصب وضمنها ، ولا يحل له الانتفاع حتى يؤدي بدلها .

(٥) قوله (ويجب الا رش) يريد به فضل ما بين القيمتين، يعني يقوم المغصوب سليماً ومعيباً فيضمن الغاصب ما زاد على قيمة المعيب.

(٦) قوله (على هذا) أي على ما ذكرنا من مذهب الشافعي رح وهو: أن الواجب رد العين المغصوبة وإن تغيرت تغيراً فاحشاً.

(٧) قوله (أو ساجة) الخ.. بالجيم خشبة صلبة قوية تجلب من الهند ويقال لها في الأوردية. (ساكا هو سال) تعمل منها الأبواب.

وقيل: منحوتة مهياً للأساس قال الكرخي والهندواني رح، إنما لا ينقض إذا بني في حوالي الساجة أما إذا بني على النفس الساجة ينقض، لأنه متعد فيه. والأصل الاطلاق كما في الهدابية والذخيرة، ولما لو غصب أرضاً فغرس بها أبو بني قبل له: اقلع البناء والغرس وردها لحديث (ليس لعرق ظالم حق) رواه أبو داود والترمذى والنمسائى في كتبهم.

(٨) قوله (وقلنا جميعها للناصبه) أي جميع الأشياء المذكورة للناصبه، لأنه أحدث صنعة متقومة صيرت حق المالك حالكاً من وجهه، أي من حيث الصورة. إلا ترى انه تبدل الاسم وفات أعظم المقاصد، والشيء إنما يُقْوَم بصورته ومعناه، وحقة في الصنعة قائم من كل وجه فيترجع على الأصل الذي هو فائت من وجهه، ولا يجعل فعله سبيلاً للملك من حيث انه محظور بل من حيث انه أحدث الصنعة. لا يقال بأن الغصب محظور والملك نعمة فكيف يجعل الغصب سبيلاً للملك. وحاصل الجواب أن لهذا الفعل جهتان: جهة تقوية هذا الملك عن الحل وهو محظور، وجهته احداث صنعة متقومة.

والغصب سبب للملك من هذا الوجه إلا بالجهة الأولى فافهم.

(٩) قوله (ولو غصب فضة) الخ هذه عدة مسائل تختلف سائر مسائل الغصب في الحكم فانها لا ينقطع عنها حق المالك بعد تلك التغيرات أيضاً بخلاف سائر المسائل. أما في الذهب والفضة فعند أبي حنيفة وأما في الشاة فبالاتفاق. ووجه الأوليين عند أبي حنيفة رح أن العين باق فيها من كل وجه صورة ومعنى. أما صورة فلبقاء الاسم لأن الدرهم والدنانير يسمى ذهباً وفضة له. أما معنى فلان المعنى الأصلي وهو المثلية وكونهما موزونين باق جرى فيه الربا باعتبار الوزن فيهما.

ووجه الثالث عند الكل أن اسمها بعد الذبح باق يقال شاة مذبوحة كما يقال شاة حية.

(١٠) قوله (لا ينقطع) الخ لا في الأول فلان القطن معظم مقاصده الغزل وقد حصل المقصود به فكان القطن قائماً وبحصول المقصود لا يعد تغيراً فاحشاً.

والحاصل أن المؤثر في انقطاع حق المالك ثلاثة أمور:

الأول: أن يتغير العين الغضوبية بفعل الغاصب فيزول اسمها وأعظم منافعها.  
وأما الثاني في أن يختلط بملك الغاصب بحيث يمنع التمييز كخلط الدهن بالدهن.  
والثالث أن يختلط بحيث يمكن التمييز لكن يخرج كما إذا غصب البناء في عينها.  
وهذه الأمور المؤثرة لم توجد في تلك المسائل فلا ينقطع عنها حق المالك.

(١١) قوله (ويترفع من هذا) أي مما تقدم من أن المغصوب إذا صنع فيه الغاصب وتغير تغيراً فاحشاً، يعتبر صنته و يجعل المغصوب كالهالك، حتى يزول عنه ملك المالك ويدخل في ملك الغاصب عندنا خلافاً للشافعي رحمة الله.

(١٢) قوله (في جميع المثليات) وهي المكيلات كالحنطة والشعير وغيرهما.  
والرزونات كالذهب والفضة ونحوهما.

والعدديات المتقاربة كالجوز والبيض لقلة التفاوت بين احادها.  
وأما غير المثليات فمثل الحيوانات والثياب فإن ثوباً لا يماثل ثوباً ومن جميع الوجوه،  
ولهذا يتفاوتان قيمة لا محالة. وكذلك الحيوان فلذا وجبت القيمة عند هلاك العين في غير المثلى لتعذر رعاية المماثلة صورة ومعنى للتفاوت الفاحش بين أمثالها.

وأما القيمة فهو مثل معنى لا تفاوت فيه أصلاً فكانت أولى وهذا: (أي وجوب القيمة عند هلاك العين في غير المثلى) مذهب الجمهور.

وقال أهل المدينة يضمن مثلاً من جنسها معه لا بالقيمة اعتباراً لرعاية المماثلة صورة ومعنى فافهم.

(١٣) قوله (ضمن قيمتها) أي قيمة الشاة لأن حق المستحق في الصورة والمعنى جميعاً إلا أن حقه في الصورة قد فات للعجز عن القضاء فبقى حقه في المعنى وهي القيمة.

(١٤) قوله (والقيمة) الخ.. لأنها تعادل الشاة في المالية.

(١٥) قوله (الكامل) أي الأولى بالمثل صورة ومعنى فإن فيه رعاية حق المستحق صورة ومعنى.

(١٦) قوله (قال أبو حنيفة) رح الخ.. وقال أبو يوسف رح يضمن قيمته يوم الغصب لأنه هو الموجب للضمان لا الخصومة فاعتبار قيمة المضمون وقت تحقق الضمان أولى من اعتباره وقت الخصومة.

وقال محمد رح يضمن قيمته يوم الانقطاع عن أيدي الناس، لأن الواجب هو المثل وإنما يصار إلى القيمة للعجز عنه، والعجز إنما يتحقق عند الإنقطاع عن أيدي الناس.

(١٧) قوله (إلا يمكن إيجاب القضاء فيه بالمثل) يعني إنما وجب الضمان بالمثل الكامل أو بالقاصر فيما له مثل، أو له قيمته.

وأما مالا قيمة له فلا يضمن إلا بالإثم، لانه لا مثل له صورة ولا معنى إلا أن يرد الشرع بالمثل له صورة كما ذكر بعد هذه المسائل.

(١٨) قوله (ولهذا المعنى) أي لأجل أن مالا مثل له (لا صورة ولا معنى) لا يمكن إيجاب القضاء فيه.

(١٩) قوله (قلنا) الخ هذه المسألة مختلف فيها.

فعدننا لا تضمن إلا أن ينقض باستعماله فيزعم القصان.

وقال الشافعي يضمنها فيجب أجر المثل وبه قال أحمد.

وقال مالك أن سكن الدار مثلاً يجب أجر المثل وأن عطلها فلا شيء عليه.

(٢٠) قوله (لا تضمن) وصورة إتلاف المنافع أن يستعمل الأعيان المغصوبة بأن يستخدم العبد أو يركب الدابة المغصوبة ويسكن البيت، فإنه لا يجب ضمانها على المتألف لا بمتلها ولا بقيمتها، لأن إيجاب الضمان بمتلها من المنافع متذر لأن المنافع تتفاوت تفاوتاً كثيراً على حسب تفاوت أغراضها فان منفعته مثلاً لا تماثل منفعة عبد آخر للتفاوت بين المنفعتين.

(٢١) قوله (بالإتلاف) فإن قيل إن إتلاف المنافع غير متصور لأنه إنما يتأنى فيما يستعمل.

والاستعمال إنما يكون فيما له وجود في الخارج، والمنافع ليست كذلك فإنها من الأعراض لا تبقى زمانين فلا يمكن استعمالها فلا يتصور إتلافها، فلا وجه لقول المصنف رح قلنا إن منافع الأشياء لا تضمن بالإتلاف.

قلنا بان إتلاف كل شيء بوفق مناسبته.

صورة إتلاف المنافع أن يستعمل الأعيان المغصوبة بأن يستخدم الغاصب العبد المغصوب.

(٢٢) قوله (لا صورة) وهو ظاهر لكون المال عيناً، والمنفعة عرضاً، وكذا معنى لأن المنافع اعراض لا تبقى زمانين فلا يمكن احرازها وما لا يمكن احرازها لا يمكن تقويمها.

وما لا ينقوم لا يمكن فيه إيجاب الضمان بالقيمة والمثل المعنوي هو القيمة كذا قالوا.

وأما ايجاب ضمان اتلاف المنافع بالعين في عقد الاجارة فثبت بالنص على خلاف القياس وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم (أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه) فيقتصر على مورد النص.

(٢٣) قوله ( خلافاً للشافعي رح ) فان عنده يجب عليه ضمان المنافع لأنها شرعاً كما في الاجارة.

ولنا وجوه الأول: انها اعراض فلا تبقى فحصلت على ملك الغاصب لحدودتها في امكانه فيملکها اذ لم تحدث في يد المالك.

والثاني ان سبب الضمان: هو الغاصب والمنافع لا تصلح أن تكون مخصوصة متلفة لابها لا بقاء لها وما لا يبقى لا يتصور غصبه واتلافه اذ موردها البقاء فلا تضمن.

والثالث ان الضمان مشروط بالمماثلة وهي لا تماثل الاعيان لسرعة فنائها وبقاء الاعيان فلا تماثل المنافع للاختلاف الفاحش في المنتفع والمنتفع به.

وأما تقويمها بعقد الاجارة فللضرورة فلا يعبروها فاحفظها ولا تكون من الغافلين.

(٢٤) قوله ( فقى الاثم ) . فإذا لم يكن المتفق ضامناً باتفاق المنافع بقى الاثم الخ .

(٢٥) قوله (ولهذا) أي لأجل ان مالا مثل له لا صورة ولا معنى لا يمكن ايجاب القضاء، فيه بالمثل .

(٢٦) قوله ( بالشهادة الباطلة ) يعني اذا شهد رجلان بانه طلق امرأته بعد الدخول ، فحكم القاضي عليه باداء المهر والتفریق ثم رجعا الشاهدان بعد القضاء بالفرقة لم يضمنا شيئاً عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله .

(٢٧) قوله ( ولا بقتل منكوحه الغير ) أي اذا قتل رجل زوجته برجل آخر لم يضمن القاتل شيئاً للزوج وكذلك اذا وطتها لا يضمن منافع البعض .

(٢٨) قوله ( شيئاً ) المراد من الشيء بدل البعض لا الديبة أو القصاص فانه واجب .

(٢٩) قوله ( الا ) الخ . هذا استثناء من قوله: وما لا مثل له ولا صورة ولا معنى ، لا يمكن ايجاب القضاء فيه بالمثل .

(٣٠) قوله ( ان الفدية في حق الشیخ الفانی ) الخ . هذا هذا نظير للقضاء بمثل غير معقول .

فان الفدية بمقابلة الصوم لا يدركه عقل اذ لا مماثلة بينهما لا صورة . لأن الصوم عرض والفدية عين ، ولا معنى لأن الصوم تجويع النفس والفدية اشباعه فلم تكن الفدية مثلاً لها قياسها .

وكذا بين النفس والمقتول والدية ، لأن المال مملوك مبتدل والأدمي مالك مبتدل فلا يتماثلان ، اذ المالكية سمة القدرة والمملوكة سمة العجز في طريق النفيض .

قال فخر الاسلام في شرح التقويم : واذا أقام الشرع الفدية مقام الصوم يثبت المماثلة شرعاً بين الصوم والفدية وهذه الفدية لكل يوم هو نصف صاع من بر أو دقيقه أو زبيب أو صاع من تمر أو شعير للشيخ الفاني الذي يعجز عن الصوم لقوله تعالى ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يَطِيقُونَهُ فِدْيَةً طَعَامٌ مَسْكِينٌ﴾ الآية أي لا يطيقونه ، على أن تكون كلمة لا مقدرة أو تكون الهمزة فيه للسلب أي ليس بعون الطاقة ليدل على الشيخ الفاني .

## بحث تقسيم النهي إلى قسمين

### فصل في النهي<sup>(١)</sup>

والنهي نوعان نهي عن الأفعال<sup>(٢)</sup> الحسّية كالزنا<sup>(٣)</sup> وشرب الخمر والكذب والظلم.

ونهي عن التصرّفات الشرعية كالنهي عن<sup>(٤)</sup> الصوم في يوم النحر، والصلة في الأوقات المكرورة، وبيع الدرهم بالدرهمين.

وحكم النوع الأول: أن يكون المنهى عنه هو عين ما ورد عليه النهي فيكون عينه قبيحاً فلا يكون مشروعًا أصلًا<sup>(٥)</sup>.

وحكم النوع الثاني أن يكون المنهى عنه غير<sup>(٦)</sup> ما أضيف إليه النهي فيكون هو حسناً بنفسه قبيحاً لغيره، ويكون المباشر مرتكباً للحرام لغيره لا لنفسه وعلى هذا<sup>(٧)</sup>.

قال أصحابنا: النهي عن التصرّفات الشرعية يقتضي تقريرها. ويراد بذلك أن التصرّف بعد النهي يبقى مشروعًا كما كان، لأنه لو لم يبق مشروعًا كان العبد عاجزاً<sup>(٨)</sup> عن تحصيل المشروع، وحينئذ كان ذلك نهياً للعاجز وذلك من الشارع محال.

(١) قوله (في النهي وهو المنع لغة) وفي اصطلاح أهل الأصول: هو استدعاء ترك الفعل بالقول ممن هو دونه.

وقيل هو قول القائل لغيره: لا تفعل على سبيل الاستعلاء.

وأختلفوا في موجبه على حسب اختلافهم في موجب الامر لاستعماله في معانٍ كثيرة كالتحريم، والكراء، وبيان الدعاء، والعاقبة والشفقة، والارشاد، والتحذير، واليأس. لكن صيغته مجاز في غير التحريم والكرامة بالاتفاق والمخatar ان موجبه التحريم.

. (٢) قوله (الأفعال الحسية) وهي التي تعرف حسًّاً ولا يتوقف تتحققها على الشرع، كالزنا وشرب الخمر فانهما كانا معلومين ماهية قبل ورود الشرع، وباقيتين على حالهما ولا يتغيرا بالشرع.

(٣) قوله (كالزنا وشرب الخمر) الخ... فانها أفعال حسية، يعني تتحقق حسًّاً عند من يعلم الشرع ومن لا يعلم، ولا يتوقف وجودها على الشرع.  
ولقائل أن يقول: لا فرق بين الأفعال الحسية والشرعية، لأنك اذا اعتبرت الفرق بينهما باعتبار الوجود، فلا شك انه كما لا يتوقف وجود الزنا وشرب الخمر على وجود الشرع بل يمكن وجودهما قبل وجود الشرع، فكذا لا يتوقف وجود الصوم والبيع على ورود الشرع.  
وان اعتبرت الفرق بينهما باعتبار الحكم، فلا شك انه كما يتوقف حكم البيع وهو ايجاب المالك على ورود الشرع، كذا تتوقف معرفة حكم الزنا وشرب الخمر وهو الحرمة ووجوب الحد على ورود الشرع أيضاً.

فلا يستقيم تقسيم النهي أيضاً الى النهي عن الأفعال الحسية، والى النهي عن الأفعال الشرعية.

اجيب بان الفرق بينها، باعتبار الوجود: فان الأفعال الحسية لا يتوقف وجودها على الشرع وان توقف حكمها عليه.

بخلاف الأفعال الشرعية حيث يتوقف وجودها على الشرع لانها كانت مجملة عرفت ببيان الشرع لا يمكن وجود المجمل الشرع إلا ببيان الشرع فافهم.

(٤) قوله (كالنهي عن الصوم) فالصوم: هو الامساك في الأصل، وزيدت عليه في الشرع أشياء، وهي كون الامساك إمساكاً عن المفطرات الثلاثة، وكونه من الصبح الى الغروب والنية والطهارة من الحيض والنفاس وكذا الصلوة.

(٥) قوله (اصلاً) أي لا ذاتاً ولا وصفاً، وهذا لا خلاف فيه لأحد، لأن النهي يدل على القبح في المنهي عنه فينصرف الى الكامل، وهو ما قبح لعيته إلا اذا أقام الدليل على خلافه

قبح يصير قبيحاً لمعنى في غيره، كالنهي عن الوطء في حالة الحيض، وعن اتخاذ الدواب كراسيا، والمشي في نعل واحد وغير ذلك من الممنهي التي وردت عن الأفعال الحسية. فان الدليل قد دل على النهي عنها بمعنى الاذى والشفقة لا بعين هذه الاشياء.

(٦) قوله (غير ما أضيف اليه النهي) كالصوم في يوم النحر، منهى عنه لقوله عليه السلام (لا تصوموا في هذه الأيام) فالمنهي عنه هو الاعراض عن ضيافة الله تعالى فان الاعراض منهى عنه لقوله عليه السلام (من لم يجب الدعوة فقد عصانا).

(٧) قوله (على هذا) أي على ان النهي عن التصرفات الشرعية يكون حسناً بنفسه وقبحاً لغيره.

قال أصحابنا ان النهي عن الأفعال الشرعية كالصلوة والصوم والبيع وسائل العبادات والمعاملات، يقع على القسم الأخير وهو الذي يكون القبح فيه لغيره ومتصلبه وصفا حتى يبقى المنهي عنه بعد النهي مشروعأً بأصله عندنا وان لم يكن مشروعأً بوصفه فافهم.

(٨) قوله (عجزاً) الخ.. لأن التصرف الشرعي بعد النهي لولم يبق مشروعأً لم يكن متصوراً، لأن تصور الفعل الشرعي انما يكون من حيث الشرع. وهو انما يكون اذا كان مشروعأً فإذا لم يكن مشروعأً لم يكن متصور الوجود، ولا يكون مقدور العبد فيكون النهي عنه نهاية للعجز، وهي العاجز قبح، وهو من الشارع محال، لانه بمثابة قول القائل للاعمى لا تبصراً، وللامي لا تقرأ فهو قبح، فكذا هذا. بخلاف الحسي لأن تصوره لا يعتمد المشروعة.

## بحث النهي عن الأفعال الحسية والشرعية

ويه<sup>(١)</sup> فارق الأفعال الحسية لانه لو كان عينها قبيحاً لا يؤدي ذلك الى نهي العاجز لانه بهذا الوصف لا يعجز<sup>(٤)</sup> يوم النحر، وجميع صور التصرفات الشرعية مع ورود النهي عنها.

ويتفرع من هذا، حكم<sup>(٣)</sup> البيع الفاسد، والاجارة الفاسدة، والنذر بصوم<sup>(٤)</sup> يوم النحر، وجميع صور التصرفات الشرعية مع ورود النهي عنها.

فقلنا البيع الفاسد يفيد<sup>(٥)</sup> الملك عند القبض باعتبار انه بيع، ويجب نقضه باعتبار كونه حراماً لغيره.

وهذا<sup>(٦)</sup> بخلاف نكاح المشرفات ومنكوبة الأب ومعتدة الغير ومنكوبته، ونكاح المحارم، ونكاح<sup>(٧)</sup> بغير شهود. لأن موجب النكاح حل التصرف.

وموجب النهي حرمة التصرف، فاستحال الجمع بينهما فيُحمل النهي على النفي.

فاما موجب البيع ثبوت الملك، وموجب النهي حرمة التصرف، وقد<sup>(٨)</sup> امكن الجمع بينهما، بان يثبت الملك ويحرم التصرف.

الليس انه لو تخرّم العصير في ملك المسلم يبقى ملكه فيها ويحرم التصرف.

وعلى هذا قال أصحابنا: اذا نذر بصوم يوم<sup>(٩)</sup> النحر وأيام التشريق<sup>(١٠)</sup> يصح نذرها، لانه نذر بصوم مشروع، وكذلك لو نذر بالصلوة في الاوقات المكرورة يصح<sup>(١١)</sup>، لانه<sup>(١١)</sup> نذر بعبادة مشروعه لما ذكرنا ان النهي<sup>(١٢)</sup>.

يوجب بقاء التصرف مشروعًا، ولهذا<sup>(١٢)</sup> قلنا لو شرع في النقل في هذه الاوقات لزمه بالمشروع، وارتكاب<sup>(١٣)</sup> الحرام ليس بلازم للزوم الاتمام فانه لو صبر حتى حلّت الصلوة بارتفاع الشمس وغروبها ودلوكها امكنه الاتمام بدون الكراهة.

وبه<sup>(١٤)</sup> فارق صوم يوم العيد، فانه لو شرع فيه لا يلزمه عند أبي حنيفة ومحمد، لأن الاتمام لا ينفك عن ارتكاب الحرام.

ومن<sup>(١٥)</sup> هذا النوع وطه الحائض: فإن النهي عن قربانها باعتبار الأذى لقوله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكُمْ عَنِ الْمَحِيضِ فَلَمَّا هُوَ أَذَى فَاعْتَزِلُوهُ﴾ النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن<sup>(١٦)</sup>.

ولهذا قلنا: يتربّ<sup>(١٧)</sup> الأحكام على هذا الوطه فيثبت به احصان<sup>(١٨)</sup> الواطئ، وتحل<sup>(١٩)</sup> المرأة للزوج الأول، ويثبت به حكم<sup>(٢٠)</sup> المهر والعدة والنفقة.

ولو امتنعت عن التمكين لأجل الصداق كانت<sup>(٢١)</sup> ناشزة عندهما، فلا تستحق النفقة.

وحرمة<sup>(٢٢)</sup> الفعل لا تنافي ترتّب الأحكام كطلاق الحائض والوضوء<sup>(٢٣)</sup> بالمياه المغصوبة، والاصطياد بقوس<sup>(٢٤)</sup> مغصوبة، والذبح<sup>(٢٥)</sup> بسكين مغصوبة، والصلوة<sup>(٢٦)</sup> في الأرض المغصوبة، والبيع<sup>(٢٧)</sup> في وقت النداء، فانه يتربّ الحكم على هذه التصرفات مع اشتمالها على الحرمة.

وباعتبار<sup>(٢٨)</sup> هذا الأصل قلنا في قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْبِلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾.

---

(١) قوله (وبه فارق) الخ أي بما ذكرنا أن عدم بقاء المشروع في الأفعال الشرعية يجب نهي العاجز.

(٢) قوله (ألا يعجز العبد عن الفعل) لأن تصوره لا يعتمد المشروعية، لأنها لن تتحقق هذه الأفعال مع صفة القبح، لأنها توجد حسًّا فلا يسع وجودها بسبب القبح والمراد بالأفعال الحسية: ما يعرف حسًّا ولا يتوقف تتحققها على الشرع.

وقيل ما يكون معانيها المعلومة قبل الشرع باقية على حالها بعد ورود الشرع لم يتغير به أصلًا كالرثنا والقتل وشرب الخمر وغير ذلك.

(٣) قوله (حكم البيع الفاسد) بان باع عبدًا شرط أن يخدم البائع شهراً، وهو منهى عنه بما روی انه عليه الصلة والسلام (نهى عن بيع وشرط). وغير ذلك، فان النهي فيه ورد لمعنى في غير البيع وهو: الفضل الحالي عن العوض.

والشرط الفاسد فلا ينعدم به أصل المشروع لانه ايجاب وقبول من أهله في محله.

(٤) قوله (النذر بصوم يوم النحر) ولقلائل ان يقول: محق الكلام ان يقول: وصوم يوم النحر، لأن الكلام حيث ذكر في نظائر النواهي التي وردت على التصرفات المشروعة التي هي مشروعة بأصلها غير مشروعة بوصفها، وصوم يوم النحر هو المشروع بأصله بوجود ركنه نهاراً مع النية وانما الفساد في الوصف وهو الاعراض عن ضيافة الله تعالى.

واما النذر فهو صحيح عندنا من كل وجه.

ولا يصح عند الشافعي رح فلا يصح نظيرًا، اللهم إلا أن يقال: النذر بصوم يوم النحر حكم الصوم فيصلح نظيرًا على طريق التسامح لأن صحته مبني على صحة الصوم على الاختلاف.

(٥) قوله (يفيد الملك) الخ.. لانه ايجاب وقبول صدر من أهله في محله، ولا يختلف من ذلك بشرط فاسد فكان أمراً زائداً على العقد، فكان البيع الفاسد عقداً شرعاً بأصله، فكان مفيداً للملك.

لكن لما كان حراماً شرعاً كان واجب النقض حفاظاً للشرع.

(٦) قوله : (وهذا بخلاف نكاح) الخ.. هذا جواب إشكال يرد على تفريع حكم البيع الفاسد، أو جواب نقض يرد على الكلى المذكور.

أعني ان النهي عن الأفعال الشرعية يقتضي بقاء المشرعية وذلك لأن نكاح المشرفات منهى عنه بقوله تعالى **﴿وَلَا تنكحُوا المشرفات﴾**.

ونكاح منكوبة الأب منهى عنه بقوله تعالى **﴿وَلَا تنكحُوا مَا نكحْ أَبَاؤُكُم﴾**. والنكاح فعل شرعي مع انه لم يبق مشروعًا أصلًا.

وكذلك قوله تعالى **﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ امْهَاتُكُمْ : إِلَى قُولِهِ وَالْمَحْصَنَاتِ مِنَ النِّسَاءِ﴾** في معنى النهي عن نكاح المحارم وغيرها لأن التحرير والنهي كل منها بمعنى المع. ومعندة الغير في معنى منكوبة الغير.

والنكاح بغير شهود منهى عنه بقوله عليه السلام (لا نكاح إلا بشهود) لأن النفي بمعنى النهي وألا يلزم أن لا يقع النكاح بغير شهود، وقد يقع فيلزم الخلف في كلام الشارع وهو متفق في كلامه بالاتفاق.

فأصحاب بان القول ببقاء المشرعية انما هو فيما أمكن اثبات الحرمة مع شرعية موجبة، وهنا لم يمكن ذلك، لأن موجب النكاح حل التصرف.

وموجب النهي حرمته، وهو متبادران فاستحال الجمع بينهما فيحمل النهي المذكور على النفي والفسخ.

والنفي لا يقتضي بقاء المشرعية لأن بقاءها إنما يلزم في النفي ضرورة اقتضاء تصور الفعل ليكون العبد مبتدئ بين ان يأتي باختياره أو يترك باختيار أو لا اجلاء في النفي فافهم.

(٧) قوله ( والنكاح بغير شهود) أي لا يلزم على أصلنا المحكم الاعتراض من جهة النكاح بغير شهود لانه منفي بقوله عليه السلام (لا نكاح إلا بشهود) رواه الدارقطني فكان نسخاً لا نهياً.

وكان كلامنا في النهي دون النفي والنسخ، فيكون ذلك اخباراً عن عدمه كقولك لا رجل في الدار، وذلك لا يوجب بقاء المشرعية بل يوجب انتفاءها ضرورة صدق الخبر.

(٨) قوله ( وقد أمكن) الخ.. أي بين موجب البيع ( وهو ثبوت الملك) وبين موجب النهي ( وهو حرمة التصرف).

يعني ان النكاح بخلاف البيع، حيث يمكن فيه القول ببقاء المشرعية والعمل بحقيقة النهي.

لان البيع انما شرع لملك العين والتحرير فلا يضاده، والتحرير انما أيضاً الحل لا الملك.

والحل في البيع يثبت تبعاً فلا يضاده التحرير.

(٩) قوله (يوم النحر) وهو اليوم العاشر وبذلك اشتهر العاشر مع أن أيام النحر ثلاثة العاشر والحادي عشر والثاني عشر.

(١٠) قوله (يصح نذره) لانه نذر بصوم مشروع.

ولو كان الصوم في هذه الايام غير مشروع لم يصح النذر به كما هو حكم سائر المعاشر.

(١١) قوله (لانه نذر بعبادة) الخ. أي يصح النذر بالصلة في الأوقات المكرورة، كما يصح النذر بالصوم في يوم النحر، أي صحيح بأصله لانه يساوي سائر الأوقات في كونها ظرفاً صالحأً لعبادة فاسدة بوصفه.

وهو ان الوقت منسوب الى الشيطان، كما جاءت به السنة لان النبي ﷺ نهى عن الصلة عند طلوع الشمس، ودلوكها أي زوالها، وغروبها وقال ﷺ (لا يتحرى أحدكم فيصلني عند طلوع الشمس ولا عند غروبها) وفي رواية قال:

( اذا طلعت الشمس فدعوا الصلة حتى يبرز واذا غاب حاچب الشمس فدعوا الصلة حتى يغيب ولا تحاذوا بصلة تكم طلوع الشمس ولا غروبها فانها تطلع بين قرني الشيطان )

(١٢) قوله (ولهذا قلنا) الخ أي ولأجل ان النهي يوجب بقاء التصرف مشروعأً قلنا: اذا شرع في النفل في هذه الأوقات لزمه بالمشروع ووجب عليه القضاء، وينبغي ان يقضي في وقت كامل فان قضى في هذه الأوقات اجزاء وقد أساء.

(١٣) قوله (وارتكاب الحرام) الخ جواب سؤال مقدر وهو ان يقال: كيف يصح القول بلزوم الاتمام بالمشروع وفيه التزام ارتكاب الحرام؟

(١٤) قوله (وبه فارق) الخ. أي بما ذكرنا: انه يمكنه الاتمام في الصلة وبدون الكراهة فارق المشروع في الصلة في هذه الأوقات من المشروع في صوم يوم النحر. فانه اذا شرع في الصوم في يوم النحر لا يلزم الاتمام واذا أفسده لا يلزم القضاء في ظاهر الرواية.

وعن أبي يوسف انه يلزم القضاء والاتمام في الصوم كما في الصلة. وجه الفرق ان الصوم مقدر باليوم فلا يمكنه الاتمام بدون الاعراض عن الأكل والشرب في ذلك اليوم وهو مكره فلا يمكنه الاتمام بدون الكراهة.

بخلاف الصلة فانها لا توجد بالوقت لانه ظرفها والظرف لا تأثير له في ايجاد المظروف، بل الصلة توجد بفعال معلومة، والوقت مجاور لها فلا يمكن فساد الوقت مؤثراً في فسادها فتدبر.

(١٥) قوله ( ومن هذا النوع ) الخ .. هذا جواب إشكال يرد على ان النهي عن الأفعال الحسية يقتضي قبحاً بعينه فلا يكون مشروعاً أصلاً، أي لا يأصله ولا بوصفه.

وهو ان الوطء فعل حسي مع انه يبقى مشروعأً بعد النهي ، ولهذا ثبت لاحكام الشرعية به.

فأحاب بان الوطء حالة الحيض وان كان فعلاً حسياً، لكنه منهى لمعنى الادنى، لا لمعنى في عينه، حتى لو ذهب الأذى جاز الوطء فلا يكون حراماً بعينه، فكان هذا بمتزلة الاستثناء من حكم النوع الأول.

(١٦) قوله ( فاعتلوا النساء ) أي فاجتنبوهن ولا تقربوهن في المحيض أي الحيض والمحيض والحيض كالمحبطة للخيط.

(١٧) قوله ( يترتب الاحكام المشروعة على هذا الوطء لانه غير منهى لمعنى في عينه، بل لمعنى في غيره .

(١٨) قوله ( احسان الواطيء ) أي للرجم واحسان الرجم : ان يكون عاقلاً بالغاً مسلماً قد دخل بأمرأته دخولاً حلالاً.

فإذا وطىء الحائض كان محضناً كما اذا وطىء غير الحائض حتى لوزني بعد ذلك كان خدنه . الرجم دون الجلد.

(١٩) قوله ( وتتحل ) الخ .. يعني اذا كانت المرأة مطلقة بثلاث تطليقات فتزوجها زوج آخر ودخل بها في حالة الحيض وطلقها تحل للزوج الأول.

(٢٠) قوله ( حكم المهر ) الخ .. فانه يجب المهر على الزوج بهذا الوطء كاملاً . وكذا تجب العدة بهذا الوطء لو طلقها . وكذا تجب النفقة بهذه العدة .

(٢١) قوله ( كانت نائزة عندهما ) أي الصاحبين فلا تستحق النفقة ، كما لو امتنعت بعد ان وطئت في غير حالة الحيض عن التكمين بالوطء ، وانما تترتب الاحكام المشروعة على هذا الوطء لانه غير منهى لمعنى في عينه .

(٢٢) قوله ( وحرمة الفعل الخ . . جواب سؤال مقدر وهو ان يقال : ان الوطء في هذه الصورة حرام فلا يصلح ان يكون سبباً للاحكم المنشروعة . أما الحكم المنشروع نعمة وكراهة فلا ينال بما هو حرام ومعصية كما قال الشافعى رح . فأجاب بان حرمة الفعل لا تنافي ثبوت الاحكام شرعاً .

(٢٣) قوله ( والوضوء ) الخ . . فان التوضي بها كان حراماً لكنه يترتب عليها الاحكام الشرعية من اباحة الصلة ومس المصحف وغيرها .

(٢٤) قوله ( بقوس ) الخ . . فان الاصطياد بهذا القوس وان كان حراماً لكنه يترتب عليه الاحكام الشرعية من حل الصيد ، وافادة الملك وغيرهما .

(٢٥) قوله ( والذبح ) الخ . . فان الذبح بهذه السكين وان كان حراماً ، لكنه يترتب عليه

(٢٦) قوله ( والصلة ) الخ . . فان الصلة في الأرض المغصوبة وان كان حراماً لكنه يترتب عليها جواز الصلة ، لكنها تكره لقبيح جاوره .

فان قيل : الفرق بين وطه الحائض والصلة في الأرض المغصوبة في كون الأول حراماً ، والثاني مكرورها ، مع كون المعنى الذي هو قبيح لاجله وهو الأذى وشغل حق الغير مجاوراً .

قيل القياس يقتضي كراهيته وطه الحائض إلا ان الحرمة ثابتة بالاجماع أو بالنص على خلاف القياس .

(٢٧) قوله ( والبيع ) الخ . . فان البيع في هذا الوقت وان كان منهياً عنه لكنه يفيد الملك غيره من احكام البيع .

ثم الحرمة في الأمور المذكورة لاشتمالها على شغل ملك الغير واستعماله بدون الاذن فافهموا ولا تزل .

(٢٨) قوله ( وباعتبار هذا الأصل ) أي باعتبار ان حرمة الفعل لا تنافي ثبوت الاحكام . أو باعتبار ان النهي عن التصرفات الشرعية يقتضي بقاء المنشروعة .

## فصل في تعريف<sup>(٦)</sup> طريق المراد بالنصوص

ان الفاسق من أهل<sup>(١)</sup> الشهادة فينعقد النكاح بشهادة<sup>(٢)</sup> الفساق، لأن النبي عن قبول الشهادة بدون الشهادة محال وإنما<sup>(٣)</sup> لم تقبل شهادتهم لفساد في الأداء لا لعدم الشهادة أصلًا.

وعلى<sup>(٤)</sup> هذا لا يجب عليهم اللعان<sup>(٥)</sup>، لأن ذلك اداء الشهادة ولا اداء مع الفسق.

### بحث طريق معرفة المراد بالنصوص

اعلم ان لمعرفة المراد بالنصوص طرقا منها:

ان اللفظ اذا كان حقيقة لمعنى ومجازاً لأخر، فالحقيقة أولى<sup>(٧)</sup> مثاله<sup>(٨)</sup>: ما قال علماؤنا البنت المخلوقة من ماء الزنا يحرم على الزاني نكاحها.

وقال<sup>(٩)</sup> الشافعي رح يحل.

والصحيح ما قلنا لأنها بنته<sup>(١٠)</sup> حقيقة فتدخل تحت قوله تعالى ﴿حرّمت عليكم امهاتكم وبناتكم﴾.

ويتفرّع منه الأحكام على المذهبين من حل<sup>(١١)</sup> الوطه ووجوب المهر ولزوم النفقة وجريان التوارث، وولاية المنع عن الخروج والبروز<sup>(١٢)</sup>.

ومنها ان احد المحملين اذا اوجب تخصيصاً في النص دون الآخر، فالحمل على ما لا يستلزم التخصيص اولى.

مثاله في قوله تعالى **﴿أو لامست النساء﴾** فاللامسة لو حملت على<sup>(١٣)</sup> الواقع كان النص معمولاً به في جميع صور وجوده.

ولو حملت على المس باليد كان النص مخصوصاً به في كثير من الصور، فان مس المحارم والطفلة الصغيرة جداً<sup>(١٤)</sup> غير ناقض لل موضوع في اصح قول الشافعى.

ويتفرع<sup>(١٥)</sup> منه الاحكام على المذهبين، من اباحة الصلة، ومس المصحف ، ودخول المسجد ، وصحة الامامة، ولزوم التيمم عند عدم الماء، وتذكر المس في أثناء الصلة.

ومنها ان النص اذا قرئ بقراءتين او روى بروايتين، كان العمل به على وجه يكون عملاً بالوجهين اولى.

مثاله في قوله تعالى **﴿وأرجلكم﴾** قرئ بالنصب عطفاً على المغسول، وبالخفض<sup>(١٦)</sup> عطفاً على المسوح.

فحملت قراءة الحفظ على حالة التخفف ، وقراءة النصب على حالة عدم التخفف وباعتبار<sup>(١٧)</sup> هذا المعنى قال البعض : جواز المسع ثبت<sup>(٤)</sup> بالكتاب .

وكذلك قوله تعالى **﴿حتى يطهرون﴾** قرئ بالتشديد والتحفيف. فيعمل<sup>(١٩)</sup> بقراءة التخفيف فيها اذا كان أيامها عشرة. وبقراءة التشديد فيها اذا كان أيامها دون العشرة.

وعلى<sup>(٢٠)</sup> هذا قال أصحابنا: اذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة

أيام لم يجز وطء الحائض حتى تغتسل، لأن كمال الطهارة يثبت بالاغتسال.

ولو انقطع دمها لعشرة أيام، جاز<sup>(٢١)</sup> وطئها قبل الغسل، لأن مطلق<sup>(٢٢)</sup> الطهارة ثبت بانقطاع<sup>(٢٣)</sup> الدم.

ولهذا<sup>(٢٤)</sup> قلنا اذا انقطع دم الحيض لعشرة أيام في آخر وقت الصلوة تلزمها<sup>(٢٥)</sup> فريضة الوقت وان لم يبق من الوقت مقدار ما تغتسل فيه.

ولو انقطع دمها لأقل من عشرة أيام في آخر وقت الصلوة.  
إِنْ بَقَىَ<sup>(٢٦)</sup> مِنَ الْوَقْتِ مَقْدَارًا مَا تَغْتَسِلُ فِيهِ وَتُحْرَمُ لِلصَّلَاةِ لِزَمْتَهَا  
الفرضية إِلَّا فَلَا<sup>(٢٧)</sup>؟

ثم نذكر طرفاً من التمسكات الضعيفة ليكون ذلك تنبئها على  
موضع الخلل في هذا النوع منها.

ان التمسك بما روي عن النبي ﷺ (انه<sup>(٢٨)</sup> قاء فلم يتوضأ)  
لاثبات أنَّ القيء غير ناقض ضعيف<sup>(٢٩)</sup>؟

لان الأثر يدل على انَّ القيء لا يوجب<sup>(٣٠)</sup>الوضوء في الحال ولا  
خلاف فيه، وإنما الخلاف في كونه ناقضاً<sup>(٣١)</sup>؟

وكذلك<sup>(٣٢)</sup>التمسك بقوله تعالى ﴿حَرَّمْتُ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ لاثبات  
فساد الماء بموت الذباب ضعيف: لأن النص يثبت حرمة الميتة ولا  
خلاف فيه. وإنما الخلاف في فساد الماء.

وكذلك التمسك بقوله عليه السلام (حتىه ثم اقرصيه ثم اغسليه  
بالماء). لاثبات ان الخل لا يزيل<sup>(٣٣)</sup>النجل ضعيف، لأن الخبر  
يقتضي وجوب غسل الدم بالماء فيتقييد بحال وجود الدم على  
المحل، ولا خلاف فيه، وإنما<sup>(٣٤)</sup>الخلاف في طهارة المحل بعد  
زوال الدم بالخل.

وكذلك التمسك بقوله عليه السلام (في اربعين شاة شاة) لاثبات عدم جواز دفع القيمة ضعيف، لانه يقتضي وجوب الشاة. ولا خلاف فيه، وانما<sup>(٣٥)</sup> الخلاف في : سقوط الواجب بأداء القيمة.

---

(١) قوله (من أهل الشهادة) ولسائل ان يقول: ان الشهادة هو اخبار عن علم، وذلك تصور من الفاسق ولا يلزم من ذلك أهلية الشهادة حتى يكون الفاسقون أهلها، وإلا لزم أن يكون الصبي والعبد من أهلها لأنهما يقدران أيضاً على الاخبار عن علمهما. واجيب بان هذا مسلم إلا ان أهلية الشهادة في الشاهد شرطاً جماعاً، لأن الشهادة نفاذ القول على الغير وهو غير متصور إلا من له الولاية وذا بالأهلية وليس بالصبي والعبد. بخلاف الفاسق فانها موجودة فيه لأنها بالتكليف في الحرية وقد تحقق في الفاسق.

(٢) قوله (بشهادة الفساق) حتى لو تزوج امرأة بحضور شاهدين فاسقين يقرر ذلك النكاح شرعاً، حتى لو أتى العاقدان عند القاضي وأخبرا بالنكاح بشهادتهما، وجب على القاضي ان يقرر ذلك للنكاح، لأنهما من أهل الشهادة بمقتضى النهي، بناء على ان النهي من الأفعال الشرعية يقتضي بقاء المشرعية، لأن النهي عن قبول الشهادة بدون الشهادة محال، لأن قبول الشيء وعدمه انما يتصور بعد وجود ذلك الشيء فثبت انه من أهل الشهادة.

(٣) قوله (وانما) الخ... جواب عما يرد عليه من أن الفساق لما كانوا من أهل الشهادة ينبغي ان تقبل شهادتهم، فأجاب بقوله وانما الخ...

(٤) قوله (وعلى هذا) أي على ان شهادة الفاسق غير مقبولة لفساد في ادانتها.

(٥) قوله (اللعان) بيانه اذا قذف الرجل امرأته بالزنا، وهمما من أهل الشهادة، والمرأة من يحد قاذفها، بان كانت عفيفة من الزنا، فطالبته بموجب القذف فعليه اللعان. وهو في اللغة الطرد والبعد.

وفي الشرع هي شهادات مؤكّدات بالايمان مقرّونة باللعان وفي الغضب، قائمة مقام حد القذف في حقه. ومقام حد الزنا في حقها.

وصفة اللعان ان يتندى القاضي بالزوج فيشهد أربع شهادات ويقول في كل مرة أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا يشير اليها في جميع ذلك، ويقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين.

ثم تشهد المرأة أربع مرات تقول في كل مرة أشهد بالله انه لمن الكاذبين في مارمانبي به من الزنا، وتقول في الخامس: غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيما رمانبي به من الزنا.

(٦) قوله (في تعريف) الخ... أي في بيان ارادة المعنى بالنصوص، أو في تعين المراد بالنصوص.

(٧) قوله (أولى) لانه لا يخلو اما ان يكون للمجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له أولا.

فان لم تكن فلا يجوز الحمل على المجاز ويجب العمل على الحقيقة.

وان كانت فالحكم على العكس فلا معنى لقوله فالحقيقة أولى.

واجيب بأنه لم يذكره المصنف رح اعتماداً على ما ذكره سابقاً اللهم إلا ان يقال ان الأولى بمعنى يجب فاندفع الاشكال، هذا اذا كان في الكلام حج و لم يكن المجاز متعارفاً فاما اذا كان مجازاً متعارفاً ففيه خلاف على ما سبق.

(٨) قوله (مثاله ما قال) الخ.. الكلمة ما: مصدرية أي مثاله قول علمائنا: وفي حمل القول على المثال تسامح، فان المثال لما كان في القول جعل قول علمائنا عين المثال فافهم.

(٩) قوله (وقال الشافعي رح) يحل لانها لا تدخل تحت قوله تعالى (وبناتكم) وذلك لأن المراد بالبنات المنسوبات الى شخص في تخاطب الناس ولا ريبة ان المخلوقة من ماء الرانبي لا تنسب اليه عرفاً وعدة.

ولنا ان اللفظ اذا كان حقيقة لمعنى ومجازاً لآخر فالحقيقة أولى على ما سبق.

(١٠) قوله (بنته حقيقة) وهذا اللفظ يتحمل ان يراد به الحقيقة الشرعية أو اللغوية فحمل الشافعي رح على الشرعية، ونحن حملنا على اللغوية لأن الشرعية كالمجاز بالنسبة الى اللغوية.

(١١) قوله (من حل الوطه) وهذا ظاهر لانه لما صبح للرانبي نكاح بنته هذه، ترتب أحكام النكاح عنده، وهي مذكورة في الكتاب. ولم يترتب عندنا لعدم صحة النكاح.

(١٢) قوله (والبروز) أي الظهور عطف تفسيري للخروج، وقيل: البروز خاص لا يستعمل إلا في الخروج لقضاء الحاجة.

(١٣) قوله (على الواقع) الخ.. خلافاً للشافعي ومن تبعه، ولذا قال بوجوب الوضوء بمس المرأة الأجنبية.

ونحن حملناه على الواقع وهو المناسب للسياق والسباق وبيان نوعي التيمم وهو مأثور عن علي وابن عباس وغيرهما رضي الله عنهم اجمعين.

فإن قلت حقيقة اللمس المس باليد، ومنه بيع الملامسة، والواقع مجاز، والعمل بالحقيقة أولى.

فقلت إن المجاز أولى واهون من التخصيص لأن فيه إبطال بعض موجب الكلام وليس في المجاز إبطال فكان المجاز أولى.

(١٤) قوله (جداً) مفعول مطلق أي جداً أي صغرتها تماماً كاماً.

(١٥) قوله (يتفرع منه الأحكام) أي يتفرع من الاختلاف بيننا وبين الشافعي رح الأحكام عند مس النساء فإنه اذا مس رجل متوضئ امرأة تباح له الصلة ومس المصحف ودخول المسجد وتصح الامامة وهذا عندنا.

ويلزم التيمم عند عدم الماء وعند تذكر المس في أثناء الصلة اذا لم يجد الماء وهذا عنده فافهم.

(١٦) قوله ( وبالخض عطفاً على الممسوح) فالنصب والخض يتعارضان.

لان النصب يقتضي وجوب غسل الرجل مطلقاً في حالة التخفيف وغيرها.

والخض يقتضي وجوب المسح في الحالتين. فإذا كان الأمر هكذا فلما جرم حملت قراءة الخض على التخفيف وقراءة النصب على حالة عدم التخفيف عملاً بالقراءتين، لأن الأصل هو الإعمال بقدر المحال دون الاتهام.

ولقائل ان يقول يشكل عليه من وجهين:

احدهما أن الجر محمول على الجوار كما في قولهم حجراً ضبّ خرب ولا يصح ان يكون عطفاً على الممسوح والا لكان مسح الرجلين مغياً بالكتعبين وليس كذلك، لأن المسح لم تشرع له غاية في الشرع كما في مسح الرأس بل الفرض فيه مقدر بثلاث أصابع اليد أو الرجل على الخلاف.

وثانيهما ان النصب محمول على محل (برؤوسكم) فلا يلزم الفصل بين المعطوف والممعطوف عليه بالأجنبي.

وليكن الجواب عن الأول: بأنه غاية لمحل المسح لا المسح، ولا نزاع في ان الرجل الى الكعب محل المسح.

وعن الثاني: بان الاعتراض في أثناء الكلام غير مستبعد لنكتة واعتراض وامسحوا برأوسكم هنا لبيان الحمل والترتيب.

(١٧) قوله (وباعتبار هذا المعنى) أي باعتبار قراءة الخف على حالة لبس الخف والنصب على حالة عدم لبس الخف.  
قال بعض المشايخ: ان مسح الخف ثبت بالكتاب.

وقال أكثرهم جوازه ثبت بالسنة المشهورة لا بالكتاب والجر محمول على القرب والجوار.

(١٨) قوله (ثبت بالكتاب) فان قيل: الكتاب يقتضي فرضية المسح لا جوازه.  
قيل انه بعد ما مسح على الخفين يقع عن الفرض.  
فان قيل كيف يكون هذا عملاً بالكتاب وظاهره يقتضي جواز المسح على الرجل، وأنت.  
توجيه على الخف.

قيل: هذا أصبح بطريق المجاز، لأن الخف أقيم مقام البشرة أي بشرة القدم عرفاً فان من قبل خف الأمير يقال: انه قبل رجل الأمير فصار مسح الخف بمنزلة مسح القدم لشدة اتصاله به.

وقال أكثر العلماء ثبت بالسنة المشهورة لا بالكتاب، والجر محمول على القرب والجوار، أو للعطف على الرأس، والمراد بالمسح الغسل في حق الأرجل، وإنما ذكر الغسل بصورة المسح في حق الأرجل للمشاكلة وهي:  
ان يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته كقوله تعالى **﴿وَجَزاءُ سَيِّئَةٍ مِّثْلُهَا﴾**.

(١٩) قوله (فيعمل) الخ. . وإنما حملنا قراءة التخفيف على العشرة، وقراءة التشديد على ما دون العشرة.

لأن الدم بعد العشرة لا يتحمل العود، لأن الحيض لا يزيد على العشرة فلا يحتاج إلى تأكيد الطهارة بالاغتسال، وفيما دون العشرة احتمال العود ثم فاحتاج إلى تأكيدتها بالاغتسال أو ما يقوم مقامه فيترجح الانقطاع على جانب عدم الانقطاع.

(٢٠) قوله (وعلى هذا) أي لأجل أن حمل قراءة التخفيف على العشرة، والتشديد على ما دونها.

(٢١) قوله (جاز وطئها) الخ. . فان قيل: ان قراءة التشديد يقتضي حرمة القربان قبل الاغتسال بالعبارة، لأن ما قبل الغاية من قبيل العبارة، وقراءة التخفيف يقتضي اباحة القربان بدون الغسل بالاشارة، لأن مفهوم الغاية عندنا من قبيل الاشارة، ولا معارضة بين العبارة

والإشارة فلا يحتاج إلى حمل كل قراءة على محل آخر، لتعيين العمل بالعبارة فلا يحل القربان إلا بعد الاغتسال مطلقاً، سواء كان الانقطاع لأكثر الحيض أو أقل. وقال زفر والشافعي رح اذا انقطع دمها لعشرة أيام لم يقربها الزوج ما لم تغتسل عملاً بقراءة التشديد.

لكتنا نقول: هذا عمل بظاهر قراءة التشديد وفيه تعطيل قراءة التخفيف مع امكان العمل بالقراءتين وهو لا يجوز لأن الأصل (هو الاعمال بقدر المحال دون الاهمال).

(٢٢) قوله (لان مطلق) الخ لأن قراءة التشديد تناسب القطع دون العشرة لأنها دالة على كمال النطهر وهو الغسل وما يجري مجراء، وعند الأقل يمكن العود فيتتأكد القطع بالغسل. وقراءة التخفيف تلائم القطع على العشرة لأنها مخبرة عن مطلق الطهارة وهو حاصل بمجرد الطهارة اذا اخرجت عن الحيض، وعند العشرة لا يمكن العود لأنها لا يزيد عليها إذ هي أقصى مدها على ما ثبت بالحديث فافهم.

(٢٣) قوله (بانقطاع الدم) لأن الطهر عبارة عن انقطاع دم الحيض يقال: طهرت المرأة: اذا خرجت من حيضها.

(٢٤) قوله (ولهذا) أي ولأجل أن مطلق الطهارة يثبت بانقطاع الدم.

(٢٥) قوله (تلزمها) الخ.. لأن لزوم الفريضة إنما يسقط عنها للتخفيف للحائض فإذا زال الحيض يعود اللزوم كما كان وقد زال الحيض بقراءة التخفيف على انقطاع الدم بعشرة فتلزمها الفريضة.

(٢٦) قوله (إن بقى من الوقت) إنما شرط أن بقى من الوقت مقدار ما تغتسل فيه وتحرم، لأن الواجب على المكلف لا بد له من القدرة على أدائه وان كانت متوجهة وقد وجدت هنا، أي في آخر وقت الصلة لأن الوقت يحتمل الامتداد كما كان لسليمان على نبينا وعليه السلام توقف الشمس حين عرض عليه الخيل الصافنات الجياد وفاته صلة العصر.

أو الورد الذي كان له في ذلك العصر الوقت لاشتغاله بها، وأهلك تلك الخيل بالعمر وضرب الاعناق كما قال الله تعالى في كتابه المجيد (فطفق مسحاً بالسوق والاعناق) حيث شغله عن ذكر ربه وعبادته وتهن النفس بمنعها عن حظوظها، فجازاه الله تعالى بان أكرمته برد الشمس الى موضعها من وقت الصلة وليتدارك ما فاته من الصلة الورد، وسخر الريح بدلاً من الخيل (تجري بأمره رحاء حيث أصاب).

ولا يقال في هذا المقام بان في اعتبار القدرة الموهومة لزم تكليف مالا يطاق لعدم تصور الاداء في هذا الوقت الموهوم.

وحاصل الجواب:

انها اعتبرت لوجوب اداء لا للداء في هذا الوقت فافهم.

(٣٧) قوله (نولا) أي وان لم يبق من الوقت الذي انقطع دمها فيه مقدار ما تغسل فيه وتحرم للصلوة.

(٣٨) قوله انه قاء الخ... هذا مما لم يثبت عند أهل الحديث بل ثبت خلافه في الاحاديث الصحيحة.

فمنها ما اخرجه ثلاثة وصححه الترمذى والحاكم عند أبي الدرداء مرفوعاً (فقاء فتوضاً).

ومنها ما اخرجه مالك من حديث ابن عمر موقوفاً (كان اذا رعف رجع فتوضاً). ومنها ما اخرجه الشافعى وغيره عنه من اصابه رعاف او مذىء او قيء انصرف فتوضاً) وغيرها من الاحاديث المتعددة ترکناها لخوف الإطناب.

وليس للشافعى حجة إلا ما اخرجه الدارقطنى عن ثوبان مرفوعاً: قاء فدعانى بوضوء قلت: يا رسول الله أفر ينفع الوضوء من القيء؟ قال لو كان فريضة لوجدته في القرآن، واستناده واجداً وليس من الصحيح إلا قصة الانصارى في نزف الدم.

(٣٩) قوله (ضعيف) الخ... كما استدل به الشافعى ومن تبعه، وجه التمسك بما روى ان الوضوء لو كان واجباً عليه لتوضأ كيلا يكون تاركاً للواجب الذي كان عليه.

(٤٠) قوله لا يوجب الوضوء في الحال أي متصل بالقيء لأن الفاء للوصول مع التعقب ولا كلام فيه.

وانما كلامنا في ان القيء ناقض للوضوء ويجب الوضوء عند القيام الى الصلوة لا في الحال.

(٤١) قوله (نافضاً) أي للوضوء فتحن نقول ان القيء ناقض لكن لا يجب الوضوء في الحال.

وعند الشافعية غير ناقض أصلأ.

(٤٢) قوله (و كذلك التمسك) الخ... وجه التمسك ان النص يثبت حرمة الميتة، والذباب ونحوه اذا مات تناوله اسم الميتة ف تكون حراماً، والحرمة لا بطريق الكراهة آية نجاسته، فقد ثبت فساد الماء بموت الذباب فيه لانه نجس.

قلنا: لا نسلم هذا على الاطلاق وسنته ان المُنجس في الميتات هو اختلاط الدم وما له ليس بمنجس.

على انه منقوض بالطين: بانه حرام لا بطريق الكرامة وليس بنجس فكيف يقال بفساد الماء بموت الذباب فيه؟

(٣٣) قوله (النجس) الخ... لان الأمر يقتضي وجوب غسله بالماء فلو جاز غسله بغير الماء لزم ترك الاتمار وهو غير جائز.

ولان فيه تنصيضاً على أن ازالة النجاسة بالماء لا غير والتنصيص بالشيء يدل على نفي ما عداه عنده أي عند الشافعي رح.

(٣٤) قوله (وانما الخلاف في طهارة المحل) الخ.. ونحن نقول بطهارته لزواله حسأ وعنه لا يظهر والنص ساكت عنه فلا يصح التمسك به.

وللخصم ان يقول: لما أمر الشارع بازالة الدم بالماء لم تكن ازالته بالخل معتبراً شرعاً وان تحققت الازالة حسأ.

واجيب بان استعمال عين الماء غير واجب بالإجماع بل الواجب ازالة النجاسة كيف ما كان، ولهذا لو قطع الثوب من محل النجاسة أو يقى الثوب سقط عنه استعمال الماء ولو كان استعمال الماء واجباً بعينه لما سقط.

(٣٥) قوله (وانما الخلاف في سقوط الواجب) فعند الشافعي رح لا يسقط. وعندنا اذا أدى قيمة الشاة مكانها بجزء عن الزكاة ، لان الخبر يقتضي وجوب الشاة. لان قول النبي عليه الصلوة والسلام وان كان خبراً لكنه تأكيد من الأمر في الوجوب ولا خلاف في وجوب الشاة، وانما الخلاف في سقوط الواجب باداء القيمة والنص ساكت عنه فلا يصح التمسك به لان النص لا يتعرض لعدم سقوط الواجب باداء القيمة.

وللخصم ان يقول: إذا وجبت الشاة زكاة لا يخرج عن عهدة وجوب الزكاة إلا بأدائها، ألا ترى انه اذا وجبت أربع ركعات في الظهر لا يخرج عن عهدها اذا عبد الله تعالى على هيئة اخرى.

واجيب عنه: بان اعداد الركعات في الصلوة غير معقول المعنى لما ثبت ان القياس لا يجري في اعداد الركعات والعقوبات، فلهذا لا يخرج عن عبادة بعبادة اخرى. بخلاف وجوب الشاة فان علته دفع حاجة الفقير وهي موجودة في القيمة.

## بحث التمسّكات الضعيفة الفاصلة

وكذلك التمسّك بقوله تعالى ﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ لاثبات وجوب العمرة ابتداء ضعيف، لأن النص يقتضي<sup>(١)</sup> وجوب الاتمام وذلك انما يكون بعد الشروع ولا خلاف فيه، وانما الخلاف في وجوبها ابتداء<sup>(٢)</sup>.

وكذلك التمسّك بقوله عليه السلام (لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين ولا الصّاع بالصاعين) لاثبات ان البيع الفاسد لا يفيد<sup>(٣)</sup> الملك ضعيف، لأن النص يقتضي تحريم البيع الفاسد ولا خلاف فيه، وانما الخلاف في ثبوت الملك وعدمه.

وكذلك التمسّك بقوله عليه السلام (ألا لا تصوموا<sup>(٤)</sup>) في هذه الأيام فانها أيام أكل وشرب وبعال) لإثبات أن النذر بصوم يوم النحر لا<sup>(٥)</sup> يصح ضعيف، لأن النص يقتضي حرمة الفعل ولا خلاف في كونه حراماً، وانما الخلاف في إفادة<sup>(٦)</sup> الأحكام مع كونه حراماً، وحرمة<sup>(٧)</sup> الفعل لا تنافي ترتب الأحكام. فان الاب لو استولد<sup>(٨)</sup> جارية ابنه يكون حراماً ويشبت<sup>(٩)</sup> به الملك للأب.

ولو ذبح شاة بسكنين مغصوبة يكون حراماً، ويحل المذبوح.

ولو غسل الثوب النجس بماء مغصوب يكون حراماً، ويظهر به الثوب.

ولو وطىء امرأة في حالة الحيض يكون حراماً ويثبت به احصان الواطئ ويثبت الحل للزوج الأول.

(١) قوله (يقتضي) الخ فانها واجبة عنده، وغير واجبة عندنا والنص ساكت عنه.

(٢) قوله (ابتداء فان قيل) ذكر في الهدایة أن قوله تعالى ﴿وأقروا الحج و العمرة لله﴾ معناه: ان يحرم بهما من دويرة أهله ثم قال هكذا روى عن علي وابن مسعود فيكون ما ذكر في الهدایة مفيدةً لوجوب الحج و العمرة ابتداء. قلنا زيف هذا الوجه على هذا الطريق وهو: أن يراد به الاتمام ظاهراً كيف وهو حقيقة الاتمام.

فاما على ما ذكره صاحب الهدایة فلنجد عنه بطريق آخر، بان يقال: بان صاحب الهدایة لم يستفدها المعنى من الآية، بل من الحادثة وهي: ان الناس كانوا يحرمون لهما من دويرة المصنف، فنزلت هذه الآية للتقرير ولبيان الفضيلة، فأراد هذا المعنى بهذا الاعتبار، لا للظاهر. وإلا فحقيقة الكلام وهو الأمر بالاتمام (والاتمام انما يكون بعد الشروع ونحن نقول به) لا الوجوب ابتداء لان القرآن في الحكم عدنا.

(٣) قوله (لا يفيد الملك ما قال الشافعي) دليله: أنَّ البيع الفاسد حرام للنهي عنه، ولِمَا كان المنهى عنه حراماً لا يصلح أن يكون سبباً لِمَا هو نعمة وكرامة وهو الملك، كالسرقة مثلاً. فانها لا توجب ملك السارق في المسروق.

قلنا: انه ضعيف بما مهدنا من قبل، من أنَّ النهي من الأفعال الشرعية يقتضي تقريرها. اعلم ان البيع الفاسد يفيد الملك عندنا بعد القبض.

و عند الشافعي لا يفيد وان اتصل بالقبض لانه حرام والحرام لا يصلح سبباً للملك الذي هو نعمة.

لکنا نقول: ان النص المذکور يقتضي تحريم البيع الفاسد والاختلاف فيه، وانما الكلام في ثبوت الملك عدمه والنص ساكت عنه فيكون ضعيفاً.

(٤) قوله (ألا لا تصوموا) الخ... روى عن ابن عباس وأخرجه الطبراني في معجمه عنه مرفوعاً (ألا لا تصوموا في هذه الأيام فانها أيام أكل وشرب و Beau ) وال Beau وقوع النساء وفيه ابراهيم بن مجمع وعن أبي هريرة رفعه.

(أيام مني أيام أكل وشرب) أخرجه الطبراني. وفيه سعيد بن سلام متزوك، كذبه ابن نمير، وقال البخاري يذكر بوضع الحديث.

قلت مختلف فيه والأصح توثيقه ويمثل هذه الآثار لا يثبت إلا ترتب الاثم وهو لا ينافي الصحة في نفسه كما في الصلة المكرورة ونظائره ما سيدركه المصنف رح.

(٥) قوله (لا يصح) أي عند الشافعي رح، لأن هذا نذر بالمعصية لورود النهي عن صوم هذه الأيام، والنذر بالمعصية غير صحيح لقوله عليه السلام والتحية (لا نذر في معصية الله).

ولنا: أن هذا النذر نذر بصوم مشروع، لأن الدليل الدال على مشروعيته وهو كف النفس التي هي عدو الله تعالى عن شهواتها لا يفصل بين يوم ويوم فكان مشروعًا، والنذر بما هو مشروع جائز، وما ذكر من النهي فانما هو لغيره، وهو ترك اجابة الله تعالى، لأن الناس أضيف الله تعالى في هذه الأيام وإذا كان لغيره لا يمنع صحته من حيث ذاته.

(٦) قوله (في افادة) الخ... اضافة المصدر الى المفعول، أي في افادة الفعل الحرام الاحكام الشرعية.

فعندها الفعل الحرام يفيد الحكم الشرعي كالوطء في حالة الحيض.  
وعنده لا يفيد على ما بینا من قبل.

(٧) قوله (احرمة الفعل) الخ... جواب سؤال وهو أن ثبوت الحكم الشرعي مع كون الفعل حراماً شرعاً لا يتصور لوجود المنافاة بينهما.  
فأجاب: بان حرمة الفعل لا تنافي ترتب الاحكام عليه عندنا.

(٨) قوله (استولد جارية) الخ.. أي اذا وطى جارية ابنه وولدت منه، فيكون هذا الوطء حرماً ومع هذا يثبت له الملك في الجارية.

(٩) قوله (ويثبت به الملك لحديث أنت ومالك لأبيك) رواه ابن ماجة عن جابر رض مرفوعاً ورجاله ثقة، وأخرجه ابن حبان في صحيحه عن عائشة رض نحوه، ورواه البزار وابن عدي في ترجمة سعيد بن بشير عن عمر بن الخطاب (رض)، والطبراني وابن عدي عن ابن مسعود (رض) وبالجملة لا امتراء في صحة متن الحديث.



## بحث تقرير حروف المعاني

الواو<sup>(١)</sup> للجمع<sup>(٢)</sup> المطلق<sup>(٣)</sup>، وقيل: ان الشافعي جعله<sup>(٤)</sup> للترتيب وعلى هذا الواجب الترتيب في باب الوضوء. قال علماؤنا رح: اذا قال لامرأته ان كلمت زيداً أو عمراً فأنت طالق، فكلمت عمراً ثم زيداً طلقت، ولا يشترط فيه معنى الترتيب والمقارنة.

ولو قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فأنت طالق فدخلت الثانية ثم دخلت الأول طلقت.

قال محمد رح: اذا قال ان دخلت الدار فأنت<sup>(٥)</sup> طالق تطلق في الحال، ولو اقتضى ذلك ترتيباً لترتب الطلاق به على الدخول ويكون ذلك تعليقاً لا تنجيزاً.

وقد تكون الواو للحال<sup>(٦)</sup> فتجمع بين الحال وذي الحال، وحيئذ تفيد معنى الشرط مثاله: ما قال في المأذون اذا قال لعيده: أَدَّ إِلَيْيَ أَلْفَاً وأنت حَرْ، يكون الاداء<sup>(٧)</sup> شرطاً للحرية.

وقال محمد في السير الكبير: اذا قال الامام للكافر افتحوا الباب<sup>(٨)</sup> وانتم آمنون لا يؤمنون بدون الفتح.

ولو قال للحربى أُنزل وأنت آمن لا يؤمن بدون التزول.

وانما تحمل<sup>(٩)</sup> الواو على الحال لطريق المجاز فلا بد من احتمال

اللفظ ذلك وقيام الدلالة على ثبوته كما في قول المولى لعبدة: أَدَّ إِلَيْ  
الْفَأَ وَأَنْتَ حَرْ فَانَ الْحَرِيَةَ تَحْقِيقَ حَالِ الْأَدَاءِ وَقَامَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى ذَلِكَ  
فَانَ الْمَوْلَى لَا يَسْتَوْجِبُ عَلَى عَبْدِهِ مَالًا مَعَ<sup>(١٠)</sup> قَيْمَ الرِّقِ فِيهِ وَقَدْ صَحَّ  
الْتَّعْلِيقُ بِهِ فَحَمِلَ عَلَيْهِ.

---

(١). قوله (الواو) الخ.. أي الواو العاطفة للجمع المطلق فانها تجيء جارّة للاستثناف وزائدة وغير ذلك من معانها المذكورة في موقعها، وانما قدم حروف العطف على الجارة لأنها أكثر وقوعاً لدخولها على الاسماء والأفعال بخلاف حروف الجرّ فانها تختص بالاسماء، وانما قدم الواو على سائر حروف العطف لأنها تدل على مطلق الجمع عند المحققين، وما سواها من الفاء وثم تدل على الجمع مع التعقيب فكان كالمركب والواو كالمفرد، والمفرد أصل المركب وسابق عليه فافهم.

(٢). قوله (للجميع) أي لاشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم المتعلق بالأول، فقولك جاءني زيد وعمرو ولاشتراكهما في المجيء.

(٣) قوله (المطلق) ومعنى الاطلاق:

كون الجمع أعم من أن يكون مع الترتيب والمقارنة، أو بدونهما. فقولك: جاءني زيد وعمرو، يتحمل أنهما جاءا متقارنين، أو تقدم مجيء عمرو على زيد، أو تأخر، أو تراخي مجيء أحدهما عن الآخر بساعة أو يوم أو نحو ذلك.

وبالجملة: هو لا يتعرض للمقارنة كما زعم بعض أصحابنا.

ولا للترتيب كما قال بعض أصحاب الشافعي رخ، فان قيل يستقيم معنى الجمع في المفردین، أما في الجملتين نحو ضرب زيد وأكرم عمرو فلا يصدق جمعهما في الشبوت، كأنه قال حصل ضرب زيد وأكرام عمرو.

ولقائل ان يقول: ان ذلك حاصل بدون الواو فما فائدة الواو؟  
واجيب: بان الجملة الثانية بدون الواو يتحمل كونها بدلاً وكون الأولى غير مقصودة أو غلطًا.

قالوا وتفيد الواو التصریح على كونهما مقصودین ولیست الثانية ببدل أو غلط فان الواو لو لم تذكر وهم ان الكلام أو الاسم أو الفعل الأول وقع عن سهو أو غلط، وان المتكلم قصد أحدهما. اذ كثیراً ما يورد الكلام بغير الواو مع القصد الى معناه.

وقال الشيخ عبد القاهر قام زيد وقعد عمرو بدون الواو يحتمل الضراب والرجوع.

(٤) قوله جعله للترتيب لأن النبي عليه السلام قال (ابدوا بما بدأ الله تعالى به حين سأله الصحابة من السعي بين الصفا والمروءة بأيهما نبدأ) فنزل قوله تعالى ﴿ان الصفا والمروءة من شعائر الله﴾ وهذا النص على الترتيب ثبت بتنصيصه عليه الصلة والسلام أنها للترتيب. ولنا أن الواو للجمع المطلق، ثبت بالنقل عن ايمه اللغة والنحو، ولذلك يقول العرب: جاء زيد وعمرو فيما جاءا متقارنين أو متعاقبين بصفة الوصل أو بصفة التراخي على الاطلاق كما نص عليه ايمه اللغة.

وأما قوله تعالى ﴿ان الصفا والمروءة﴾ الخ فلا يوجب الترتيب، لأن بالآلية اثبات انهمما من شعائر الله ولا يتصور فيه الترتيب اذ لا معنى تقديم أحدهما على الآخر في ذلك وإنما أوجب النبي عليه السلام الترتيب بينهما لأن السعي لا ينفك عن الترتيب والتقديم في الذكر يدل على قوة المقدم ظاهراً وهذا يصلح للترجيح فيترجح به فافهم.

(٥) قوله (وأنت طالق). الخ.. وللائل أن يقول هذا الترتيب وهو قوله: ان دخلت الدار فأنت طالق غير صحيح، لعدم الجزاء وعدم المعطوف عليه، ولا يصح أن يكون هذه الواو للحال، لأن الحال يفيد معنى الشرط فيقضي أن يكون الطلاق شرطاً للدخول الدار، فعليك أن تتحقق تصحيف هذا الترتيب.

(٦) قوله (للحال) من حال شيء يحول أي انقلب. وإنما سمي الحال به لأنه لا يخلو عن الانقلاب غالباً. أي قد يكون الواو للحال لمناسبة بين الحال ومعنى الواو، لأن الحال يجامع ذا الحال لأنه صفتة في الحقيقة، والواو للجمع أيضاً كما مر فاشتركا في وصف الجمع.

(٧) قوله (شرط للحرية) لأن الواو للحال والاحوال شرط فلا يعتق إلا بأداء الالف الى المولى.

(٨) قوله (فتحوا الباب الى قوله انزل وانت آمن لا يامن بدون التزول) لأنه آمنهم حال فتح الباب فيكون الفتح والتزول شرطاً للامان.

وانما حمل الواو في هذه المسائل على الحال لتعذر عطف قوله (وأنت حر) على قوله (اد ال إلى ألفاً) لأنه يكون هذا الكلام لا يحتجب الالف على العبد ابتداء وليس ذلك للمولى مع قيام الرق فيه، لأن العبد بما في يده ملك المولى، فكيف يستوجب مالاً نوجب حملها على الحال.

وكذا عطف قوله (وأنت آمن) على قوله (انزل) لأن الامان إنما يراد به اعلاء الدين. وبالتزول على آمان ربما يؤمن فيحصل المقصود بالوقوف على محسن الاسلام ومشاهدته

أعلام الدين فكان الظاهر فيه الحال ليصير معلقاً بالنزول علينا، وهنا تتحققات ذكرت في الشرح ليس هذا موضعها.

(٩) قوله (وانما تحمل الوار) الخ.. ذكر هذا ليمتاز ما يصلح للحال عملاً لا يصلح له من المسائل.

وبيانه: ان الواو للحال مجاز، وكل مجاز لا بد له من امرتين:

## ١- صلاحية المحل للمجاز.

٢- قيام الدليل على تعيين المجاز وتعذر الحقيقة.

فليذلک ان جعل الواو للحال، لا بد من احتمال الكلام معنى الحال بان يكون مقارناً لذی الحال، ولا بد من قيام الدليل على تعذر العطف وتعيين الحال وذلك ثابت لان الواو في قوله (اذاً إلى الفأ وانت حر) لو كان للعطف كان ذلك ایجاب المال على العبد، وليس للملوی ذلك مع قيام الرق فيه فتعذر العطف، وتعيين الحال فافهم.

(١٠) قوله (مع قيام الرق فيه) أي في العبد يعني:

لو كان الواو للعطف، كان هذا الكلام لا يحتجب الالف على العبد ابتداء، وليس للمولى ذلك مع قيام الرق فيه، لأن المولى لا يستوجب دينًا على عبده، لأن العبد وما في يده لملك المولى فيكون ايجاب المال عليه كايحابه على نفسه، والايحاب على نفسه لا يمكن، فكذا الايجاب على عبده.

■

ولا يصلح ان يجعل ذلك ضرورة، لأن الضرورة لم يجز بهذا القدر عرفاً، فتعذر العطف.  
فإن قلت: لما كان المعلم عندنا علة عند وجود الشرط فينبغي أن يجيز المال لعدم الرق  
حال وجود الشرط وهو الحرية.

قلنا: الإيجاب على الغير بدون المعارضة غير متصور فيكون إيجابه في حالة الحرية باطلاً فتدبر.

(١٠) قوله (فصل) الخ.. وإنما ذكر هذه الحروف هنا وإن كان ذكرها من وظائف النحو، لأن بعض مسائل الفقه تبني عليها وهي كثيرة، لكن المصنف رح ذكر حروفًا للشدة الحاجة إليها وهي حروف (الجر والعلف) وتسميتها (المعروف المعاني)، بناء على أن وضعهما لمعان.

(١١) قوله (حروف المعاني) وإنما سميت (بحروف المعاني) بناء على أنَّ وصفها لمعان بها تميّز من (حروف المباني) التي بنيت الكلمة عليها أو رُكِّبَتْ منها. (فالهمزة المفتوحة) اذا قصد بها الاستفهام أو النداء فهو حرف من حروف المعاني، وإنما حروف المباني.

## بحث كون الواو لمطلق الجمع والفاء للتعليق

ولو قال أنت طالق وأنت مريضة أو مصلية تطلق<sup>(١)</sup> في الحال، ولو<sup>(٢)</sup> نوى التعليق صحت نيته<sup>(٣)</sup> فيما بينه وبين الله تعالى، لأن اللفظ وان كان يحتمل معنى الحال إلا<sup>(٤)</sup> ان الظاهر خلافه واذا تأيد ذلك بقصده ثبت.

ولو قال خذ هذه الألف مضاربة واعمل بها في البز، لا يتقييد العمل في البز ويكون المضاربة عامة، لأن العمل في البز<sup>(٥)</sup>؟ لا يصلح حالاً لأنخذ الألف مضاربة فلا يتقييد صدر الكلام به.

وعلى<sup>(٦)</sup> هذا قال أبو حنيفة اذا قالت لزوجها (طلقني ولك ألف) فطلقها لا يجب له عليها شيء، لأن قولها (ولك ألف) لا يفيد حال وجوب الألف عليها. وقولها (طلقني) مفید بنفسه فلا يترك العمل به بدون الدليل.

بخلاف قوله احمل هذا المتع و لك درهم، لأن ذلة الاجارة يمنع العمل بحقيقة<sup>(٧)</sup> اللفظ.

ولهذا تستعمل في الأجزية لما انها تتبع الشرط.  
قال أصحابنا رح اذا قال : بعث منك هذا العبد بـألف فقال الآخر

فصل<sup>(٨)</sup> الفاء للتعليق مع الوصل<sup>(٩)</sup> :

فهو حر يكون ذلك مقبولاً للبيع اقتضاء وثبت العتق منه عقيب<sup>(١٠)</sup> البيع .

بخلاف ما لو قال : وهو حر أو هو حر فانه يكون ردّاً للبيع .  
 واذا قال للخياط : انظر الى هذا الثوب أيكفيني قميصاً فنظر فقال  
 نعم .

فقال صاحب الثوب فاقطعه فقطعه فإذا هو لا يكفيه كان<sup>(١١)</sup> الخياط  
 ضامناً ، لانه انما أمره بالقطع عقيب الكفاية .

بخلاف ما لو قال : اقطعه أو واقطعه فقطعه ، فانه<sup>(١٢)</sup> لا يكون  
 الخياط ضامناً .

ولو قال : بعث منك هذا الثوب بعشرة فاقطعه فقطعه ، ولم يقل  
 شيئاً كان البيع تاماً .

ولو قال ان دخلت هذه الدار فهذه الدار فأنت طالق ، فالشرط  
 دخول الثانية عقيب دخول الاولى متصلأً به ، حتى لو دخلت الثانية  
 أولاً أو آخرأً لكنه بعد مدة لا<sup>(١٣)</sup> يقع الطلاق .

---

(١) قوله (تطلق في الحال) الخ . لانفأ الدليل على ثبوت الحال وتعد العطف ، لأن  
 ظاهر حال الزوج يشهد بأنه لا يطلقها في حال مرضها ، لأن المرض سبب العطف والترحيم ،  
 فامكن العمل بحقيقة العطف فتحمل عليه فتطلق في الحال فلا يكون الطلاق معلقاً بالمرض  
 والصلة .

وعارض بان الزوج لا يستمتع بها في مرضها فربما يطلقها في هذه الحالة تضجرأً وتوحشاً  
 منها ، فينفي ان يكون الاول للحال على ان حمل الاول على العطف يستلزم الغاء قوله ( وأنت  
 مريضه ) فوجب ان يحمل على الحال تحرزاً عن الالغاء ، لأن كلام العاقل البالغ يحمل على  
 الصحة بقدر الامكان .

والجواب عن الأول ظاهر . وكذا عن الثاني لأن الالغاء يلزم باختياره فلا يجب التحرز  
 عنه .

(٢) قوله ( ولو نوى التعليق ) الخ . . أي تعليق الطلاق بالمرض والصلة بان جعل الواو للحال .

(٣) قوله ( صحت نيته ) الخ . . لان الكلام يحتمل معنى الحال فكأنه نوى لمحتمل كلامه فيصدق ديانة ( أي فيما بينه وبين الله تعالى ) ولا يصدق قضاء ، لان المجاز خلاف الظاهر .

ففي كل صورة يدعى المتكلم خلاف الظاهر كان متهمًا بادعاء خلاف الظاهر فيصدق ديانة لا قضاء لمكان التهمة . أي القاضي لا يصدق في هذه النية .

بخلاف المسألة الثالثة وهي قوله : خذ هذه الألف واعمل بها في البر ، فان الم محل لا يصلح للحال ، لان العمل في البر متأخر عن أخذ الألف والحال يجامع ذا الحال ويقارنه ، فلا يكون أخذ الألف مقيداً به فحمل على الاطلاق والعموم كما هو الاصل في المضاربة ، وذلك لان الغرض منها حصول الربح وذا ائما يحصل بالعموم والاطلاق .

(٤) قوله ( إلا ان الظاهر خلافه ) أي خلاف احتمال النهف لامكان العمل بحقيقة الواو فكان ارادة المجاز خلاف الظاهر .

(٥) قوله في البر الخ . . قيل : انما لا يصلح عمل البر حالاً عن أخذ الألف لانه متأخر عن أخذة والحال واجبة المجاومة والمقارنة للعامل .  
قلت : لي هنا نظر من وجوه .

اما أولًا فلان الواحِب للحالية هو القرآن ابتداء أو بقاء ، وبقاء الأخذ يقارنه العمل .  
واما ثانياً فلانه يصلح أن يعتبر حالاً مقدرة كما قلتم في المثال السابق وهو قوله أَدَى إِلَى الْفَاءِ وَأَنْتَ حَرِّ .

واما ثالثاً فلان قوله واعمل بها في البر جملة انشائية لا تصلح حالاً فالأحسن أن يقال انه لا يصلح حالاً عنه من حيث انه ليس بخبر ومن حيث ان شرط الحالية تعذر العطف وهو غير متعدِّد بين الاشئتين فيكون معطوفاً على الأول فيكون العقد من قبل رب المال مطلقاً فافهم .

(٦) قوله ( وعلى هذا ) أي ( على أن مالا يصلح حالاً لا يجعل الواو فيه للحال ) .  
قال أبوحنيفه رح اذا قالت لزوجها طلقني ولك ألف درهم فطلقها لا يجب شيء للزوج ،  
لان قوله ولك ألف معطوف على ما سبق وليس للحال حتى يكون شرطاً ، لان أصل الطلاق  
أن يكون بلا مال لانه ان ذكر المال سعيٌ لخلعها وتصير يميناً من جانبه ، وليس أيضاً من صيف العدو والنذر حتى يلزم عليها وفاوه فكان لغوا .

وعندهما هذه الواو ليست للعطف كما كانت عنده ، بل للحال ، والحال في معنى الشرط

للعامل، فيصير كأنها قالت طلقني والحال إن لك الفأ على فلما قال الزوج: طلقت أو فعلت كان تقديره طلقت بذلك الشرط فكان المال شرطاً وبدلأ للطلاق، فكان معاوضة في معنى الخلع، فيجب الالف ويكون الطلاق باتاً، كما في أحمل هذا المتعاق ولك درهم حيث كان الدرهم بدلأ فافهم.

(٧) قوله (بحقيقة اللفظ) وهي العطف لأن المعاوضة في الاجارة أصلية لم تشرع إلا بالبدل كسائر البيوع، فجاز أن تعارض أمراً أصلياً آخر، فامكن حمل اللفظ على المجاز باعتبار معنى المعاوضة.

(٨) قوله (الفاء للتعقيب مع الوصل) يعني: موجبه وجود الثاني بعد الأول بغير مهلة حتى لو قال: ضربت زيداً فعمراً، كان المعنى أن ضرب عمرو وقع عقب ضرب زيد، ولم تطاولت المدة بينهما، ولفظ التعقيب يشير إلى أنه ليس للمقارنة ولفظ الوصل يشير إلى أنه ليس للتراخي.

(٩) قوله (مع الوصل) الخ.. إلا إذا دل الدليل كما في قوله: نكحت فولدت، وكل حي يولد فيموت، وقول الراوي: زنى ماعز فرجم.

(١٠) قوله عقب البيع أي يجعل الآخر قابلاً للبيع ثم معتقداً، لأن الفاء في قوله فهو حر للتعقيب، فالمشتري أثبت الحرية عقب البيع الصادر من البائع وذلك لا يكون إلا بقبول العقد فيكون قوله فهو حر مقتضياً قبول العقد بطريق الاقتضاء.

(١١) قوله (كان الخياط ضامناً) الخ.. لانه لم يجز قطعه إلا متعيناً على وجود الكفاية لا مطلقاً، لأن الفاء في قوله فاقطعه للتعقيب فكانه قال: إن كفاني قميصاً فاقطعه فإذا لم يكفل كان القطع حاصلاً بدون الاذن فكان موجباً للضمان.

(١٢) قوله (فانه لا يكون) الخ.. لأن قوله اقطعه، اذن مطلقاً، فلا يكون القطع بعده موجباً للضمان لعموم الاجازة بلا تقييد قيد فيه. فان قيل إن الخياط قد غرّ صاحب الثوب بقوله: (يكفيك) فيبنيغى أن يجيز الضمان على الخياط.

قلنا الغرور بمجرد الخبر اذا لم يكن في عقد المعاوضة لا يوجب الضمان على الغار كما لوقال الرجل: هذا طريق آمن فسلك فيه فأخذ اللصوص متاعه لا يضمن، كذا في المبسوط. بخلاف ما تقدم فان الأمر بالقطع بشرط الكفاية فيضمن عند عدم الشرط فتدبر.

(١٣) قوله (لا يقع الطلاق لعدم وجود الشرط) وهو دخول الثانية عقب دخول الأولى

متصلأ به، لأن موجب الفاء الوصل مع التعقيب، فيقتضي أن يكون الشرط دخول الثانية بعد دخول الأولى..

فإذا دخلت الثانية أولاً لم يوجد التعقيب أو دخلت في الأولى أولاً والآخرى بعد مدة لم يوجد الاتصال.

## بحث ان الفاء قد تستعمل لبيان العلية

وقد تكون الفاء لبيان<sup>(١)</sup> العلة مثاله: اذا قال لعبدة: أَدَّ إِلَيَّ الْفَأْ  
فأنت حَرّ، كان<sup>(٢)</sup> العبد حَرّاً في الحال، وان لم يَوْدَ شيئاً.

ولو قال للحرببي إنزل فأنت آمن، كان آمنا وان لم ينزل.

وفي الجامع ما اذا قال أَمْرُ امرأتي بيده طلّقها فطلّقها في  
المجلس طلّقت تطليقة بائنة<sup>(٣)</sup>، ولا يكون الثاني توكيلاً بطلاق غير  
الأول، فصار كأنه قال: طلّقها<sup>(٤)</sup> بسبب<sup>(٥)</sup> ان امرها بيده.

ولو قال طلّقها فجعلت امرها بيده طلّقها في المجلس طلّقت<sup>(٦)</sup>  
تطليقة رجعية.

ولو قال: طلّقها وجعلت امرها بيده طلّقها في المجلس طلّقت  
تطليقتين<sup>(٧)</sup>.

وكذلك<sup>(٨)</sup> لو قال: طلّقها وابنها أو ابنتها طلّقها فطلّقها في  
المجلس، وقعت.

تطليقتان وعلى<sup>(٩)</sup> هذا قال أصحابنا:

اذا اعتقت الأمة المنكوبة ثبت لها الخيار، سواء<sup>(١٠)</sup> كان زوجها  
عبدأً أو حَرّاً، لان قوله عليه السلام لبريدة حين اعتقت (ملكت بضعلك  
فاختاري) أثبتت الخيار لها بسبب ملكها بضعها بالعتق، وهذا المعنى  
لا يتفاوت بين كون الزوج عبدأً أو حَرّاً.

ويتفرّع<sup>(١١)</sup> منه مسألة<sup>(١٢)</sup> (اعتبار الطلاق بالنساء) فان<sup>(١٣)</sup> بضع الامة

المنكوبة ملك الزوج، ولم يزل عن ملكه بعتقها، فدعت **الضرورة** إلى القول: بازدياد الملك بعتقها حتى يثبت له الملك في الزيادة<sup>(١٤)</sup>، ويكون ذلك سبباً لثبوت الخيار لها، وازدياد ملك البعض بعتقها معنى مسألة اعتبار الطلاق بالنساء فيدار حكم مالكية الثلاث على عتق الزوجة دون عتق الزوج كما هو<sup>(١٥)</sup> مذهب الشافعي رح.

---

(١) قوله (لبيان العلة) أي لا ظهار ان المذكور في ما بعدها أو قبلها علة، وهو أعم من أن تكون داخلة على الحكم أو العلة، وكلها يوجدان في كلام العرب.  
فالأول قولهم: اطعمنه فأشبعته أو سقيته فأرويته، أي أشبعته بسبب هذا الطعام وأرويته بسبب هذا السقي.

والثاني كما يقال للأسير (أي من هو قيد الظالم أو حبس السلطان أو ضيق أو مشقة) اذا ظهر آثار الفرح والخلاص ابشر فقد أثاك الغوث فقد نجوت، فالفاء دخلت على العلة في هذا المثال، لأن لحقوق الغوث علة البشرة.

وتسمى هذه الفاءفاء التعليل، لأنها بمضي لام التعليل قال الامام فخر الاسلام رح: انما تدخل الفاء على العلل اذا كانت مما تدوم ، ف تكون موجودة بعد الحكم كما كانت موجودة قبل الحكم فيحصل التعقيب الذي كان مدلوّل الفاء.

وان لم يشترط الدوام في العلة لا يحسن دخول الفاء عليها لانها تقدم الحكم فكيف تكون محل الفاء وهذا كما يقال أبشر فقد أثاك الغوث.

فإن أتيان الغوث وان كان آثياً لكن ذاته وأئنته تبقى إلى مدة فيكون سابقاً على البشرة ولاحقاً عنها فيتحقق معنى التعقيب. رح فيدخل الفاء.

وقال صاحب التوضيح وغيره: انها انما تدخل على العلة اذا كانت علة غائية ليكون وجودها مؤثراً عن المعلول فيتحقق معنى التعقيب فتفكر.

(٢) قوله (كان العبد حراً) الخ. لأن الفاء دخلت على العلة، لأن الحرية دائم فيصير متراجياً عن الاداء نظراً إلى البقاء فأشبهه التراخي في الابداء فيصح دخول الفاء عليه، فصار معناه: أداً إلى الفلانك حر فلا يتعلّق العتق بالاداء، ويتجزّع العتق لانه لا دلالة في الكلام على التعليق.

وانما حملت الفاء على العلة لتعذر حقيقتها، وهو العطف لما سبق أنَّ عطف الخبرية على الطلبية غير جائز وكذلك المسألة الآتية.

(٣) قوله (بائنة) لأن المفوض بالأمر باليد هو البائن لانه كناية، ولا يقع بالكتابية إلا الواحد البائن.

(٤) قوله (طلقها) الخ.. ولسائل ان يقول: اذا كان معنى هذا الكلام بسبب الخ.. فاذا طلقها ينبغي ان يكون الواقع رجعياً لأن قوله (طلقها) صريح.  
واجب بان العبرة للكلام الملفوظ دون المقدر وقوله طلقها في الكلام الملفوظ وقع حكماً، وأيضاً قول الشارح (وانما كانت بائنة) جواب عن هذا الاشكال.

(٥) قوله (بسبب ان أمرها بيده) فكان الثاني وهو قوله (فطلقها) هو الطلاق المفوض ولا يكون توكيلاً بالطلاق غير الأول، فلا تقع إلا واحدة ولو كان للعاطف تعلقاتان.

(٦) قوله (طلقت) الخ.. أي يقع في هذه الصورة الطلاق الواحد الرجعي لانها تفويض لصريح الطلاق وهو رجعي والامر باليد بيان له.

(٧) قوله (تطليقين) لأن قوله (طلقها) توكيلاً لصريح الطلاق.  
وقوله (جعلت أمرها بيده) تفويض الطلاق اليه، لكنه ليس بحكم الأول، لأن الواو لا يحتمل ذلك فكان الثاني غير الأول، فصار المأمور وكيلاً بتطليقين.  
أحدهما (بائن) وهو الأمر باليد، لانه كناية.  
والآخر (رجعي) لانه صريح.

فإذا قال في المجلس طلقتها فقد أتى بما وكل به وهو الطلاقتان فوقعنا لكنه يكون كلاماً بائنين لأن الرجعي يصير بائناً مع البائن لأنه اذا وقع البائن فلا رجعة بعده ترجيحاً للحرم.

(٨) قوله (وكذلك) الخ... يرد عليه: أنَّ ايراد هذه المسألة في هذا الفصل غير مفيد، لأنَّه في بيان معنى (الفاء لا) (الواو) حتى يبقى وجه ايراد المسألة بالواو.  
ويجاب بان ذكر ذلك لفائدة وهي تأييد الرواية الاولى لأن وضعها بالواو ولذا تقع تطليقتان لا التفريع والمثال حتى يتوجه عليه ما أورد.

(٩) قوله **«وعلى هذا الخ.** . أي على ما قلنا ان الفاء لترتب ما بعدها على ما قبلها، وما قبلها علة لما بعدها، لا على ما قاله قريباً، انها قد تكون لبيان العلة كما توهم، فان المسألة غير متفرعة عليه لأن العلة هنا هو ملك البعض للاختيار لا بالعكس.

(١٠) قوله (سواء كان) الخ.. لأن علة ثبوت الخيار (ملك البضع وعدم الكفاره) وهما لا يوجدان فيما اذا كان زوجها حراً، فلا يثبت لها الخيار.

وفي التعريم اشارة الى الرد على الشافعي رح حيث لا يقول بالتعريم بل يخصص الحكم لو كان زوجها عبداً.

(١١) قوله (ويترفع منه) أي من معنى الفاء المذكور في الحديث لبيان العلة، أو من ثبوت الخيار بالعقل.

اعلم ان الطلاق ينقص بالرق حتى كان مع الحرية ثلاثة، ومع الرق ثنان، وهذا بالاتفاق. ولكن الخلاف في أن الاعتبار بحال الرجل أو بحال المرأة.

فعند أصحابنا بحال المرأة عند الشافعي رح بحال الرجل، حتى اذا كان الحر تحته امة يملك عليها ثنتين عندنا، وثلاثة عنده.

وان كان العبد تحته حرر يملك عليها ثلثاً عندنا وعنه ثنتين ومذهبنا يتفرع على هذا الحديث.

(١٢) قوله (مسألة) الخ.. فعندنا (العبرة بالنساء) سواء كان الزوج حراً أو عبداً وهو قول علي وابن مسعود وغيرهما.

و عند الشافعي (العبرة بالرجال) (والعدة بالنساء) وبه قال مالك في الموطأ

(١٣) قوله فان (بعض الامة المنكوبة) الخ... بيانه ان بعض الامة المنكوبة ملك لزوج، ولم ينزل عن ملكه بعتقها، ومع ذلك يثبت انها الملك بالعقل.

فعلم ان بالعقل يزداد الملك في المحل حتى يثبت له الملك في الزيادة، ويكون ذلك أي ازيداد الملك سبباً لثبوت خيار المرأة لثلا تضرر المرأة بزيادة الملك في المحل، وازدياد الملك يحتاج الى زيادة المزيل وهو الطلقات الثلاث.

ولما كان ازيداد الملك بعتقها كان ازيداد المزيل أيضاً بعتقها لا بعتقه ثبوتاً للسبب على وفاق السبب.

(١٤) قوله (في الزيادة) أي زيادة المحل لأن العنق كان للزوج محل قليل حتى تحرم بالتطليقين وبالعقل يزداد المحل للزوج حتى لا يزول بالطلقيتين بل بالثلاث.

(١٥) قوله كما (هو مذهب الشافعي) رح فان عنده: حكم مالكية الثلاث انما يدار على عتق الزوج دون الزوجة لقوله عليه الصلة والسلام (الطلاق بالرجال والعدة بالنساء). وجه الاستدلال: انه عليه السلام قابل الطلاق بالعدة على وجه يختص كل واحد منها

بجنس على حدة، ثم اعتبر العدة بالنساء من حيث القدر، فاعتبار الطلاق بالرجال من حيث القدر تتحققاً للمقابلة.

ولنا قوله عليه الصلة والسلام (طلاق الأمة ثنان وعدتها حيستان). وجه للاستدلال: انه عليه السلام ذكر الأمة بلام التعريف، ولم يكن ثمة معهود فكان اللام للجنس، وهو يقتضي ان يكون طلاق هذا الجنس اثنين، فلو كان اعتبار الطلاق بالرجال لما كان للإماء ثنان، ولم يبق اللام للجنس. والجواب عن استدلال الشافعي: بان الصحابة تكلموا في هذه المسألة بالرأي، وأعرضوا عن الاحتجاج بهذا الحديث، مع أنَّ راويه وهو زيد بن ثابت كان موجوداً فيهم فدل ذلك على انه غير ثابت أو منسوخ، ولئن ثبت فهو مُؤول: بان ايقاع الطلاق بالرجال فان قيل هذا معلوم من قبل فلا يحتاج الى ذكره. اجيب بل كانه الى ذكره حاجة لان المرأة في الجاهلية اذا كرهت الزوج تركت البيت فكان طلاقاً منها فرفع هذا بقوله عليه السلام والتحية الطلاق بالرجال.

## فصل ثم للتراخي<sup>(١)</sup>

لكنه عند أبي حنيفة يفيد<sup>(٢)</sup> التراخي في اللفظ والحكم.  
وعندهما يفيد التراخي في الحكم.  
وبيانه<sup>(٣)</sup> فيما اذا قال لغير المدخول بها: ان دخلت الدار فأنت  
طالق ثم طالق.  
فعنده يتعلّق الأولى بالدخول، وتقع<sup>(٤)</sup> الثانية في الحال، ولغت  
الثالثة.  
وعندهما يتعلّق<sup>(٥)</sup> الكل بالدخول ثم عند الدخول يظهر الترتيب  
فلا يقع إلا واحدة.  
ولو<sup>(٦)</sup> قال أنت طالق ثم طالق ان دخلت الدار عند أبي حنيفة.  
ووّقعت<sup>(٧)</sup> الأولى في الحال ولغت الثانية والثالثة.  
وعندهما يقع الواحدة عند الدخول لما ذكرنا.  
وان كانت المرأة مدخولًا بها.  
فإن قدّم الشرط تعلّقت<sup>(٨)</sup> الأولى بالدخول ويقع ثنان في الحال  
عند أبي حنيفة.  
وان أخّر الشرط وقع ثنان في الحال وتعلّقت الثالثة بالدخول.  
وعندهما يتعلّق الكل بالدخول في الفصلين<sup>(٩)</sup>

(١) قوله ( ثم للتراتخي ) وهو ان يكون بين المعطوف والمعطوف عليه مهلة في الفعل المتعلق بهما .

و اذا قلت جاءني زيد ثم عمرو، او قلت ضربت زيداً ثم عمراً، كانت مجيء عمرو وضربه متراخياً عن مجيء زيد وضربه .

(٢) قوله ( يفيد المتراتخي ) في اللفظ والحكم جميعاً . لأن هذه الكلمة وضعت للتراتخي .

والاصل في كل شيء كماله .  
وكمال التراتخي : ان يكون في اللفظ والحكم جميعاً .

فلو كان التراتخي في الحكم دون التكلم كما قال الصاحبان لكان التراتخي موجوداً من وجه ، دون وجه .

وللائل ان يقول : الفاء وضعت للتعقيب .

والاصل في كل شيء كماله فهلا قال أبو حنيفة : بكمال التعقيب في الفاء ، كما قال بكماله في ثم .

واجبيب عنه : بان القول بكمال التعقيب يستلزم اشتراك الفاء مع ثم والاشتراك خلاف الاصل .

(٣) قوله ( وبيانه ) الخ . أي بيان الاختلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه في هذه المسألة على أربعة أوجه :

وجه الحصر في الأربعة ، لانه إما أنْ علق الطلاق بكلمة ثم في غير المدخول بها .  
أو المدخول بها .

وفي كل واحد .

اما ان آخر الشرط . او قدمه ، وتفصيل هذه الأوجه مع الأمثلة مذكور في المتن .

(٤) قوله ( وتقع الثانية ) الخ . لأن الثانية والثالثة مذكورتان بكلمة ( ثم ) فصار كأنه سكت عن الأول . ثم استأنف بهما فلا يتعلقان بالشرط تقع الثانية في الحال لوجود الم محل ، ولغت الثالثة لانفاء الم محل لانها غير مدخول بهما ، فتبين بالثانية فقط .

(٥) قوله ( يتعلق الكل بالشرط ) لأن الوصل في التكلم متحقق عندهما ولا فصل في العبارة فيتعلق الكل بالشرط .

سواء قدم الشرط أو آخره ، ولكن في وقت الوقع يتزلن على الترتيب فان كانت مدخلولا بها يقع الثالث ، وان لم تكن مدخلولا بها يقع الأول وبانت به ، ولا يقع الثاني والثالث لعدم الم محل .

(٦) قوله (ولو قال) الخ.. هذا هو الوجه الثاني وهو: انه اذا اخر الشرط وهو انه لو قال (أنت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار).

فعدن أبي حنيفة ريج: يقع الأول ويلغوا ما بعده، لأن التراخي لما كان في التكلم كأنه قال: أنت طالق وسكت على هذا القدر فوقع هذا الطلاق، فلما بانت بالاولى فلم يبق محلأً لما بعده لأنها غير موضوعة فيلغوا الثاني والثالث.  
وунدهما تقع الواحدة عند الدخول لما ذكرنا آنفاً.

(٧) قوله (وقدت الاولى في الحال) الخ.. لتجردها عن التعليق، لما انه صار كأنه سكت عن الاول ثم استأنف بالثانية فسكت عنها، ثم استأنف بالثالثة، فلما بانت بالاولى لغت الثانية والثالثة.

(٨) قوله (تعلقت الاولى) الخ.. أي إذا قال للمدخول بها: ان دخلت الدار فانت طالق.

أعني: يقدم الشرط، فتعلقت الاولى بالشرط، وتقع الثانية والثالثة في الحال عند الامام لتجردها عن التعليق لانفصالها عن الشرط.

(٩) قوله (في الفصلين) أي في تقديم الشرط وتأخيره، لاتصال الكلام مع الكلمة ثم. فان قيل: على قول الامام في صورة تقديم الشرط في المدخل في لها وغيرها، اذا تعلقت الاولى بالشرط ينبغي ان لا تقع الثانية والثالثة، بل يجب ان يلغوا لان الكلام الثاني لما انقطع عن الاول، حتى لا يتعلق بالشرط لا يشارك الاول فيما يتم به وهي كلمة أنت، فلا يصير ذلك كالمعاد فيه أيضاً لأن ذلك انما يثبت بشرط الاتصال وهو معهوم، فبقي قوله ثم طالق كلاماً مبتدأ، ولو استأنف ذلك حقيقة لا يقع شيء فكذا اذا استأنفه حكماً، لأن الحكمي ملحق بال حقيقي.

قلت: صحة العطف مبني على الاتصال وذلك موجود هنا فصار المبتدأ كالمعاد في المعطوف فيقع به الثاني ولا يلغى، ولهذا اختص بحرف الفاء الذي يوجب الوصل، حتى لو قال: إن دخلت الدار وأنت طالق لا يتعلق بالشرط.

وتوصيحة: انه لو قال ان دخلت الدار الخ.. لا يتعلق الثاني والثالث بالشرط لعدم ما يوجب التعليق وهو حرف العطف، لكن تثبت له الشركة فيما يتم به الاول للاتصال صورة، ويمكن ذلك بدون حرف العطف مثل زيد عالم عاقل فقيه، بان جعل خبراً بعد خبر فيقعان في الحال كذا قيل.

بحث  
وضع بل لتدارك الغلط  
فصل بل<sup>(١)</sup>

لتدارك الغلط باقامة<sup>(٢)</sup> الثاني مقام الأول.

فإذا قال لغير المدخول بها أنت طالق واحدة لا بل ثنتين وقعت واحدة، لأن قوله لا بل ثنتين رجوع عن الأول باقامة الثاني مقام الأول، ولم<sup>(٣)</sup> يصح رجوعه، فيقع الاول فلا يبقى المحل عند قوله ثنتين.

ولو كانت مدخولاً بها يقع الثلاث<sup>(٤)</sup>.

وهذا بخلاف مالو قال: لفلان علىي ألف لا بل ألفان، حيث لا يجب ثلاثة آلاف عندنا.

وقال زفر يجب ثلاثة الاف، لأن حقيقة اللفظ لتدارك الغلط باثبات الثاني مقام الاول ولم يصح<sup>(٥)</sup> عنه أبطال الاول، فيجب<sup>(٦)</sup> تصحيح الثاني مع بقاء الاول، وذلك بطريق زيادة الالف على الالف الاول.

بخلاف<sup>(٧)</sup> قوله أنت طالق واحدة لا بل ثنتين، لأن هذا انشاء، وذلك اخبار، والغلط<sup>(٨)</sup> انما يكون في الاخبار دون الانشاء، فامكن تصحيح اللفظ بتدارك الغلط في الاقرار دون الطلاق، حتى لو كان الطلاق بطريق الاخبار بان قال كنت طلقتك أمس واحدة لا بل ثنتين، يقع ثنتان لما ذكرنا.

(١) قوله (بل لتدارك الغلط) فانها موضوعة للأعراض عن الاول، أي جعل المعطوف عليه في حكم المسكون عنه من غير تعرض لاثباته ونفيه، واذا انضم اليه لفظ لا صار نفياً في النفي الاول نحو جاءني زيد لا بل عمرو وكذا ذكر المحققون.

(٢) قوله (باقامة الثاني) الخ . . . فاذا قلت جاءني زيد بل عمرو، و كنت قاصداً للأخبار بمعنى زيد ثم تبين لك انك غلطت في ذلك الاخبار فتعرض عنه الى عمرو فتقول بل عمرو. واذا قلت ما جاءني زيد بل عمرو، فمبناه بل جاءني عمرو عند الجمهور، وبل ما جاء في عمرو عند المبرد .

وقال عبد القاهر: الكلام مما يحتمل الوجهين .

ثم أعلم أن الاعراض بكلمة بل عما قبله، انما يصح في كل موضع يصح بالرجوع عن الاول، أي يحتمل الغلط كالاخبار لا فيما يحتمل كالانشاء وفيما لم يمكن الاعراض عن الاول صار كلمة (بل) فيه بمثابة العطف المخصوص مجازاً فيثبت الثاني مضموماً الى الاول على سبيل الجمع دون الترتيب.

(٣) قوله (ولم يصح) الخ . . لان الكلام انشاء ولا يمكن ابطاله بعد التكلم بدون جعله في حكم المسكون عنه لأنه قد وجد وصدر منه مالا مبرر له، ولا يمكنه اعدامه، (أي ابقاءه على عدمه الأصلي) لانه ينسلخ عن أصله بالوجود فلا يسعه ان يعده كأن لم يكن . وأما العدم اللاحق فلا يضر الوجود لان الوجود يتحقق في زمانه، واذا تحقق وجب ترتب حكمه عليه، وهو وقوع الطلاق، لامتناع تخلف الحكم عن سبيه، لأنه موجب له بل زمان وجوده عين زمان وجوده فافهم .

(٤) قوله (يقع الثالث) فلا يمكن الرجوع فيقع الأول والأخيران معه . بخلاف ما اذا كانت المرأة غير مدخول بها حيث تقع واحدة، لانه لا يصح الرجوع عنها فوقعت واحدة وتبيّن بها ولا تبقى محلّاً عند قوله ثنتين فلا يقعن .

(٥) قوله (ولم يصح عنه) الخ . لبطلان الانكار بعد الاقرار لما قال عليه السلام (المرء يؤخذ باقراره) لكن اقراره بالفين على وجه إقامتهما مقام الاول صحيح لاقضاء كلمة بل .

(٦) قوله (فيجب) الخ . . أي فيلزم الالفان مع الالف الاول، كما لو قال: على الف درهم بل الف دينار فيلزم الملانان لاختلاف الجنس .

(٧) قوله (يختلف قوله أنت طالق) الخ . . يعني اذا قال لغير المدخول بها: انت طالق واحدة لا بل ثنتين، تقع الواحدة لانه اذا قال انت طالق واحدة، وقعت واحدة، ولا يمكن الاعراض عنه .

ولما كانت هي غير موطوءة فلا عدة لها فلم يبق الم محل فيلغو ما بعده، لأن الطلاق انشاء، والغلط انما يكون في الاخبار دون الانشاء، لانه ايجاد أمر لم يكن، وبعدما وُجدَ شيء لا يمكن تداركه، بان يجعل باقياً على عدمه.

فاما الخبر يحتمل الصدق والكذب فيمكن تداركه بالصدق ونفي الكذب، فأمكن تصحيح اللفظ بتدارك الغلط في الاقرار دون الطلاق، حتى لو كان الطلاق بطريق الاخبار يقع ثنتان لما قلنا ان تدارك الغلط في الاخبار ممكن.

(٨) قوله (والغلط) الخ. . فان قيل: الغلط كما يتصور في الاخبار بعدم المطابقة لنفس الامر، كذلك يتصور في الانشاء بعدم موافقة اللسان مع القلب. قلنا: ذلك لا يعتبر في الطلاق لانه صريح وحكم الصريح متعلق بنفس الكلام بدون العزيمة .

## بحث كون لكن للاستدراك بعد النفي

### فصل لكن للاستدراك<sup>(١)</sup> بعد<sup>(٢)</sup> النفي

فيكون موجبه إثبات ما بعده، فأمّا نفي ما قبله فثابت بدليله.

والاعطف بهذه الكلمة إنما يتحقق عند<sup>(٣)</sup> اتساق الكلام.

فإن كان الكلام متسقاً يتعلّق<sup>(٤)</sup> بالنفي بالاثبات الذي بعده، وإن<sup>(٥)</sup> فهو مستأنف مثاله: ما ذكره محمد في الجامع اذا قال: لفلان على ألف قرض فقال فلان لا ولكنه غصب، لزمه<sup>(٦)</sup> المال.

لان<sup>(٧)</sup> الكلام متسق فظهر أن النفي كان في السبب<sup>(٨)</sup> دون نفس المال.

وكذلك<sup>(٩)</sup> لو قال لفلان على ألف من ثمن هذه الجارية، فقال فلان لا الجارية جاريتك ولكن لي عليك ألفاً، يلزم الماء ظهر أن النفي كان في السبب لا في أصل الماء.

ولو كان في يده عبد فقال: هذا لفلان فقال فلان ما كان لي قط ولكنه<sup>(١٠)</sup> لفلان آخر.

فإن<sup>(١١)</sup> وصل الكلام كان العبد للمقر له الثاني، لأن النفي يتعلّق بالاثبات.

وان فصل كان العبد للمقر<sup>(١٢)</sup> الاول فيكون قول المقر<sup>(١٣)</sup> له مرداً للاقرار.

ولو أنَّ أَمَةً زوجت نفسها بغير إذن مولاها بمائة درهم .

فقال المولى لا أجيزة<sup>(١٤)</sup> العقد بمائة درهم ولكن أجيذه بمائة وخمسين بطل<sup>(١٥)</sup> العقد ، لأن الكلام غير متّسق فان نفي الاجازة واثباتها بعينها لا يتحقق ، فكان قوله (لكن أجيذه) اثباته<sup>(١٦)</sup> بعد رد العقد .

وكذلك لو قال لا أجيذه ولكن أجيذه ان زدتني خمسين على المائة ، يكون فسخاً للنكاح ، لعدم احتمال البيان لأن من شرطه الاتساق ولا اتساق .

---

(١) قوله (للاستدراك) الخ . . هذا اصطلاح الخليل . أي : طلب درك السامع بدفع ما عسى أن يتورّم من الكلام السابق ، فلا بد له من مفهومين متخالفين .  
فلو عطف بها مفرد على مفرد ، وجب وقوعها بعد النفي كما أشار اليه في المتن ، كما في (ما جاءني زيد لكن عمرا) . أي جاءني عمرو .

ولو عطف بها جملة على أخرى ، جاز الأمران فيها وقوعها بعد النفي وبعد الأثبات .  
والنّيالف أعم من أن يكون الإيجاب والسلب أو ما يجري مجرّاهما من التّيالف بين الشّيئتين ، كالزوجية الفردية ، والانسانية والفرسية .  
وهي أن كانت مخففة فهي عاطفة .

وان كانت مشددة فهي مشبهة مشاركة للعاطفة في الاستدراك .  
فإن قيل الكلام هنا في بيان الحروف العاطفة وكلمة (لكن) إنما تكون عاطفة اذا كانت مخففة ، وأما اذا كانت مثقلة فهي من الحروف المشبهة بالفعل ، وقد ذكر المصنف وسائر أئمّة الأصول المثقلة في نظائر العطف .

قلت نعم كلمة (لكن) العاطفة لا تكون إلا مخففة إلا ان المشائخ تسامحوا في ذلك فذكروا المثقلة في نظائر العطف لأن كليهما للاستدراك .

(٢) قوله (بعد النفي) الخ . . والله در المصنف رحمة الله تعالى حيث أشار بهذا الكلام إلى أمرين :  
احدهما محل استعماله .

واثنيهما بيان موجبه.

فأشار الى الأول ويقوله بعد النفي.

والى الثاني بقوله فيكون موجبه اثبات ما بعده.

وغرض المصنف من هذه الاشارة بيان الفرق بين (لكن) و(بل) وهو:

ان (لكن) لا يستدرك بها بعد الايجاب (بل) يقع بعد الايجاب والنفي.

والثاني: أنَّ موجب (لكن) اثبات ما بعده. وأما نفي ما قبله فثابت بدليله لا بكلمته لكن كما مر.

بخلاف (بل) فانه يوجب نفي الأول واثبات الثاني بوضمه، وهذا أي (الاستدراك بل لكن بعد النفي) في عطف المفرد على المفرد.

فان كان في الكلام جملتان مختلفتان نفياً واثباتاً جاز الاستدراك بل لكن في الايجاب أيضاً كما جاز في بل.

(٣) قوله (عند اتساق الكلام) أي انتظامه، من وَسْقُ الشيء إذا جمعه، وذلك لشبيهين:

احدهما: ان يكون الكلام متصلةً ومرتبطةً بعضه ببعض غير منفصل ليتحقق العطف.

والثاني: ان يكون مجمل الاثبات غير محل النفي ليتمكن الجمع بينهما ولا ينافق آخر الكلام أوله كما في قوله جاعني زيد لكن عمراً لم يأت.

(٤) قوله (يتعلق النفي) الخ.. أي يرتبط النفي بالاثبات ولا يكون بينهما بعد لكن في ذلك الكلام تناف وتناقض.

(٥) قوله (والا) أي (وان لم يوجد اتساق) بان فات أحد الشبيهين المذكورين في الاتساق.

(٦) قوله (لزمه المال) فالنفي في مسألة الجامع وهو ما قال فلان لا والا ثبات هو قوله لكنه غصب فهنا تعلق النفي بمجمل الاثبات، لأن محل الاثبات هو السبب (أي القرض) لا أصل المال وهو «لزوم الف درهم»، فيكون النفي وهو قوله (لا) متعلقاً بالسبب أي «بالقرض» لا بأصل الاقرار وهو «لزوم الف درهم».

(٧) قوله (لان الكلام) الخ.. أي كلام المقر، وكلام المقر له متافقان لا متنافيان.

لأنهما يوافقان في أصل الماء، وإن أنهما في السبب.

لان المقر له انما نفي سبباً وهو «القرض» واثبت سبباً آخر وهو «الغصب» ولا يتعرض كلامه بأصل المال كذا في المعدن.

(٨) قوله ( دون نفس المال ) فكان الكلام متسقاً .  
والمحصود من الأسباب أحکامها .

فعد اتحاد ما هو المقصود لا يبالي باختلاف الأسباب .  
على ان التوفيق في التصحيح أيضاً ممکن ، لأن من الجائز انه اخذ الالف من مال المقر له  
عند غيابه بینة الفرض بناء على ما بينهما من الا تيسر أصلأً ان المقر له عَدَه غصباً بناء على  
عدم الاذن والاجازة بالأخذ .

(٩) قوله ( وكذلك ) أي مثل المذكور في اتساق الكلام ، وفي نفي السبب دون أصل  
المال .

(١٠) قوله ( ولكن ) الخ . . فففي ملكه عن نفسه بقوله : ( ما كان لي ) قد يحتمل : ان  
يكون نفياً عن نفسه مع التحويل الى المقر له الثاني .  
ويحتمل ان يكون نفياً عن نفسه بدون التحويل .

فإذا وصل قوله : ( لكنه لفلان ) كان بيان ان نفي الملك عن نفسه كان مع التحويل الى  
الثاني باثبات الملك فيكون العبد للمقر له الثاني .

(١١) قوله ( فان وصل ) الخ . . يكون الكلام متسقاً ، لأن مدار الاتساق على ما قيل  
مجموع امرین .  
الاتصال بالسابق في التكلم وعدم تعلق النفي والاثبات بشيء بعينه . حتى لا يبقى  
التناقض والتدافع ولو بحسب الظاهر فقط .  
فعد فقدان أحد الامرین لا يبقى الاتساق ، بل يعد كلاماً مستأناً فتدری .

(١٢) قوله ( للمقر الاول ) وهو من في يده العبد ، لأن المقر له الاول إذا فصل وقطع  
كلامه كان نفياً لملكه مطلقاً .  
أي نفياً عن نفسه أصلأً لا نفياً الى أحد .

بخلاف ما اذا وصل : فإنه وان كان شهادة الفرد لكنه لما أقر بالملك للغير متصل بالنفي  
عن نفسه صار الكل بمنزلة كلام واحد ، فيكون تقديم الاقرار وتأخيره سواء فيجعل بأنه قد  
الاقرار بالملك لفلان صيانة ل الكلام العاقل عن الالغاء .

(١٣) قوله قول . ( المقر له ) وهو قوله . ( ما كان لي قط ) في صورة الفصل ردًّا للاقرار  
وتکذیباً للمقر حملاً للكلام على الظاهر .  
ويكون قوله لكنه لفلان بعد ذلك ، شهادة بملك الثالث على ذي اليد وشهادة الفرد ولا  
تُثبت الملك ، لا سيما اذا كان بلا دعوى الملك ، فبقى العبد ملکاً له .

بحث  
كون أو متناولًا لأحد المذكورين  
فصل (أو)

لتناول<sup>(١)</sup> أحد المذكورين، ولهذا لو قال: هذا حرّ أوّهذا، كان بمنزلة قوله أحدهما حرّ، حتى كان<sup>(٢)</sup> له ولایة البيان.  
ولو قال وكلت ببيع هذا العبد هذا أوّهذا كان الوكيل أحدهما وبياح<sup>(٣)</sup> البيع لكل<sup>(٤)</sup> واحد منهم.  
ولوباع أحدهما ثم عاد العبد الى ملك الموكيل لا يكون<sup>(٥)</sup> للآخر أن يبيعه.

ولو قال لثلاث نسوة له: هذه طالق، أوّهذه وهذه، طلقت أحد الاوليين، وطلقت<sup>(٦)</sup> الثالثة في الحال لانعطافها على المطلقة منها، ويكون الخيار للزوج في بيان المطلقة منها بمنزلة ما لو قال: احداكم طالق وهذه<sup>(٧)</sup>.

وعلى هذا قال زفر: اذا قال لا أكلّم هذا أوّهذا أوّهذا كان بمنزلة قوله: لا اكلّم أحد هذين وهذا، فلا يحيث ما لم يكلّم أحد الأوليين والثالث.

وعندنا لو كلام الأول وحده يحيث، ولو كلام أحد الآخرين لا يحيث<sup>(٨)</sup> ما لم يكلّمها.

ولو قال: بع هذا العبد أوّهذا كان له ان يبيع<sup>(٩)</sup> أحدهما ايهم شاء، ولو دخل<sup>(١٠)</sup> أوفي المهر بأن تزوجها على هذا أو على هذا

(١٤) قوله (لا اجيز العقد) يعني : أنَّ الأَمَةَ إِذَا تزوجت بغير اذن مولاها بمائة درهم ، فقال المولى : لا اجيز النكاح بمائة درهم لكن اجيزه بمائة وخمسين . فقوله لا اجيزه نفي القعد وفسخ للنكاح .

وقوله ولكن اجيزه الخ إثبات القعد ، والاثبات والنفي في محل واحد محال ، فجعل لكن حيئاً مبتدأ لأنَّ هذا نفي فعل واثباته بعينه . توضيحة : لما قال المولى أولاً لا اجيز العقد فقد قلع النكاح عن أصله ، ولم يبق له وجه صحة .

ثم لما قال بعده (ولكن اجيزه بمائة وخمسين) يلزم أن يكون اثبات ذلك الفعل المنفي بعينه لأن المهر في النكاح تابع لا اعتبار له فيتناقض أول الكلام بأخره فحملناه على ابتداء النكاح بمهر آخر وفسخ النكاح الاول الذي عقدته ، فيكون كلمة (لكن) للاستئناف للعطف .

لوقال المولى في جوابها : لا اجيز النكاح بمائة ولكن اجيزه بمائة وخمسين ، يكون هذا بعينه مثال الاتساق فبقي أصل النكاح ، ويكون النفي راجعاً إلى قيد المائة ، والاثبات إلى قيد المائة والخمسين فلا يكون في صورة الوصل نفي فعل واثباته بعينه فتدبر .

(١٥) قوله (بطل العقد) لأنَّ الكلام غير متسق أي (غير مرتبط بما قبله) أي من حيث المعنى وان كان متصلة صورة .

(١٦) قوله (اثباته) الخ . . فيه إشكال وهو : أنا لا نسلم ذلك لأنَّه رد النكاح المقيد بمائة ، وأجاز النكاح المقيد بمائة وخمسين فلا يكون نفي الإجازة واثباتها بعينيها في شيء واحد . قلنا : بان المهر في باب النكاح من الزوائد ، ولهذا يصح النكاح بدون ذكره ومع نفيه فكان النفي من أصل النكاح .

فكان قوله لكن اجيزه الخ اثباته بعينه بعد نفيه فلا يعتبر ، لأنَّ نكاح الأمة كان موقعاً على إجازة المولى وقد انفسخ بالرد ، والمفسوخ لا تلحقه الإجازة فيكون لكن للاستئناف للعطف .

يُحَكَّم<sup>(١١)</sup> مهر المثل عند أبي حنيفة، لأن اللفظ يتناول أحدهما، والموجب الأصلي مهر المثل فيترجح ما يشابهه. وعلى هذا قلنا: التشهد ليس بركن في الصلة<sup>(١٢)</sup> لأن قوله عليه السلام ( اذا<sup>(١٣)</sup> قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلوتك ) .

---

(١) قوله ( لتناول ) الخ . أي لـنـسـبـةـ أـمـرـ إـلـىـ أـحـدـ الشـيـئـيـنـ لـاـ عـلـىـ التـعـيـيـنـ ، أو لـنـسـبـةـ أـحـدـ الـأـمـرـيـنـ إـلـىـ شـيـءـ .

وبالجملة مقاده ومحصول معناه: اعتبار المفهوم المردد واحده من الدوران بين الشيئين فيؤول المعنى إلى مفهوم أحدهما، أو معنى أحدهما لا على التعيين. وهذا مفهوم مجمل بهم غير صالح لنزول الحكم الشخصي عليه كالحرية والطلاق ولهذا يحول الأمر إلى بيان القائل وتعييته ويكون له ولايته ويجبره القاضي عليه. ففي المفرددين تفید ثبوت الحكم لأحدهما كقولك جاني زيد أو بكر، أو كما تقول: زيد قاعداً أو قائم .

وفي الجملتين تفید حصول مضمون أحدهما كقوله تعالى ( ان اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ) هذا هو مذهب عامة أهل اللغة وأئمة الاصول، وهو مختار شمس الأئمة وفخر الاسلام .

وذهب طائفة من الاصوليين وجماعة من التحويين، ( الى انها موضعه للشك ) وهو ليس بسديد .

لان الشك ليس معنى يقصد بالكلام وضعاً بل هي موضعه لأحد المذكورين من غير تعين .

نعم في الاخبارات يجيء الشك باعتبار محل الكلام وهو الخبر المجهول، وكذا لزم منه التخيير في الاتشاء، لأن الاتشاء لاثبات الكلام ابتداء فلا يحتمل الشك فان محله الخبر فأقوى الاتشاء للتخيير أو الاباحة مثلاً على حسب ما يناسب المقام .

ففي الخبر المجهول لزم البيان، وفي الاتشاء لزم التخيير بين أحد الأمرين فافهم .

(٢) فونه ( كان له ولایة البيان ) أي يبين أحدهما أيهما شاء مباركاً كان أو بشيراً، ثم تناوله لأحد المذكورين:

اما على سبيل البدل كما في مسألة الحرية .

واما على سبيل العموم كما يأتي في مسألة التوكيل فلا يحتاج الى بيان الموكل .

(٣) قوله (وبباح البيع) الخ... دفع لما يقال اذا كان الوكيل احدهما فلا يصح البيع لكل واحد منهما قبل بيان الموكيل، فدفع بقوله وبباح البيع الخ...

(٤) قوله (لكل واحد) ولا يشترط اجتماعهما له ان اوفى موضع الائمه للتخيير التوكيل اثناء.

(٥) قوله (لا يكون للآخر) الخ.. عملا بتناول (أو) لاحد المذكورين على سبيل العموم.

فان قلت فما الفرق بين مسألة الحرية ومسألة التوكيل في كون تناول (أو) لاحد المذكورين في الاولى على سبيل البدل، وفي الثانية على سبيل العموم.

قلنا: التوكيل فيه معنى اباحة التصرف في مال نفسه للتوكيل بعد ان كان محظوراً والاباحة توجب العموم مثل قولهم جالس والحسن أو ابن سيرين رح.

وذلك لأن «الاباحة رفع الخطر» والخطر متى ارتفع عن احد منهما غير عين فقد ارتفع من كل واحد فيثبت العموم.

ولأن مقصود الموكيل بيع ماله ولا تحصيل ذلك إلا بالعموم بان يثبت ولاية البيع لكل واحد منهما.

(٦) قوله «وطلقت الثالثة» أي لكون الثالثة معطوفة على المطلقة والواو والعلطف بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع، فصار كأنه جمع بين أحد الاوليين والثالثة فيقع عليهمما الطلاق.

(٧) قوله (وهذه) فاذا قال كذلك فالزوج بال الخيار في بيان المطلقة، فكذلك في البيان المذكور لانه بمنزلة هذا القول.

(٨) قوله لا يحثت ما لم يكلمهما لأن الثابت (بأو) واحد غير معين فيم في موضع النفي عموم الأفراد، ويكون كل فرد منفيا على حدة، فيصير تقدير الكلام: لا أكلم هذا ولا هذا. قلنا قال: وهذا (بواو) الجمع فقد جمعه الى الثاني بمعنى فشاركه فصار كأنه قال: لا أكلم هذا ولا هذان.

ولو قال: هكذا يحثت لو كلام الأول، ولا يحثت لو كلام أحد الآخرين ما لم يكلمهما. والقياس على مسألة الطلاق غير مستقيم، لأن الثابت (بأو) فيها أحدهما غير معين في موضع الأثبات فيختص وكانت المطلقة أي احد الاوليين غير معين لأن (أو) دخلت بينهما فلما قال: وهذه معطوفة على المطلقة منها وهي غير معينة فصار كأنه قال: احد اكما طالق وهذه، فل قال هكذا تطلق الثالثة ويغير الزوج بين الاوليين فكذا هنا.

(٩) قوله ( ان يبيع احدهما ) الخ .. لأن كلمة أو في موضع الائشة للتخيير ، لأن قوله اضرب زيداً أو عمراً لتناول احدهما غير عن ، والأمر للایتمار ، ولا يتصور الایتمار بايقاع الفعل في غير عن قيمنت التخيير ضرورة التمكن من الایتمار .

(١٠) قوله ( ولو دخل ) الخ .. الأصل فيه : ان الأصل في المهر هو مهر المثل ، وإنما يترجح المسمى عليه بعارض التسمية ، فإذا كان المسمى غير مسمى معين بل مبها صبر إلى مهر المثل الذي هو الأصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى .

(١١) قوله ( يحكم ) الخ .. يعني لو أدخل لفظ ( أو ) في المهر بان قال : تزوجتك على هذا ألف درهم أو على هذا مائة دينار مثلاً .

يحكم بمهر المثل عند أبي حنيفة رح ، لأن الموجب الأصلي في باب النكاح مهر المثل كالقيمة في باب البيع .

وإنما العدول عنه اذا كانت التسمية معلومة قطعاً ولم توجد ، لأن دخول كلمة ( أو ) يمنع كون المسمى معلوماً قطعاً فوجوب المصير إليه .

وقالا : إنها توجب التخيير ، وللزوج أن يعطي أحد الامرين أيهما شاء .

لكنا نقول : ان كلمة ( أو ) وضع لتناول أحد الامرين وهو مجهول غير معلن فإذا فسدت التسمية بجهالة يصار إلى موجبه الأصلي .

وأما التخيير فانما يثبت ضرورة التمكن من الایتمار في الطلب كالامر ، وفي هذه المسألة ( يوجد الأمر فلا يثبت التخيير فتدبر ) .

(١٢) قوله ( في الصلة ) أي في القعدة الاخيرة على طريق ذكر الكل وارادة البعض كما في قوله تعالى ﴿يَجْعَلُونَ أَصْبَعَهُمْ فِي آذَانِهِم﴾ الآية .

(١٣) قوله ( اذا قلت هذا ) أي قرأت التشهد وانت قاعد لأن قراءة التشهد لم تشرع إلا في حالة القعود .

علق الاتمام بـأحد هما<sup>(١)</sup> فلا يشترط كل واحد منهمما، وقد شرطت القاعدة بالاتفاق، فلا<sup>(٢)</sup> يشترط قراءة التشهد، ثم هذه الكلمة في مقام النفي يوجب نفي كل واحد من المذكورين حتى لو قال: لا اكلم هذا أو هذا يحث<sup>(٣)</sup> اذا كلم<sup>(٤)</sup> أحد هما وفي الايات يتناول أحد هما مع صفة<sup>(٥)</sup> التخيير كقولهم: خذ هذا أو ذلك، ومن ضرورة<sup>(٦)</sup> التخيير عموم الاباحة قال<sup>(٧)</sup> الله تعالى **﴿فَكَفَّارَتْهُ أَطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ مِّنْ أَوْسَطِ﴾** ما تطعمون اهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة<sup>(٨)</sup>.

### بحث مجيء أو لتناول أحد

#### المذكورين

وقد<sup>(٩)</sup> يكون. (أو) بمعنى (حتى) قال الله تعالى **﴿لِيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾** قيل معناه: حتى يتوب عليهم. قال أصحابنا لو قال: لا أدخل هذه الدار أو ادخل هذه الدار يكون (أو) بمعنى حتى، حتى لو دخل الاولى **﴿وَلَا حَنْثٌ﴾** (١٠). ولو دخل الثانية **﴿وَلَا بَرٌّ فِي يَمِينِهِ﴾**.

(١) قوله (بـأحد هما) أي علق الاتمام بـأحد هما، لأن أو لتناول أحد المذكورين، وهو القاعدة أو قراءة التشهد فيكون أحد هما فرضا.

(٢) قوله (فلا يشترط) الخ.. وعند الشافعی رح فرض.

وعند اصحابنا واجب، حتى يجب سجدة السهو اذا سهى عنه، لكن الصلوة تم بدونه ولو وجود أركانها لما ذكرنا من التمسك بكلمة (أو) في الحديث.

فان قيل : لفظ الاتمام لا يدل على انه لم يبق فرضا بعده كما في قوله عليه الصلوة والسلام (اذا وقف بعرفات فقد تم حجه) فانه بقى عليه طواف الزيارة بالاجماع. وحقيقة الاتمام في شيء انه لم يبق بعده جزء من أجزائه ، ( فلم يبق الشهد فرضا لفرضية القعدة بالاتفاق) .

فاما ان يراد به الاشراف وهي القرب فهو مجاز، كما روى عن عبد الله بن عباس (رض) قال عليه السلام ( اذا رفعت رأسك من آخر السجدة فقد تمت صلوتك ) .

وارادة المجاز وهو القرب هنا في بعض الصور لا يدل على ترك الحقيقة في اللفظ، ولا يصار الى المجاز إلا عند تعذر العمل بالحقيقة، وحديث التشهد غير متذر عملاً.

(٣) قوله ( يحيث ) الخ . . لما سبق انه يتناول أحد المذكورين ، وهو نكرة في سياق النفي فيعم على وجه الانفراد .

(٤) قوله ( أحدهما ) أي لا يثبت له الخيار في تعيين احدهما لأن الكل صار منفيا . ولو بقى (أو) على حقيقته لوجب التخيير، لانه يكون احدهما منفيا فيكون له ولية التعيين في احدهما، كما لو كان في الاثبات بان قال هذا حر وهذا .

(٥) قوله ( مع صفة التخيير ) الخ . . هذا في مقام الانتشاء والطلب يدل عليه قوله قولهم خذ هذا أو ذلك وإلأي وان لم يرو بمقام الاثبات مقام الانتشاء، بل كان مطلقاً سواء كان انشاء أو خياراً لا يستقيم على الاطلاق .

(٦) قوله ( ومن ضرورة التخيير عموم الاباحة ) أي اباحة كل واحد من المذكورين ، ألا ترى انه اذا يقال : جالس الفقهاء أو المحدثين ، كان معناه عندهم جالس احدهما أو كليهما ان شئت .

(٧) قوله ( قال الله تعالى ) تأييد لعموم الاباحة ، أو بيان له .  
فان قلبي كيف يكون قوله تعالى **«فَكَفَّارَهُ اطْعَامٌ»** الآية تأييداً لانه اخبار وكلامنا في الانتشاء .

قلنا انه بمعنى الأمر أي فليكفر أحد هذه الأمور فيكون انشاء .

(٨) قوله **«مِنْ أَوْسَطِ»** الخ . . أي اطعموا العشرة لا أعلى الاطعمة ولا أخسها بل من الاطعمة المتوسطة من الاطعمة المختلفة التي تطعمونها أهل بيتك من عليكم اطعماه

وإنفاقه، أو اكسوا العشرة واعطوهنم اللباس الوسط، أو حرروا رقبة واحدة. فهذا الترديد يسمى خصال الكفارة، أريد به منع الخلو لا منع الجمع، حتى لو جمع هنا جاز المجموع عن احدها أي الواجب عندنا أحد الاشياء الثلاثة مع اباحة كل نوع منها على الانفراد حتى لو فعل الكل جاز، لكن الواجب صار مُؤدياً بأحد الانواع فافهم.

(١٠) قوله (حث) لأن المُحْلُوف عليه دخول الاولى قبل الثانية.

فإذا دخل الاولى أولاً قبل الثانية حتى لوجود الشرط .

ولو دخل الاولى بعد الثانية لا يحيث لفوات الشرط.

وبمثله لو قال: لا افارقك (أو) تقضي ديني ، يكون<sup>(١)</sup> بمعنى (حتى) تقضي ديني .

## بحث افادة حتى معنى الغاية

### فصل حتى<sup>(٢)</sup> للغاية<sup>(٣)</sup>

كإلى فإذا كان ما قبلها قابلاً للامتداد، وما بعدها يصلح غاية له، كانت الكلمة عاملة بحقيقةتها.

مثاله ما قال محمد: اذا قال عبدي حرّ ان لم اضربك حتى يشفع فلان، او حتى تصيح، او حتى تشتكى بين يدي او حتى يدخل الليل كانت الكلمة عاملة<sup>(٤)</sup> بحقيقةتها، لأن الضرب بالتكرار يحتمل الامتداد وشفاعة فلان وأمثالها تصلح<sup>(٥)</sup> غاية للضرب.  
فلو امتنع عن الضرب قبل الغاية حنث<sup>(٦)</sup>.

ولو حلف لا يفارق غريميه حتى يقضيه دينه ففارق قبل قضاء الدين حنث<sup>(٧)</sup>.

فإذا تعذر<sup>(٨)</sup> العمل بالحقيقة لمانع<sup>(٩)</sup> كالعرف كما لو حلف أن يضربه حتى يموت أو حتى يقتله حمل على الضرب الشديد باعتبار<sup>(١٠)</sup> العرف.

وان<sup>(١١)</sup> لم يكن الاول قبلاً للامتداد والآخر صالحًا للغاية وصلح الاول سبباً والآخر جزاء يحمل<sup>(١٢)</sup> على الجزاء .

مثاله ما قال محمد رح اذا قال لغيره عبدي حر ان لم آتاك حتى تغدّيني فاتان فلم يغدّه لا يحث<sup>(١٣)</sup> ، لأن التغدية لا يصلح غاية للاتيان بل هو داع الى زيادة<sup>(١٤)</sup> الاتيان ، وصلح جزاء فيحمل على الجزاء .

فيكون بمعنى لام<sup>(١٥)</sup> كي ، فصار كما لو قال : ان لم آتاك إتياناً جزاً وله التغدية .

و اذا<sup>(١٦)</sup> تعدد هذا بان لا يصلح الآخر جزاء للأول ، حمل على<sup>(١٧)</sup> العطف المحضر مثاله .

ما قال محمد رح اذا قال عبدي<sup>(١٨)</sup> حر إن لم آتاك حتى<sup>(١٩)</sup> أتغدّى عندك اليوم أو إن لم تأتني حتى تغدّى عندي اليوم فأتاه فلم يتغدّد عنده في ذلك اليوم حث .

وذلك لانه لمّا أضيف كلّ واحد من الفعلين الى ذات واحد لا يصلح ان يكون فعله جزاء لفعله ، فيحمل على<sup>(٢٠)</sup> العطف المحضر ، فيكون المجموع شرطاً للبر .

---

(١) قوله ( يكون بمعنى حتى تقضي ديني ) وإنما جعلت ( أو ) بمعنى حتى لانه اذا دخلت بين النفي والاثبات تكون بمعنى ( حتى ) في استعمالاتهم . ولهذا يشير ما بعدها غاية في هذا الموضع ، وكان ترك المعنى الحقيقي في موقع النفي والاثبات بدلالة الاستعمال والعادة .

(٢) قوله ( حتى للغاية كإلى ) يعني أن ( حتى ) وان عدت هنا في حروف العطف لكن الأصل فيها معنى الغاية كإلى بان يكون ما بعدها جزاء لما قبلها ، كما في أكلت السمكة حتى رأسها .

أو غير جزء كما في قوله تعالى ( سلام هي حتى مطلع الفجر ) . وأما عند الاطلاق وعدم الفرينة ، فالاكثر على ان ما بعدها داخل فيما قبلها ، وسيأتي تفصيل الى في موضعها .

(٣) قوله (للغاية) الغاية هي : ما ينتهي اليه الشيء ويمتد اليه ويقتصر عليه . فأصلها كمال معنى الغاية فيها وخلوصها لذلك كما قال الله تعالى (سلام هي حتى مطلع الفجر) .

(٤) قوله (عاملة بحقيقةتها) وهي الغاية الخاصة ، وانما شرط الامتداد والانتهاء لذلك . لأن الغاية هي التي ينتهي اليه الشيء ولا يتأتى ذلك إلا بان يمتد الأول وينتهي الثاني ، فلا بد من صلاحية الأول للامتداد والثاني للانتهاء .

(٥) قوله (تصلح غاية للضرب) لأن الناس يمتنعون عن الضرب عادة بالشفاعة وأمثالها . ثم اعلم ان (حتى) كما تدخل على الاسماء ، تدخل على الأفعال أيضاً . فحتى قد تكون للغاية ، وقد تكون لمجرد السببية والمجازاة ، بمعنى (لام كي) . وقد تكون لمجرد العطف ، أي التشيرك من غير اعتبار غاية وسببية . ولكن الاصل : هو الاول كما عرفت فيحمل عليه ما أمكن .

وشرط الامكان أن يحتمل الصدر للامتداد وأن يصلح الآخر دلالة على الانتهاء فان لم يوجد الشرط تستعمل للمجازاة بمعنى (لام كي) ان أمكن وإلا فستعاد للعطف الممحض .

(٦) قوله (حث) لأن شرط الحث الكف عن الضرب قبل الشفاعة ، أو الصياغ ، أو الاشتقاء ، أو دخول الليل وقد وجد .

فان قيل : شرط البر متصور الوجود في الزمان الثاني فكيف يحث في الحال؟ قلنا : ان اليمين يقع على أول الوهله لأن الحامل على اليمين غيظ لحق الحالف من جهة في الحال ، هذا هو العادة فيتقيد به اليمين .

(٧) قوله (حث) لأن كلمة (حتى) للغاية لأن الملازمة وهي عدم المفارقة يحتمل الامتداد ، وقضاء الدين يصلح غاية للملازمة ، فإذا فارقه قبل قضاء الدين الذي هو غاية له حث لوجود الشرط .

(٨) قوله (فإذا تعذر) الخ .. جواب إشكال وهو أن يقال : انه لو حلف أن يضر به حتى يموت فالضرب يحتمل الامتداد ، والموت يصلح متنه لل فعل ، ومع ذلك لم يجعل (حتى) للغاية .

ولهذا لم امتنع عن الضرب قبل الموت لا يحث .

فأجاب بأنه انما يترك العمل بالحقيقة هنا بالعرف لأن الحقيقة قد ترك بالعرف .

(٩) قوله (لمانع) الخ .. الظاهر أنَّ مثل هذا العرف ليس مانعاً عن العمل بحقيقة (حتى) بل هو مانع عن حمل ما يعدها على حقيقته .

فإن الممنوع هو ارادة معنى الموت أو القتل حقيقةً، لا إرادة معنى الغاية من (حتى).

ويشير إليه قوله حمل (أي الموت والقتل) على الضرب الشديد إلا أن يقال مقتضى حقيقته وهو الغاية والصدر إلى مدخولها ووجوده متصلًا ليتصل الغاية بالمعنى ويعتبر ظرفًا لا منفصلًا عنه، بان ينقطع وجوده قبل الغاية بزمان ولو بسيرا.

فلو انقطع واريد القرب إلى مدخولها من الاتصال والامتداد المعتبرين في مفهوم حقيقة الغاية، كان الموضوع للغاية مجازاً في هذا المعنى فالموت والقتل على حقيقتهما. لكن المراد من الانتهاء إليها قرب الضرب منهما ولا امتداده اليهما واتصاله بهما حتى يؤول معنى القرب اليهما إلى الضرب الشديد، ولعل هذا هو أحسن المحامل.

(١٠) قوله (باعتبار العرف) لأنه متى كان قصده القتل لما ذكر لفظ الضرب، وإنما يذكر ذلك اذا لم يكن قصده القتل في العرف، وجعل القتل غاية لبيان الضرب ليس بالعرف المتعارف.

(١١) قوله (وان لم يكن) الخ.. هذه المسألة مرتبطة بقوله: فإذا كان ما قبلها قابلاً للامتداد الخ.

(١٢) قوله (يحمل على الجزاء) أي فإن عدم الشرطان جميئاً أو أحدهما فتكون (حتى) بمعنى (لام كي) لأجل السبيبة فحمل على معنى الجزاء، لأن بين الغاية والجزاء من المناسبة وهي:

ان الشرط يتنهى إلى الجزاء، كما ان المغى يتنهى إلى الغاية.  
فتكون بمعنى (لام كي) لأن الأول لما كان سبباً كان الغرض منه المسبب.

(١٣) قوله (لا يحث) لأنه أثار للتغدية وهو فعل المخاطب لا اختيار فيه للمتكلم.

(١٤) قوله (إلى زيادة الإثبات) وللسائل أن يقول: ما ذكرتم من أن التغدية داعية إلى زيادة الإثبات فهو عادة اللثام، دون عادة الكرام، وعادتهم أن يكون التغدية داعية لترك الإثبات فأمكن العمل بحقيقة الغاية.

والجواب عنه: أن مبني الحكم على الغالب، وحالة العوام ما ذكرنا.  
وما ذكرت ذكر الخواص فلا يبني الحكم عليه.

(١٥) قوله (لام كي) وهو الذي يكون ما قبله علة لما بعده نحو آتيتك لكي تكرمني.

(١٦) قوله (وإذا تعذر هذا) أي حمله على الجزاء فحينئذ تكون للعطف المensus مجازاً،  
ولا يراعى حينئذ معنى الغاية.

وهذه استعارة اخترعها الفقهاء ولا نظير لها في كلام العرب، لأن سماع الجزئيات بعد تحقق الغاية ليس بشرط في المجاز.

واعتراض عليه شيخ الاسلام انه اذا لم تكن ( حتى ) في لغة العرب والعرف مستعملة في العطف الممحض ، فلا وجه لجعل الفقهاء ايها مستعارة للعطف الممحض ، وتفریع الاحکام الشرعية على هذه الاستعارة .

ويمكن أن يقال: ان الامام محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله صاحب الزيادات من كان يؤخذ منه اللغة فكفى قوله سماعاً، لانه كان متبحراً في علوم اللغة والفقه . وأن يقال ان الفقهاء يتقدمون على النحاة في أحد المعانى من قوله الالفاظ ، فلا عبرة لهم ، أي للنحوة بمقابلة الفقهاء فتفكر .

(١٧) قوله ( حمل على العطف الممحض ) مجازاً لوجود المناسبة بينهما وهو، أن المعطوف يعقب المعطوف عليه، كما ان الغاية يعقب المغایة .

(١٨) قوله ( عبدي حرّ ان لم آتاك ) هذا مثال للعطف الممحض لعدم استقامة المجازاة فان التغدية في هذا المثال فعل المتكلّم كالاتيان ، والانسان لا يجازي نفسه ، لأن الجزاء مكافأة والانسان لا يكافي نفسه ، ولهذا قيل: اسلمت كي ادخل الجنة بصيغة المجهول لا بصيغة المعلوم .

فتعمين ان تجعل مستعارة للعطف ، فكأنه قيل: ان لم آتاك فلم اتعد عنك فعبدي حرّ ، فان لم يأت ، أو اتاه وتغدى متراجياً عن الاتيان بحث ، وصار عبده حرّاً لوجود الشرط ، وهو عدم الاتيان ، والتغدي بعده موصولاً لان الأقرب في هذه الاستعارة حرف الفاء ، فإذا جعلت بمعنى ( الفاء ) لا يستقيم التراخي كما لا يخفى .

(١٩) قوله ( حتى أتغدى ) حتى هذه داخلة على الفعل ، نظراً الى ظاهر اللفظ وإلا فال فعل منصوب باضماران فهي في الحقيقة داخلة على الاسم كذا في التلويع .

(٢٠) قوله ( على العطف الممحض ) أي على العطف بمعنى ( الفاء ) أو بمعنى ( ثم ) لأن التعقيب يناسب معنى الغاية فيتوقف وجود البر على وجود الفعلين أي الاتيان والتغدي بوصف التعقيب .

فيكون المجموع شرطاً للبر ، فلو أتى وتغدى عقيب الاتيان من غير تراخ حصل البر وإلا فلا .

## بحث وضع الى لانتهاء الغاية

### فصل الى (١) لانتهاء الغاية -

ثم هو في بعض (٢) الصّور يفيد معنى امتداد الحكم ، وفي بعض الصّور يفيد معنى (٣) الاسقاط .

فإن أفاد الامتداد: لا تدخل الغاية في الحكم .  
وان أفاد الاسقاط تدخل .

نظير الاول اشتريت هذا المكان الى هذا الحائط ، لا يدخل الحائط في البيع .

ونظير الثاني باع (٤) بشرط الخيار الى ثلاثة أيام ، ويمثله لو حلف لا كلام فلاناً الى شهر كان الشهر داخلاً في الحكم وقد أفاد فائدة (٥) الاسقاط ههنا .

وعلى هذا قلنا: المرفق والكعب داخلان (٦) تحت حكم الغسل في قوله تعالى ﴿الى المرافق﴾ لأنّ كلمة ﴿الى﴾ ههنا للأسقاط ، فإنه لولاها لاستوعبت الوظيفة جميع اليد .  
ولهذا (٧) .

قلنا الركبة من العورة ، لأنّ كلمة ﴿الى﴾ في قوله عليه السلام (عورة (٨) الرجل ما تحت السرة الى الركبة ) تفيد فائدة لاسقاط فتدخل الركبة في الحكم .

وقد تفيد كلمته ﴿الى﴾ تأخير (٩) الحكم الى الغاية ولهذا قلنا: اذا

قال لامرأته أنت طالق الى شهر ولا<sup>(١٠)</sup> نية له لا يقع الطلاق في الحال  
عندنا خلافاً<sup>(١١)</sup> لزفر.

لان ذكر الشهر يصلح لمد الحكم والاسقاط شرعاً، والطلاق يتحمل التأخير بالتعليق فيحمل<sup>(١٢)</sup> عليه.

(١) قوله ( الى لانتهاء الغاية ) فان قيل : ان معنى الغاية هو الانتهاء ، فكانت اضافة الانتهاء الى الغاية ، اضافة الشيء الى نفسه وهو لا يجوز .  
 فلتنا : العبارة بحذف المضاف اليه فالتقدير لانتهاء ما قبل الغاية فلا يرد .  
 ثم اعلم أن في ( الى ) أربعة مذاهب لأهل العربية :  
 الاول دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مطلقاً .  
 والثاني عدم الدخول مطلقاً .

والثالث الدخول ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها وإلا فلا.  
والرابع ان الدخول أو عدم الدخول يحتاج الى دليل خارج ولا دلالة لإلى على الدخول  
والمحضن رح أورد تفصيلاً حيث قال يفيد معنى الخ... .

(٣) قوله (يفيد معنى الاسقاط) بان يكون الصدر متناولاً لما وراء الغاية فنذكر الغاية ليسقط الحكم عما وراءها كما في قوله تعالى (وأيديكم الى المرافق).  
اليد اسم للجراحة من رؤوس الاصابع الى الاطىء، فذكرا المراقبة لاسقاط ما وراءها.

(٤) قوله (باع بشرط الخيار) الخ فانه تدخل الغاية في الحكم لأن الغاية هنا للأجل الاستقطاع، فانه لو شرط الخيار مطلقاً ثبت مؤبداً او يفسد العقد فكان ذكر الغاية لآخر ما وراءها.

(٥) قوله (فائدة الاسقاط) الخ لان قوله: لا يكلم يتناول الشهير وما فوقه فيكون ذكر الشهير لاسقاط ما وراء الشهير.

(٦) قوله (دخلان) إنما قال ذلك ولم يقا : ففرض غسلها، لدخوتها عملاً لا اعتقاداً حتى

لا يكفر جاحد فرضية غسلها.

(٧) قوله (ولهذا) أي لاجل أن الصدر اذا كان متناولا لما ورائتها تدخل الغاية تحت المعايير فتذكر الركبة في العودة، لأن ما تحت السرة يتناول ما وراء الركبة فكان ذكر الغاية لاسقاط ما ورائها فافهم.

(٨) قوله (عوره الرجل) الخ.. أخرجه الحاكم في مستدركه من حديث عبد الله بن جعفر مرفوعاً ما بين السرة الى الركبة عوره وسكت عنه. وأخرج الدارقطني أيضاً في سنته من حديث أبي أيوب مرفوعاً ما بين فوق الركبتين من العورة، وما أسفل من السرة من العورة.

(٩) قوله (تأخير الحكم) الخ.. أي اذا دخلت في الأزمنة ومعنى التأخير التأجيل: وهو أن لا يكون الشيء ثابتاً في الحال، مع وجود ما يوجب ثبوته، ثم يثبت بعد وجود الغاية.

ولولا الغاية لكان ثابتاً في الحال كالبيع الى شهر، فإنه لتأخير المطالبة الى مضي الشهر، ولولا الغاية ل كانت المطالبة ثابتاً في الحال.

ثم اعلم ان الأصل في (الى) الداخلة على الزمان التوقيت وهو: أن يكون الشيء في الحال وينتهي بالوقت المذكور، ولولا الغاية لكان ثابتاً في ما ورائتها أيضاً.

ثم قد يكون للتأجيل والتأخير وهو أن لا يكون الشيء ثابتاً في الحال مع وجود مقتضيه ثم يثبت بعد وجود الغاية، ولولاها لكان ثابتاً في الحال أيضاً. وشيء من البيع والطلاق لا يتحمل التوقيت لكن البيع يتحمل التأجيل باعتبار ما يدل عليه من الشهرين فجعلناها متعلقاً بأجل الشهرين، بخلاف الطلاق فيصير الأجل فيه الى الایقاع احترازاً عن الالغاء.

(١٠) قوله (ولانية له) قيد بهذا القيد لانه لو قال: أنت طالق الى شهر، ونوى به التنجيز تطلق في الحال ويلغو آخر الكلمة، لانه نوى حقيقة كلامه، وفيه نظر لأن الحقيقة لا تحتاج الى النية.

ويمكن أن يجذب عنه بأنه بمنزلة الحقيقة القاصرة وهي تحتاج الى النية كالرأس غير المتعارف في: لا يأكل رأساً تحتاج الى النية.

(١١) قوله (خلافاً لزفر) فإن عنده يقع الطلاق في الحال، لأن (الى) للتأجيل وهو لا يمنع ثبوت أصله، كتأجيل الدين لا يمنع ثبوت أصله.

(١٢) قوله (فيحمل عليه) أي يحمل الطلاق على التأخير احترازاً عن الغاء كلامه.

## بحث كون الكلمة على للالزام وفي للظرف

### فصل الكلمة على

للالزام<sup>(١)</sup> وأصله: لافادة معنى التفوق والتعليق، ولهذا<sup>(٢)</sup> لو قال:  
لفلان على ألف يحمل على الدين بخلاف<sup>(٣)</sup> ما لو قال: عندي أو معنـي  
أو قبلـي.

وعلى هذا قال في «السير الكبير»: اذا قال رأس الحصن آمنوني  
على عشرة من أهل الحصن ففعلـنا، فالعشرة سـوأـه وخيارـ التعيـينـ لهـ.  
ولـوـ<sup>(٤)</sup> قال آمنـونـيـ وـعـشـرـةـ أـوـ فـعـشـرـةـ أـوـ ثـمـ عـشـرـةـ فـعـلـنـاـ فـكـذـلـكـ  
وـخـيـارـ التـعـيـينـ لـلـامـنـ<sup>(٥)</sup>.

وقد يكون على بمعنى (الباء) مجازاً حتى لو قال بعـنكـ هذا علىـ  
الفـ يـكـونـ (عـلـىـ) بـمـعـنـيـ (الـباءـ) لـقـيـامـ دـلـالـةـ المـعـاـوـضـةـ.

وقد يكون (على) بـمـعـنـيـ<sup>(٦)</sup> (الـشـرـطـ). قال الله تعالى  
(بـيـأـيـعـنـكـ عـلـىـ أـنـ لـاـ يـشـرـكـنـ بـالـلـهـ شـيـئـاـ) ولـهـذاـ قالـ أـبـوـ حـنـيفـةـ: اـذـاـ  
قـالـتـ لـزـوـجـهـ طـلـقـنـيـ ثـلـاثـاـ عـلـىـ الفـ فـطـلـقـهـ وـاحـدـةـ لـاـ<sup>(٧)</sup> يـجـبـ المـالـ،  
لـاـنـ الـكـلـمـةـ هـنـاـ تـقـيـدـ مـعـنـيـ الشـرـطـ، فـيـكـونـ<sup>(٨)</sup> الـثـلـاثـ شـرـطـاـ لـلـزـومـ  
الـمـالـ.

---

(١) قوله (للالزام) أي لاثبات لزوم ما قبلها على ما بعدها.  
وهذا المعنى العرفي المستعمل في عامة الاحكام مأخوذ نقلاً أو تجوزاً عن معناه اللغوي وهو  
التعليق والتفوق، كقولنا زيد على السرير أو على السطح.

ولما كان اللازم على الشيء كأنه يعلوه ويركبه ويتعلّق ويغلب عليه وكأنه فوق نفسه لوجوهه على ذمته كان الالتزام كأنه معناها.

(٢) قوله **﴿وهذا﴾** أي لأجل أن كلمة **﴿على﴾** للالتزام شرعاً، وإلّا فادة التعليّ معنى وهو وهو الظاهر.

(٣) قوله **﴿بخلاف ما لو قال﴾** الخ.. لانه لم تذكر كلمة الوجوب والالتزام فلا يحمل على الدين بل على الحفظ والأمانة.

(٤) قوله **﴿له﴾** أي لرأس الحصن لانه طلب أمان نفسه على عشرة بكلمة **﴿على﴾** فيكون مستعلياً عليهم في ثبوت الامان، وذلك بان يكون له عليهم ولاية التعيين، حيث يختار من يشاء ويدرء من يشاء.

(٥) قوله **﴿للامن﴾** لأن رأس الحصن عطف امامهم على أمان نفسه من غير أن يشترط تعليّ عليهم في امامهم، فلا يكون له الخيار أي لرأس الحصن.

(٦) قوله **﴿بمعنى الشرط﴾** هي اذا تعذر حقيقته وهي اللزوم، لأن اللزوم متحقق بين الشرط والجزاء لأن الجزاء يتعلّق بالشرط فيكون لازماً عند وجوده. لم يقل هنا مجازاً كما قال من قبل لأن الشرط بمثابة الحقيقة، لأن المشروط يلازم الشرط ويعقبه، كالمتعلّل يلازم المتعلّل عليه. وفيه التعاقب: لأن الصاعد على الشيء يكون فوق ذلك الشيء كما أن المتعاقبين يكونون أحدهما أثراً الآخر.

(٧) قوله لا يجب المال وهو الالف للزوج، وقال أبو يوسف و محمد رح ي يجب ثلث الالف.

(٨) قوله **﴿فيكون الثالث شرطا﴾** الخ.. فانه إذا طلقها الرجل واحدة لا يجب شيء من المال، لأن الشرط اذا فات **﴿وهو الثالث﴾** فات المشروط **﴿أي المال﴾**.

وعندهما: يجب ثلث الألف كما لو قالت: طلقني ثلثاً بالالف، لأن الطلاق على المال معاوضة من جانب المرأة، والمال يجب عليها عوضاً عن الطلاق، فيحمل كلمة **﴿على﴾** بمعنى **﴿الباء﴾**. وقال أبو حنيفة رح: ليس بين الطلاق وبين المال مقابلة لينعقد معاوضة، بل بينها معاقبة. لأن الطلاق يجب أولاً، ثم يجب المال.

لأن المال يجب أولاً، ثم يقع الطلاق.

وهذا معنى الشرط والجزاء لا معنى المفاوضة.

لان العوض يجب مقابلة للمعوض معاً بلا ترتيب تحقيقاً للمقابلة ويحمل على الشرط فيكون الثالث شرطاً للزوم المال فإذا طلقها واحدة لم يوجد الشرط فلم يلزم المال.

وفيه نظر وهو ان كلمة **«على»** دخلت على المال لا على الطلاق، فيكون المال شرطاً لوقوع الثلث، لا أن يكون الثلث شرطاً للزوم المال.

واجيب عنه: بأنه لما كان الكلام مقيداً جعل دخولها على المال كدخولها على الطلاق فافهم.

## بحث افادة في معنى الظرفية

### فصل الكلمة في :

للظرف <sup>(١)</sup> وباعتبار هذا الأصل قال أصحابنا:  
اذا قال غصبت ثوباً (في) منديل أو تمراً (في) قوصرة (وعاء)  
لزماه جميماً <sup>(٢)</sup>.

ثم هذه الكلمة تستعمل في الزمان، والمكان، والفعل.  
أما <sup>(٣)</sup> اذا استعملت في الزمان بأن يقول: أنت طالق غداً.  
فقال أبو يوسف ومحمد: يستوي في ذلك حذفها أو اظهارها،  
حتى لو قال: أنت طالق في غد كان بمنزلة قوله: أنت طالق غداً يقع  
الطلاق كما طلع الفجر في الصورتين جميماً.

وذهب أبو حنيفة رح الى انها اذا حذفت يقع الطلاق كما <sup>(٤)</sup> طلع  
الفجر، واذا اظهرت كان <sup>(٥)</sup> المراد وقوع الطلاق في جزء من الغد  
على سبيل الابهام، فلولا وجود النية يقع الطلاق بأول الجزء لعدم  
المزاحم له.

ولونوى آخر النهار صحت <sup>(٦)</sup> نيته، ومثال ذلك في قول الرجل:  
ان صمت الشهر فأنت كذا، فانه يقع <sup>(٧)</sup> على صوم الشهر.  
ولو قال إن صمت في الشهر فأنت كذا يقع <sup>(٨)</sup> ذلك على الامساك  
ساعة في الشهر.

وأماماً في المكان فمثل قوله أنت طالق في الدار وفي مكة يكون<sup>(٩)</sup> ذلك طلاقاً على الاطلاق في جميع الاماكن .  
وباعتبار معنى الظرفية قلنا: اذا حلف على فعل واصافة الى زمان او مكان .

فان كان الفعل مما يتم بالفاعل يشترط كون الفاعل في ذلك الزمان او المكان .

وان كان الفعل يتعدى<sup>(١٠)</sup> الى محل يشترط كون المحل في ذلك الزمان والمكان ، لأن<sup>(١١)</sup> الفعل انما يتحقق باثره<sup>(١٢)</sup> ، واثره في المحل .

---

(١) قوله (للظرف) يعني ما دخلت عليه كلمة (في) ظرف ووعاء لما قبلها .  
تحقيقاً، مثل الماء في الكوز .  
أو تشبهاً مثل زيد في الدار والنسمة والدرام في الكيس والخروج في يوم كذا .  
واما قولهم زيد ينظر في العلم وانا في حاجتك ، فعلى معنى ان العلم محل نظره وتأمله ،  
وعلى معنى انه لما جعل الحاجة ظرفاً لنفسه جعل كأنها قد اشتملت عليها لغبتها على قلبه .

(٢) قوله ( جميماً ) لان معناه غصبت مظروفاً ثابتاً (في) ظرف ولا يتحقق ذلك إلا بغضب كليهما .

(٣) قوله ( أما اذا استعملت ) الخ . . مثل ان تقول: أنت طالق غداً يعني .  
اختلفوا في حذف في واثباته بأن أيهما يقتضي استيعاب مدخول (في) حتى يكون ما بعد  
(في) معياراً لما قبله غير فاضل عما قبله .

وأيهما لا يقتضيه حتى يكون ما بعد (في) ظرفاً لما قبله فاضلاً عما قبله .  
فقال الصاحبان: هما سواء في انه يستوجب جميع ما بعده ، فقوله ( غداً ) وقوله ( في )  
غداً سواء في كون الغد معياراً لما بعده ، حتى لو قال نويت به في آخر النهار لا يصدق قضاء  
لأنه خلاف الظاهر ، فان الظاهر ان المراد بالغد كله ، فإذا نوى آخر النهار فقد نوى تخصيص  
البعض ، وهذا خلاف الظاهر بل يصدق فيهما ديانة لانه نوى محتمل كلامه .

وأما عند أبي حنيفة رح: إذا حذفت (في) واتصل الفعل بالطرف بـان قال: أنت طلق  
غداً فيراد به الاستيعاب ان أمكن لـانه شـابـه المـفـعـولـ بـهـ حـيـثـ اـنـتـصـبـ بـالـفـعـلـ فـيـقـضـيـ  
الـاـسـتـيـعـابـ كـالـمـفـعـولـ بـهـ، يـقـضـيـ تـعـلـقـ الـفـعـلـ بـعـمـوـعـهـ اـنـ اـمـكـنـ.  
فـاـذـاـ قـالـ نـوـيـتـ آـخـرـ النـهـارـ لـاـ يـصـدـقـ قـضـاءـ، لـاـنـهـ غـيـرـ مـوـجـبـ كـلـامـهـ، فـلـاـ بـدـ اـنـ يـقـعـ الـطـلاقـ  
فـيـ اـوـلـ النـهـارـ.

وأما إذا اتصل الفعل به بواسطة (في) اقتضى وقوعه في جزء من النهار، اذ ليس من ضرورة الظرفية الاستيعاب.

فإذا قال (في غد) وقال: أردت آخر النهار يصدق قضاء، كما يصدق ديانة، لوقوعه في جزء مبهم من الغد وله ولادة التعيين.

ونظير هذا لأصومن الدهر، وفي الدهر  
فان الأول يقتضي استيعاب العمر، بخلاف الثاني، فانه يقع على الساعة كذا قال فخر  
الاسلام رح.

(٤) كما طلع الفجر لان كلمة (في) اذا حذفت اتصل الطلاق بالغد بلا واسطة حرف الجر وهي كلمة (في) فيقتضي الاستيعاب الغد بالطلاق فيكون جميع الغد موقعاً للطلاق، فلا بد ان يقع الطلاق في اول الغد ليستوعب الطلاق جميع الغد، وفيه نظر. لان في قوله تعالى (سبحان الذي اسرى بيده ليلاً) حيث حذف (في) ولم يستوعب الاسراء جميع الليل، بل كان في قطعة من الليل على ما عرف في قصة المراج. واجيب عنه: بأن حذف في يقتضي الاستيعاب على ما هو أصل أبي حنيفة رح إلا بدليل، والاخبار مستفيضة على أن الاسراء كان في بعض الليل أي في جزء منه.

(٥) قوله: (كان المراد وقوع الطلاق في جزء من الغد) لأنه اذا أظهرت كلمة (في) تمحيض ما دخلت عليه (في) للظرفية.  
والظرف لا يقتضي الاستيعاب، فظرف الطلاق انما يكون جزأً من الغد وذلك لا يقتضي الاستيعاب، فكان المراد وقوع الطلاق في جزء من الغد.

(٦) قوله 'صحت نيته' لانه عين أحد محتملاته من غير تغير موجبه .  
ولانه اذا أظهرت الكلمة (في) يتمحض (فيخلص) ما دخلت عليه في للظرفية ، وظرف  
الطلاق انما يكون في جزء من الغد وذلك لا يقتضي الاستيعاب .

(٧) قوله (يقع على صوم) الخ.. أي شرط حنته صوم جميع الشهر بلا واسطة حرف الجر، فيقتضي استبعاد الشهر بالصوم.

(٨) قوله (يقع ذلك على الامساك) الخ.. لان الفعل مضاد الى جزء مبهم من الشهر وذلك لا يقتضي الاستيعاب.

(٩) قوله (يكون ذلك) الخ.. أي الطلاق اذا أضيف الى المكان يقع الطلاق في الحال، لان المكان لا يصلح ظرفاً للطلاق، اذ الظرف للشيء بمنزلة الوصف له. وما كان وصفاً للشيء لا بدّ ان يكون صالحًا للتخصيص.

والمكان لا يصلح مخصوصاً للطلاق بحال، لانه اذا وقع في كان وقع في الاماكن، لانه لا يفضل المكان على الآخر في حق ايقاع الطلاق بل كله سواء في ذلك بخلاف الزمان الخ..

(١٠) قوله (يتعدى) الخ.. أي يتوقف وجوده على مفعول كالضرب والقتل مثلاً، فانها لا تتم بوجود الفاعل وحده بل تتوقف على وجود المفعول، وهو المضروب والمقتول.

(١١) قوله (لان الفعل انما يتحقق) الخ.. لان الافعال انما تُعرف بظهور آثارها في محلها.

الاترى انه تختلف اسماؤها باختلاف آثارها، فان من أرسل خشبة من الأعلى على غيره.  
فان أثره في الايام يسمى ضرباً.  
وان أثره في الجرح يسمى جرحاً.  
وان أثره في ازهاق الروح يسمى قتلاً.  
ولما اختلف الفعل باختلاف آثارها، علمنا.  
أنَّ اسم الفعل.

باعتبار ما ثبت بالمفعول به فيراعي المكان في حقه، ونحن نقول بهذا الاستدلال.  
خرج الجواب عما قبل ان هذه الافعال تتم بالفاعل والمفعول لا باحدهما، فيجب ان  
يراعي المكان في حقهما، لان اسم الفعل لم يثبت الا لمعنى اختصار المفعول وهو اثر  
الفعل لما ذكرنا فنذير ونفحص.

(١٢) قوله (واثره في المحل) أي في محل يقع عليه، فيراعي المكان والزمان في حق  
المحل.

بحث  
افادة الكلمة في معنى  
الظرفية

قال محمد في الجامع الكبير:

اذا قال ان شتمتك في المسجد فكذا\* فشتمه وهو في المسجد،  
والمشتوم خارج المسجد يحث<sup>(١)</sup>.

ولو كان الشاتم خارج المسجد والمشتوم في المسجد لا  
يحث<sup>(٢)</sup>.

ولو قال ان ضربتك او شججتك في المسجد فكذا، يسترط كون  
المضروب والمشجوج في المسجد<sup>(٣)</sup> ولا يشترط<sup>(٤)</sup> كون الضارب  
والشّاج فيه.

ولو قال ان قتلتك في يوم الخميس فكذا، فجرحه قبل يوم  
الخميس ومات يوم الخميس يحث<sup>(٥)</sup>.

ولو جرحه يوم الخميس ومات<sup>(٦)</sup> يوم الجمعة لا يحث.

ولو دخلت الكلمة في الفعل تفيد<sup>(٧)</sup> معنى الشرط.

قال محمد رح اذا قال انت طالق في دخولك الدار فهو بمعنى  
الشرط فلا يقع الطلاق قبل دخول الدار.

ولو قال انت طالق في حيضتك، ان كانت في الحيض وقع الطلاق  
في الحال، وإلا<sup>(٨)</sup> يتعلق الطلاق بالحيض.

وفي الجامع لو قال أنت طالق في مجيء يوم لم تطلق حتى يطلع <sup>(٩)</sup> الفجر.

ولو قال في مضيّ يوم ان كان ذلك في الليل وقع الطلاق عند غروب <sup>(١٠)</sup> الشمس من الغد، لوجود الشرط.

وان كان في اليوم تطلق حين <sup>(١١)</sup> مجيء من الغد تلك <sup>(١٢)</sup> الساعة.

وفي الزيادات لو قال <sup>(١٣)</sup> : أنت طالق في مشيئة الله تعالى أو في ارادة الله تعالى .

كان ذلك بمعنى الشرط حتى لا تطلق .

---

\*.الجامع الكبير ص ٣٣ باب الحنث في الشتمية.

(١) قوله (يحنث) لأن الشتم يتم بالشاتم وحده، فكان شرط الحنث وجوده في المسجد، وقد وجد.

(٢) قوله (لا يحنث) لعدم وجود شرط الحنث، وهو وجود الشاتم في المسجد، فإذا فات الشرط فات المشروط.

(٣) قوله (يشرط كون المضروب والمشجوج في المسجد) لأن الضرب والشجّ لا يتمان بالفاعل وحده، بل يتوقف على وجود المضروب والمشجوج أيضاً، فكان شرط الحنث وجودهما في المسجد.

(٤) قوله ولا يشرط الخ.. فلو كان المخلوف عليه في المسجد، والحالف خارج المسجد يحنث ويعكسه لا يحنث.

(٥) قوله (يحنث) أي الحالف المتكلّم لوجود الشرط وهو القتل في يوم الخميس، لأن القتل إنما يصير قتلاً عند زهوق الروح.

ألا ترى انه قبل زهوق الروح يسمى جرحاً، وبعد زهوق الروح يسمى قتلاً، فيراعي زمان زهوق الروح، وقد وجد زهوق الروح في يوم الخميس، فوجد شرط الحنث وهو القتل فيه.

(٦) قوله (ومات يوم الجمعة) فإن قيل: لو كان ضربه يوم الأربعاء، ثم حلف يوم

الخميس، ان قتلتك يوم الجمعة فعبدى حر فمات المضروب يوم الجمعة لا يحيث، وان وجد زهوق الروح في الجمعة.

قلنا ان الایمان انما شرعت للامتناع عن الفعل في المستقبل، وليس في وسع الحالف الامتناع عن وقوع الفعل الم محلوف عليه قبل عقد اليمين، فلا يكون التعلق السابق على الحلف داخلاً في اليمين فلذا لا يحيث.

(٧) قوله (تفيد معنى الشرط) لان الفعل كالدخول والخروج لا يصلح ظرفاً للطلاق. على معنى أن يكون شاملأ له، لانه عرض لا يبقى زمانين والظرف محل المظروف. وما لا يبقى زمانين لا يكون محل الشيء.

فإذا تعذررت الحقيقة وهي الظرفية حمل على الشرط مجازاً لما ان بين الشرط والظرف مقارنة.

(٨) قوله وإلا أي وان لم تكن المرأة في الحيض فلا يقع الطلاق حينئذ لعدم الشرط.

(٩) قوله (حتى يطلع الفجر) لان اليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس، بخلاف النهار فانه من طلوعها الى غروبها. وفي بعض النسخ حتى تطلع الشمس وهو غير صواب كما لا يخفى.

(١٠) قوله (عند غروب الشمس) لان الطلاق معلق بمضي اليوم، وهذا انما يوجد اذا مضى جميع ساعات اليوم، ومضي جميع الساعات إنما يكون عند غروب الشمس من الغد، اذا قال هذا الكلام في الليل، وعند مجيء تلك الساعة التي وجد الكلام فيها، اذا كان هذا القول في اليوم.

(١١) قوله (حين تجيء من الغد) يعني اذا حلف وقت الزوال يقع الطلاق اذا جاء وقت الزوال من الغد لان الشرط مضي يوم كامل، فإذا مضى نصف النهار في يوم الحلف والنصف الثاني من الغد، كان اليوم كاملاً فوقع الطلاق لوجود الشرط.

(١٢) قوله (تلك الساعة) أي التي علق الطلاق فيها لانقضاء اليوم التام عندها وهو الشرط.

(١٣) قوله (لو قال انت طالق) الخ. لانه لو قال: أنت طالق انشاء الله تعالى، كان ذلك إبطال قوله: أنت طالق فكذا ما كان بمعناه.

فإن قلت قوله: أنت طالق في علم الله يقع به الطلاق في الحال، مع ان العلم مثل الارادة في كونهما لا يصلحان ظرفاً فانهما فعلان.

قيل: ان العلم يستعمل بمعنى المعلوم ، يقال اللهم اغفر علمنك فينا أي معلومك .  
يقال علم أبي حنيفة رح أي معلومه .  
فإذا كان بمعنى المعلوم يستحيل أن يجعل بمعنى الشرط ، لأن الشرط ما يكون على خطر  
الوجود ، ومعلوم الله تعالى متحقق لا محالة .

وإذا كان كذلك كان الطلاق واقعاً في الحال ، لأنه جعل معلوم الله تعالى ظرفاً للطلاق .  
وانما يكون الطلاق في معلومه اذا كان واقعاً ، لأنه لو لم يكن واقعاً لكان عدمه في  
معلومه .

بخلاف المشيئة ، لأن مشيئة الله تعالى ليست متحققة حتماً أي وجوباً .  
وتحقيقه: ان الله تعالى يوصف بالمشيئة وبضدها ، ولا يوصف بضد العلم ، فكان العلم  
متحققاً لا محالة ، والمشيئة لا يلزم أن تكون موجودة حتماً كذا قالوا .  
قلت الا ظهر مما قالوا في جواب الاعتراض بقوله فان قلت الخ .. ان يقال انه لا حاجة  
إلى جعل العلم بمعنى المعلوم ، بل المراد انه ثابت في علم الله تعالى . بمعنى ان علمه  
محيط بذلك على ما ذكره في التلويح ، إلا ان الشارح نقل جواب الاصوليين من جعل العلم  
بمعنى المعلوم ، لورود الاعتراضات على جوابهم بالارادة والقدرة ليعلم الفرق بين العلم  
والارادة والقدرة لوقوع الطلاق في العلم دون الارادة والقدرة .

## بحث وضع حرف الباء للالصاق

## فصل حرف الباء للالصاق<sup>(١)</sup>

في وضع<sup>(٢)</sup> اللغة ولهذا تصبح الاثمان.

وتحقيق هذا: أن المبيع أصل في البيع، والثمن<sup>(٣)</sup> شرط فيه، ولهذا المعنى هلاك المبيع يوجب ارتفاع البيع دون<sup>(٤)</sup> هلاك الثمن، اذا ثبت هذا.

فقول: الاصل أن يكون التبع ملصقاً بالاصل، لا أنْ يكون الاصل ملصقاً بالتبع.

فإذا دخل حرف الباء في البدل<sup>(٥)</sup> في باب البيع، دل ذلك على أنه  
بيع ملصق بالاصل فلا يكون مبيعاً فيكون ثمناً.

وعلى<sup>(٦)</sup> هذا قلنا: اذا قال بعثت منك هذا العبد بكر من الخطة  
ووصفها، يكون العبد مبيعاً والكر ثمناً، فيجوز الاستبدال قبل  
القبض:

ولو قال: بعث منك كرّاً من الحنطة ووصفها بهذا العبد، يكون العبد ثمناً، والكرّ مبيعاً، ويكون<sup>(٧)</sup> العقد سلماً لا يصح إلا مؤجلاً.

وقال علماؤنا رح: اذا قال لعبدة: إن أخبرتني بقدومٍ فلان فأنت حرّ، فذلك<sup>(٨)</sup> على الخبر الصادق ليكون الخبر ملصقاً بالقدوم.

فلو اخبر كاذباً لا يعتق .

ولو قال: ان اخبرتني ان فلاناً قدم فأنت حرّ، فذلك على مطلق الخبر، فلو اخبره كاذباً عتق .

ولو قال لامرأته: ان خرجت من الدار إلا باذني فأنت كذا تحتاج إلى الإذن كلّ مرّة إذ المستنى خروج<sup>(٩)</sup> ملصق بالاذن .

فلو خرجت في المرة الثانية بدون الإذن طلقت .

ولو قال: ان خرجت من الدار إلا أنْ آذن لك، فذلك على الإذن مرّة، حتى لو خرجت مرّة اخرى بدون الاذن لا تطلق .

وفيزيادات: اذا قال أنت طالق بمشيئة الله تعالى أو بارادة الله تعالى أو بحكمه لم تطلق<sup>(١٠)</sup> .

---

(١) قوله (الالصاق) وهو تعلق الشيء بالشيء واتصاله به، فما دخل عليه (الباء) فهو الملصق به، والظرف الآخر هو الملصق، هذا هو أصلها في اللغة والبواقي مجاز فيها.

(٢) قوله (في وضع اللغة) انما قال في وضع اللغة للإشارة الى تزييف قول الشافعي رح حيث زعم ان (الباء) في قوله تعالى (وامسحوا برؤوسكم) (للتبسيط) وهو معروف في العرب على انه يستلزم الترافق والاشتراك وهما ليسا بأصل في الكلام .

وذلك لأن حرف (من) وضع للتبسيط فلو كان (الباء) للتبسيط لزم الترافق .  
ولأنه لو كان للتبسيط مع انه نالالصاق لزم الاشتراك فيكون معنى الآية عنده: وامسحوا بعض رؤوسكم، والبعض مطلق بين أن يكون شعراً وما فوقه حتى قريب الكل فعلى أي بعض يمسح يكون آتياً بالمأمور به .

وقال مالك رح: إنها صلة أي زائدة فكان المعنى وامسحوا رؤوسكم، والظاهر منه الكل فيكون مسح كل الرأس فرضاً .

قلنا: ليس كذلك أي ليس الباء للتبسيط والزيادة لأن التبسيط مجاز فلا يصار اليه وكذلك الزيادة خلاف الأصل فافهم .

(٣) قوله (والثمن شرط فيه) فان قيل: كما لا يوجد البيع إلا بالمباع كذلك لا يوجد إلا بالثمن فكيف يقول انه شرط فيه؟

قلنا: ان الثمن تبع ، والمبيع أصل ، لأن الغرض الأصلي في البيع ، الانتفاع بالمملوك .  
وذلك يحصل بالمبيع لا بما هو ثمن .  
لأن الثمن في الغالب من القو德 ، وهي غير متتفق بذاتها .  
ولهذا يجوز البيع وان لم يكن الثمن موجوداً أو لا يجوز بيع ما ليس عنده فظاهر ان المبيع  
أصل والثمن تبع .

(٤) قوله (دون هلاك الثمن) لأن زوال التبع لا يوجب زوال المتبوع .  
فإن قلت: زوال الشرط أيضاً يوجب زوال المشروط ، كزوال الطهارة يوجب زوال الصلة  
بقاء وابتداء ، فينبغي أن لا يبقى البيع بهلاك الثمن .  
قلت: هذا السؤال لا مناسبة له في هذا المقام .  
ووجه عدم المناسبة: أنَّ الثمن الذي فرضنا هلاكه في يد المشتري قبل التسليم ليس  
بشرط .

يعني أنَّ صحة البيع موقوفة عليه بل صحة البيع يقتضي وجود مطلق الثمن الذي هو دين  
على الذمة ، ولا يتصور الهلاك فيه .  
أما الثمن المعين فهو آلة لأداء الواجب ، فيكون لها تبعياً كما أشار الشارح إليه فيما سبق  
بقوله (وزوال التبع) الخ .

وبهذا اظهر الجواب عن النقض بالطهارة كما لا يخفى على من له أدنى بصيرة .

(٥) قوله (في البدل) أي بدل المبيع وهو الثمن .  
ولقائل ان يقول: لما كان الملصق تبعاً ، والملصق به أصلاً ، كان الثمن أصلاً ، لأن الباء  
تدخل على الثمن وهو الملصق به ، ألا ترى ان قولك مررت بزید معناه التنصيص مروري بزید .  
وذكر في غيره من نسخ الاصول: ان ما دخل عليه الباء هو الملصق به ، والظرف الآخر هو  
الملصق ، كما في قوله: كتبت بالقلم ، معناه: التصنيف الكتابة بالقلم .  
والجواب عنه: انه لما كان المقصود إيصال الفعل الى الاسم دون عكسه ، اذ المقصود  
من قولك كتبت بالقلم ، وقطعت بالسكين ، وضررت بالسيف ، ونحوها .  
إلصاق هذه الأفعال بهذه الاشياء دون العكس ، كان الملصق أصلاً والملصق به تبعاً  
بمنزلة الآلة للشيء .

ولهذا أصبحت الباء في الاتمان لأن الثمن ليس بمقصود في البيع .

(٦) قوله (وعلى هذا قلنا) أي على أن ما دخل عليه الباء يكون ثمناً .  
قلنا: فيما كان الباء لان في البيع غير نقدين ، ان كليهما يصلح مبيعاً وثمناً .

فكل طرف دخل الباء عليه فهو ثمن ، والطرف الآخر مبيع .

(٧) قوله (ويكون العقد اسمًا) الخ . . ولقائل أن يقول : يمكن تصحیح هذا العقد بوجه آخر وهو :

أن يحمل على القلب فلم حملتم على السلم الذي هو ثابت على خلاف القياس؟  
أجيب بان القلب تغير ، والكلام انما يغير اذا احتج الى التصحیح ، والكلام في هذا المقام صحیح بدون القلب فلم يحمل عليه .

(٨) قوله (فذلك على الخبر الصادق) أي الحكم لحریة محمول أو معلق أو مبني على  
كون خبره باخباره له خبراً صادقاً مطابقاً للواقع .

لان حرف الباء للالصاق فيقتضي خبراً ملصقاً بالقدوم ، وإلصاق الخبر بالقدوم لا يتصور  
قبل وجوده ، لانه لا إلصاق بالمعدوم .

فإن الانضمام بل المنضم فرع وجود المنضم اليه وتشخصه ، فإذا كان كاذباً كان مصداقه  
المحكى عنه معدوماً فلم يكن ملصقاً به هذا .

(٩) قوله (خروج) الخ . . لان حرف الباء في قوله (إلا باذني) يقتضي أن يراد من  
الخروج المفهوم من قوله : ان خرجت من الدار الخروج الملصق بالإذن .

فكل خروج غير ملصق بالإذن يكون داخلاً تحت قوله إن خرجت وهو عام لتناوله المصدر  
لغة ، فان الفعل دلالة على مصدره لغة وهو نكرة في موضع التفي فيشمل القول المذكور كل  
خروج إلا خروجاً ملصقاً بالإذن ، فإذا كان الامر كذلك فتحتاج الى الاذن في كل مرة .

(١٠) قوله (لم تطلق) وذلك لأن «الباء للالصاق» والطلاق الملصق بمشيئة الله تعالى  
معلق به ، فيكون بمعنى الشرط لانه لما جعل الطلق ملصقاً بالمشيئة لا يقع قبل المشيئة ، اذ  
لا يتحقق الالصاق بدون الملصق به .

وهذا هو معنى الشرط ، اذا لا وجود للمشروع بدون الشرط .

غير ان هذا الشرط مما لا يتوقف عليه قط فلا يقع الطلق .

فإن قلت هل حملت الباء في مسألة المشيئة واخواتها على السبيبة؟ لانها قد تستعمل  
بمعنى السبيبة قال تعالى (جزاء بما كسبا) .

وإذا حملت على ما قلنا تطلق في الحال .

قلنا الحمل على الشرط أولى ، لانه أقرب الى الالصاق .

وجه الاولوية : أن في الالصاق معنى التتب لانه يقتضي ملصقاً به مقدماً على الملصق  
زماناً ليتمكن الالصاق به ، والترتيب الزمانی في الشرط والمشروع موجود بخلاف العلة مع  
المعلوم ، لأن العلة مقارنة مع المعلوم زماناً فتدبر .

(١١) قوله (لم تطلق) لأن الالصاق بمشيئة الله تعالى قيد بوقوع الطلاق.  
وال المقيد لا يوجد ولا يتم وجوده بدون القيد، خارجاً كان أو داخلاً.

وجود القيد متعدد فيه غير معلوم فلا يقع بدون العلم، كما في جهالة الشرط في المعلق عليه، فهذه الباء أفادت معنى التعليق افاده بالعرض.

## بحث بيان التقرير وبيان التفسير

### فصل في وجوه<sup>(١)</sup> البيان

البيان<sup>(٢)</sup> على سبعة<sup>(٣)</sup> أنواع بيان تقرير، وبيان تفسير، وبيان<sup>(٤)</sup> تغيير، وبيان<sup>(٥)</sup> ضرورة، وبيان<sup>(٦)</sup> حال، وبيان<sup>(٧)</sup> عطف، وبيان<sup>(٨)</sup> تبديل.

أما الأول: فهو أن يكون معنى اللفظ ظاهراً، لكنه يحتمل<sup>(٩)</sup> غيره، فيبين المراد بما هو الظاهر، فيتقرر حكم الظاهر ببيانه. ومثاله: اذا قال لفلان على قفيز حنطة بقفيز البلد، أو الف من نقد البلد، فإنه يكون بيان تقرير.

لان المطلق كان محمولاً على قفيز<sup>(١٠)</sup> البلد ونقده مع احتمال ارادة الغير، فإذا بين ذلك فقد قررته ببيانه.

وكذلك لو قال لفلان عندي الف وديعة، فان كلمة «عندي» كانت باطلاقها تفيد الامانة مع احتمال ارادة الغير، فإذا قال «وديعة» فقد قرر<sup>(١١)</sup> حكم الظاهر ببيانه.

### فصل واما بيان التفسير:

فهو ما اذا كان اللفظ غير<sup>(١٢)</sup> مكشوف المراد فكشفه ببيانه. مثاله اذا قال: لفلان على شيء ثم فسر الشيء بثوب.

أو قال: على عشرة دراهم ونیف ثم فسر النیف<sup>(١٣)</sup>.

أو قال على دراهم وفسّرها عشرة مثلاً .  
وحكّم هذين النوعين من البيان: أن يصحّ (١٤) موصولاً  
ومفصولاً .

---

(١) قوله (وجوه البيان) أي في طرق البيان .  
اعلم ان ما ذكر في أول الكتاب الى هنا من بحث الخاص والعام الى آخر الاقسام ، ومن  
بحث الأمر والنهي ، ومن بحث حروف المعاني .  
كله من مباحث كتاب الله تعالى ، ووجوه البيان أيضاً من مباحثه .

(٢) قوله (البيان) هو: عبارة عن التعبير عما في الضمير وفهم الغير لما أدركه لتعرف  
الحق .  
وهو في اللغة الاظهار .  
وقد يستعمل في الظهور .  
وقد يكون بالفعل ، وقد يكون بالقول .  
والمراد فيما نحن فيه الاظهار دون الظهور ، أي اظهار المعنى وايضاحه للمخاطب .  
ثم البيان قد يكون بالفعل ، كما يكون بالقول ، لأن النبي عليه السلام بين الصلة والمحاجة  
فقال (صلوا كما رأيتموني أصلّى) (وخذلوا مني متناسككم) .  
ولأن البيان اظهار المراد .  
وقد يكون الفعل أدلة على المراد من القول وحده ما يظهر به ابتداء الحكم .

(٣) قوله (على سبعة) الخ . هذا التقسيم اختاره المصنف .  
وقسّمه عامة الاصوليين على خمسة أقسام . وجعلوا بيان الحال وبيان العطف من أنواع  
بيان الضرورة .  
وحاصل التقسيم واحد ، لكن ما ذكره المصنف رح أقرب الى الفهم ، وما ذكره ابلغ في  
الافادة .

(٤) قوله (على سبعة) الخ . اعلم ان كونه على سبعة أنواع بالاستقراء على التقرير ،  
وإلا فالتقسيم لا يأبى الزيادة .  
ووجه الحصر أنَّ البيان لا يخلو: (اما ان يكون المنطق) أولاً .  
والأول اما ان يكون بياناً لمعنى الكلام او لازمه كالملدة .

الثاني بيان البديل، وهو النسخ.

والاول اما ان يكن بلا تغير أو معه.

الثاني بيان التغيير كالاستثناء والشرط والغاية.

والاول إما ان يكون معنى الكلام معلوماً لكن الثاني أكدته بما يقطع الاحتمال.

أو مجهولاً كالمشترك والمجمل، الثاني بيان التفسير والاول بيان تقرير.

والثاني لا يخلو اما ان يكون بمحض السكوت أولاً.

الثاني بيان الضرورة.

والاول اما ان يكون بدلالة حال المتكلم أو لكترة الكلام.

والاول بيان الحال، والثاني بيان العطف.

(٥) قوله يحتمل غيره الخ.. أي غير الظاهر بان يكون اللفظ حقيقة يحتمل المجاز، أو عاماً يحتمل الخصوص في الحقيقة ظاهر في معناه الحقيقي.

وكذا العام ظاهر في شمول أفراده، لكن كل واحد منها يحتمل مع ذلك تأويل المجاز والخصوص احتمالاً بعيداً، حيث يكون المراد منهما هو المعنى الحقيقي والعلوم الشاملة ويتوهم مع ذلك ان يراد به المجاز والخصوص.

(٦) قوله (ففيز البلد) لان المطلق ينصرف الى المتعارف والمتعارف قفيز البلد ونقدة، فهذا حقيقة اللفظ العرفية.

لكن مع ذلك يحتمل ارادة الغير، بأن يراد قفيز بلدة اخرى ونقدتها.

فإذا بين ذلك بقوله قفيز البلد ونقد البلد كان بيان تقرير الكلام على ظاهر مراده.

(٧) قوله (فقد قرر حكم) الخ.. لان كلمة عندي للحضررة، فقيد الحفظ والامانة دون اللزوم لانه أمر زائد على الحفظ، والثابت في الوديعة الحفظ، لكن مع ذلك يحتمل ارادة الغير فإذا قال : وديعة قرر ذلك.

(٨) قوله (غير مكشوف) المراد بان كان مجملأ أو مشتركاً.

فالجمل نحو «الصلوة والزكاة» في قوله تعالى (وأقيموا الصلوة وآتوا الزكاة) فان لفظ الصلوة مجمل لحقه البيان بالسنة.

وكذا الزكوة مجملة في حق النصاب، وقدر ما يجب ثم لحقه البيان بالسنة.

والمشترك كلفظ بائن فانه مشترك بين البيوننة عن النكاح وغيره فإذا اعنيت لطلاق كان بيان تفسير فافهم.

(٩) قوله (النَّيْفُ) بالتشديد كل ما بين عقدين وقد يخفف .  
وأصله من الواو وعن المبر .  
والنَّيْفُ من واحد إلى ثلاثة .

(١٠) قوله (يَصُحُّ مُوصَلًا وَمُفْصَلًا) اما بيان التقرير فلانه مقرر للحكم الثابت بظاهر الكلام ، لانه مغير فيصح متصلًا ومنفصلًا هذا بالاجماع .

واما بيان التفسير فكذلك عند الجمهور خلافاً لأكثر المعتزلة والحنابلة وبعض الشافعية ،  
وهم يقولون : المقصود من الخطاب ، ايجاب العمل وذا موقف على فهم المعانى الموقوف  
على البيان ، فلو جاز تأخير البيان لأدى الى تكليف المحال وهو مردود بقوله تعالى ﴿لَا يَكُلُّ  
اللَّهُ تَعَالَى نَفْسًا إِلَّا وَسَعَهَا﴾ .

ونحن نقول يفيد الابلاء (أى التكليف باعتماد الحقيقة) في الحال مع انتظار البيان  
للعمل ، ولا بأس به .

لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يصح ، وأما عن الخطاب فيصح لأن التأخير مشتمل  
على فائدة عظيمة فيجوز .

## بحث بيان التغيير

### فصل واما بيان التغيير

فهو ان يتغير<sup>(١)</sup> ببيانه معنى كلامه، ونظيره التعليق<sup>(٢)</sup> .  
والاستثناء<sup>(٣)</sup> .

وقد اختلف الفقهاء في الفصلين .

فقال اصحابنا المعلق بالشرط سبب عند وجود<sup>(٤)</sup> الشرط لا قبله .  
وقال<sup>(٥)</sup> الشافعي رح التعليق سبب في الحال إلا ان عدم الشرط  
مانع<sup>(٦)</sup> من حكمه .

وفائدة الخلاف : تظاهر فيما اذا قال<sup>(٧)</sup> لأجنبية ان تزوجتك فأنت  
طالق .

أو قال لعبد الغير ان ملكتك فأنت حرّ، يكون التعليق باطلًا عنده .  
لان حكم التعليق انعقد<sup>(٨)</sup> صدر الكلام علة والطلاق<sup>(٩)</sup>  
والعلاق هنا لم ينعقد علة لعدم اضافته الى<sup>(١٠)</sup> المحلّ ، فبطل حكم  
التعليق فلا يصحّ التعليق .

وعندنا كان التعليق صحيحاً، حتى لو تزوجها يقع الطلاق، لأنّ  
كلامه انما ينعقد علة عند وجود الشرط والملك ثابت عند وجود الشرط  
فيصحّ التعليق .

ولهذا<sup>(١١)</sup> المعنى قلنا<sup>(١٢)</sup> : شرط صحة التعليق للوقوع في صورة

عدم الملك ان يكون مضافاً<sup>(١٣)</sup> الى الملك والى<sup>(١٤)</sup> سبب الملك، حتى لو قال لأجنبية: ان دخلت الدار فأنت طالق ثم تزوجها ووجد الشرط لا<sup>(١٥)</sup> يقع الطلاق.

وكذلك<sup>(١٦)</sup> طول الحرمة يمنع جواز نكاح الأمة عنده، لأن<sup>(١٧)</sup> الكتاب علق نكاح الامة بعدم الطول.

فبعد وجود الطول كان الشرط عدماً.

وعدم الشرط مانع من<sup>(١٨)</sup> الحكم فلا يجوز.

وكذلك قال الشافعي: لا نفقة للمبتوة الا اذا كانت<sup>(١٩)</sup> حاملاً.

لان الكتاب علق الانفاق بالحمل لقوله تعالى ﴿وَإِن كَنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَإِنْفَقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضْعُنْ حَمْلَهُنَّ﴾.

فبعد عدم الحمل كان الشرط عدماً، وعدم الشرط مانع من الحكم عنده.

وعندنا لما لم يكن عدم الشرط مانعاً من الحكم، جاز<sup>(٢٠)</sup> ان يثبت الحكم بدليله، فيجوز نكاح الامة ويجب الانفاق بالعمومات.

ومن توابع هذا النوع: ترتيب الحكم على الاسم الموصوف بصفة<sup>(٢١)</sup>، فإنه<sup>(٢٢)</sup> بمتزلة تعليق الحكم بذلك الوصف عنده.

وعلى هذا قال الشافعي رح: لا يجوز نكاح الامة الكتابية، لأن النص رتب الحكم على امة مؤمنة لقوله تعالى ﴿مِنْ فَتِيَاتِكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ فيتقيّد بالمؤمنة فيمتنع الحكم عند عدم الوصف، فلا يجوز نكاح الامة الكتابية.

ومن<sup>(٢٤)</sup> صور «بيان التغيير» الاستثناء<sup>(٢٥)</sup>.

(١) قوله (إن يتغير ببيانه) الخ.. وذلك ان يصرف المتكلم اللفظ عن ظاهر معناه ومحضه الحقيقي الى بعض محتملاته البعيدة. كالمجاز في الحقيقة، والمخصوص في العام.

وانما يسمى هذا النوع ببيان التغيير لوجود أثر كل واحد منهم فيه. لانه من حيث انه يبين المراد وتحمله اللفظ كان بياناً. ومن حيث انه يصرف اللفظ عن موجبه الظاهر كان تغييراً لموجبه فافهم.

(٢) قوله (التعليق) أي بالشرط مثل قوله أنت حر إن دخلت الدار. فان قوله أنت حر مقتضاه: نزول العتق، لأن الإيجاب علة لثبوت موجبه، والمعلم لا يختلف عن علته ولو بزمان قليل.

فإذا ذكر الشرط بعد ذلك وهو قوله: ان دخلت الدار لا يعتق في الحال، وتتأخر موجبه إلى زمان وجود الشرط فكان تغييراً لموجبه بطريق البيان.

(٣) قوله (والاستثناء) مثل قوله لفلان على الف إلا مائة. فان قوله لفلان على ألف، موجبه ووجوب الالف بتمامه. وبقوله إلا مائة تغير، معناه من التمام إلى البعض.

(٤) قوله (عند وجود الشرط) الخ.. وهو دخول الدار لا قبله، فكان قوله: أنت طالق غير موجود قبل وجود الشرط، وانما يصير سبباً عند وجود الشرط.

فكان عدم الحكم: وهو وقوع الطلاق بناء على عدم الأصلي الذي كان قبل التعليق، لا بناء على عدم الشرط كما قال الشافعي رح.

(٥) قوله (وقال الشافعي) الخ.. وهو يقول: ان المعلم بالشرط «أي الإيجاب» وهو قوله «أنت طالق» سبب في الحال أي سبب موجب لوقوع الطلاق.

لأنه لولا الشرط لوقع الطلاق في الحال لا محالة، لكن التعليق منع وجود الحكم وآخره إلى زمان وجود الشرط، فكان عدم الحكم مضافاً إلى عدم الشرط، لأن يكون عدماً للحكم الأصلي.

ونحن نقول: المعلم بالشرط، لا ينعقد سبباً موجباً للحكم في الحال، لأن التعليق يمنع عن انعقاد الإيجاب سبباً، فكان قوله أنت طالق غير موجود قبل وجود الشرط.

وانما يصير سبباً عند وجود الشرط، فكان عدم الحكم كوقع الطلاق والحرية بناء على عدم الأصلي الذي كان قبل التعليق لا بناء على عدم الشرط.

وهذا أي الايجاب انما يصير سبباً عند وجود الشرط، لأن انعقاد الكلام باعتبار صدوره من أهله، في محله.

فإذا لم يصل الى محله لا يصير سبباً، كما اذا اضيفت الى غير محله بان كان بهيمة أو ميّة مثلاً.

(٦) قوله مانع من حكمه أي من وقوع الطلاق الى وجود الشرط.

(٧) قوله (إذا قال لأجنبية) الخ.. التقييد بها وكذا بعد الغير، لأجل عدم ظهور فائدة الاختلاف بينهم في منكره وعده.

(٨) قوله (انعقاد صدر الكلام علة) وللائل ان يقول: لفظ صدر الكلام انما يستقيم فيما اذا اخر الشرط بان قال: ان تزوجتك فأنت طالق فلا.

واما ان قدم الشرط بان قال ان تزوجتك فأنت طالق فلا.  
ويمكن ان يحاب عنه بان الجزاء مقدم حكماً، لأن المقصود وهو الجزاء والشرط قيد له ولذلك قالوا: المعتبر في الجملة الشرطية هو الجزاء.

فالجزاء ان كان خبراً، فالجملة خبرية نحو: ان جئتني أكرمك.  
وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو: ان جاء زيد فأكرمه.

(٩) قوله (والطلاق) الخ.. أي ايجاب الطلاق والعتاق وهو قوله انت طالق وانت حر.

(١٠) قوله (الى المحل) فان المحل شرط حال صيغة إيجاب الطلاق والعتاق سبباً بالاجماع ولم يرجد.

والسبب اذا اضيف الى غير محله بطل، كالبيع اذا اضيف الى الحر والدم والأجنبية مثلاً.

(١١) قوله (ولهذا المعنى) أي لأجل ان المعلم بالشرط سبب عند وجود الشرط عندنا.  
وفي الحال عنده.

(١٢) قوله (قلنا شرط) الخ.. هذه المسألة عندنا متفرعة على هذا الاصل المختلف فيه بيننا وبينه.

وانما شرطنا ذلك أي اضافه المعلم الى الملك ، او الى سبيه، ليوجد المحل عند صيغة الايجاب علة فيصبح كونه سبباً وعلة.

(١٣) قوله (مضافاً الى الملك) كقولك لعبد الغير ان ملكتك فأنت حر.

(١٤) قوله (أو الى سبب الملك) كالشراء والتزويع بأن قال لأمة الغير: أَنْ اشْرِيكْ فَأَنْتَ حِرَةٌ، أَوْ لِأَجْنَبِيَّةَ أَنْ نَكْحِنْكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ.

(١٥) قوله (لا يقع) الخ. لعدم كون التعليق مضافاً الى سبب الملك، الذي هو شرط صحة التعليق.

(١٦) قوله (وكذلك) أي مثل المسألة السابقة المتفرعة على الاصل المختلف فيه، تفريع مسألة طول الحرة الخ..

(١٧) قوله (لان الكتاب) الخ.. حيث قال الله تعالى ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا إِنْ يَنْكِحَ الْمَحْصُنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتَنَكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ أي من لم يقدر منكم على نكاح الحرائر فلينكح من الاماء المسلمات.

(١٨) قوله (من الحكم) الى زمان وجود الشرط. فالطلؤ: مانع من جواز نكاح الامة، فلا يجوز نكاح الامة عند طلؤ الحرة عنده.

وعندنا: لما لم يكن عدم الشرط مانعاً من الحكم، كان عدم الحكم قبل الشرط بالعدم الاصلي، فلم يكن هذا النص أي نص التعليق نافياً لجواز نكاح الامة بدون الشرط.

وغايتها: انه لا يثبت هذا الحكم بهذا النص، فإنه ان يثبت بدليل آخر من النص أو غيره.

(١٩) قوله (حاملاً) ولم يقل حاملة لانها صفة مخصصة بالنساء، فتذكيرها بتأويل الانسان.

(٢٠) قوله (جاز) الخ.. قلت تفرع هذا الخلاف على الاختلاف في الاصل المذكور في حيز الخفاء.

لان التعليق عنده مانع للحكم قبل وجود الشرط.  
ومانع عن السبب عندنا.

ومنع وجود السبب منع لوجود الحكم، لان الحكم يوجد بوجود سببه.

وتفصيجه: انه ان اريد بالحكم الحكم الكلي المطلق عن قيد الشخص، فعدم سببه بعدم الشرط يكون مانعاً عن مطلق وجود الحكم، ولا يمكن وجود الحكم بسبب آخر يمتنع تتحققه مع عدم السبب.

لأنه اذا امتنع وجود المطلق بعدم سببه- امتنع وجود فرد من افراده بسبب آخر، لان امتناع المطلق يستلزم امتناع كل فرد منه.

وإن أريد به الحكم الخاص المتشخص الحاصل بذلك السبب المطلق لا مطلق الحكم، فعدم الحكم بعدم الشرط لا يكون مانعاً عن مطلق الحكم أيضاً عنده، ويمكن وجوده بسبب آخر لا يمكن تتحققه بعده.

الا ترى انه يجوز وقوع الطلاق بالتجزئ اذا طلقها منجزاً بانت طالق بعد التعليق بقوله : ان دخلت الدار فانت طالق.

فلو كان التعليق مانعاً عن مطلق وجود الحكم لم يقع به منجزاً لامتناع تتحققه بعدم الشرط.

عنه أيضاً عن وجود مطلقه، بل عن وجوده الخاص الحاصل بذلك السبب المنعقد عند التعليق.

فعلم : انه ليس مانعاً

بل الصواب عندنا، ان أمثل هذه المسألة متفرعة على أصل آخر مختلف فيه عندنا وعنه وهو (اعتبار المفهوم المخالف) عنده لا عندنا.

(٢١) قوله (بصفته) الخ.. المراد بالموصوف والصفة المتبنيان لا التحويان، فيعم الحال، وهذا الحال والغاية ، والمغنا، والموصول، والصلة، وال فعل، وفاعله، ومفعوله، ومتعلقاته، والاسم التام ، والتمييز وغيرها.

(٢٢) قوله (فانه) الخ.. وانما كان من توابعه لان الوصف بمعنى الشرط لتعليق الحكم به كما بالشرط، فانه لو لا الوصف لثبت الحكم بمطلق الاسم ، كما انه لو لا الشرط لثبت الحكم في الحال.

فلما ظهر للوصف أثر المنع، كما ظهر للشرط الحق به، فعدم الوصف يوجب عدم الحكم، كما ان عدم الشرط يوجب عدم الحكم.

وببيان كون «الوصف بمعنى الشرط» انه اذا قال: أنت طالق راكبة، بمنزلة قوله أنت طالق ان ركبت.

فإذا كان بمعنى الشرط كان الاختلاف في التعليق اختلافاً في الوصف فتدبر.

(٢٣) قوله من (فياتكم) الفتى والفتاة، والشاب والشابة ويسمى العبد والأمة فتى وفتاة وان كانوا كبيرين في السن، لأنهما لرقتيهما يعاملان معاملة الصغار ولا يوقران توقير الكبار.

(٢٤) قوله (ومن صور) الخ.. ولقلائل ان يقول: قد علم من قوله ونظيره التعليق وال الاستثناء.

أن الاستثناء من صور بيان التغيير، فذكره ثانية تكرار لا طائل تحته.

فحق العبارة هنا ان يقول: وذهب أصحابنا الى كذا، وذهب الشافعي رح الى كذا، ليكون هذه الجملة معطوفة على قوله قال أصحابنا، ليكون المعطوف والمعطوف عليه، بياناً لقوله اختلف الفقهاء في الفصلين.

وليت شعري ما وجه مثل هذه العبارات من المصنف في كثير من المباحث.

(٢٥) قوله (الاستثناء) من الثنى يُقال ثنى عنان فرسه، إِذْ منعه من المضي في الطرف الذي هو متوجه اليه.

## بحث كون الاستثناء من صور بيان التغيير

ذهب اصحابنا الى أن الاستثناء تكلم بالباقي <sup>(١)</sup> بعد الشيا <sup>(٢)</sup> ، كأنه لم يتكلم إلا بما بقى .

وعنده صدر الكلام ينعقد علة لوجوب لكل ، إلا <sup>(٣)</sup> أن الاستثناء يمنعها من العمل بمنزلة عدم الشرط في باب التعليق .  
ومثال هذا في قوله عليه السلام «لا تبيعوا الطعام بالطعام إلا سواء بسواء» .

ف عند الشافعي رح : صدر الكلام انعقد علة لحرمة بيع الطعام بالطعام على <sup>(٤)</sup> الاطلاق ، وخرج عن هذه الجملة صورة المساواة بالاستثناء ، فبقي الباقي تحت حكم الصدر .

ونتيجة <sup>(٥)</sup> هذا حرمة بيع الحفنة من الطعام بحفتين منه .

وعندنا بيع الحفنة لا يدخل <sup>(٦)</sup> تحت النص ، لأن المراد بالمنهي يتقيّد بصورة بيع يتمكّن العبد من إثبات التساوي والتفاضل فيه كيلا <sup>(٧)</sup> يؤدي الى نهي العاجز .

فما لا يدخل تحت المعيار المسوى كان <sup>(٨)</sup> خارجاً عن قضية الحديث .

ومن صور بيان التغيير ما إذا قال لفلان على الف وديعة .  
فقوله «عليّ» يفيد الوجوب .

.. وهو بقوله «وديعة» غيره<sup>(٩)</sup> إلى الحفظ .  
وقوله اعطيتني أو اسلفتني ألفاً فلم أقبضها من جملة<sup>(١٠)</sup> بيان  
التغيير .

وكذا لو قال لفلان علي<sup>(١١)</sup> الف زيف .

### وحكمة بيان التغيير

انه يصح<sup>(١٢)</sup> موصولاً ولا يصح<sup>(١٣)</sup> مفصولاً .

ثم بعد هذا مسائل اختلف فيها العلماء .

انها من جملة بيان التغيير ، فتصح<sup>(١٤)</sup> بشرط الوصل ، أو من جملة  
بيان التبديل فلا تصح ، وسيأتي طرف منها في بيان التبديل .

---

(١) قوله (بالباقي) ففي قوله له على عشرة إلثاثة صدر الكلام عشرة والمستثنى ثلاثة ،  
والباقي في صدر الكلام بعد المستثنى سبعة ، فكأنه تكلم بسبعة وقال له على سبعة .

(٢) قوله (بعد الثناء) أي بعد الاستثناء ، وينعدم الحكم في المستثنى لعدم الدليل  
الموجب له مع صورة التكلم به بمنزلة الغاية .

فإن الحكم ينعدم فيما وراء الغاية لعدم الدليل الموجب له ، لأن الغاية توجب نفي الحكم  
فيما وراءها .

(٣) قوله (الا ان الاستثناء) الخ .. ويظهر الاختلاف في التخريج كما في قوله : لفلان  
علي الف إلا مائة .

فإنه صار تقدير الكلام عندنا لفلان على تسعمائة ، كأنه لم يتكلم بالالف حكما في حق  
لرrom المائة ، وإنما تكلم بلفظ تسعمائة .

وتقديره عند الشافعي رح لفلان على الف إلا مائة فإنها ليست على فالصدر يوجب  
الالف بتمامه ، قوله إلا مائة يعارضه في المائة كالمخصوص يمنع حكم العام فيما خص عنه  
معارضته .

(٤) قوله (على الاطلاق) أي على العموم أي في القليل والكثير فالقليل مالا يدخل

تحت الكيل ، والكثير ما يدخل تحته ، لأن الطعام اسم جنس معرف باللام فيعم الجميع .

(٥) قوله ( ونتيجة هذا ) أي نتيجة المذكور وهو أنَّ صدر الكلام انعقد علة للحرمة على الاطلاق ، وخرج عنه صورة المساواة .

(٦) قوله لا يدخل تحت النص وهو قوله عليه الصلة والسلام ( لا تباعوا الطعام بالطعام إلا سواء بسواء ) وهذا أي عدم دخوله تحت النص ثابت .

لان النهي ترك المساواة في بيع الكثير بال太少 في بيع المطلق .

لان النهي انما يتحقق فيما يقدر العبد على اتيانه كيلا يؤدي الى نهي العاجز وهو قبيح ، فيكون المراد (أي البيع المنهي ) يتقيد بصورة يمكن العبد من اثبات التساوي والتفاصل فيه وهو بيع الكثير ، لأن المسوى هو الكيل بالاجماع .

فما لا يدخل تحت الكيل لا يمكن العبد فيه من اثبات التساوي وتركه فلا يكون داخلاً تحت النهي .

(٧) قوله ( كيلا يؤدي الى نهي العاجز ) الخ . . وهو قبيح ولا يثبت المساواة إلا بالمعيار المسوى .

والمعيار المسوى في الشرع: في الطعام هو الكيل بالاجماع .  
وبدليل قوله عليه السلام ( كيلا بكيل ) .

وبدليل العرف ، فإن الطعام لا يباع في العادة إلا كيلا بكيل .

وبدليل الحكم فإن إتلاف ما دون الكيل في الطعام لا يوجب المثل ، بل يوجب القيمة لفوات المسوى ، فكان النهي ترك للمساواة في بيع الطعام الكثير لا في البيع المطلق .

(٨) قوله ( كان خارجاً ) الخ . . قال معناه: لا تباعوا الطعام بكل حال إلا في حالة المساواة فإذا تساوى البدلان فيباعوا .

(٩) قوله ( غيره الى الحفظ ) فاللزوم في الذمة كان مفهوماً من ( علىي ) ، فازاله الى لزوم الحفظ ، أي علىي حفظه ، لا علىي وجوهه .  
 فهو صرف اما الى المجاز المرسل ، أو المجاز بالحذف .

(١٠) قوله ( من جملة بيان التغيير ) فإن الاعطاء لا يتم إلا بالقبض ، فكان حقيقته التسليم .

والسلف اخذ عاجل بآجل فكان الاقرار بهما اقراراً بالقبض حقيقة إلا انه يتحمل ان يراد بهما مجرد العقد مجازاً .

لان الإسلاف يبنيء عن عقد السلم .

والاعطاء عن عقد الهمة، ولهذا لو قال: أعطيتك هذا الثوب وقال الآخر قبلت كان هبة  
فيصبح بشرط الوصل لا بالفصل.

(١١) قوله (عليه) الخ.. فان قوله علي الف يوجب العياد في الظاهر، لأن التعامل انما  
يقع في العياد لا في الزيوف إلا نادراً فكان ارادة الزيوف كالمجاز من الحقيقة.

(١٢) قوله (يصح موصولاً) لأن الشرط والاستثناء كل منهما كلام غير مستقل، لا يفيد  
معنى بدون ما قبله فيجب ان يكون موصولاً.

(١٣) قوله (ولا يصح مفصولاً) لأن الشرع حكم بثبوت الطلاق والاقرار والعتاق واليمين  
وغيرها.

ولما انه كان مغيراً كان منافياً بعض موجب صدر الكلام.  
فمتنى وجد صدر الكلام غير مقترون بالتعليق والاستثناء يثبت موجبه.  
فكان عمل الشرط والاستثناء بعد ذلك نسخاً، ولا يجوز ذلك من العباد.  
بخلاف ما اذا كان متصلةً: لأن موجب الكلام لا يقرر لما ان أول الكلام يتوقف على  
الآخر فلا يكون نسخاً فيصح.

قال الامام فخر الاسلام وعلى هذا أجمع الفقهاء كذا في المعدن.

(١٤) قوله (فتصح بشرط الأصل) أي ان كان من جملة بيان التغيير فتصح موصولاً لا  
مفصولاً.

وعلى هذا أجمع الفقهاء لقوله عليه الصلة والسلام (من حلف على يمين ورأى غيرها  
لصيراً خيراً منها فليكفر عن يمينه ثم ليأت بالذى هو خير الحديث).

جعل مخلص باليمين هو الكفارة، ولو صح الاستثناء متراخيأً لجعله مخلصاً أيضاً بان  
يقول: الآن ان شاء الله تعالى ويبطل اليمين ولا يجب الكفارة.

وعن ابن عباس رضي الله عنه انه يصح مفصولاً أيضاً لما روى انه عليه السلام قال: (لا  
لأغزوونَ قريشاً ثم قال بعد سنة ان شاء الله تعالى) وهذا أي النقل عن ابن عباس غير صحيح  
عندنا، ولو صح فعلل مراده انه اذا نوى رجل الاستثناء عند التلفظ، ثم اظهر نيته بعد التلفظ  
فيقبل قوله فيما نواه ديانه فيما بينه وبين الله تعالى.

ومذهبة: ان ما يقبل فيه قول العبد ديانه يقبل فيه قوله ظاهراً.

وروى انه قال أبو جعفر بن منصور الذي كان من الخلفاء العباسين لابي حنيفة رحمة الله  
تعالى لم خالفت جدي (أي ابن عباس) في عدم صحته الاستثناء متراخيأً؟  
فقال أبو حنيفة رح: لو صح ذلك بارك الله في بيعتك، أي يقول الناس الآن ان شاء الله

تعالى فتنقض بيعنك، فتحير أبو جعفر وسكت.  
والحق ما قال به الجمهور وعليه الاعتماد والله أعلم.

## بحث بيان الضرورة وبيان الحال

### فصل وأما<sup>(١)</sup> بيان الضرورة

فمثاليه في قوله تعالى ﴿وورثه أبواه فلامة الثالث﴾ .  
أوجب الشركة بين الأبوين، ثم بين نصيب الأم فصار ذلك بياناً  
لنصيب الأب، وعلى هذا قلنا.

اذا بينا نصيب المضارب وسكتنا عن نصيب رب المال صحت<sup>(٢)</sup>  
الشركة .

وكذلك<sup>(٣)</sup> لو بينا نصيب رب المال وسكتنا عن نصيب المضارب  
كان بياناً .

وعلى هذا حكم المزارعة .

وكذلك لو أوصى لفلان وفلان بآلف ، ثم بين نصيب احدهما كان  
ذلك بياناً لنصيب الآخر .

ولو طلق احدي امرأته ثم وطى احدهما كان ذلك بياناً للطلاق  
في الأخرى<sup>(٤)</sup> ، بخلاف<sup>(٥)</sup> الوطه في العتق المبهم عند<sup>(٦)</sup> أبي  
حنيفة ، لأن حلّ الوطه في الاماء يثبت بطريقين فلا<sup>(٧)</sup> يتعين جهة  
الملك باعتبار حلّ الوطه .

### فصل وأما بيان الحال

فمثاليه فيما اذا<sup>(٨)</sup> رأى صاحب الشرع أمراً معاينة فلم ينه عن ذلك

كان سكته بمنزلة البيان انه مشروع.

والشفيع اذا علم بالبيع وسكت كان ذلك بمنزلة . البيان بأنه راض بذلك.

والبكر اذا علمت بتزويع الولي وسكتت عن الرد كان<sup>(٩)</sup> ذلك بمنزلة البيان بالرضاء والأذن .

والمولى اذا رأى عبده يبيع<sup>(١٠)</sup> ويشتري في السوق فسكت كان ذلك بمنزلة<sup>(١١)</sup>الأذن فيصير مأذوناً في التجارات .

والداعي عليه اذا نكل في مجلس القضاء يكون الامتناع بمنزلة<sup>(١٢)</sup> الرضاء بلزم المال بطريق الاقرار عندهما ، أو بطريق<sup>(١٣)</sup>البذل عند أبي حنيفة رح .

فالحاصل : ان السكت في موضع<sup>(١٤)</sup>الحاجة الى البيان بمنزلة<sup>(١٥)</sup> البيان ، وبهذا الطريق قلنا .

الاجماع ينعقد<sup>(٨)</sup> بنصّ البعض ، وسكت الباقين .

---

(١) قوله (واما بيان الضرورة) هو بيان يقع بغير الكلام كما في قوله تعالى ( وورثه أبوه فلأمة الثالث ) فان صدر الكلام أوجب الشركة بين الأبوين في كل الميراث من غير تعين نصيب كل منهما ، ثم تخصيص الأم بالثالث ، دل على ان الأب يستحقباقي ، فصار بيان الثلاثين لهذا التخصيص فكانه قال : فلأمة الثالث ولأبي الباقي . وهذا انما حصل بمجرد السكت مع اثبات صدر الكلام الشركة وتخصيص نصيب الأم بالثالث .

(٢) قوله (صحت الشركة) في الربح بينهما والشركة فيه شرط لصحة العقد . ولو لم يجعل بيان النصيب المضارب بياناً لنصيب رب المال لما ثبت الشركة بينهما ولم

يصح العقد، فصار كأنه قال: لك نصف الربعولي نصفه.

(٣) قوله (وكذلك) أي مثل نصيب المضارب لو بينا بان قال رب المال: خذ هذا المال مضاربة على ان لي نصف الربع ولم يبين نصيب المضارب، فكان ذلك بياناً لنصيب المضارب.

صار كأنه قال لي نصف الربع ولك نصفه.

(٤) قوله (في الأخرى) الخ.. دون الموطوءة، لأن الظاهر من حال المسلم ان يجتنب عن وطه المطلقة البائنة.

واذا كان الطلاق رجعياً لا يكون بياناً لاحتمال الرجعة بالوطه.  
لان الشرع دعا اليه على سبيل الاستحباب، والظاهر من حال المسلم الاجابة.

(٥) قوله (في الأخرى) التي لم يطأها لأن الظاهر انه لم يطأ المطلقة وان كانت رجعية لنفور الطبيعة، فيكون وطه احدهما بياناً للمطلقة كذا في المنهاج.

(٦) قوله (بخلاف الوطه الخ بان كانت له امتان فقال احدهما حرة ثم وطء احدهما، فانه ليس ببيان العتق في الأخرى وهذا عند أبي حنيفة رح، لأن حل الوطه في الاماء يثبت بطريقين.

احدهما بطريق المملوكيه.

وثانيهما بطريق انها نكحت بعد الاعناق.

وعندهما لا فرق بين الوطه في العتق المبهم، والطلاق المبهم.

والفرق لا يحيي حنيفة رح ان المقصود الأصلي من النكاح الولد، وقصد الولد بالوطه يدل على استبقاء الملك في الموطوءة صيانة للولد.

اما الامة فالمقصود من وطئها على استبقاء الملك في الامة الموطوءة.

(٧) قوله (عند أبي حنيفة) رح انما قيد به، لأن عندهما وطء احدهما بيان العتق في الأخرى كما في الطلاق.

(٨) قوله (فلا يتعين) الخ.. لا يقال الحل في المنكوحة أيضاً بطريقين:  
احدهما بطريق الملك الأول.  
وثانيهما بطريق النكاح الجديد.

لانا نقول: الظاهر من حال المطلقة عدم النكاح لغوات الرغبة عنها، فكان الطريق واحداً وهو بقاء النكاح الأول.

واما الأمة فيها طريقة :  
طريق ملك اليمين .

وطرق ملك النكاح ، اذ نكاحها مرغوب فيه لزوال الرق عنها .

(٩) قوله ( اذا رأى صاحب الشرع أمراً ) الخ . . مثل ما رأى من مبایعات ومعاملات وكان الناس يتعاملونها فيما بينهم ومتاكل ومتشارب كانوا يباشرونها فأقر لهم عليها ولم ينكر عليهم ، فدل سكوته أن جميعها مباح في الشرع .

اذ لا يجوز من النبي عليه السلام أنْ أقرَّ الناس على محظوظ ، اذ ليس من شأنه عليه السلام ان يترك الناس على أمر منكر وقبيح ، وقد قال الله تعالى في حقه يأمرهم بالمعروف وينهوا عن المنكر وأيضاً قال ( وما ينطق عن الهوى ان هو إلا وحي يوحى ) .

(١٠) قوله كان ذلك ) الخ . . لان لها عند تزويع الولي كلامين نعم و لا .  
والحياة يحول بينهما وبين نعم باختيارها الازواج ، ولا يحول بينها وبين لا لعدم كثرة الحياة في الانكار .

فلو لم تكن راضية لأنكرت فكان سكوتها دليلاً على الرضاء .

(١١) قوله يبيع ويشتري الخ . . فيه ان قوله يبيع ويشتري يشير الى ان المجموع شرط الاذن وليس كذلك .

فالحق ان يَذْكُر ( او ) مكان ( الواو )

واجيب عنه . بانه ليس المراد الجمع مرة واحدة ، لكن انما اورد ( الواو ) بالنظر الى اتحاد الحكم في البيع والشراء فافهم .

(١٢) قوله ( بمنزلة الاذن ) الصريح لضرورة دفع الغرور عن الناس .  
وذلك لأنهم لما رأوا ان المولى لم يمنعه علموا انه راض بتصرفه فعاملوه ببيع وشراء .  
فلو لم يكن ذلك اذناً لكان سكوته غروراً في حقهم ، والغرور مدفوع شرعاً لقوله عليه الصلوة والسلام ( لعن الله من ضر مسلماً أو بغره ) وقال ( من غرناً فليس منا ) وقال ( لا ضرر ولا ضرار في الاسلام ) .

(١٣) قوله ( بمنزلة الرضاء ) لانه لما سكت عن دفع دعوى المال في اليمين مع القدرة عليه ، كان ذلك دليلاً على الرضاء بذرورة المال وهذا بالاتفاق .

لكنه اختلف في : انه بطريق الاقرار ، او بطريق البذل .

فالاول قولهما والثاني قول أبي حنيفة رح كما قال المصنف .  
ولهذا المعنى لا يجري عنده الاستخلاف في الاشياء الستة .

وعندما يجري، لأن البذل لا يجري في هذه الأشياء، حتى لو قالت امرأة الرجل في دعوى النكاح عليها لا نكاح بيني وبينك ولكن بذلت نفسى، لا يعمل بذلها وأما الاقرار فيعمل في هذه الأشياء.

(١٤) قوله ( وبطريق البذل ) الخ . . أي بذل المدعى عليه المال بدلاً عن اليمين المتوجة إليه .

لأن الامتناع كما يدل على الاحتراز عن اليمين الكاذبة يدل على الاحتراز عن نفس اليمين أيضاً كما هو الظاهر .

(١٥) قوله ( في موضع الحاجة ) انما قيد بقوله في ( موضع الحاجة ) لأن السكوت في غير موضع الحاجة ليس بياناً، حتى ان صاحب الشرع اذا ذكر حكماً وسكت عن غيره وليس هناك حاجة داعية الى البيان لا يدل على البيان .

كقوله عليه الصلة والسلام اقطعوا السارق واقتلو القاتل، لا يدل على اسقاط الغرم وكفارة القتل، لانه ليس هناك حاجة فيجوز ان يكون قد بين القطع والقصاص بهذا، والغرم والكافارة بخبر آخر وفوضه الى اجتهاد المجتهدين، لانه لا يجب عليه بيان الاحكام وقعة واحدة .

ولعله سكت لبيته عند وقت السؤال وعند الحاجة اليه، فسكته في غير وقت الحاجة الى البيان لا يكون بياناً.

(١٦) قوله ( سمتلة البيان ) لأن البيان واجب عند الحاجة، فلو كان الحكم بخلافه لبين ذلك لا محالة، لأن الساكت عن الحق شيطان آخرس فجعل سكته بياناً البتة.

(١٧) قوله ( ينعقد ) الخ . . وذلك ان وقعت حادثة فتكلم فيها بعض العلماء من الصحابة وغيرهم وسكت الباقون بعد بلوغهم الخبر، ولا يردون ذلك عليهم بعد مضي مدة التأمل والنظر في الحادثة، وهي ثلاثة أيام ويسمى هذا ( اجماعاً سكوتياً ) .

وكذا اذا فعل واحد من اهل الاجماع فعلاً وعلم به اهل زمانه ولم ينكر عليه أحد بعد مضي مدة التأمل يكون اجماعاً على شرعيته .

وهذا لانه لو لم يكن حقاً عنده لما حل السكوت عنه، لأن الساكت عن الحق شيطان آخرس .

ولا تظن بأهل الدين وأولي العلم خصوصاً من الصحابة . وكانوا مقتدى هذه الامة المرحومةـ ان يسكتوا عن الحق حاشا وكلا .

## بحث بيان العطف

### فصل

#### واماً بيان العطف

فمثلاً ان تعطف مكيل أو موزوناً على جملة مجملة يكون ذلك بياناً للجملة المجملة مثلاً: اذا قال لفلان على<sup>(١)</sup> مائة ودرهم أو مائة وقفيز حنطة، كان العطف بمنزلة البيان ان الكل من ذلك الجنس. وكذا لو قال مائة وثلاثة أثواب، أو مائة وثلاثة دراهم، أو مائة وثلاثة أعبد فإنه بيان ان المائة من ذلك<sup>(٢)</sup> الجنس بمنزلة قوله احد وعشرون درهماً.

بخلاف قوله مائة وثوب، أو مائة وشاة حيث لا يكون ذلك بياناً<sup>(٣)</sup> للمائة.

واختص ذلك في عطف الواحد بما يصلح ديناً في الذمة، كالمكيل والموزون.

وقال أبو يوسف رح يكون بياناً في مائة وشاة ومائة وثوب على<sup>(٤)</sup> هذا الأصل.

---

(١) قوله (على مائة ودرهم) مثال العطف الموزون على الجملة المجملة. فان الدرهم وزني، والمائة مبهمة، لاحتماله الدراهم والثياب والقفيز وغير ذلك.

(٢) قوله (من ذلك الجنس) أي من جنس المعطوف لأن الناس اعتادوا حذف المفسر

في المعطوف عليه في العدد، بدلالة التفسير في المعطوف فيما اذا كان المعطوف من قبل المفسر المحذوف في المعطوف عليه.

فصار العطف في كلامهم بياناً كما في المعطوف عليه، ولكن هذا فيما اذا كان المفسر من قبل المكيلاط والموزونات.

(٣) قوله (بياناً) الخ.. لأن القائل ذكر عددين مبهمين، وأعقبها تفسيراً من الأثواب في الأول والدرارم في الثاني والابعد في الثالث، فانصرف اليهما لاستوائهما في الحاجة الى التفسير.

(٤) قوله (على هذا الاصل) وهو ان المعطوف والمعطوف عليه بمتزلة شيء واحد. لأن الواو العاطفة للجمع كما في قوله مائة درهم.

ولهما وجه الفرق بين المكيلاط والموزون وبين غيرهما، ان العادة بحذف المفسر في المعطوف عليه، والاكتفاء بذكر التفسير في المعطوف انما وجدت في المكيلاط والموزون لضرورة كثرة الكلام فيما كثر استعماله وكثرة فيما ثبت دينًا في الذمة في عامة المعاملات وهو المقدر.

بخلاف الثياب لأنها لا تثبت في الذمة قرضاً ولا بيعاً إلا في السلم خاصة فلهذا لم يوجد الاكتفاء فيها فتتكر.

بحث  
سنة رسول الله صلى  
الله عليه وسلم  
فصل  
واما بيان<sup>(١)</sup> التبديل

وهو<sup>(٢)</sup> النسخ، فيجوز ذلك من صاحب الشرع، ولا يجوز<sup>(٣)</sup> ذلك من العباد.

وعلى هذا بطل<sup>(٤)</sup> استثناء الكل عن الكل، لانه نسخ الحكم.  
ولا يجوز الرجوع عن الاقرار والطلاق والعتاق لانه نسخ وليس للعبد ذلك.

ولو<sup>(٥)</sup> قال: لفلان على الف قرض<sup>(٦)</sup> أو ثمن المبيع وقال: وهي زيف.

كان ذلك بيان التغيير عندهما<sup>(٧)</sup> فيصح موصولاً.  
وهو بيان التبديل عند أبي حنيفة رح فلا يصح<sup>(٨)</sup> وان وصل.  
ولو قال: لفلان على الف من ثمن جارية باعنها ولم اقضمها والجارية لا أثر لها.

كان ذلك بيان التبديل عند أبي حنيفة رح لأن الاقرار بلزم الثمن اقرار<sup>(٩)</sup> بالقبض عند هلاك المبيع، اذ لو هلك قبل القبض ينفسخ البيع فلا يبقى الثمن لازماً.

البحث الثاني

﴿في سنة<sup>(١٠)</sup> رسول الله ﷺ وهي أكثر من عدد الرمل والحسبي﴾.

## فصل في أقسام الخبر<sup>(١١)</sup>

خبر رسول الله ﷺ بمنزلة<sup>(١٢)</sup> الكتاب في حق لزوم العلم والعمل

بـ .

فإن من اطاعه فقد أطاع الله ، فما مرت ذكره من بحث الخاص والعام والمشترك والمجمل في الكتاب فهو كذلك<sup>(١٣)</sup> في حق السنة ، إلا<sup>(١٤)</sup> أن الشبهة في باب<sup>(١٥)</sup> الخبر في ثبوته من رسول الله ﷺ واتصاله به .

ولهذا المعنى صار الخبر على ثلاثة<sup>(١٦)</sup> أقسام :

قسم صحي من رسول الله ﷺ ، وثبت منه بلا شبهة وهو المتأثر .

وقسم فيه ضرب الشبهة ، وهو المشهور .

وقسم فيه احتمال وشبهة وهو الأحاد .

---

(١) قوله (وأما بيان التبديل) وهو جعل الشيء مقام شيء آخر قال الله تعالى (وإذا بدلنا آية مكان آية) الآية .

(٢) قوله ( وهو النسخ ) وهو بيان انتهاء الحكم الشرعي المطلق الذي تقرر في أوهامنا استمراره بطريق التراخي .

مثاله من الله تعالى كان اباح الخمر في ابتداء الاسلام فكان زعمنا انه تبقى الاباحة الى يوم القيمة ، ثم لما جاء التحريم بعد ذلك فكان هذا بياناً من الشارع انت حكم الاباحة الى هذا الزمان .

(٣) قوله ( لا يجوز ) الخ . . لا يقال : النسخ موجود في كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكيف يصح قوله فلا يجوز النسخ من العباد .

لأننا نقول : ان النسخ الذي يكون في كلامه يكون من عند الله تعالى بدليل قوله تعالى «وما ينفع عن الهوى ان هو إلا وحي يوحى» فكانه لم يوجد من العباد في الواقع .

(٤) قوله (بطل) الخ . . فان قلت اذا قال : نسائي طوالق إلا زينب وعمره وسعادة ، وليس له نساء غيرهن ، يصح الاستثناء ولم تطلق واحدة منهن وهو استثناء الكل عن الكل .

قلت: الاستثناء عن الكل إنما لا يصح إذا كان بعين ذلك اللفظ المذكور في المستثنى لزاماً إذا كان بغير ذلك اللفظ فيصح ولهذا إذا قال: نسائي طوالق إلا نسائي لا يصح الاستثناء.

(٥) قوله (ولو قال) الخ.. هذا ما وعد المصنف رح من المسائل التي اختلفوا فيها أنها بيان تغيير أو بيان تبديل.

(٦) قوله (قرض أو ثمن المبيع) إنما قيد به احتراماً عما قال لفلان على الف غصب أو وديعة وهي زيف، فإنه يصح موصولاً ومفصولاً بلا خلاف، لانه ليس في الغصب والوديعة موجب الجياد دون الزيوف.

لان الغاصب: يغصب ما يجد والمودع يodus الزيوف أيضاً.

(٧) قوله (عندهما) الخ.. لان الالف مطلق عن قيد الجودة، لكن الظاهر منه في القرض والدين والثمن وأمثالها هو الجيد، فهو تغيير له عن هذا الظاهر. وأما عند أبي حنيفة رح فهو نسخ وتبديل فلا يصح موصولاً، لان عقد المعاوضة مقتضاه السلام عن العيب والزيافة عيب، فكان رجوعاً وهو لا يعتبر فيها لا موصولاً ولا مفصولاً.

(٨) قوله (فلا يصح) وهذا بخلاف الغصب والوديعة.  
لان الغاصب يغصب ما يجده معيناً كان أو سليماً.  
والمودع يodus الزيوف كما يodus الجياد.

فعمل الایداع والغصب لا يقتضي وصف السلامة أصلأ فلا يكون بيان تغيير، فضلاً عن التبديل.

فيكون بيان تفسير للمبهم فيصح موصولاً ومفصولاً عند الجمهور.

(٩) قوله (اقرار بالقبض) فكان قوله لم اقبضها رجوعاً بعد الاقرار بالقبض، ولزوم الثمن والرجوع لا يصح موصولاً ولا مفصولاً.

(١٠) قوله (سنة) هي في اللغة: الطريقة والعادة.  
وفي الاصطلاح العادات النافلة والادلة.

والمراد هنا: ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن من قول ويسمى الحديث، أو فعل، أو تقرير أي سكوت عند أمر يعانيه، كذا في التلويح.

(١١) قوله (الخبر) إنما اختار لفظ الخبر هنا دون السنة.

لأن الاقسام من الخاص والعام وغيرهما إنما يتأتى في القول دون الفعل.

(١٢) قوله (ب منزلة) الخ.. لقوله تعالى (وما ينطق عن الهوى ان هو إلا وحي يوحى) قوله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) وقوله تعالى (من يطبع الرسول فقد أطاع الله) وغير ذلك من النصوص والاخبار مما لا تعد ولا تحصى .  
ويجري في الحديث جميع أقسام الكتاب مما سبق إلا انه لم يجر فيه ذلك للاستغناء بذكره في بحث الكتاب.

(١٣) قوله فهو (كذلك) أي يأتي في قسم السنة، لأن قوله صلى الله عليه وسلم حجة مثل الكتاب ، وهو كلام مستجمع لوجوه الفصاحة والبلاغة فتجري فيه هذه الاقسام أيضاً .

ولو قيل : لما كان هذه الاقسام تجري بتمامها في السنة فلم يذكر هنا .  
اجيب بان بيانها في الكتاب بيان في السنة، لأن السنة فرع الكتاب في كونها حجة فلا حاجة الى ذكرها في بحث السنة على حدة فافهم

(١٤) قوله ( الا ان الشبهة ) جواب سؤال مقدر وهو: ان السنة فرع الكتاب في بيان تلك الاقسام باحكامها فلا حاجة الى عقد باب السنة برأسها .

والجواب: بان الاستغفال بذلك لفائدة تحتاج اليها، فهي بيان اتصال السنة بالنبي ﷺ ،  
فانه فيه غموض لا بد من اكتشافه ولم يحصل إلا بما قال فيما بعد .  
وفي نظر: لأن المتکفل ببيان الاتصال الى النبي عليه الصلة والسلام أهل الحديث لا  
أهل الاصول، فكيف اتهض اليه المصنف رح.

وأجيب: بان المراد بيان كيفية الاتصال بانه بطريق التواتر أو غيره، وعن حال الرواية  
وغيرها فلا مشاحة في هذا فتدبر.

(١٥) قوله ( في باب الخبر ) الخ.. جواب سؤال مقدر وهو: انه اذا كان نصبه رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم بمنزلة الكتاب ينفي ان يكون كل خبره عليه الصلة متواتراً  
قطعاً، كالكتاب فكيف صار الخبر على ثلاثة أقسام؟

(١٦) قوله ( على ثلاثة أقسام ) فان قيل كيف جعل مورد القسمة بالخبر، وفي الشنة النهي  
والامر بل الفعل أيضاً ينتقل بالطريق المذكور؟ .

قلنا: ان المتصف حقيقة بالتواتر وغيره هو الخبر .  
ومعنى اتصاف الامر والنهي به: ان الاخبار بكونه كلام النبي ﷺ متواتراً .

## بحث كون المتواتر موجباً للعلم القطعي

فالمتواتر: ما نقله جماعة<sup>(١)</sup> عن جماعة لا يتصور<sup>(٢)</sup> تواافقهم على الكذب لكثرتهم، واتصل<sup>(٣)</sup> بك هكذا، أمثاله<sup>(٤)</sup>: نقل القرآن، واعداد الركعات، ومقادير الزكاة.

والمشهور: ما كان أوله كالآحاد ثم<sup>(٥)</sup> اشتهر في العصر الثاني والثالث وتلقته الأمة بالقبول، فصار كالمتواتر حتى اتصل بك، وذلك مثل حديث المسح على الخف والرجم في باب الزنا.

ثم المتواتر: يوجب العلم القطعي، ويكون رده كفراً.

والمشهور: يوجب علم<sup>(٦)</sup> الطمأنينة ويكون<sup>(٧)</sup> رده بدعة.

ولا خلاف بين العلماء في لزوم العمل بهما وإنما الكلام في الآحاد.

فنقول: خبر الواحد هو ما نقله واحد عن واحد، أو واحد عن جماعة، أو جماعة عن واحد، ولا<sup>(٨)</sup> عبرة للعدد اذا لم تبلغ حد المشهور.

وهو<sup>(٩)</sup> يوجب العمل به في الاحكام الشرعية.

شرط: اسلام الراوي وعدالته وضبطه<sup>(١٠)</sup> وعقله واتصل بك ذلك من رسول الله عليه الصلوة والسلام بهذا الشرط.

(١) قوله (جماعة عن جماعة) الخ.. فان قلت لم اكتف هنا بشرطين: احدهما: ان لا يتصور توافقهم على الكذب لكثرتهم. والثاني ان يتصل بك هكذا.

معناه ان يدوم هذا الحد وهو الكثرة من اوله الى ان اتصل بك بان اوله كآخره وأوسطه كطرفه.

ولم يشترط تبادل أماكنهم وان لا يحصى عددهم وعدالتهم كما شرط بعضهم. وحاصل الجواب: ان الشرطين المذكورين متفق عليهما وتلك الشروط الثلاثة مختلف فيها، والجمهور على انها ليست بشرط، فالمعنى رح تابع الجمهور دون البعض.

(٢) قوله (لا يتصور) الخ.. أي يستحيل العقل اتفاقهم على الكذب لكثرتهم، ولا يشترط فيه العدد عند أهل التحقيق.

(٣) قوله (واتصل بك) قيد به لانه في بيان المتواتر من السنة. واما تعريف المتواتر بالنظر الى ذاته، فلا يحتاج الى هذا القيد كالخبر عن الملوك الحالية في الأرمنية الماضية والبلدان النائية.

(٤) قوله (مثاله) أي مثال (المتواتر المطلق) <sup>٢</sup> (دون المتواتر من السنة). لان في وجود السنة المتواترة اختلافاً. قيل لم يوجد منها شيء. وقيل هي حديث انما الاعمال بالنيات. وقيل حديث المبنية على المدعى واليمين على من انكر. (٥) قوله (ثم اشتهر) الخ.. وانما قيد بالاشتهر في العصر الثاني والثالث لانه اعتبار لاشتهر في القرون التي بعد القرون الثلاثة. فان عامة اخبار الأحاديث اشتهرت في هذه القرون. ولا تسمى مشهورة.

ولا يجوز بها الزيادة على كتاب الله تعالى مثل خبر الفاتحة والتسمية في الموضوع. (٦) قوله (علم الطمأنينة) اراد به: العلم مع ضرب شبهة صورة بحيث لا يكفر جاحده كما يكفر جاحد المتواتر، لانه بقي هنا شبهة صورة باعتبار انه من الأحاديث في الأصل، إلا ان في انكاره تحطيمية لأهل العصر الثاني في قبولهم ايات وتحطيمية العلماء يكون بدعة وضلاله.

(٧) قوله (ويكون رده بدعة) أي انكار المشهور بدعة لان في انكاره تحطيمية العلماء وهي مذمومة شرعاً.

(٨) قوله (ولا عبرة للعدد) أي لا اعتبار لكثره العدد اذا كان دون كثرة عدد المشهور . يعني لا يخرج بهذه الكثرة عن كونه خبراً واحداً .

(٩) قوله (وهو يوجب العمل به) أي حكم خبر الواحد : انه يوجب الهمل ولا يوجب العلم ، لا علم اليقين ولا علم الطمأنينة . وهذا مذهب أكثر أهل العلم وجملة الفقهاء . وذهب أحمد وأكثر المحدثين : الى انه يوجب علم اليقين وهذا خلاف ما نجد في أنفسنا من أخبار الآحاد .

ووجوب العمل : انما يثبت بشرط اسلام الراوي وعدالته وضبطه وعقله وغيرها . فلا يجب العمل بخبر الكافر والفاسن ، وكذا لا يجب العمل بخبر الصبي والمعتوه لفقدان الشروط .

ولا يجب العمل بخبر الذي اشتتدت غفلته بان كتن سهوه ونسيانه أغلب من حفظه .

(١٠) قوله (وضبطه) أي سماع الكلام حق سماعه والفهم بمعناه المراد منه مع حفظه والعمل بموجبه الى حين ادائه .

## بحث تقسيم الراوي على قسمين

ثم الراوي<sup>(١)</sup> في الاصل قسمان : .  
معروف بالعلم والاجتهاد كالخلفاء الأربع، وعبد الله بن مسعود،  
وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وزيد بن ثابت، ومعاذ بن  
جبل، وأمثالهم رضي الله عنهم .  
فإذا صحت عندك روايتم عن رسول الله عليه الصلة والسلام ،  
يكون العمل بروايتم أولى<sup>(٢)</sup> من العمل بالقياس .  
ولهذا روى محمد رح حديث<sup>(٣)</sup> الاعرابي الذي كان في عينه سوء  
في مسألة القهقهة ، وترك القياس .  
وروى حديث تأخير النساء في مسألة المحاذاة وترك القياس .  
وروى عن عائشة حديث<sup>(٤)</sup> القبيء وترك القياس به .  
وروى عن ابن مسعود حديث<sup>(٥)</sup> السهو بعد السلام وترك القياس .  
والقسم الثاني من الرواية : هم المعروفون بالحفظ والعدالة دون  
الاجتهاد والفتوى : كأبي هريرة وأنس بن مالك .  
فإذا صحت رواية مثلهما عندك .  
فإن وافق الخبر القياس فلا خفاء في لزوم العمل به .  
وان خالقه : كان<sup>(٦)</sup> العمل بالقياس أولى ، مثاله : ما روى أبو هريرة  
الوضوء مما مسّته النار .

فقال له ابن عباس أرأيت لو توضأت بما سخين أكنت تتوضأ منه؟  
فسكت.

وانما ردّه بالقياس اذ لو كان عنده خبر لرواه.  
وعلى<sup>(٧)</sup> هذاترك أصحابنا رواية أبي هريرة في مسألة<sup>(٨)</sup> المضراة بالقياس  
وباعتبار اختلاف أحوال الرواية.

---

(١) قوله (ثم الراوي) الخ.. هذه القسمة في قبول خبر الواحد اختياره فخر الاسلام تبعاً  
لعيسي بن أبيان .  
وعند الكرخي رح من أصحابنا. يرجع خبر كل راو وغیره على القياس وهو التحقيق.

(٢) قوله (أولى من العمل بالقياس) وهذا عندها .  
خلافاً لمالك رح فانه يقدم القياس على الحديث لتمكن شبهات كثيرة فيه .  
فانه يجوز أن يكون الراوي ساهياً أو غالطاً أو كاذباً .  
ويجوز انه لم يكن من النبي ﷺ .  
والقياس (أي قياس المجتهد) ما تمكنت فيه إلا شبهة واحدة وهي الخطأ .  
وما فيه شبهة واحدة أولى بما فيه شبهات .  
ولنا اجماع الصحابة: فانهم كانوا يتركون آراءهم بالخبر .  
فان أبي بكر رض وترك عمر رضي رأيه في الجنين وفي دية الاصابع بالحديث .  
وتترك ابن عمر رض رأيه في المزارعة بالحديث الذي سمعه من رافع بن خديج وأمثاله  
كثيرة .

ولان الشبهة في القياس في أصله، لأن الوصف الذي يلحق بوجوده في الفرع (وهو  
المقياس) بالاصل (وهو المقياس عليه) لا يعلم يقيناً ان حكم المقياس عليه معلول به أم لا .  
والتيقن في الخبر هو الاصل لانه كلام الرسول ﷺ .  
وانما الشبهة في طريقه بعارض .  
فكان الخبر أقوى من القياس .

وليت شعرى ان بعض المتعصبين والسفهاء كيف يطعنون على إمامنا الاعظم وهماماً  
الاقدم ، وهو يقدم الخبر الضعيف على القياس فالحذر الحذر من قولهم .

(٣) قوله (Hadith al-‘arabi) الخ.. وهو ما روى أن النبي عليه الصلة والسلام كان يصلي وأصحابه خلفه، فجاء أعرابي فوقع في بئر فضحك بعض أصحابه، فلما فرغ عن الصلة قال: (من ضحك منكم فقهة فليعد الوضوء والصلة جميماً).  
والقياس فيه: أن لا يكون ناقضاً، لأن علة نقض الطهارة هي: خروج التجasse.  
لأن اتصاف البدن بالتجasse مما ينافي اتصافه بالطهارة.  
وفي الفقهة ليس ذلك أي خروج التجasse فترك القياس بهذا الحديث فافهم.

(٤) قوله (Hadith al-qie) الخ.. وهو ما روى أنه قال عليه الصلة (من قاء أو رفع في صلوته فلينصرف ولি�توضاً ولبين على صلوته مالم يتكلم).  
والقياس يقتضي أن لا يفسد الوضوء بالرعناف والقيء، لأن الخارج ليس بتجasse لانه خرج من أعلى المعدة وهو ليس بم محل التجasse.

فإن قلت: المرة والبلغم والطعام المختلط بها رطوبات نجسة، ولذا يتغير عنها الطبع.  
قلت لو كانت هذه الأشياء نجسة لاستوى فيها القليل والكثير كما في الدم السائل.  
وروى هذا الحديث عن عائشة (رض) وهي فقيهة الأمة، قال عليه السلام في شأنها  
(خذوا من هذه الحميراء ثلثي دينكم) والحميراء لقب عائشة رضي الله عنها.

(٥) قوله (Hadith al-saho) الخ.. وهو قوله عليه السلام (لكل سهو سجستان بعد السلام).

والقياس يقتضي أن يسجد قبل السلام كما قال به الشافعي رح، لانه يجبر الفائت،  
والجابر يقوم مقام الفائت في الصلة، فكذا ما هو جابر بعد السلام خارج من وجه فلم يكن في الصلة من كل الوجه.  
ثم اعلم: أن المسألة مختلف فيها.

فعنده يسجد بعده، وبه قال علي، وابن مسعود، وسعد، وعمار، وابن عباس، وابن الزبير، والحسن، وابراهيم، وابن ابي ليلي، والثوري، والحسن بن صالح، ابن يحيى،  
وانس وعمر بن عبد العزيز.

وعنده يسجد قبل السلام، وبه قال الليث، ومالك، وأحمد، واسحق، والزهري  
والاوزاعي وغيرهم.

وقال مالك في رواية: إن كان في الزيادة بعد السلام لحدث ذي الدين.  
وان كان بالنقصان فقبله لحدث ابن بحينة.

(٦) قوله (كان العمل بالقياس أولى) لانه لو عمل بالحدث في هذه الصورة أيضاً لانس

باب الرأي من كل وجه، وقد أمر الله تعالى بالقياس حيث قال ﴿فَاعْتَرِوا يَا أَوْلَى الْأَبْصَارِ﴾ .  
والحال : ان الراوي غير مشهور بالتفقه والنقل بالمعنى كان مستفيضاً فيما بينهم، فلعل  
الراوي نقل الحديث بالمعنى على حسب فهمه وأخطأ ولم يدرك مراد رسول الله ﷺ، لأن  
الوقوف على كل ما أراده عظيم الخطر، فإنه عليه السلام أُتي جوامع الكلم وانما يكون  
الوقوف بالعلم والاجتهد.

فإذا لم يكن الراوي مجتهداً لم يكن واقفاً على كل ما راده صح، كيف يعتمد على قوله  
ويترك به القياس.

فلهذه الضرورة يترك الحديث ويعمل بالقياس وهذا ليس ازدراء بأبي هريرة واستخفافاً به  
حاشا وكلا بل بياناً لنكتة في هذا المقام.

(٧) قوله (على هذا) أي على ان الخبر ية ك بالقياس اذا لم يكن الراوي معروفاً بالفقه  
والاجتهد.

(٨) قوله (في مسألة المصراة) الخ.. وهو ما روى ابن هريرة رضي الله تعالى عنه عن  
النبي ﷺ انه قال :

(لا تصرروا الإبل والغنم فمن اتباعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد ان يجعلها ان رضيها  
امسكتها وان سخطها ردها وصاعاً من تمر) أي مكان اللبن فهو مخالف للقياس من كل وجه.  
لأنهم أجمعوا على ان ضمان العدوان فيما له مثل مقدر بالمثل صورة، وفيما لا مثل له  
مقدر بالمثل معنى وهو القيمة، وصاع من تمر ليس بمثل اللبن لا صورة ولا معنى، فلذا تركه  
اصحابنا رح.

ولكن هنا رقة قوية وهي : أن هذا الحديث جاء في البخاري برواية عبد الله بن مسعود  
(رض) أيضاً والحال انه معروف بالفقه والاجتهد.

ثم اعلم ان رواية غير الفقيه انما لا يقبل عند مخالفة القياس اذا لم تلقه الامة بالقبول، اما  
اذا تلقته يقبل.

ثم اعلم ان هذا مذهب عيسى بن أبيان واختاره القاضي الامام أبو زيد رحمه الله وتابعه أكثر  
المتأخرین.

واما عند الشيخ أبي الحسن الكرخي رح ومن تابعه ، فليس فقه الراوي شرطاً لتقديم الخبر  
على القياس، بل يقبل خبر كل عدل مطلقاً بشرط ان لم يكن مخالفًا للكتاب والسنّة  
المشهورة، لأن التغيير من الرواية بعد ثبوت عدالته وضبطه موهوم والظاهر انه يروى كما  
سمع.

ولو غيره لغير على وجه لا يتغير المعنى ، هذا هو الظاهر من أحوال الحفاظ الرواية العدول  
خصوصاً من الصحابة رضي الله عنهم لمشاهدتهم أحوال النصوص وهم من أهل اللسان وهو  
الصحيح بحسب الظاهر .

وليت شعري لم اختار المصنف هذا القول بل اختاره مذهب عيسى بن أبىان .

(٩) قوله (المصراء) من التصرية وهو في اللغة: الجمع ، يقال: صريت الماء اذا  
جمعت .

والمراد في الحديث جمع اللبن في الضرع بالشدّ وترك الحلب مرة تباع ويغتر بها  
المشتري انها غزيرة اللبن .

## بحث شرط العمل بخبر الواحد

قلنا: شرط العمل بخبر<sup>(١)</sup> الواحد، أن لا يكون مخالفًا للكتاب والسنّة<sup>(٢)</sup> المشهورة، وإن لا يكون مخالفًا للظاهر قال عليه السّلام (تكثر لكم الأحاديث بعدي فإذا روي لكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الله فما وافق فاقبلوه وما خالف فردوه).

وتحقيق<sup>(٣)</sup> ذلك فيما روي عن عليّ بن أبي طالب انه قال: كانت الرواية على ثلاثة أقسام.

مؤمن مخلص صحب رسول الله ﷺ، وعرف معنى كلامه.  
وأعراي جاء من قبيلة فسمع بعض ما سمع ولم يعرف حقيقة كلام رسول الله ﷺ، فرجع إلى قبيلته، فروى بغير لفظ رسول الله ﷺ فتغير المعنى ، وهو يظنّ أنّ المعنى لا يتفاوت.

ومنافق لم يعرف نفاقه ، فروى مالم يسمع وافترى فسمع منه اناس فظنّه مؤمناً مخلصاً فرووا ذلك واشتهر بين الناس.

فلهذا المعنى وجب<sup>(٤)</sup> عرض الخبر على الكتاب والسنّة المشهورة

ونظير<sup>(٥)</sup> العرض على الكتاب في حديث مسّ الذكر فيما يروى عنه (من مسّ ذكره فليتوضأ).

فعرضناه على الكتاب فخرج مخالفًا لقوله تعالى ﴿فِيهِ﴾<sup>(٦)</sup> رجال يحبّون ان يتطهّر وانهم كانوا يستنجون بالاحجار، ثم باغسلون بالماء.

ولو كان مس الذكر حدثاً لكان هذا تنجيضاً<sup>(٧)</sup> لا تطهيراً<sup>(٨)</sup> على الاطلاق.

وكذلك قوله عليه السلام : أيمما امرأة نكحت نفسها بغير اذن ولديها فنكاحها باطل باطل ، خرج مخالفأ لقوله تعالى ﴿فلا﴾<sup>(٩)</sup> تعضلوهن ان ينكحن أزواجهن﴾ فان الكتاب يوجب<sup>(١٠)</sup> تحقيق النكاح منهن .

ومثال العرض على الخبر المشهور: رواية القضاة بشاهد<sup>(١١)</sup> ويمين .

فانه خرج مخالفأ لقوله عليه ﴿البينة على المدعى واليمين على من انكر﴾ .

---

(١) قوله ( بخبر الواحد ) اعلم ان قبول خبر الواحد ووجوب العمل به متعلق بشروط ثمانية على ما أشار اليه الشيخ في الكتاب .  
أربعة في نفس الخبر .  
وأربعة في المخبر .

فالأربعة الأولى ان لا يكون مخالفأ للكتاب ، وان لا يكون مخالفأ للسنة المشهورة ، وان لا يكون في حادثة تعم بها البلوى ، وان لا يكون متزوك الاحتجاج به عند ظهور الاختلاف .  
واما الأربعة في المخبر فالعقل ، والعدالة ، والضبط ، والاسلام .

(٢) قوله ( والسبة المشهورة ) والمتواتر والاجماع ، لان هذه الادلة قطعية ، والخبر الواحد ظني ولا تعارض بين القطع والظني بوجه ما ، بل الظني يسقط بمقابلته .

(٣) قوله ( قال ) الخ . دليل على المدعى المذكور على بعضه بالعبارة وعلى بعضه بالدلالة .

(٤) قوله ( وتحقيق ذلك ) أي اختلاف الرواية ولزوم العرض على كتاب الله تعالى .

(٥) قوله (أوجب عرض الخبر على الكتاب) الخ.. لاحتمال ان يكون راويه أعرابياًًاً غير فقيه، أو منافقاً روى ما لم يسمع.

فإن قلت: قد طعن فيه أهل الحديث وقالوا: روى هذا الحديث يزيد بن ربيعة، عن أبي الأشعث عن ثوبان، ويزيد بن ربيعة مجهول ولا يعرف له سماع عن أبي الأشعث فكان منقطعاً فلا يصح الاحتجاج به.

والجواب عنه: ان الإمام محمد بن اسماعيل البخاري أورد هذا الحديث في كتابه وهو امام أهل الحديث فكفى به دليلاً على صحته ولم يلتفت الى غيره.

(٦) قوله (ونظير العرض على الكتاب) الخ.. وهو قوله عليه السلام (من مس ذكره فليتوضأ). فإنه مخالف للكتاب لأن الله تعالى مدح المتطهرين بالاستنجاء والماء بقوله عز اسمه (فيه رجال يحبون ان يتظهروا) والاستنجاء بالماء لا يتصور إلا بمس الفرجين، وثبت بالنص انه من التطهير.

والحديث يقتضي ان يكون مس الذكر حدثاً يوجب الوضوء، لانه أمر بالوضوء بعد مس الذكر.

فلو لم يكن حدثاً لا يوجب الوضوء لعدم الفائدة، لأن فعل النبي عليه السلام وكذا حكمه لا يخلو عن الحكمة، فإذا تعارض أي الكتاب والحديث فلا يترك العمل بالكتاب بالحديث الذي هو أدنى من الكتاب باعتبار العمل لا باعتبار ذاته فافهم.

(٧) قوله (فيه) أي في مسجد قباء بالضم (والمد) قرية من قرى المدينة، روى انه عليه الصلة والسلام مشى حين نزلت هذه الآية ومشى معه المهاجرون حتى وقفوا على باب المسجد فإذا الانصار جلوس، فقال: (يا معاشر الانصار ان الله تعالى قد أتنى لكم فما الذي تصنعونه عند الوضوء عند الغائط؟ فقالوا: يا رسول الله تُتبع الغائط الاحجار الثلاثة، ثم تُتبع الاحجار الماء) فنلا النبي عليه السلام (فيه رجال يحبون ان يتظهروا الآية).

(٨) قوله (لا تطهروا) وقد سمي الله تعالى ذلك تطهيراً على الاطلاق ومدحهم بذلك، ولو كان حدثاً لما استحقوا المدح، اذ الانسان لا يستحق المدح بالتطهير في حالة الحدث فافهم.

(٩) قوله (فلا تعصلوهن) العضل: المعن والضيق، والخطاب الاولى، أي لا تمنعوهن وكانوا يحصلون بعد انتهاء العدة ظلماً.

(١٠) قوله (يجب تحقيق النكاح) الخ.. أي ثبوته وذلك ينافي بطلانه كما هو صريح الحديث.

ولقائل ان يقول: تحقق الشيء وجوده لا يستلزم صحته، الا ترى ان الشيء يوجد بركنه ومحله بتمامه، ومع ذلك توقف صحته على شرط من الشرائط. كالصلوة توجد بشرطها وأركانها، ومع ذلك توقف صحتها على ستر العورة والنية وغيرها.

وأجاب عنه الشارح رحمة الله في فصل الخاص: بأنه لما أخبر الشارع بوجود النكاح منها كان الموجود ما يكون نكاحاً عنده، ولا يعني بصحته شرعاً سوى ما يكون نكاحاً عند الشارع وهو مطلق عن قيد اذن الولي.

(١١) قوله (بشاهد ويمين) صورته: (جل ادعى مالا مثلا على غيره، ولا يكون له شاهد إلا واحد، فقضى القاضي بشاهد ويمين المدعي عملاً بخبر الواحد. فهذا لا يجوز: لانه مخالف للخبر المشهور وهو قوله عليه السلام (البينة على المدعي واليمين على من انكر).

## بحث ترك العمل بخبر الواحد اذا يخالف الظاهر

وباعتبار هذا المعنى قلنا: خبر الواحد اذا خرج مخالفًا<sup>(١)</sup> للظاهر  
لا يعمل به.

ومن صور مخالفة الظاهر عدم<sup>(٢)</sup> اشتهر الخبر فيما يعمّ به البلوى  
في الصدر الأول والثاني ، لأنهم لا يتهمون بالتقسير في متابعة  
السنة .

فإذا لم يشتهر الخبر مع شدة الحاجة وعموم البلوى ، كان<sup>(٣)</sup> ذلك  
علامة عدم صحته .

ومثاله في الحكميات: إذا أخبر واحدٌ أن امرأته حرمت عليه  
بالرضاع<sup>(٤)</sup> الطارئ جاز أن يعتمد على خبره ويتزوج اختها .  
 ولو أخبر أن العقد كان باطلًا بحكم الرضاع لا يقبل<sup>(٥)</sup> خبره .  
 كذلك إذا أخبرت المرأة بموت زوجها أو طلاقه ايها وهو غائب .  
 جاز<sup>(٦)</sup> أن تعتمد على خبره وتتزوج بغيره .

ولو اشتبهت عليه القبلة فأخبره واحد عنها وجب العمل به .  
 ولو وجد دماء لا يعلم حاله فأخبره واحد عن النجاسة لا يتوضأ به  
بل يتيمم .

---

(١) قوله **«مخالفا للظاهر»** الخ . كما إذا عمل الصحابة رضي الله تعالى عنهم  
بخلاف موجب الحديث ، ك الحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآلـه وسلم

(كان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع) وقد روی عن مجاهد انه قال: صحبت ابن عمر سنتين فلم أره يرفع يديه الا في تكبيرة الافتتاح، فقد ثبت انه ترك العمل به كما اذا عمل بخلافه.

(٢) قوله (عدم اشتهر الخبر) الخ . . أي فيما تمس اليه الحاجة في عموم الاحوال، مثل حديث الجهر بالتسمية.

وهو: ما روی أبو هريرة كان النبي صلى الله عليه وآلہ وسلم (جهر بسم الله الرحمن الرحيم في الصلوة) فان أمر تسميته مما يعمّ به البلوى، لأن هذه حادثة تكرر في كل يوم وليلة بالنسبة الى جميع المكلفين، فلو كان هذا الخبر معمولاً لاشتهر فيما بينهم.

(٣) قوله (كان ذلك) الخ . . أي علامه عدم شهرته فيما بينهم فيما يعم به البلوى. افاده على نسخه أو بطلانه. وهو مذهب أبي الحسن الکرخي رح من أصحابنا، وهو مختار المتأخرین، ولذا لا نعمل بخبر الجهر بالتسمية، وخبر رفع اليدين عند الركوع والرفع منه، وخبر مس الذکر، وخبر الوضوء مما مسته النار، وغيرها حيث يحتاج الى کمال الشیوع والاستفاضة، لانه مما يعم به البلوى، وهي مما يحتاج الى معرفتها الخاصة والعامّة، وقد بقیت على الأحاديث ولم يصل الى حد التلقی، وهذا وجه آخر لترجیح اخبارنا على اخبارهم في هذه الابواب.

وليس هذا رداً للخبر بالرأي والقياس، بل هو ترجیح ما نتسبّب به من الاحادیث وعند عامة الأصوليين يقبل اذا صرّح سنه فافهم.

(٤) قوله (بالرضاع الطاريء) أي على النکاح بان تزوج رجل صغيرة فاخبر ثقة انها قد ارتفعت من امه او اخته، يجوز الاعتماد على خبره فتحرم الصغيرة على الزوج لانه صارت اخته رضاعاً.

(٥) قوله (لا يقبل خبره) فلا يحکم ببطلان العقد وتفریقهما بمجرد هذا الخبر فلا يتزوج باختها، لأن هذا الخبر مخالف للظاهر، لأن النکاح حصل بشهرة وحضور جماعة. فلو كان الرضاع ثابتاً لم يخف عليهما وعلى الشهود وأقربائهما ان بينهما نسب حرمة. ومن حيث انه لم يشتهر، دل انه غير صحيح. بخلاف الرضاع الطاريء، لانه لا يخالف الظاهر. ثم هذا كله فتوى وقضاء.

واما التقوی والدیانة فهو: ان يدعهما لهذه الشبهة.

وقد أخرج الترمذی في سنته عن عقبة بن الحارث (رض) انه تزوج امرأة فجاءت امرأة سوداء قالت: اني ارضعتكم، قال: فأئمت النبي صلى الله عليه وآلہ وسلم فقلت: تزوجت فلانة بنت فلان فجاءتنا امرأة سوداء فقالت اني ارضعتكم وهي كاذبة.

قال : فاعرض عني ، قال : فاتيت من قبل وجهه فقلت انها كاذبة .  
قال : وكيف بها وزعمت أنها قد ارضعتكم ادعها عنك ، قال هذا حديث حسن صحيح .  
والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صل الله عليه وآله وسلم  
ومن بعدهم اجازوا شهادة المرأة الواحدة في الرضاع وبه يقول أحمد واسحق .  
وقال بعض أهل العلم لا يجوز شهادة امرأة واحدة في الرضاع وهو قول الشافعي رح .  
فالجمهور على انه لا يثبت الا بتصاب الشهادة فافهم .  
(٦) قوله ( جاز ان تعتمد على خبره ) لعدم مخالفة الظاهر ، لانه ليس ثمة دليل مكذب  
لخبر الواحد فيقبل خبره ووجب العمل به ثم اعلم ان هذا في الاخبار .  
واما في الشهادة فلا يصح وان كان الشاهد اثنين ، حيث لا يقضي القاضي بالفرقة لانه  
قضاء على الغائب كذلك في النهاية .

بحث  
حجّية خبر الواحد في  
أربعة مواضع

فصل

خبر<sup>(١)</sup> الواحد حجّة<sup>(٢)</sup> في أربعة<sup>(٣)</sup> مواضع :  
خالص حقّ الله تعالى ما ليس<sup>(٤)</sup> بعقوبة .  
وخالص حقّ العبد ما فيه إلزام محضر .  
وخالص حقّه ما ليس فيه إلزام .  
وخالص حقّه ما فيه إلزام من وجه .  
أما الأول فيقبل<sup>(٥)</sup> فيه خبر<sup>(٦)</sup> الواحد فان<sup>(٧)</sup> رسول الله ﷺ قبل  
شهادة الاعرابي في هلال رمضان .  
اما<sup>(٨)</sup> الثاني فيشترط فيه العدد والعدالة ، ونظيره المنازعات<sup>(٩)</sup> .  
واما الثالث<sup>(١٠)</sup> فيقبل<sup>(١١)</sup> فيه خبر الواحد عدلاً كان او فاسقاً ،  
ونظيره المعاملات .  
واما الرابع فيشترط فيه إما العدد ، او العدالة عند أبي حنيفة  
(رض) ، ونظيره العزل والحجر .

البحث الثالث

في الاجماع

فصل

اجماع هذه<sup>(١٢)</sup> الامّة بعد ما<sup>(١٣)</sup> توفي رسول الله ﷺ في فروع<sup>(١٤)</sup>

الدين حجّة موجبة<sup>(١٥)</sup> للعمل بها شرعاً كرامة<sup>(١٦)</sup> لهذه الامة.

ثم الاجماع<sup>(١٧)</sup> على أربعة أقسام:

اجماع الصحابة رضي الله عنهم على حكم الحادثة نصا.

ثم اجماعهم بنص البعض وسكت الباقين عن<sup>(١٨)</sup> الرد.

---

(١) قوله (خبر الواحد) أي الواحد الشرعي الذي لم يبلغ حد الشهادة والتواتر، لا الواحد الحقيقي فتدخل فيه شهادة الشاهدين أو أربعة من الشهادة كما في الزنا.

(٢) قوله (حجّة) في الأعمال دون الاعتقادات فانها لا تثبت بأخبار الأحاديث لبنتائها على اليقين.

(٣) قوله (في أربعة مواضع) ولم يذكر الماتن رح القسم الخامس الذي ذكره سائر الأصوليين.

وهو ما كان عقوبة من حقوق الله تعالى ، لأن خبر الواحد ليس بحجّة فيه.

لان اثبات العقوبات كالحدود والقصاص لا يجوز بالشبهات.

فإذا تمكّن في الدليل شبهة لم يجر اثباتاً به.

فإن قلت: فعلى هذا لا ينبغي ان تثبت العقوبات بالبينة فانها خبر واحد.

قلنا اما صارت البينة حجّة فيها بالنص على خلاف القياس قال الله تعالى ﴿فاستشهدوا عليهم أربعة منكم﴾.

(٤) قوله (ما ليس بعقوبة) وانما قيد به لأن ما هو عقوبة من حقوق الله تعالى لا يقبل فيه خبر الواحد عند الكرخي ، واليه ذهب فخر الاسلام وشمس الأيممة السرخسي وكذا الماتن رح.

وذلك لأن مبني الحدود على الاسقاط بالشبهات ، فلا يجوز اثباتها بخبر الواحد ، كما لا يجوز بالقياس وانما اثباتها بالبيئات فيجوز بالنص الموجب للعلم على خلاف القياس وهو قوله تعالى ﴿ واستشهدوا به الآية وقد انعقد الاجماع على ذلك .

(٥) قوله (فيقبل فيه) الخ .. فمثل عامة الشرائع من الصلوة ، والصوم ، والوضوء ، والعشر ، وصدقة الفطر ، يقبل في كلها خبر الواحد على ما قلنا من شرائطه من الاسلام والعدالة والعقل والضبط عند الجماهير.

(٦) قوله ( خبر الواحد ) مطلقاً من غير اشتراط عدد ولا تعين لفظ الشهادة والولاية بالحرية .

(٧) قوله . (فإن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قبل) الخ . . لأن الثابت بها حق الله تعالى على عباده خالصاً وهو الصوم حيث قال الله جل شأنه ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ الآية ولهذا لم تشرط فيه الحرية ، ولفظ الشهادة فيه مخالف لمرضي فخر الاسلام حيث ذكر في أصوله : ان الشهادة بهلال رمضان من النوع الثالث وهو خالص حق العبد ما ليس فيه إلزام ، لأن خبره غير ملزم للصوم بل الملزم هو النص .

وأجيب بان المصنف رح يتابع شمس الأيمة السرخسي رح وال الصحيح ذلك .  
فإن العدالة شرط في الشهادة بهلال رمضان ، وخبر الفاسق مقبول في النوع الثالث كما سيأتي .

(٨) قوله ( وأما الثاني ) وهو ما كان خالص حق العبد وفيه إلزام محض .

(٩) قوله ( المنازعات ) كالبيوع والأشربة والأملاك المرسلة ، بان أدعى أحد على آخر انه باع هذا العبد أو اشتري ذلك ، أو أَنَّ الفأً عليه .  
فإنه يشترط فيه العدد والعدالة الاول بقوله تعالى ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ﴾ الآية والثاني عز اسمه ﴿وَاسْتَشْهِدُوا ذُوِّي وَعْدٍ مِّنْكُمْ﴾ .

(١٠) قوله ( وأما الثالث ) وهو من حقوق العباد ما ليس فيه إلزام ، كالوكالات والمضاربات والشركات والرسالات في الهدايا والاذن في التجارات وسائر المعاملات .

(١١) قوله ( فيقبل فيه خبر الواحد ) ، الخ . . فإنه عليه السلام كان يقبل الهدية من العادل والفاسق بأخبارهما بانهما هدية .

ولأن الضرورة دعت إلى قبول خبر كل مميز ، فإن الإنسان قلما يجد المجتمع بشرائط الشهادة كلها ، ولا دليل للسامع غير هذا الخبر فتسقط الشرائط سوى التمييز للضرورة .  
بخلاف خبره عليه السلام فإنه لا ضرورة إلى قبول خبر الفاسق ثم منه لكترة الرواية والعدول .  
وحكم الله تعالى في تلك الحادثة يمكن معرفته بدليل آخر أي القياس .

(١٢) قوله ( هذه الامة ) دون من سواهم من الامم السابقة ، فإن اليهود والنصارى اجمعوا على الصلاة .

(١٣) قوله ( بعدهما توفى ) قيد به لأن الاجماع في حياته عليه السلام ليس بحججة .

(١٤) قوله ( في فروع الدين ) قيد به لأن أصول الدين ( كالتوحيد والصفات والبُوْنَة )

ثابتة بالقواطع التقلية والعقلية، فلا تظهر حجة الاجماع فيها لحصول العلم بهذه الاشياء بدون الاجماع بالقاطع.

(١٥) قوله (موجبة) الخ.. لقوله عليه السلام (عليكم بالسود الاعظم ) المراد به : عامة المسلمين من هو أهل السنة والجماعة.

(١٦) قوله (كرامة لهذه الامة) قال الله تعالى ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ الآية وصفهم الله تعالى بالخيرية فتحقق كرامتهم لشرافتهم.

(١٧) قوله ( ثم الاجماع على أربعة أقسام ) فان قلت الاجماع المصطلح عليه هو اتفاق العلماء وذلك في نفسه غير قابل للتنويع فكيف قسمه المصنف رح على أربعة أقسام .  
قلنا: التنويع باعتبار تنويع ايجاب الحكم لا باعتبار المعنى المصطلح عليه .  
يعني ان الاجماع في القوة وايجاب الحكم على أربعة أقسام فالكلام كأنه محمول على الحذف .

(١٨) قوله (عن الرد) لان السكوت عن الرد بعد البلوغ ومضي مدة التأمل في الحادثة دليل على انه هو الحق عنده، اذ لو كان الحق عنده خلاف ذلك لما سكت، لان الساكت عن الحق شيطان اخرس ولا يظن بعلماء الامة مثله .

## بحث كون الاجماع على أربعة أقسام

ثم اجماع من بعدهم فيما لم يوجد فيه قول السلف.  
ثم الاجماع على أحد أقوال السلف.

اما الاول فهو بمنزلة<sup>(١)</sup> آية من كتاب الله تعالى.

ثم الاجماع بنص البعض وسكتون الباقين فهو<sup>(٢)</sup> بمنزلة المتأثر.

ثم اجماع من بعدهم بمنزلة<sup>(٣)</sup> المشهور من الاخبار.

ثم اجماع المتأخرین على أحد أقوال السلف، بمنزلة<sup>(٤)</sup> الصحيح من الآحاد.

والمعتبر في هذا الباب اجماع أهل الرأي والاجتهاد، فلا يعتبر بقول العوام والمتكلّم والمحدث الذي لا بصيرة له في<sup>(٥)</sup> أصول الفقه.

ثم بعد<sup>(٦)</sup> ذلك الاجماع على نوعين: مرکب وغير مرکب.  
فالمرکب ما اجتمع عليه الآراء في حكم الحادثة مع وجود الاختلاف في العلة، ومثاله الاجماع على وجود الانتقاض عند<sup>(٧)</sup> القيء ومس المرأة.

اما عندنا فبناء<sup>(٨)</sup> على القيء.  
واما عنده فبناء<sup>(٩)</sup> على المس.

ثم هذا النوع من الاجماع لا يبقى<sup>(١٠)</sup> حجة بعد ظهور<sup>(١١)</sup> الفساد

في أحد المأخذين، حتى لو ثبت أنَّ القيء غير ناقض.

فأبو حنيفة لا يقول بالانتقاض فيه.

ولو ثبت أنَّ المسَّ غير ناقض فالشافعي لا يقول بالانتقاض فيه  
لفساد العلة التي بني عليها الحكم.

والفساد<sup>(١٢)</sup> متواهٌ في الطرفين لجواز أن يكون أبو حنيفة رح مصيباً  
في مسألة المسَّ مخطئاً<sup>(١٣)</sup> في مسألة القيء والشافعي مصيباً في مسألة  
القيء مخطئاً في مسألة المسَّ، فلا<sup>(١٤)</sup> يؤدي هذا إلى بناء وجود الأجماع  
على الباطل.

---

(١) قوله ( فهو بمنزلة ) الخ . . أي في المرتبة في الاعتقاد والعمل ، فردة كفر ، لكن  
الفرق إنما هو اعتباري ، لأنَّ الأول كتاب الله تعالى فهو ذو العظم من الثاني .

(٢) قوله ( فهو بمنزلة المتواز ) في القطعية ووجوب العمل به ، لكن لا يكفر جاحده ،  
لأنَّه متفاوت عن الأول نظراً إلى أنَّ السكوت محتمل لالتباس الأمر لعدم اليقين باللفي  
والاثبات .

(٣) قوله ( بمنزلة المشهور ) في أنه يوجب علم الطمأنينة ولا يوجب علم اليقين ، فيفضل  
جاحده ولا يكفر .

(٤) قوله ( بمنزلة الصحيح من الأحاد ) حتى يوجب العمل دون العلم بشرط أن لا يكون  
مخالفاً للاصول فكان هذا الأجماع حجة على ادنى مراتب ، وينبغي أن يكون مقدماً على  
القياس كخبر الواحد .

ثم اعلم : انه يرد هنا ان الدلائل التي أوجبت كون الأجماع حجة قطعية ، لا يتفاوت بين  
اجماع الصحابة (رض) واجماع من بعدهم ، بل يقتضي ان يكون كل اجماع حجة قطعية  
فمن أين وقع التفاوت بين أنواعه؟

فالجواب وجه التفاوت ان الأجماع عبارة عن اتفاق أهل الرأي والاجتهاد ، والصحابة  
رضي الله عنهم كانوا أعرف من بعدهم بأحوال النصوص ، ومشاهدة أسباب نزولها ،  
واعلمهم بمواعدها وحوادثها ، وأوفقهم على معاني التنزيل وتأويله ، واسبقهم في معاني

الاستنباطات الفقهية من الكتاب والسنّة من غيرهم.

فكان اجماع من بعدهم دون اجماعهم لما اتفق (اي حصل) للصحابة رضي الله عنهم من أسباب اصابة الحق ما لم يحصل لغيرهم فالفاوت ظاهر لا يخفي كما لا يخفى.

(٥) قوله (في أصول الفقه) وهي المعانى الفقهية ووجوه الاستدلال، وطرق الدلالة. وانما قيد المحدث بهذا القيد، لأن الظاهر ان المحدث عالم بالاحكام بظواهر الاحاديث ولو لم يعرف مناط الاحكام الشرعية.

(٦) قوله (ثم بعد ذلك) أي بعد الفراغ من أنواع الاجماع، نقول: الاجماع على نوعين الخ..

(٧) قوله (عند القيء ومس المرأة) يعني أنَّ من قاء ومس المرأة ينقض وضوءه بالاجماع مع الاختلاف في علة الانتقض. فانه عندنا بناء على القيء. وعنه بناء على المس.

(٨) قوله (فبناء على القيء) لأن القيء ملأ الفم ناقض عندنا. وعند الشافعى رحمة الله غير ناقض.

(٩) قوله (فبناء على المس) لأن مس امرأة ناقض عنده، وعنه غير ناقض.

(١٠) قوله (لا يبقى حجة) لأن بظهور الفساد في أحد المأخذين تبدل رأي المجتهد. وتبدل الرأي بمنزلة امتساخ النص، فيكون هذا انتهاء الحكم في نظر المجتهد.

(١١) قوله (بعد ظهور الفساد) بالفرق بين المقيس والمقيس عليه بمناسب آخر بسبب ظهور الفارق المخالف بين الأصل والفرع. مثلاً: أن أبا حنيفة رح يقول بالانتقض عند القيء لأنه الخارج النجس كالخارج من السبيلين.

ثم لو ظهر الفساد بالفرق المناسب وهو ان القيء غير ناقض والقياس على الخارج من السبيلين لا يصح، لأن الخارج منها ناقض لكونه نجساً، وهذا ليس موجود في القيء لم يبق الاجماع المركب بهذا الفرق فافهم.

(١٢) قوله (والفساد متوجه في الطرفين) رفع ايراد يرد عليه. تقريره: ان هذا الاجماع المركب متضمن للفساد كما يشير اليه قوله ﴿وهذا الاجماع لا

يبقى بعد ظهور الفساد في أحد المأخذين .

لان الحق في موضع الخلاف واحد والطرف الآخر باطل .

وتقدير الدفع عن الفساد غير متيقن في أحد الطرفين ، لجواز ان يكون أحد الامامين مصيباً<sup>١</sup> والآخر مخطئاً ، فلا يؤدي الى وجود الاجماع على الباطل .

والحاصل : ان الاجماع انما كان على الباطل لو كان الفساد فيه متيقناً وأما لو كان متوهماً فلا كذا في الشرح .

(١٣) قوله ( مخطئاً ) الخ . . لان كل مجتهد لا يقطع القول بان الصواب ما أدى اليه اجتهاده دون خصم بل الأمر عنده محتمل .

(١٤) قوله ( فلا يؤدي ) الخ . . يعني انه لا يتوهם من كون الفساد متوهماً في الطرفين كون الاجماع على الباطل ، لان الفساد احتمال ووهم والامر الحقيقى اتفاق الفريقين على حكم شرعى وهو وجوب التطهير .

## بحث نوع من الاجماع وهو عدم القائل بالفصل

بخلاف ما تقدم من الاجماع فالحاصل انه جاز ارتفاع هذا الاجماع لظهور الفساد فيما بني هو عليه.

ولهذا<sup>(١)</sup> اذا قضى القاضي في حادثة ثم ظهر رق الشهود أو كذبهم بالرجوع بطل قضاوه وان<sup>(٢)</sup> لم يظهر ذلك في حق المدعى . وباعتبار هذا المعنى سقطت<sup>(٣)</sup> المؤلفة قلوبهم عن الاصناف الشمانية لانقطاع العلة .

وسقط<sup>(٤)</sup> سهم ذوي القربى لانقطاع علته .

وعلى هذا اذا غسل الثوب النجس بالخل فزالت النجاسة يحكم<sup>(٥)</sup> بظهور المحل لانقطاع علتها . او بهذا ثبت الفارق بين الحدث والخبر :

فإن الخل يزيل النجاسة عن المحل ، فاما الخل لا يفيد طهارة المحل ، وانما يفيدها المطهر وهو الماء .

## فصل

ثم بعد<sup>(٦)</sup> ذلك نوع من الاجماع وهو عدم القائل بالفصل . وبذلك نوعان : أحدهما ما اذا كان منشأ الخلاف في الفصلين واحداً .

والثاني ما اذا كان المنشأ مختلفاً.  
والاول حجة.

والثاني ليس<sup>(٧)</sup> بحجة.

مثال الأول فيما خرّج العلماء من المسائل الفقهية على أصل<sup>(٨)</sup> واحد، ونظيره اذا اثبتنا ان النهي عن التصرفات الشرعية يوجب تقريرها.

قلنا يصح<sup>(٩)</sup> النذر بصوم يوم النحر، والبيع الفاسد يفيد الملك لعدم القائل بالفصل.

ولو قلنا ان التعليق سبب عند وجود الشرط.  
قلنا تعليق الطلاق.

والعتاق بالملك وسبب الملك صحيح<sup>(١٠)</sup>.

وكذا لو اثبتنا ان ترتّب الحكم على اسم موصوف بصفة لا يوجب تعليق<sup>(١١)</sup> الحكم به.

قلنا: طول الحرّة لا يمنع جواز نكاح الامة اذا صحّ بنقل السلف ان الشافعي رح فرع مسألة طول الحرّة على هذا الاصل.

ولو<sup>(١٢)</sup> اثبتنا جواز نكاح الامة المؤمنة مع الطول جاز نكاح الامة الكتابية بهذا<sup>(١٣)</sup> الاصل.

وعلى هذا مثاله مما ذكرنا في ما<sup>(١٤)</sup> سبق.

ونظير الثاني : اذا قلنا إنَّ القيء ناقض<sup>(١٥)</sup> فيكون البيع الفاسد مفيداً للملك لعدم القائل بالفصل، او يكون موجب العمدة القوed لعدم<sup>(١٦)</sup> القائل بالفصل، ويمثل هذا القيء غير ناقض فيكون المسْ ناقضاً وهذا ليس بحجة لان صحة الفرع وان دلت على صحة أصله ولكنها لا توجب صحة أصل آخر حتى تفرّعت عليه المسألة الأخرى.

(١) قوله (ولهذا) الخ.. أي لما ظهر ان المبني يبطل ويرتفع ببطلان المبني عليه.

قلنا ان مبني حكم القاضي في حادثة تنازع فيها هو البينة أي شهادة الشهود. فإذا بطلت الشهادة، إما بفقد أصلها بكونها كاذبة ظهر انهم كذبوا فيها، أو بفقد شيء من شرائطها كالحرية والذكرة الخالصة في العقوبات، أو غير الخالصة في غيرها ظهر انهم عبيد أرقاء أو أناث، بطل قضاة المبني عليه في الواقع وفي حق غير الفريقين لا في حقهما لحججة شرعية صحيحة عند القضاة.

فلو أبطل القضاء بنفسه لزم إبطال ما كان حجة شرعاً، وحجج الشرع لا تحتمل الفساد والابطال فافهم.

(٢) قوله (وان لم يظهر) الخ.. دفع دخلٍ مقدر فانا لا نسلم أن القضاء بالمال باطل.

لانه لو كان كذلك لوجب رد المال المقاضى به الى المدعى عليه على المدعي فيما اذا كان القضاء بالمال فظهرت رقية الشهود أو رجوعهم بعد القضاء.

فأجاب بان القضاء انما يبطل في حق المدعى، لانه اذا قضى القاضي له عليه نفذ القضاء لوجود حجة شرعية فلا يبطل القضاء، لكنه في حق المدعى عليه دفعاً للضرر عنه حتى لا يأمر بدفع المال وفي حق الشهود زحراً عليهم، حتى يجب الضمان عليهم لأنهم اتلقوا مال المدعى عليه بالشهادة.

وقيل معنى قوله يبطل القضاء، لا ينفذ باطنًا وهو غير صحيح فيما اذا كان القضاء بشهادة الزور فانه ينفذ ظاهراً وباطناً عند أبي حنيفة رح خلافاً للصاحبين.

(٣) قوله (سقطت) الخ.. وذلك لأن المؤلفة قلوبهم علم رسول الله ﷺ انهم لو تلقوا

مaloa الى الاسلام فما معهم أقوام قوي أهل الاسلام، ولذا كان يعطيهم من الزكاة ليتألف قلوبهم الى أهل الاسلام، فلما أعز الله تعالى الاسلام والمسلمين وأغنى عنهم أي في خلافة أبي بكر الصديق (رض) منع الزكاة عنهم لانتقاء علته، لأن الحكم اذا ثبت بعلة مخصوصة يرتفع بارتفاع تلك العلة.

(٤) قوله (وسقط) الخ.. أي سقط سهم ذوي القربي وهم أقارب الرسول صلى الله عليه آل وسلم لانقطاع علته.

أعلم ان حس الغنية يقسم على ثلاثة سهم سهم لليتامى، وسهم للمساكين، وسهم لابن السبيل، ويدخل فقراء ذوى القربي فيهم ويقدمون، ولا يدفع الى اغنيائهم.

وكان لذوي القربي سهم لغنيتهم ولفقرهم على الاطلاق ثم سقط بعد النبي صلى الله عليه آل وسلم سهم لانه عليه السلام انما كان يعطيهم للنصرة يدل عليه قوله عليه السلام (انهم لم يزالوا معى هكذا في الجاهلية والاسلام وشبك بين أصابعه) فاذا أعز الله تعالى الاسلام

وأغنى عن نصرتهم سقط سهمهم لانتفاء علته، ويؤيده ما روى انه قال عليه السلام (وسهم ذوي القربي في حال حياني وليس لما بعد مماتي).

فإن قيل: الكتاب يقتضي الاستحقاق بالقرابة فلا يجوز ابطاله بخبر الواحد.

قيل لفظ القرابة مجمل يحتمل ان يراد به قرب القرابة، او قرب النصرة، فألحق الخبر ببياناً له، لأن قوله عليه السلام (لم يزالوا) الخ. . يدل على أن المراد من الكتاب قرب النصرة لا قرب القرابة.

فإن قلت لو كان اعطاء السهم لهم للنصرة لم تستحقه نساؤهم وذرارتهم لعدم النصرة منهم.

قلت كانت منهن نصرة مؤانسة للمقاتلين على انهم تبع الرجال فأعطوا للتبعية.

(٥) قوله (يحكم بطهارة المحل) لأن نجاسة المحل انما تكون بعلة وجود النجاسة في المحل، فإذا زالت النجاسة عن المحل، فقد ارتفع علة تنجس المحل فيحكم بعدم نجاسة المحل لعدم علته.

(٦) قوله (ثم بعد ذلك) أي بعد ما تحققت من الاجماع من تفسيره، وشرطه، واقسامه. نوع غريب من الاجماع (وهو عدم القائل بالفصل) وهو أيضاً من الاجماع المركب. وهو ان تكون المسألتان مختلفتين فيهما. فإذا ثبت أحدهما ثبت الآخر ضرورة لعدم القائل بالفصل.

لأنه اما أن يكون المسألتان ثابتان معاً، أو متفيتين معاً عند الخصمين، ولا قائل بالقول الثالث بان يكون أحدهما ثالثاً والآخر متفيما.

فإذا ثبت أحد الخصمين واحداً منهما ثبت الآخر لعدم القائل بالفرق.

(٧) قوله (ليس بحجة) لأن ثبوت أحدهما لا يستلزم ثبوت الآخر لعدم اتحاد المأخذ لهما.

(٨) قوله (على أصل واحد) مختلف فيه بين العلماء وإنما زدنا ذلك بالقرائن الآتية في قول المصنف رح كما لا يخفى على المتأمل.

(٩) قوله (يصح النذر) لأن من قال بتمرير الشرعية في النهي، قال بصحة النذر وافادة الملك في البيع الفاسد.

ومن قال بعدم تقريرها قال بعدم الأمرين (أي النذر بصوم يوم النحر وافادة الملك في البيع الفاسد) فإذا ثبت الأول ثبت الآخر بعدم القائل بالفصل بان يقول بتمرير الشرعية في النهي ولا يقول بصحة النذر وافادة الملك.

ومنشأ الخلاف في المتألتين واحد وهو ان النهي من المشروعات يدل على شرعيتها عندنا .  
خلافاً للشافعي رحمة الله .

(١٠) قوله (صحيح) الخ . . لعدم القائل بالفصل ، لأن من قال بصحة تعليق الطلاق والعتق بالملك قال بصحة تعليقها بسبب الملك كما هو مذهب علمائنا رحمة الله تعالى .

(١١) قوله (تعليق الحكم به ) أي بذلك الصفة كما انه يترتب جواز نكاح الامة على صفة الایمان .

(١٢) قوله ( ولو اثبتنا ) الخ . . بناء على ان تعليق الحكم بالشرط لا يوجب انتفاء الحكم عند عدم الشرط .

(١٣) قوله ( بهذا الاصل ) لعدم القائل بالفصل مع اتحاد المنشأ .  
لان من قال ان التعليق بالشرط لا يوجب انتفاء الحكم عند عدم الشرط .  
يقول ان ترتيب الحكم على اسم موصوف بصفة لا يوجب تعليق الحكم به كما هو مذهبنا .

(١٤) قوله ( فيما سبق ) أي في فصل المطلق والمقييد ، وفي بيان التعليق في المسائل المختلفة بينما وبين الشافعي رح من وجوب النفقة للمبتونة الغير الحامل عندنا وعدم وجوبها عنده .

(١٥) قوله ( ناقض ) الخ . . وذلك لأن منشأ الخلاف في الفصلين ليس واحداً .  
اذ من شأنه في الاول هو ان غير الخارج من السبيلين ناقض أولاً .  
وفي الثاني هو ان النهي موجب للقبح لعينه او لغيره او مقرر للمشروعية أولاً .  
وكذا من شأنه في موجب العمد ان العمد بنفسه يقتضي جريان القصاص فقط بالنص ،  
ويقتضي القود او الدية من غير تعين بمقتضى النصوص .

وكذا من شأنه في مس المرأة هو ارادة المس باليد من الآية أو الجماع منها .  
وهذا أي الاختلاف للامة دال على اتفاقها على ثبوت قدر مشترك بين تلك الاقوال فلا  
يكون الحق خارجاً عنها لكونه خارجاً عن القدر المشترك الاجماعي وخارقاً لاجماعهم على  
نفي غير تلك الاقوال ، فيكون غيرها باطلأ لكونه اتباعاً لغير سبيل المؤمنين ، وكونه شذوذ  
أيشهده في النار .

(١٦) قوله ( لعدم القائل بالفصل ) لأن من قال بانتقاد الوضوء من القيء كما قال  
علماؤنا ، قال بان البيع الفاسد يفید الملك .

ومن قال بعدم انتقاد الوضوء كالشافعي رح ، قال بان البيع الفاسد لا يفید اسلك فافهم .

١

## بحث بيان الواجب على المجتهد

### فصل

#### الواجب<sup>(١)</sup> على المجتهد

طلب حكم الحادثة من كتاب الله تعالى ، ثم من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بصرىح النص أو دلالته على ما مر ذكره ، فانه لا سبيل الى العمل بالرأي مع امكان العمل بالنص .

ولهذا اذا اشتبهت عليه القبلة فأخبره واحد عنها لا يجوز له التحرى ولو وجد ماء فأخبره عدل انه نجس لا يجوز له التوضي به بل يتيمم .

وعلى اعتبار ان العمل بالرأي دون العمل بالنص قلنا .

أن<sup>(٢)</sup> الشبهة بال محل أقوى من الشبهة في الظن ، حتى سقط اعتبار ظن العبد في الفصل الأول .

ومثاله في ما اذا وطىء جارية ابنه لا يحد وان قال علمت<sup>(٣)</sup> انها على حرام ، ويثبت نسب الولد منه .

لان شبهة الملك لا تثبت بالنص في مال الابن قال<sup>(٤)</sup> عليه الصلة والسلام **«انت ومالك لأبيك»** فسقط اعتبار ظنه في الحل والحرمة في ذلك .

ولو وطىء الابن جارية أبيه ، يعتبر ظنه في الحل والحرمة .  
حتى لو قال : ظنت انها على حرام يجب الحد .

ولو قال ظنت انها على حلال لا يجب<sup>(٥)</sup> الحد، لأن شبهة الملك في مال الاب.

أو يثبت بالنص فاعتبر رأيه ولا يثبت<sup>(٦)</sup> نسب الولد وان ادعاه.

---

(١) قوله (الواجب على المجتهد) هذا الفصل كالمقدمة لباب القياس وذلك لبيان شرط صحة الشروع في القياس، لأن الواجب على المجتهد اذا وقعت حادثة طلب حكم الحادثة من القرآن العظيم، فمتي وجد فيه لا يطلب من غيره، ولو وجد فيه كان المعلوم من الكتاب مقدماً على غيره لانه أقوى الدلائل، ولكونه قطعياً كلاماً ربانياً مقدماً على الظني، وهذا هو الذي عمله علماء الحنفية فجاء سبيلاً لمطاعن السفهاء الجهلاء الحمقاء عليهم انهم تركوا وخالفوا الاحاديث الصحاح وغيرها، اذ لم ينظروا الى ما يفهم من القرآن **﴿لقلة فهمهم﴾** ولم يفكروا فيما فيه حق التفكير.

ويشير اليه اشارة أو دلالة واقتضاء أو اطلاقاً أو عموماً.

بل قد وجدنا ظاهرة زماننا، وهي طائفة قليلة يقال لها غير المقلدين والموحدين ، وهم في الحقيقة الملحدون الذين يطعون على السلف والخلف لسوء عقوتهم **﴿كالانعام بل هم أضل سبيلاً﴾** انه يلوح من قولهم وعملهم انهم يقدمون أحاديث البخاري والمشكاة بل الدارقطني والبيهقي أيضاً على الآي القرآنية.

وكثيراً من آيات ينسخونها بأحاديث الصحيحين وهو آحاد، فالحذر الحذر من أقوالهم وأفعالهم.

ثم بعد القرآن يطلب الحكم عندها من السنة المشهورة، ثم من الآحاد.

واما المتوارد لفظاً أو معنى ففي حكم القرآن.

ثم الآحاد بجميع أنواعها اذا كانت صحيحة مقدمة على القياس سواء رويت بنقل الفقيه او لا على ما هو المحقق (كما سبق منا من قبل) سواء دلت على الحكم صراحة او عبارة او اشارة او دلالة او واقتضاء او عموماً او اطلاقاً او تأويلاً.

بل المراسيل والمنقطعات أيضاً عندها مقدمة عليه.

بل روى إمامنا الاعظم وهمانا القدم، ان الضعيف أيضاً أولى من آراء الرجال. حتى انا نقلد أقوال الصحابي بل التابعي أيضاً. فيا أسفني على هؤلاء الخصوم والجهول يسمون أئمتنا ومشايخنا أهل الرأي وأصحاب الرأي وهم أحق بهذا الاسم.

الا ترى الى قول المصنف رح لا سبيل الى العمل بالرأي الخ ..

ونحن نقول بما روى عن أبيتنا أن الرأي ميتة اذا اضطررت اليها أكلتها، فما ظنك بالأيمية العظام والسلف الصالحين لا سيما المجهدين منهم أنهم خالفوا أحاديث الرسول صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم لأنهم لو خالفوا الله ورسوله لم يقتضي بآثارهم أحد، فضلاً عن الجماعة الكثيرة وفيها العلماء والشهداء والصلحاء والعموم والخواص.

ألا ترى الى حديث الرسول عليه السلام ( لا تجتمع امتى على الضلال ) وقال ( يد الله على الجماعة ) ( ومن شذ عن الجماعة فقد شذ في النار ) وقال ( اتبعوا السواد الاعظم ) وغيرها من الاحاديث كثيرة فاحفظها ولا تكن من الغافلين والله مهدي الى سوء السبيل .  
(٢) قوله ( ان الشبهة بال محل أقوى ) الخ .. أي بالفعل وتسمي شبهة الاشتباه، لأنها كانت نسأة من الظن فيكون لها ثلاثة أسماء .

شبهة الاشتباه، وشبهة الفعل، وشبهة الظن .

اعلم ان الشبهة ما يشبه الثابت ( اي الحق ) وليس بثابت .

وهي قد تكون شبهة بالفعل، وتسمي ( شبهة اشتباه ) وهي المراد ( بالشبهة في الظن ) وذلك ان يظن الانسان ما ليس بدليل الحل والحرمة دليلا في كل واحد منها وقد تكون شبهة في المحل وتسمي ( شبهة الدليل ) ( والشبهة الحكمية ) وهي : ان يوجد الدليل الشرعي النافي للمحل والحرمة مع تخلف حكمه لمانع اتصل به ، فيورث هذا الدليل شبهة في حل ما ليس بحلال ، أو عكسه .

وهذا النوع من الشبهة لا يتوقف تتحققه على ظن الجاني واعتقاده .

بخلاف القسم الاول فان تحقق كلاهما أي كلا الشبهتين فلا بد من أن يكون القسم الثاني من الشبهة في المحل لنشوء عن النص أقوى من الاول لاستناده الى الرأي والظن ، ولهذا كان الحد ساقطاً لشبهة المحل وان كان على خلاف ظنه فتدبر .

(٣) قوله ( انها على حرام ) أي اذا قال الرجل انها على حرام ، وقالت جارية الابن ظنت انه يحل لي ، لا يحد واحد منهم .  
أما المرأة فلدعوى الشبهة .

واما الرجل فلان الزنا يقوم بهما ، فاذا سقط الحد عن المرأة سقط عن الرجل لمكان الشركة .

(٤) قوله قال عليه الصلوة والسلام ( أنت ومالك لا بيك ) واللام في قوله لا بيك ( للملك ) .

يقال : هذا المال لزيد يراد به ملكه لا لأن حقيقة الملك ساقط بالاجماع فيه بالنصوص التي

توجب الملك للابن، لكن بهذا الحديث ثبتت شبهة الملك نظراً إلى ظاهره .  
بخلاف ما إذا وطىء الابن جارية أبيه حيث يعتبر ظنه فافهم .

(٥) قوله (لا يجب الحد) ولا يرد عليه ما لو وطىء جارية أخيه، أو اخته وقال: اني  
ظننت انها تحل لي .

فانه لم يجعل الجهل فيه شبهة في سقوط الحد، لأن منافع الاملاك بينهما متباعدة عادة فلا  
يكون هذا محل الاشتباه، فلا يصير شبهة .

(٦) قوله (ولا يثبت نسب الولد) الخ .. لأن الفعل تمحض زنا في نفسه، لكن بحكم  
الاشتباه ليسقط الحد، وهذا الاشتباه لا يوجب ثبوت النسب لأن ثبوته يعتمد قيام الملك في  
المحل من وجهه، أو قيام المحل فيه ولم يوجد .

بخلاف الشبهة في المحل لأنها نشأت عن دليل شرعي وهو قوله عليه السلام ( وأنت  
ومالك لا يبيك ) وهو قائم فلا يفرق الحال بين الظن وعدمه في سقوط الحد .

## بحث اذا تعارض الدليلان ما يفعل المجتهد

ثم اذا تعارض الدليلان عند المجتهد .  
فان كان التعارض بين <sup>(١)</sup> الآيتين يميل <sup>(٢)</sup> الى السنة .  
وان كان بين الستتين يميل <sup>(٣)</sup> الى آثار الصحابة رضي الله تعالى  
عنهم والقياس <sup>(٤)</sup> الصحيح .  
ثم اذا تعارض القياسان عند المجتهد يتحرى <sup>(٥)</sup> ويعمل باحدهما  
لانه ليس دون القياس دليل شرعي يصار اليه .  
وعلى هذا قلنا : اذا كان مع المسافر انان طاهر ونجس لا يتحرى  
بينهما بل يتيم .  
ولو كان معه ثوبان طاهر ونجس يتحرى بينهما ، لأن للماء بدل وهو  
التراب ، وليس للثوب بدل يصار اليه .  
فثبت بهذا ان العمل بالرأي انا يكون عند انعدام دليل سواه شرعاً .  
ثم اذا تحرى وتأكد تحرى بالعمل لا <sup>(٦)</sup> يتقضى ذلك بمجرد التحرى .  
وببيانه : فيما اذا تحرى بين الثوبين وصلى الظهر باحدهما ثم وقع تحرى  
عند العصر على الثوب الآخر ، لا يجوز له ان يصلى العصر بالآخر ، لأن  
الاول تأكد بالعمل فلا يبطل بمجرد التحرى .  
وهذا <sup>(٧)</sup> بخلاف ما اذا تحرى في القبلة ثم تبدل رأيه وقع تحرى على  
جهة اخرى توجه اليه ، لأن <sup>(٨)</sup> القبلة <sup>(٩)</sup> يحتمل الانتقال فامكن نقل

الحكم، بمنزلة نسخ النصّ وعلى هذا مسائل الجامع الكبير في تكبيرات (١٠) العيد. وتبدل رأي العبد كما عرف.

---

(١) قوله (بين الآيتين) ونظير التعارض بين الآيتين والصيغة إلى السنة قوله تعالى ﴿فَاقرُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ وقوله تعالى ﴿وَإِذَا قرئَ الْقُرْآنَ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَانصُرُوا﴾. فالأول بعبارةه وعمومه يوجب القراءة على المقتدى لوروده في الصلة باتفاق المفسرين. والثاني: بعبارةه يوجب الاصناف وينفي القراءة عنه. وبين وجوب القراءة، ووجوب الاصناف، ونفي وجوب الاصناف، ونفي وجوب القراءة عنه منافاة، فتعارضاً. فيميل إلى السنة لعدم علم التاريخ. لانه لو علم التاريخ وجب العمل بالمتاخر لكونه ناسحاً للمتقدم. فإذا لم يعلم التاريخ سقط حكم الدليلين لتعذر العمل بهما، لأن العمل باحدهما ليس أولى من العمل بالأخر. والترجيح لا يمكن بلا مرجع. ولا ضرورة في العمل باحدهما أيضاً لوجود الدليل الذي يمكن العمل به بعدهما وهو السنة وهو قوله عليه السلام (من كان له امام فقراءة الامام له قراءة).

(٢) قوله (يميل إلى السنة) الخ.. أي عند وجودها فيه، ولا يصار إلى أقوال الصحابة والقياس.

وانما يصار في الآيتين إلى السنة لأن أحاديثه عليه السلام مفسرة لقرآن العظيم وبيان له، فلا بد من أن يميل إليها لكونها أقوى الدلائل بعد الكتاب.

(٣) قوله (يميل إلى آثار الصحابة) أي أقوالهم الغير المسموعة من في عليه السلام فهي موقوفة عليهم من كل وجه، لا دلالة لها على الواقع، وإنما هي سنن نبوية كقولهم: كنا نفعل وكذا، أو من السنة كذا.

وهي مقدمة على القياس على الاصح اذا لم يكن فيه اختلاف فيما بينهم، أو يكون وجمهورهم على قول فهو الراجح على خلافه الا ان يكون قياس جلي نهض على خلافه.

(٤) قوله (والقياس) الخ.. ونظير التعارض بين السنتين والمصيغة إلى القياس، ما روى نعман بن بشير ان النبي ﷺ (صلى الله عليه وسلم) صلوا صلوة الكسوف كما تصلّون برکوع وسجدتين). وما روت عائشة (رض) (انه صلاهار كعتين بأربع ركوعات وأربع سجادات) فانهما لاما

تعارضنا صرنا الى القياس وهو الاعتبار سائر الصلوات.

(٥) قوله (يتحرى) أي يميل الى احدهما بما يشهد به قلبه اذا احتاج الى العمل

وان لم يكن له حاجة الى العمل يتوقف فيه.

لان في قلب المؤمن نور يدرك بالفراسة الحق عن الباطل ، قال عليه السلام (اتقوا فراسة المؤمن فانه ينظر بنور الله تعالى ) واصابة الحق غيب فيصلح شهادة القلب حجة لذلك وهذا عندنا .

و عند الشافعی رج يعمل باحدهما من غير تحرى ، لأن كل واحد من القياسين حجة شرعاً فيثبت له الخيار من غير التحرى ، كما في أنواع الكفارة .

(٦) قوله (لا ينتقض ذلك) الخ .. لأن كل واحد منهما تحرى .

والاول تأكيد بالعمل .

والثاني مجرد التحرى فلا يصلح معارضأً للأول فكيف يكون متناقضأً؟

والاول تقوى باتصال العمل وترجحت جهة الصواب فيه .

وذلك لأن العمل بالاول لما وقع صحيحاً شرعاً فقد صرّح جهته بحكم الشرع لصحة أثره ضرورة ، ولهذا أي و لاجل ان الاول اذا تأكيد بالعمل ) لا ينتقض بالثاني .

قلنا : اذا مضى حكم بالاجتهاد وثم بدأ له اجتهاد وآخر ينافيه لم ينتقض الاول به .

(٧) قوله ( وهذا بخلاف ) الخ .. جواب سؤال مقدر وهو :

ان المصلي لو تحرى عند اشتباه القبلة وصلى الى جهة ثم تبدل رأيه ووقع تحريره على جهة اخرى ، فانه يصلى في المستقبل الى هذه الجهة ، وهذا يخالف ما ذكرنا من انه اذا تحرى وتأكيد تحريره بالعمل لا ينتقض بمجرد الرأي فتذمر .

(٨) قوله (لان القبلة) الخ .. هذا شروع في بيان التفريق بين مسألة التوب والكببة .

وخلالصه البيان ان فيما لا يحتمل الانتقال والتعاقب لجاز العمل بالاجتهاد في المستقبل على خلاف الاول لأوصل الى تصويب كل قياس لما بينا ، انه اذا تحرى وعمل وجعل التحرى حجة ضرورة صار العمل به صوابا وحقا .

ف اذا جوزنا العمل بالآخر صار ذلك أيضاً صوابا والتحرى الآخر حجة ، وفيه جواز تبعد والحقوق وهو باطل .

بخلاف ما يحتمل الانتقال والتعاقب لانه لو جاز العمل فيه بالآخر كان ذلك بمثابة حكم

النصح الى حكم الآخر ويكون كل واحد منهما صوابا وحقا ، وليس فيه تعدد الحقوق لان الاول صار منسوحا .

(٩) قوله (مما يحتمل الانتقال) من جهة الى جهة حتى انتقل من بيت المقدس الى الكعبة الشريفة، ومن عين الكعبة الى جهتها في حق الغائب عن الكعبة، فاحتملت نقل الحكم والتحول بالتحري الثاني أيضاً.

وكلامنا فيما لا يحتمله كمسألة الثوب، فان النجاسة متى انحلت في الثوب لا يحتمل الانتقال الى محل آخر.

(١٠) قوله (في تكبيرات العيددين) اختلف الصحابة في تكبيرات العيددين. فقال بعضهم يكبر تسعًا.

ثلاثًا أصلياً، تكبيرية التحرية، وتكبيرتي ركوعي ركعتين.

وست زوائد، وهو قول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه وهو المختار عندنا. وقال بعضهم يكبر ثلاثة عشر.

ثلاثًا أصلياً، وعشرون زوائد.

خمسًا في الاولى.

وخمسًا في الثانية وهو قول ابن عباس رضي الله عنه وهو مذهب الشافعي رح. وقال بعضهم يكبر: خمسة عشر.

ثلاثًا أصلياً واثنا عشر زوائد، في كل ركعة ستة، فاذا شرع الامام في الصلوة وهو يرى تكبيرات ابن عباس فصللى ركعة ثم رأى تكبيرات ابن مسعود (رض) يعمل به في المستقبل، لان التكبيرات مما يحتمل الانتقال فامكّن نقل الحكم هنا من مذهب الى مذهب، مثل نسخ النص وما مضى لا يعيد فانه وقع صحيحًا.

بحث  
حجية القياس ووجول العمل  
به  
البحث الرابع

فصل في القياس<sup>(١)</sup>

القياس حجّة من حجّج الشرع، يجب<sup>(٢)</sup> العمل به عند انعدام ما فوقه من الدليل في الحادثة، وقد<sup>(٣)</sup> ورد في ذلك الاخبار والاثار، قال عليه الصلوة والسلام لمعاذ بن جبل حين بعثه الى اليمن قال (بم تقضي يا معاذ) قال بكتاب الله تعالى ، قال : (فإن لم تجده) قال بسنة رسول الله ﷺ قال : (فإن لم تجده).

قال اجتهد<sup>(٤)</sup> برأيي ، فصوّبه<sup>(٥)</sup> رسول الله ﷺ فقال: الحمد لله الذي وفق رسول الله على ما يحب ويرضاه.

وروى أنّ امرأة خثعّمية أتت الى رسول الله ﷺ فقالت: أنّ أبي كان شيخاً كبيراً أدركه الحجّ ولا يستمسك على الراحلة فيجزئني أنّ الحجّ<sup>(٦)</sup> عنه؟ قال عليه السلام: أرأيتك لو كان على أبيك دين فقضيته أما كان يجزئك؟ فقالت بلى<sup>(٧)</sup> فقال عليه السلام: فدين الله أحق وأولى.

الحق رسول الله عليه السلام الحجّ في حقّ الشيخ الفاني بالحقوق المالية ، وأشار الى علة مؤثرة في الجواز وهي (القضاء) وهذا<sup>(٨)</sup> هو القياس .

(١) قوله (في القياس) وهو تعدد الحكم من الأصل إلى الفرع بعلة متحدة بينهما ولا تدرك بمجرد اللغة.

فإن قلت إن التعدية توجب أن لا يبقى الحكم في الأصل لأنها نقل الشيء من موضع إلى موضع آخر.

قلت إنها لا توجب عدم بقائه في الأصل، إلا ترى أن تعدد الفعل هي أن لا يقتصر تعلقه بالفاعل بل يتعلق بالمعنى كما هو متعلق بالفاعل.

فالمراد هنا أن لا يقتصر ذلك النوع من الحكم على الأصل بل يثبت في الفرع أيضاً. فإن قيل اتحاد العلة بين الأصل والفرع مستحيل، لأنه يستلزم وجود الشيء الواحد في محلين في زمان واحد.

قيل المراد بالاتحاد والاتحاد النوعي دون الفردي.

(٢) قوله (يجب العمل به) وهذا مذهب جميع الصحابة والتابعين وعلماء الامة في كل عصر خلافاً لبعض أهل الهوى كالروافض والخوارج لأن الله تعالى قال ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ فلَا يحتاج إلى القياس.

فالجواب أن القياس كاشف عما في الكتاب، ولا يكون مبيناً له، فكان المثبت هو القياس في الحقيقة.

لأن الله تعالى قال ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرْدُوهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ الآية فقالوا أوجب رد المختلف إلى الكتاب والسنة دون القياس.

وأجيب بأن رد المخالف على المنصوص عليه إنما يكون بالتمثيل أي طلب المماثلة بين الأصل والفرع والبناء عليه وهو القياس، وينبئ ذلك الامر بالرد بعد الامر بطاعة الله وطاعة رسوله عليه السلام.

فإنه يدل على أن الأحكام ثلاثة مثبت بالكتاب، والسنة، ومثبت بالرد اليهما على وجه القياس، كما لا يخفى على المتأمل.

(٣) قوله (وقد ورد) الخ.. أعلم أن القياس حجة شرعية قد قام على كونه حجة في المسائل الشرعية أدلة من الكتاب والسنة والاجماع.

اما الكتاب فقوله تعالى ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أَوْلَى الْأَبْصَارِ﴾ والاعتبار: هو القياس، مأخذ من: اعتبار شيء إذا قيس عليه هذا عبارة النص، وقد كثر هذا القياس في القرآن. وأما السنة فأحاديث كثيرة منها حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه (المذكور في المتن) حين بعثه إلى اليمن فقال النبي عليه السلام كيف تقضى؟ فقال أقضى بما في كتاب الله تعالى.

قال: فان لم يكن في كتاب الله؟ قال فبسنة رسول الله ﷺ.

قال: فان لم يكن في سنة رسول الله؟ قال: اجتهد برأيي.

قال: الحمد لله الذي وفق رسول الله، الحديث.

وأما الأجماع. فقد كان الاجتهد والقياس شائعاً بين الصحابة والتابعين فيما لم يوجد فيه نص وخبر من غير نكير كما تشهد به كتب السير والحديث، إلى أن جاء داود الظاهري فأنكره، ولم ينقل عن أحد من السلف إنكاره.

وما نقل عن بعضهم من ذمه، فانما هو للقياس العقلي والرأي المحسن من غير اعتماد على النص والخبر وهذا باطل بالاتفاق.

(٤) قوله (اجتهد) الخ.. فان قلت: الاجتهد ليس نفس القياس، بل الاجتهد واستفراغ الجهد في الطلب.

فيحمل على طلب الحكم من النصوص الخفية، أو على القياس الذي عليه منصوصة. قلت: ان الاجتهد فيما نحن فيه هو القياس الشرعي، لأن الاجتهد في الحوادث التي لم يجد حكمها في الكتاب والسنة ليس إلا القياس الشرعي.

فان قيل: كان هذا في ابتداء الاسلام حين كان في النصوص قلة فدعت الحاجة الى القياس فاذا فات الشرط فات المشروط.

أجيب بأنّا لا نسلم انه كان في ابتداء الاسلام.

ولئن سلمنا! فالحاجة الداعية الى القياس انما هي خلو الحادثة عن النص، ونحن لا نجوز القياس الا عند فقدان النص ففقطي مشروعية القياس وهو المطلوب فافهم.

(٥) قوله (فصوبه) الخ فتصوّب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمعاذ رضي الله تعالى عنه، وحَمْدُهُ لِلَّهِ تَعَالَى دليلاً صريحاً على جواز العمل بالقياس عند فقدان النص من الكتاب والسنة.

فانه لو لم يكن القياس حجة موجبة للعمل بعد الكتاب والسنة، لأنّكره عليه السلام وفي الحديث دلالة قوية على جواز القياس ورد قبيح على من أنكرها أصلاً.

(٥) قوله (فصوبه) الخ.. قال الترمذى في جامعه: هذا حديث لا نعرفه الا من هذا الوجه وليس اسناده عندي بمتصّل.

قلت: ويمثل هذا الجرح ليس جرحاً معتبراً، فان الانقطاع كالارسال غير جرح كما قال ابن الهمام رحمه الله تعالى.

والمستور من القرون الثلاثة كالعدل عندنا من الثقة.

ثم هذا الحديث عَدَه أهل الاصول من المشاهير مرتقياً من الآحاد.

وقال الغزالى تلقته الامة بالقبول فصار كالمواتر فلا شك في كونه من المشاهير والله اعلم.

(٦) قوله (أَعْجَح) بفتح الهمزة وضم الحاء أي احرم وأؤدي الافعال عنه، هذا هو المشهور من الرواية.

(٧) قوله (بلى) الفرق بين (بلى) و(نعم) .  
ان موجب (نعم) تصديق ما قبله من الكلام، منفياً كان أو مثبتاً، استفهاماً كان أو خبراً،  
كما اذا قيل لك أقام زيد أو لم يقم فقلت: نعم كان تصديقاً لما قبله وتحصيضاً لما بعد  
الهمزة .

وموجب (بلى) بايجاب ما بعد النفي استفهاماً كان أو خبراً .  
فإذا قيل: لم يَقُمْ زيد، فقلت بلى كان معناه قد قام .  
وقد يستعمل احدهما مكان الآخر .

(٨) قوله (وهذا) أي إلحاد العجج بالحقوق المالية، مع بيان العلة المؤثرة المشتركة  
وهي القضاء .

## بحث

### الاخبار التي توجب حجية القياس

وروى<sup>(١)</sup> ابن الصباغ - وهو من سادات أصحاب الشافعى في كتابه المسماى بالشامل - عن قيس بن طلق بن عليٍّ أنه قال: جاء رجل إلى رسول الله عليه السلام كأنه بدوىٌّ فقال: يا نبىٰ الله ما ترى في مسّ الرجل ذكره بعدهما توضأ.

فقال هل هو الا بُضْعَةُ<sup>(٢)</sup> منه . وهذا<sup>(٣)</sup> هو القياس.

وسائل<sup>(٤)</sup> ابن مسعود عَمَّنْ تزوج امرأة ولم يسم لها مهراً وقد مات عنها زوجها قبل الدخول ، فاستمهل شهراً ثم قال : أجهد فيه برأيي فان كان صواباً فمن الله ، وإن كان خطأً فمن ابن<sup>(٥)</sup> أم عبد فقال<sup>(٦)</sup> : أرى لها مهر مثل نسائها لا وكس فيها ولا شَطَطْ .

---

(١) قوله **﴿وروى ابن الصباغ﴾** الخ . . أقول : وأيضاً روى هذا الحديث أصحاب السنن الا ابن ماجه ملازم بن عمرو ، عن عبد الله بن بدر ، عن قيس عن أبيه ، عن النبي ﷺ . قال الترمذى في جامعه : هو احسن شيء روي في هذا الباب .

ورواه محمد بن الحسن الشيبانى في موطئه وابن حبان في صحيحه وقال الطحاوى مستقيم الاسناد .

وروى ان عمر رضي الله عنه سأله النبي عليه الصلوة والسلام عن قبلة الصائم فقال : لو تمضمضت ثم مَجَّحْتَ أكان يضرك ؟

و عمل الصحابة ومناظراتهم في القياس أشهر من ان يخفي .

(٢) قوله (الابضعة منه) الخ . . وفي رواية (مضغته) أي مسّه كمسّ عضو وجزء آخر من البدن في عدم الحديث .

قال الفلاس رح: هو أثبت عندي من حديث بُسرة .

قال ابن الهمام ويترجح أيضاً بان حديث الرجال أقوى من حديث النساء لنقصان في الحفظ والضبط والعقل ، ولهذا جعلت شهادة امرأتين كشهادة رجل واحد .

فثبتت من هذا الحديث انه لا ينقض الوضوء من مس الذكر وهو مذهبنا ، وهو قول : عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس وعمار وزيد بن ثابت وحذيفة وعمران بن حصين وأبي الدرداء وأبي هريرة وسعد بن أبي وقاص .

وقال الطحاوي : لا نعلم أحداً من الصحابة أفتى بالوضوء منه غير ابن عمر وقد خالقه أكثرهم فيه .

وقال الشافعي رح: وأحمد وداود يجب الوضوء منه .  
واختلف فيه أصحاب مالك رح .

وقال الترمذى : هو قول غير واحد من الصحابة التابعين وبه يقول أحمد والوزاعي والشافعى واسحق وغيرهم .

(٣) قوله (وهذا هو القياس ) لانه عليه الصلة والسلام قاس هذا العضو على سائر الاعضاء ، فانه لومس غيره من الاعضاء لا ينقض الوضوء ، فكذا هذا والجامع هو عدم خروج النجاسة .

(٤) قوله (وسائل ) الخ . . لما فرغ من الاخبار شرع في الآثار فقال: وسئل الى آخره .

(٥) قوله (ابن ام عبد ) هو كنيته ابن مسعود رضي الله عنه ، نسبة الى الام تحقيراً لنفسه لان النسب الى الآباء ، او لان الخطأ في النساء أكثر لقصور رأيهن .

(٦) قوله (أرى لها الخ) . . فتحقق القياس من الصحابة (رض) الله عنهم اجمعين فثبتت حجية القياس بالأثار .

بحث

## كون شروط صحة القياس خمسة

## فصل

## شروط صحة القياس خمسة

احدها<sup>(١)</sup> ان لا يكون في مقابلة النص.

والثاني<sup>(2)</sup> ان لا يتضمن تغيير حكم من أحكام النص.

والثالث أن لا يكون<sup>(٣)</sup> المعدى حكماً لا يعقل معناه.

والرابع<sup>(٤)</sup> أن يقع التعليل لحكم شرعي<sup>(٥)</sup> لا لأمر لغوٍ.

والخامس<sup>(٦)</sup> ان لا يكون الفرع منصوصاً عليه.

ومثال القياس في مقابلة النصّ: فيما حكى أن الحسن بن زياد سئل عن القهقهة في الصّلوة فقال: انتقضت الطهارة بها.

قال السائل: لو قذف ممحونة في الصلة لا يتقضى به الوضوء، مع ان قذف الممحونة اعظم جنابة فكيف يتقضى بالقهقهة وهي دونه؟

فهذا<sup>(٧)</sup> قياس في مقابلة النصّ وهو حديث الاعرابي الذي في عينه

. ५९८

وكذلك اذا قلنا جاز حجّ المرأة مع المحرم فيجوز مع <sup>(٨)</sup> الامينات ، كان هذا قياساً بمقابلة النصّ . وهو قوله عليه السلام (لا يحلّ <sup>(٩)</sup> لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تتسافر فوق ثلاثة أيام ولياليها الا ومعها أبوها أو زوجها أو ذو رحم محرم منها) .

ومثال الثاني: وهو ما يتضمن تغيير حكم من أحكام النص ما يقال<sup>(11)</sup>الية شرط في الوضوء بالقياس على التيمم ، فان هذا يوجب

## تغيير آية الوضوء من الاطلاق<sup>(١٢)</sup> الى التقييد.

(١) قوله ( احدها ) الخ أي الأول أن لا يكون القياس الظني الذي يشبه من الرأي معارضًا ومنافيًّا للنص الصحيح المعمول به كالأية وخبر الراوي الفقيه.

أو مطلقاً على ما حققنا وكذا بازاء قول الصحابي فيما لا يدرك عندنا.

(٢) قوله ( والثاني ان لا يتضمن ) الخ .. والمراد بالتغيير تغيير المعنى المفهوم من النص لغة، دون التغيير الحاصل من الخصوص الى العموم، فإنه من ضروريات التعليق اذ لا فائدة فيه إلا تعليم حكم النص.

(٣) قوله ( والثالث ان لا يكون المعدى حكماً ) الخ أي ثابتاً باحدى الاصول الثلاثة، وفيه اشارة الى ان حكم الاصول لا يجوز ان يكون ثابتاً بالقياس.

لأنه ان اتحدت العلة بالقياسين فذكر الواسطة ضائع. وان لم يتحد بطل أحد القياسين لابنائه على غير العلة التي اعتبرها الشارع في الحكم.

(٤) قوله ( والرابع ان يقع التعليل ) الخ .. الفرق بين التعليل والقياس بالاعتبار لا بالذات.

لان حكم مواضع النصوص اذ تعلل بعلة يسمى تعليلاً. واذا تعدى الحكم من الاصول الى الفرع وتقرر فيه يسمى قياساً. فيكون التعليل في الابتداء والقياس في الانتهاء.

(٥) قوله ( لحكم شرعي ) الخ .. لان القياس حجة شرعية فيتعرف به الحكم الشرعي دون الحكم اللغوي، لأن الشيء انا يعرف بما هو من بابه، ألا ترى ان الدلائل النحوية لا

يعرف بها أحکام الشرع، فكذا بالقياس الشرعي لا يعرف إلا ما كان حكماً شرعياً. وعن أبي شريح وجماعة من أصحاب الشافعى انه لا يجوز اثبات الاسامي بالقياس اللغوي، ثم يترتب عليها الاحکام، وهو مذهب أهل العربية.

والدليل على فساد هذا النوع من القياس يأتي في المتن فانتظره.

(٦) قوله ( والخامس ان لا يكون الفرع ) الخ .. لان التعديه ان كانت على وافق النص الذي في الفرع فلا فائدة فيه، لان النص يعني عنه.

وان كانت على خلافه فهو باطل، لمناقضة حكم النص وهذا مختار عامة المذاهب.

واما مختار مشائخ سمرقند رح : انه يجوز التعليل على موافقة النص وهو الاشبه لان فيه تأكيد النص على معنى ، انه لولا النص لكان الحكم ثابتاً بالتعليق ، ولا مانع في الشرع والعقل عن تعاضد الادلة وتأكد بعضها ببعض ، فان الشرع قد ورد بآيات كثيرة وأحاديث متعددة في حكم واحد ، وملا السلف كتبهم بالتمسك بالنص والمعقول في حكم ولم ينقل عن أحد نكير وكأني اجماعاً على جوازه .

(٧) قوله (فهذا قياس في مقابلة النص) لا يقال : بل ينتقض الطهارة بالقذف قياساً على القهقهة لكونه أعظم جنابة .

لان شرط القياس أن يكون المدعى حكماً يعقل معناه ، وحديث القهقهة ورد غير معقول المعنى .

لان الانتقاد انما يكون بخروج النجاسة ، والقهقهة ليست بنجاسة حتى ينتقض بها ، ولا يعقل معنى الانتقاد بها .

(٨) قوله مع (الامينات قياساً على المحرم) والجامع وقوع الامن عن الفتنة مع المحرم ومع النساء الصالحات .

(٩) قوله (لا يحل) الخ .. رواه الطبراني عن أبي امامه رفعه ، ( لا يحل لامرأة مسلمة ان تحج الا مع زوج او ذي رحم محرم ) ورواه محمد في الآثار برواية أبي سعد وفي آخره ( ولا تسافر المرأة إلا مع زوجها أو مع ذي رحم محرم منها ) وهو قول أبي حنيفة رح . وقال مالك والشافعي رح : اذا خرجت في رفقة ومعها نساء ثقة بحصول الامن بالمرافقة فيجوز وإلا .

(١٠) قوله (ما يقال) الخ .. فان قيل : المثال لا يطابق الممثل له ، فان الممثل له كون القياس مما لا يتضمن تغيير حكم من أحكام النص كما صرحت به المصنف رح . قلنا : معنى قوله ( ومثال الثاني ) مثال فوات الشرط الثاني على حذف المضاف .

(١١) قوله (من الاطلاق) الخ .. لأن قوله تعالى **﴿وليطوّفوا﴾** مطلق في الطواف ، وهو اسم للدوران حول البيت . فاشترط الطهارة ، وستر العورة يوجب تغيير النص من الاطلاق الى التقييد ، وانه لا يجوز الخ .

(١٢) قوله (من الاطلاق) الخ .. وقد مر البحث عنها في فصل **﴿المقييد والمطلق﴾** . وحاصله : ان اطلاق آية الوضوء يقتضي حصول الوضوء من النية .

واشتراطها يُعدمه ، وهو حكم من أحكامه ، فانه لا يجوز لانه نسخ ، ونسخ النص لا يجوز  
بالقياس اجماعاً فتدبر .

## بحث بيان أمثلة شروط القياس

وكذلك اذا قلنا: الطواف بالبيت صلوة بالخبر، فيشترط له الطهارة، وستر العورة، كالصلوة كان هذا قياساً يوجب<sup>(١)</sup> تغيير نص الطواف من الاطلاق الى<sup>(٢)</sup> القيد.

ومثال الثالث وهو ما لا يعقل معناه في حق<sup>(٣)</sup> جواز التوضي بنبيذ<sup>(٤)</sup> التمر، فانه لو قال جاز بغيره من الأنذدة بالقياس على نبيذ التمر. او قال لو شيخ في صلاته، او احتمل يبني على صلاته بالقياس على ما اذا سبقة الحدث لا<sup>(٥)</sup> يصح.

لان الحكم في الاصل لم يعقل معناه فاستحال تعديته الى الفرع. وبيثل<sup>(٦)</sup> هذا قال أصحاب الشافعی رح قلتان نجستان اذا اجتمعتا صارتتا طاهرتين فاذا افترقتا بقيتا على الطهارة بالقياس على ما اذا وقت النجاسة في<sup>(٧)</sup> القلتين.

لان الحكم لو ثبت في الاصل كان غير معقول<sup>(٨)</sup> معناه. ومثال<sup>(٩)</sup> الرابع: وهو<sup>(١٠)</sup> ما يكون التعليل لأمر شرعي لا لأمر لغوی في قولهم المطبخ المنصف خمر، لان الخمر انا كان خمراً لأنه يخامر العقل وغيره يخامر العقل أيضاً فيكون<sup>(١١)</sup> خمراً بالقياس.

والسارق انا كان سارقاً لانه<sup>(١٢)</sup> اخذ مال الغير بطريق الخفية، وقد شاركه النباش<sup>(١٣)</sup> في هذا المعنى فيكون سارقاً بالقياس وهذا قياس في اللغة مع اعترافه ان الاسم لم يوضع له في اللغة.

والدليل على فساد هذا النوع من القياس، ان العرب يسمّي الفرس أدهم لسواده، وكਮيّتاً لحمرته، ثم لا يطلق هذا الاسم على الزنجي والثوب الاحمر.

ولو جرت المقايسة في الاسامي اللغوية لجاز<sup>(١٤)</sup> ذلك لوجود العلة.

ولان<sup>(١٥)</sup> هذا يؤدي الى ابطال الاسباب الشرعية وذلك لان الشرع جعل السرقة سبباً لنوع من الاحكام.

فاذ<sup>(١٦)</sup> علقنا الحكم بما هو أعمّ من السرقة وهو: أخذ مال الغير على طريق الخفية، تبيّن ان السبب كان في الاصل معنى هو غير السرقة.

وكذلك جعل شرب الخمر سبباً لنوع من الاحكام.  
فاذ<sup>(١٧)</sup> علقنا الحكم بأمر<sup>(١٧)</sup> أعمّ من الخمر تبيّن ان الحكم كان في الاصل متعلقاً بغير الخمر.

ومثال<sup>(١٨)</sup> الشرط الخامس وهو «مala يكون الفرع منصوصاً عليه» كما يقال اعتاق الرقبة الكافرة، في كفارة اليمين والظهار، لا يجوز بالقياس على كفارة القتل.

ولو جامع المظاهر في خلال الاطعام يستأنف الاطعام بالقياس<sup>(١٩)</sup> على الصوم ويجوز للمحصّر ان يتحلل<sup>(٢٠)</sup> بالصوم بالقياس على الممتنع.

والممتنع اذا لم يصم في أيام التشريق يصوم بعدها بالقياس على قضاء<sup>(٢١)</sup> رمضان.

(١) قوله (يوجب تغيير نص الطواف) الخ.. لأن قوله تعالى «وليطوفوا بالبيت العتيق» مطلق في الطواف.

وهو: اسم الدوران حول البيت، فاشترط الطهارة، وستر العورة يوجب تغيير النص من الاطلاق الى التقييد وانه لا يجوز أصلاً.

(٢) قوله (الى القيد) ومسألة الطواف والنية قد مر البحث عنهما في فصل (المطلق والمقييد) من هذا الكتاب.

(٣) قوله (في حق جواز التوضي) الخ.. فإنه روى انه عليه السلام توضأ به حين لم يوجد الماء.

وقال بعض الناس جاز التوضي بغيره من الأنذنة، بالقياس على نبيذ التمر.  
قلنا: ان جواز التوضي بنبيذ التمر ثابت بالنص على خلاف القياس لانه ليس بماهية حقيقة، ولهذا لا يسبق الى الفهم عند اطلاق اسم الماء حتى لو أمر احداً باتيان الماء فجاء بنبيذ التمر يخطأ عادة.

ولا معنى لانه ليس بقالع للنجاسة من المحل كالماء.  
وما ثبت بخلاف القياس ويقاس عليه غيره بل يقتصر الحكم على مورد النص.

(٤) قوله (بنبيذ التمر) الخ.. روى حديثه الاربعة الا النسائي عن ابن مسعود من طريق ابي فزارة عن ابي زيد مولى عمرو بن حُريث عنه مرفوعاً (ثمرة طيبة وماء طهور) زاد الترمذى (فتواه منه).

ثم جواز التوضي به مذهب الطرفين، وبه قال عكرمة والاذاعي وحميد بن حبيب والحسن بن يحيى واسحق وزفر.

وقال أبو يوسف وهو قول مالك والشافعى وأحمد وغيرهم من العلماء: انه لا يجوز التوضي به، وهو مختار الطحاوى وصححه قاضى خان قال:  
وهو قوله الأخير وقد رجع اليه الإمام.

وروى ابن قدامة في المغني عن علي رضي الله عنه انه لا يرى بأساً في الوضوء به، وبه قال الحسن رج.

(٥) قوله (لا يصح) لأن الحكم في الحديث ثابت بالنص على خلاف القياس، لأن الحديث ينافي الصلوة لانه ينافي الطهارة، ولا صلوة إلا بالطهارة، والشيء لا يبقى مع منافيه، وما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره.

(٦) قوله (ويمثل هذا) أي بمثل ما ذكرنا من أنَّ الحكم الثابت بالنص على خلاف القياس غير معقول المعنى، ينحصر على مورده عندنا خلافاً للشافعى رج.

(٧) قوله (في القلتين) الخ.. فإنه لا يتنجس عليه الصلة والسلام (اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث) أي لا يتحمل نجساً.  
لكنا نقول: هذا القياس غير صحيح لأن الحكم لو ثبت في الاصل وهو ما اذا وقعت النجاسة في القلتين كان غير معقول معناه، لأن بقاء الطهارة مع وقوع النجاسة لا يعقل معناه فافهم.

(٨) قوله (غير معقول معناه) لأن اعتبار هذا التقدير المتعين في اعتبار عدم احتمال النجاسة مما لا يدركه العقل.

(٩) قوله (ومثال الرابع) أي مثال (فوات الشرط الرابع) قدرنا لفظ الفوات ليطابق المثال الممثل.

(١٠) قوله (وهو ما يكون التعليل) الخ.. وهذا أي عدم جواز التعليل عندنا.  
وأصل الاختلاف ان اثبات الاسماء بالقياس يجوز أم لا.  
ومذهب الشافعی رح ان اثبات الاسماء بالقياس جائز، ومن أصحابه من قال لا يجوز وهو قول أصحاب أبي حنيفة رح.

ولنا: أن النحوين أجمعوا على أن كل فاعل مرفوع، وكل مفعول منصوب، ولم يسمعوا ذلك من العرب، لكنهم لما وجدوهم مستمرين على رفع فاعل ونصب مفعول علموا انهم رفعوا الفاعل لكونه فاعلاً، ونصبوا المفعول لكونه مفعولاً، فحملوا عليه كل فاعل وكل مفعول، قدل على جواز ذلك انتهى كلام الفیروز آبادی صاحب القاموس من الشافعیة.

(١١) قوله (فيكون خمراً) الخ.. أي فيجري عليه أحكام الخمر.  
وعند أصحابنا هو ليس بخمر وانما الخمر هو شيء من ماء العنب اذا صار مسكراً بالغليان والاشتداد، وهو اسم حاصل له باتفاق أهل اللغة، وحرمه فوق حرمة غيره من الاشربة المحرمة، وهي المثلث، والمنصف، ونقیع الزبیب اذا اشتد وغلی ولهذا يکفر مستحلل الخمر ولا يکفر مستحللها، ويجب الحد بشرب قطرة من الخمر ولا يجب بشرب غيرها من الاشربة إلا ان يسکر وهذا عندنا.

ومن سماها خمراً بالقياس أعطاها حكمها فتدبر.

(١٢) قوله (لأنه أخذ مال الغير) الخ.. ولنا لم يكن على خائن، ولا على مُتّهِب، ولا على مُختلس قطع، كما ورد في حديث جابر (رض مرفوعاً).  
فعلم أنَّ معنى الخفية معتبر في مفهوم السارق، والمعانی لنظم النصوص القرآنية تفسيرها الاخبار النبوية.

(١٣) قوله النباش الخ . . لانه يسرق ويأخذ المال ، وهو كفن الميت على طريق الخفية ، فصدق عليه معنى السرقة فيقطع يده كما هو مذهب الشافعى ومن تبعه . وروى محمد في آثاره من طريق أبي حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال . في النباش : اذا نبش عن الموتى إنه يقطع قال .

وقال أبو حنيفة رح لا يقطع لانه متاع غير محرز لكنه يرجع ضرباً ويحبس حتى يحدث خيراً .

قال ويلعنا عن ابن عباس (رض) انه افتى مروان بن الحكم ان لا يقطعه وهو قولنا الخ . . ومن هنا قيل السرقة عبارة عن : أخذ مال محرز مملوك خفية ، وকفن الموتى ليس محرازاً ولا مملوكاً ، لانه لا صلوح للميت للملكية ولا للحراس ، وقد فرغنا عن هذا البحث فيما قبل . (١٤) قوله ( لجاز ذلك ) أي اطلاق الادهم على الزنجي ، والكميّت على الثوب الاحمر ، ولم يجز ذلك بالاجماع فلم تجز المقايسة في اللغات .

فان قيل : التأمل في معنى اللغة يقتضي ان يثبت اسم الخمر مثلاً على سائر الاشربة ، لان الخمر يسمى بذلك لانه يخامر العقل وسائر الاشربة أيضاً تُخامر العقل كالخمر ، فيصبح اطلاق اسم الخمر عليها ، ولهذا جوزتم أيضاً اطلاق اسم الاسم على الشجاع للشجاعة المشتركة بينهما .

اجيب بانا لا ننكر ثبوت اسم الخمر لسائر الاشربة مجازاً بالتأمل في المعاني اللغوية ، لذا جوزنا اطلاق اسم الاسم على الشجاع للشجاعة المشتركة بينهما . وانما ننكر التسمية مجازاً لمعاني الشرعية مثل كونه نجساً ، أو متعلق العقوبة ، لان الكلام في شرط القياس الشرعي فتدبر .

(١٥) قوله ( ولان هذا يؤدي الى ابطال الاسباب ) الشرعية لا يقال هذا يؤدي الى بطلان القياس بالكلية ، لانه أيضاً تعدية وهو يؤدي الى اخراج النص من الخصوص الى العموم . لانا نقول : العلة في القياس الشرعي عام بخلاف ما هنا فتفكر .

(١٦) قوله ( فاذا علقنا الحكم ) الخ هذا منقوض بسائر الأقىسة لان الحكم لما تعدد الى الفرع تعلق الحكم بأمر أعم من المنصوص وغيره . وذلك ، لأن أثر القياس في تغيير وصف الحكم من الخصوص الى العموم ، لا في اثبات أصله .

قلنا : فرق بين ما نحن فيه ، وبين الأقىسة الشرعية ، وبين دلالات النصوص .

لان فيما نحن فيه اثبات الاسم الاعم أولاً ، ثم جعل الحكم الأهم من النصوص تبعاً لاثبات الاسم .

بخلاف سائر الأقىسة الشرعية ودلالات النصوص ، فانها ليست تعدية الاسم بل تعدية الحكم من الاصل الى الفرع بعلة مشتركة بينهما .  
فاثبات الحكم في المنصوص بالنص وفي المقيس بالعلة .

(١٧) قوله ( أعم من الخمر ) هذا منقوض بسائر الأقىسة ، لان الحكم لما تعدد الى الفرع تعلق الحكم بأمر أعم من المنصوص وغيره .

وذلك لان أثر القياس في تغيير وصف الحكم من الخصوص الى العموم ، لا في اثبات أصله .

وأيضاً هذا التعليل منقوض بالدلالات بأسيرها كالقطع في الطرار والجواب عنه ما قلنا .

(١٨) قوله ( ومثال الشرط ) أي مثال «فوات الشرط الخامس » انهم قالوا : لا يجوز اعتاق الرقبة الكافرة في كفارة اليمين والظهور بالقياس على كفارة القتل ، فان اليمان شرط في كفارة القتل لقوله تعالى **«فتحرير رقبة مؤمنة»** .

قلنا : هذا القياس فاسد ، لان الرقبة في كفارة اليمين والظهور غير مطلقة بصفة اليمان في النص فكان موجب النص إجزاءً مطلق الرقبة مؤمنة كانت أو كافرة ، فكان شرط اليمان ابطال موجب النص وهو اطلاق الحكم .

(١٩) قوله ( بالقياس على الصوم ) فانه يستأنف لوجامع في خللاته ، والجامع ان كلاماً منهما كفارة ظهار .

قلنا : هذا القياس لا يجوز ، لان النص في الاطعام مطلق عن قيد الميسان ، وذلك لقوله تعالى **«فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً»** فانه شرط في الصيام خلوه عن الميسان واطلاق الاطعام ، فكان موجبه جواز الاطعام على الاطلاق .

فلو شرط في الاطعام خلوه عن الميسان - بالقياس على الصوم لان كل واحد منهما كفارة الظهور - كان تركاً لاطلاق النص بالقياس وهذا لا يجوز .

(٢٠) قوله ( ان يتحلل بالصوم ) الخ إن علم ان المحصر اذا لم يقدر على اهدي يبقى محرماً ولا يتحلل عندنا .

وقال الشافعي رح حلّ بالصوم أي يصوم ثلاثة أيام في الحج وسبعيناً اذا رجع تلك عشرة كاملة ، والعلة الجامعة هي العجز عن الهدى .

قلنا: هذا القياس غير صحيح، لأن الفرع منصوص عليه وهو قوله تعالى (ولَا تحلفوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله) فيبقى محرما.

(٢١) قوله (على قضاء رمضان) قلنا: هذا القياس غير صحيح لأن الفرع منصوص عليه، لماروى ان عمر رضي الله عنه اذن رجلاً بالدم قال له تمنتت ولم أصم حتى مضى يوم عرفة فقال عليك الهدى، فقال الرجل لا أجد فقال سل عن قومك، فقال الرجل ما هنا أحد من قومي فقال عمر لغلام: أعطه ثمن شاة حيث نص فيه بالهدى فلا يجوز الصوم.

لا يقال ان هذا قول الصحابي ورأيه وليس بنص حتى يترك به القياس.

قلت الأثر كالخبر فيما لا يعمل بالرأي على الاصح، لانه محمول على السماع والتوقيت من الرسول عليه الصلوة والسلام.

## بحث في تعريف القياس الشرعي

### فصل القياس الشرعي

هو ترتّب الحكم في غير المنصوص عليه على معنى هو علة لذلك الحكم في المنصوص عليه.

ثم إنما<sup>(١)</sup> يعرف كون المعنى علة بالكتاب وبالسنة وبالاجماع وبالاجتهاد والاستنباط<sup>(٢)</sup>.

#### بحث العلة المعلومة بالكتاب

فمثلاً العلة المعلومة بالكتاب كثرة الطواف، فانها جعلت علة لسقوط الحرج في الاستئذان في قوله تعالى ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جَنَاحٌ﴾ بعدهن طوافون عليكم بعضاً ثم اسقط رسول الله عليه الصلة والسلام حرج نجاسة سُوْرَ الْهَرَة بحكم<sup>(٤)</sup> هذه العلة فقال عليه السلام (والهرة ليست<sup>(٥)</sup> بنجسة فانها من الطوافين عليكم والطوافات).

ففcas<sup>(٦)</sup> أصحابنا جمیع ما یسكن في البيوت كالفأرة والحيّة على الهرة بعلة<sup>(٧)</sup> الطواف.

وكذلك قوله تعالى ﴿يَرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يَرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ بين الشرع أن الإفطار للمريض والمسافر لتنبيه الامر عليهم، ليتمكنوا من تحقيق ما يترجح في نظرهم من الاتيان بوظيفة الوقت، أو تأخيره إلى أيام آخر.

وباعتبار هذا المعنى قال أبو حنيفة رح : المسافر اذا نوى في أيام رمضان واجباً آخر، يقع عن<sup>(٨)</sup> واجب آخر، لانه لم يثبت له الترخص بما يرجع الى مصالح بدنه وهو الافطار فلان يثبت له ذلك بما يرجع الى مصالح دينه وهو اخراج النفس عن عهدة الواجب أولى .

---

(١) ثم انما الخ .. هذه قسمة التعليل الى انجاته اي معرفة علة العلة لا تخلو .  
اما ان تكون مستفادة من النص القرآني .  
او من السنة النبوية .

او من اجماع أهل العقد والحل على حكم .  
او من اجتهاد المجتهد برأيه الثاقب .

(٢) قوله ( والاستباط ) عطف تفسيري وفيه نظر .  
فإن شرط البيان ان يكون أشهر وأعرف من المتبع وهنا على العكس ، فان الاجتهاد أكثر وأعرف من الاستباط فكيف يكون الاستباط تفسيراً للاجتهاد .  
أجيب : بان اشتراط كون البيان أشهر من المتبع قول بعض النحاة .  
والجمهور على ان ذلك ليس بشرط لان البيان للايضاح وله بما حصل ذلك بالاجماع ،  
وان لم يكن التابع أوضح .  
 وإنما يعرف كون المعنى علة بالحجج المذكورة ، لأن الوصف ليس بعلة في ذاته بل يجعل الشرع اياه علة فلم يكن بدأ من دليل يعرف به صحته واعتباره في الشرع ، وذلك ان يظهر أثره في موضع من المواضع بالحجج المذكورة فتدبر .

(٣) قوله ( جناح ) أي لا اثم عليكم ولا عليهم في الدخول في هذه الأوقات الثلاث وبين علته بقوله ( طواوفون عليكم ) خبر مبتدأ محدوف والجملة معللة أي ( لأنهم طواوفون عليكم لحوائجهم في البيت ) بعضكم مبتدأ ، خبره ( على بعض ) تقديره ( بعضكم طائف على بعض ) فحذف ( طائف ) لدلالة ( طواوفون عليه ) .

(٤) قوله ( بحكم هذه العلة ) أي كثرة الطواف .  
فالمقيس الهرة .  
والمقيس عليه العبيد والجواري .  
والعلة كثرة الطواف .

والحكم هو سقوط حرج نجاسة سور الهرة التي هي من جنس سقوط حرج الاستئذان عن العبيد والإماء كما بينا في الآية المذكورة فافهم .

(٥) قوله (ليست نجسة) وبهذا يستدل على أن سورها ليس بنجس وعليه كثير من الاعتماد.

ولذا ذهب أبو يوسف والشافعي ومالك وأحمد والثوري والوزاعي واسحق وأبو عبيد - إلى أنه غير مكرر.

وقيل: هو قول مالك وغيره من أهل المدينة ، والليث وغيره من أهل مصر ، والوزاعي وغيره من أهل الشام ، والثوري وغيره من أهل العراق ، والشافعي وأصحابه ، وأحمد واسحق وأبي ثور وأبي عبيدة عكرمة وابراهيم وعطاء بن يسار والحسن: كما قاله ابن عبد البر واختاره الطحاوي من الحنفية ورواية عن محمد أيضاً.

لكن ما ذكره الطحاوي في معاني الآثار يدل على أنه مكروه تحريراً واعتبار الكرخي من أصحابنا أنه مكروه تزيهاً وهو الأصح الأقرب إلى موافقة الأخبار والآثار.

(٦) قوله (فقاس أصحابنا) الخ.. فان قيل سقوط النجاسة عن سؤر الهرة ثبت بالحديث، بخلاف القياس، لانه مخلوط باللعاب المتولد من اللحم النجس لقوله عليه السلام (الهرة سبع) فكيف قاس أصحابنا رح سؤر ما يسكن في البيوت على سؤر الهرة.  
واجيب عنه بان ما هو مستحسن بالضرورة أو بالاثر بعلة الضرورة لا يجوز تعديته الى مala ضرورة فيه، واما التعديه الى ما فيه ضرورة فحائز.

(٧) قوله (بعلة الطواف) فان قيل: ينبغي ان يسقط النجاسة عن سور الكلب قياساً على سور الهرة بعلة كثرة الطواف.

قيل: لا نسلم أن الكلب يطوف بالبيت مثل طوف الهرة لما ذكرنا أنها تدخل في المضائق والمداخل بل تدخل في الفراش حالة النوم وتنام مع النائم فلا يمكن التحرز عنها ولا يصون إلا وانى من سورها.

بخلاف الكلب فإنه لا مدخل له في هذه المواقع، فضلاً عن الطواف وكثرة إلا نادراً، والنادر كالمعدوم.

ولو سلم طوافه فكان الضرورة فيه دونها في الهرة.

فلو اثبتنا الطهارة في سورة بالقياس لكان اثباتاً لها في غير علة جامدة بين الاصل والفرع.

ولو سلم ذلك فنقول: ان القياس ذلك، الا ان النص ورد بخلافه، وهو قوله عليه السلام  
ههارة انا احدهم اذا ولげ الكلب ان يغسل ثلاثة ( وفي رواية (سبع مرات ) فيكون هذا

القياس بمقابلته وهو لا يجوز.

(٨) قوله ( عن واجب آخر ) ولقائل ان يقول : ما ذكرتم قياساً ، أو دلالة .

لا سبيل الى الأول ، لأن العزيمة ثابتة بالدليل القطعي فلا تثبت الرخصة بالقياس لأنه لا يثبت الا بدليل يساوي دليل العزيمة .

ولا الى الثاني : لأن الثابت بالدلالة هو الذي يصير معلوماً بمعنى اللغة متى استوى فيه الفقيه وغيره ، وتعلق الرخصة بغير الفطر مما اشتبه على ابي يوسف ومحمد مع علو طبيعتهما فكيف يكون هذا من باب الدلالة .

واجيب : بان الدلالة ثابتة بمعنى اللغة ، والشرط في الدلالة ان يكون المعنى الذي تعلق به الحكم المنصوص ثابتاً لغة ، بحيث يعرفه أهل اللسان .

فاما ان يكون الثابت بهذا النص في غير موضع مما يعرف به أهل اللسان فليس بشرط .

## بحث العلة المعلومة بالسنة

ومثال العلة المعلومة بالسنة في قوله عليه السلام والصلة (ليس  
الوضوء على من نام قائمًا أو قاعدًا أو راكعًا أو ساجدًا إنما الوضوء على من  
نام مضطجعًا) فإنه اذا نام مضطجعًا استرخت مفاصله جعل استرخاء  
المفاصل علة<sup>(١)</sup> فيتعذر<sup>(٢)</sup> الحكم بهذه العلة الى النوم<sup>(٣)</sup> مستندًا أو  
متكتئًا الى شيء لو أزيل عنه لسقط.

وكذلك يتعذر الحكم بهذه العلة الى<sup>(٤)</sup> الإغماء والسكر وكذلك  
قوله عليه السلام (توضئي<sup>(٥)</sup> وصلّي وإن قطّر الدم على الحصير قطرًا  
فإنه دم عرق انفجر).

جعل<sup>(٦)</sup> انفجار الدم علة، فتعذر الحكم بهذه العلة الى الفصد  
والحجامة.

ومثال العلة المعلومة بالاجماع فيما قلنا<sup>(٧)</sup> (الصغر) علة لولاية  
الاب في حق الصغير، فيثبت الحكم في حق الصغيرة لوجود العلة.  
والبلوغ عن عقل علة لزوال ولاية الاب في حق الغلام فيتعذر<sup>(٨)</sup>  
الحكم الى الجارية بهذه العلة.

وانفجار الدم علة الانتقاض للطهارة في حق المستحاضة فيتعذر  
الحكم الى غيرها لوجود العلة.

ثم بعد<sup>(٩)</sup> ذلك نقول: القياس على نوعين.

احدهما ان يكون الحكم المعدى من نوع الحكم الثابت في الاصل.

والثاني أن يكون من جنسه.

مثال (١٠) الاتحاد في النوع ما قلنا: أن الصغر علة لولاية الانكاح في حق الغلام فيثبت ولاية الانكاح في حق الجارية لوجود العلة فيها، وبه (١١) يثبت الحكم في الثيب الصغيرة.

(١) قوله (علة) لأن (الفاء) في قوله عليه الصلة والسلام (فانه) انما يذكر مثله للعلية في كلامهم كما يقال: أبشر فقد أتاك الغوث.  
وكذلك كلمة (ان تُذكِر) لبيان العلة كما في قول الشاعر  
بكري يا صاحبي قبل الهجرة ان ذاك النجاح في التبكيـر.  
ومن هذا التقبيل قوله جل جلاله عَمْ نَوَّاهُ 『وَلَا تَخاطبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرِقُونَ』.

(٢) قوله (فيتعدى الحكم) الخ.. اختلاف فيه الفقهاء .  
فقال الامام مالك رح: من نام مضطجعاً أو ساجداً فليتوضاً ومن نام جالساً فلا الا ان يطول نومه ، وهو قول الزهري امام المحدثين ، وربيعة ، والوازاعي واحمد .  
وقال الامام أبو حنيفة وأصحابه: لا وضوء إلا على من نام مضطجعاً أو متوركاً .  
وقال أبو يوسف :ان تعمد النوم في السجدة فعلية الوضوء .  
وقال الشوري والحسن بن يحيى وحماد بن أبي سليمان والنخعي : انه لا وضوء إلا على من اضطجع .

وقال الشافعي رح على كل نائم الوضوء إلا الجالس وحده.  
وقال ابن القطان: أجمع العلماء على أن النوم القليل لا ينقض الوضوء إلا المُزني من الشافعية فإنه خرق الأجماع وجعل قليلاً حدثاً.  
وأجمعوا على أن نوم المضطجع ينقض الوضوء والله أعلم.

(٣) قوله (الى النوم مضطجعاً أو متكتأً) الخ.. لا الى النوم ساجداً لما مر من الحديث  
نفياً صريحاً.

ولما روا البيهقي في الخلافيات عن أنس (رض) (إذا نام العبد في السجود ياهي الله تعالى ملائكته فيقول انظروا الى عبدي روحه عنده وجسده في طاعتي) .

(٤) قوله (آل الاغماء) هو امتناء بطون الدماغ من بلغم بارد غليظ، وهو ساتر للعقل.  
والجنون: تغيير في القوة المفكرة بسلب العقل.  
فالغمى عليه مغلوب العقل.  
والجنون مسلوب العقل.

(٥) قوله (توضيء) هذا قطعة من حديث فاطمة بنت أبي حبيش في آخره (ثم اغسلت وصلى وتوضيء لكل صلوة وان قطر الدم على الحصير) وفي رواية (انما ذلك عرق وليس بالحيضة) الخ.. أخرجه أحمد وصححه الترمذى رح.

(٦) قوله (جعل انفجار الدم علة لوجوب التوضيء) فان قيل: سبب وجوب الوضوء اراده الصلوة والحدث شرط على ما عرف، فكيف قال: ان انفجار الدم علة لوجوب التوضيء..  
قيل: الشرط يضاف اليه الوجود وهو في حق الوجود، بمنزلة السبب في حق الوجوب، والنبي عليه الصلوة والسلام علل ايجاب الطهارة بالدم وجوداً وعديماً لا وجوباً.  
فان قيل: ليس هذا بتعليل منه عليه التحية لايجاب الطهارة بدم الاستحاضة، بل لبيان انه ليس بدم الحيض.

قيل: قال عليه السلام أولاً ليست بحية وهذا اللفظ كاف لهذا المقصود، فلا بد من ان يحمل قوله (فانه دم عرق انفجر) على فائدة جديدة وليس ذلك، إلا لبيان علة الحدث الموجب للطهارة كذا في المعدن.

(٧) قوله (قلنا الصغر علة) الخ.. إعلم ان المختلف فيه هنا ثلث مسائل.  
الاولى انه يجوز نكاح البالغة بغير اذن المولى أولاً.  
فمذهبُ الطرفان وبعض أهل العلم يجوز.  
وقال أكثرهم انه لا يجوز واليه ذهب علي وعمر وابن عباس وابن عمر وابن مسعود وأبو هريرة وعائشة والحسن وابن المسيب وابن أبي ليلى وأحمد واسحق والشافعى . وقال ابن المندى لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك.  
والمسألة الثانية: انه هل يجوز ان تولى البالغة بنفسها لنكاحها أو هل ينعقد النكاح بعبارة النساء أولاً.

فهند أصحابنا يجوز، وعند الأكثر لا يجوز.  
والمسألة الثالثة: ان علة الولاية على المرأة في النكاح هل هي الصغر كما في الغلام، أو البكرة.

فاخترنا الاول وهو قول الاوزاعي والشعبي وطاؤس والحسن بن يحيى وابن عبيدة والثوري  
قرابي ثور وأحمد في روايته ومن الظاهيرية اختاره ابن المنذر.  
واختار الشافعي الثاني وبه قال مالك أحمد في روايته وابن أبي ليلى.

(٨) قوله (فيتعدي الحكم) الخ.. أي عندنا (الصغر علة لولاية الاب في حق الصغير)  
فيتعدي الحكم في حق الصغيرة بعلة الصغر.  
فundenنا الصغر مطلقاً.

وعنه الصغر في الذكر، والبكرة في الانثى.

فالبكر الصغيرة يولى عليها اتفاقاً.

والثيب البالغة لا يولى عليها اجماعاً.

والبكر البالغة لا يولى عليها عندنا خلافاً له.

والثيب الصغيرة يولى عليها عندنا لا عنده.

ولنا حديث ابن عباس في قصة جارية بكر مرفوعاً وزوجها أبوها وهي كارهة (فخيرها)  
أخرجه أحمد ورجاله ثقة والمقام حقيقه حق البسط ابن الهمام في فتح القدير.

(٩) قوله (بعد ذلك) أي بعد بيان العلة المعلومة بالكتاب والسنة والاجماع.

(١٠) قوله (مثال الاتحاد في النوع) الخ.. والمراد بالاتحاد في النوع: ان يكون حكم  
الفرع عين حكم الاصل لكنه يتغير المbulan، كما ان ولاية الانكاح اتحدت في المحنين في  
الجارية والغلام.

(١١) قوله (وبه) أي بهذا التعليل يثبت الحكم أي «حكم ثبوت الولاية في الثيب الصغيرة  
لوجود العلة وهو الصغر.

فتقديم قوله (وبه) اهتمام لبيان علة الصغر ردأ لقول الشافعي رح حيث يقول:  
علة ولاية الاجبار هو الجهل بأمر النكاح وعاقبته.

والحكمة في تعليق الحكم بالصغر أيضاً هو الجهل، لكن لما تجردت الثيب عن هذه  
الحكمة لزوال حيائها وتجربتها في مصالح الا زدواج لا في تعامل الاموال زالت عنها ولاية  
الاجبار أيضاً.

والجواب عنه منع جهلها لانه قلما تجهل بالغة معنى عقد النكاح وحكمه، ولأن قدر  
الجهل غير منضبط لكمال التشكيل فلا ينطأ به الحكم لاختلاف الاشخاص فيه فلا يعتبر.

## بحث العلة المستفيدة بالاجماع

وكذلك قلنا الطواف علة سقوط نجاسة السؤر في سور الهرة،  
فيتعدى الحكم الى سور سواكن البيوت لوجود العلة.  
وبلوغ الغلام عن عقل علة زوال ولایة الانكاح، فيزول الولاية عن  
الجارية بحكم هذه<sup>(١)</sup> العلة.

ومثال<sup>(٢)</sup> الاتحاد في الجنس ما يقال: كثرة الطواف علة سقوط  
حرج<sup>(٣)</sup> الاستئذان في حق ما ملكت أيماننا فيسقط حرج نجاسة  
السؤر بهذه العلة فإن هذا الحرج من جنس ذلك الحرج لا من<sup>(٤)</sup>  
نوعه.

وكذلك الصغر علة ولایة التصرف للأب في المال فيثبت ولایة  
التصرف في النفس بحكم<sup>(٥)</sup> هذه العلة.

وان بلوغ الجارية عن عقل علة زوال<sup>(٦)</sup> ولایة الاب في المال،  
فيزول ولایته في حق النفس بهذه العلة.

ثم لا بد في هذا النوع من القياس من تجنيس<sup>(٧)</sup> العلة بان نقول:  
انما يثبت ولایة الاب في مال الصغيرة، لأنها عاجزة عن التصرف  
بنفسها، فأثبتت الشرع ولایة الاب كيلا يتعطل مصالحها المتعلقة  
بذلك وقد عجزت عن التصرف في نفسها فوجب<sup>(٨)</sup> القول بولایة  
الأب عليها.  
وعلى هذا نظائره.

وحكم القياس الأول ان لا يبطل بالفرق<sup>(٩)</sup> لأن الاصل مع الفرع، لما اتّحد في العلة وجب اتحادهما في الحكم<sup>(١٠)</sup> وان<sup>(١١)</sup> افترقا في غير هذه العلة.

وبحكم القياس الثاني فساده بممانعة<sup>(١٢)</sup> التجنيس . والفرق<sup>(١٣)</sup> الخاص وهو بيان ان تأثير الصغر في ولاية التصرف في المال فوق<sup>(١٤)</sup> تأثيره في ولاية التصرف في النفس .

---

(١) قوله ( هذه العلة ) وهي البلوغ عن عقل ، وزوال هذه الولاية من نوع زوال تلك الولاية ، لأن زوال هذه الولاية عين زوال تلك الولاية .

(٢) قوله ( ومثال الاتحاد في الجنس ) المراد بالاتحاد في الجنس ان يتحد الحكمان في وصف أي ( المضاف ) ويفترقان في وصف أي ( المضاف اليه ) . كالاتحاد في الاضافة والوصفت مثل ولاية النفس وولاية المال ومثل حرج الاستئذان وحرج النجاسة ، فان فيها المضاف وهي «الولاية» مشترك ومتعدد والمضاف اليه ( مختلف ومتغير ) لأن النفس والمال متغيران .

وكذا الحرج المضاف الى الاستئذان والنجاسة متعدد والمضاف اليه مختلف لأن النجاسة والاستئذان متغيران .

فمطلق الولاية جنس ، وولاية الانكاح نوع ، وولاية المال نوع آخر ، وولاية الصغير الفلاني فرد .

وكذا الحرج جنس وحرج الاستئذان نوع ، وحرج النجاسة نوع آخر ، وحرج الاستئذان الفلاني فرد وكذا حرج نجاسة كذا فرد فائهم .

(٣) قوله ( حرج الاستئذان ) الخ .. بيانه : ان الله تعالى أمر بأن يستأذن العبيد الذين لم يحلموا في ثلاثة أوقات ، من قبل صلوة الفجر ، وحين وضع الثياب من الظهرة ، ومن بعد صلوة العشاء .

وأسقط الاذن بعد هذه الأوقات وبين علته كثرة الطواف بقوله « طواوفون عليكم بعضكم على بعض » يعني ان بكم وبهم حاجة الى المخالطة والمداخلة ، يطوفون عليكم للخدمة ، وتطوفون عليهم بالاستخدام ، فلو جرى الأمر بالاستئذان في كل وقت لأدى الى الحرج .

(٤) قوله ( لا من نوعه ) الخ . . لأن هذا حرج النجاسة ، وذلك حرج الاستدalan ، فاختلفا باعتبار النوع ، وان اتحدا باعتبار الجنس ، لأن كل منهما ومن جنس واحد وهو نفس الحرج .

(٥) قوله ( بحکم هذه العلة ) وهي الصغر وهذه الولاية من جنس تلك الولاية في النفس غير الولاية في المال .

(٦) قوله ( زوال ولاية الاب ) الخ . . أو يقال زوال الصغر علة لزوال الولاية ، أو يقال بلوغها علة لخيارها في نفسها ، أو يقال زوال الصغر علة لخيارها وولايتها على نفسها . وبهذا عرفت ان المقصود الواحد يكون له عبارات ومفاهيم مختلفة تعبرية ، ووجودية وعدمية ، يجوز التعبير عنه بأيّها كان ولا يختلف المطلوب .

فالنزاع في صلوح العدمي للوجودي مما لا يلائم عند أهل التحقق . وقد نقل عن أبي زيد الدبوسي وفخر الاسلام من الحنفية انه لا يجوز ، وتبعه الامام كمال الدين بن الهمام في التحرير وكثير من المتأخرین .

(٧) قوله ( من تنجيس العلة ) أي من جعل العلة جنساً أي ( معنى عاماً يعم النصوص وغيره يؤثّر في حكم المنصوص وفي جنسه من حكم المنصوص ) كما اذا علّلنا ولاية الاب في مال الصغيرة بمعنى العجز عن التصرف . وهذا المعنى يعم المال والنفس ، ولهذا أثبتنا الولاية على النفس أيضاً كما أثبتنا على المال .

(٨) قوله ( توجب القول بولاية الاب ) الخ . . كيلا تتعطل مصالحها المتعلقة بالنفس ، فالعجز عن التصرف معنى عام يعم المال والنفس فلذا أثبتنا ولاية الاب على النفس أيضاً ، كما أثبتنا على المال لوفور شفقته وكمال رأيه في نفسه وماله .

فإن المال دون النفس ، لأن النفس غير مبتدلة والمال بالعكس .

وثبتت الشيء في الأدنى والارذل لا يدل على ثبوته في الاعلى والأفضل .

فثبتت الولاية في المال لا يدل على ثبوتها في النفس فلا يصح الاستدalan .

قبل المساواة بين الشيئين غير مشروطة في كل الوجوه لصحة الاستدalan ، بل المشروع المساواة في المعنى الذي يبني الاستدalan عليه وقد وجد ذلك هنا لأن النفس والمال في الحاجة إلى التصرف النافع متساويان .

(٩) قوله ( بالفرق ) أي بمطلق الفرق بين المقيس والمقيس عليه ، اذ لا يشترط في القياس الاتحاد في جميع الأوصاف بل في البعض ، بمطلق الفرق مؤيد للقياس لا مبطل له .

(١٠) قوله (في الحكم) أقول: قد يشترك فيه القسم الثاني أيضاً، فلم يخص هذا النوع بذلك التعليل دون الثاني؟

وأجاب عنه: بان تخصيصه بذلك التعليل لدفع توهّم ان فيه نهاية الاتحاد فينبغي ان يبطل بالفرق، لا ان غرضه الاحتراز عن الثاني حتى يرد الأشكال.

(١١) قوله (وان افترقا) الخ.. وصورة الفرق في هذا النوع ان يقول السائل مثلاً: لا يلزم من الولاية في الغلام الولاية في الجارية الثيب، لأن الثيب صارت لها قدرة التصرفات بنفسها لزوال حيائها.

فنقول في جوابه: هذا لا يضرنا، ولثبت الاتحاد بين الغلام والصغيرة في العجز الثابت بالصغر، فيثبت الاتحاد في الحكم وهو ثبوت الولاية للأب مع وجود الافتراق بوصف آخر فلا يبطل القياس بالفرق فافهم.

(١٢) قوله (بممانعة التجنيس) بأن يمنع السائل عموم العلة وشمولها الأصل والفرع فلا تؤثر في حكم الأصل.

(١٣) قوله (والفرق الخاص) عطف على قوله (بممانعة التجنيس) يعني: فساد القياس الثاني بأمررين بممانعة التجنيس والفرق الخاص.

(١٤) قوله (فوق تأثيره) الخ.. لأن الحاجة في التصرف في المال كثير الواقع (في كل يوم مائة مرة للتمدن في المأكولات والمشرب والملابس والسكن وغيرها) وناجزة لا يحتمل التأخير، وهي عاجزة عن التصرف فيها، ف بهذه الضرورة وجب الولاية عليها لا بيتها في مالها. ومثل هذه لا توجد في النفس لأنعدام الشهوة لأن هذه الثيب صغيرة غير بالغة فلا يضطر إلى الولاية عليها لا بيتها، وإنما هي بعد بلوغها وبعد البلوغ تشاور فيه، فهذا الفرق راجع إلى أن العلة ليست عامة للفرع بناء على احتمال أن العلة ليست لصغر نفسه مطلقاً بل هو مع الضرورة، أي المجموع والمعروض من حيث هو كذلك.

واعلم ان في هذا المقام (أي في مقام الفرق بين القياسين بطلان الثاني بالفرق الخاص) أشكال من وجوه.

الاول: ان تعليل الماتن في القياس الاول بان «الاتحاد في العلة لوجب الاتحاد في الحكم» يشترك فيه القسمان فلم قيد النوع الاول بذلك التعليل؟  
والثاني: ان الفرق اذا كان في المعنى المؤثر يبطل به القسمان (أي الأول والثاني بالقياس).

وإذا كان في غيره لا يضر لا بالاول ولا بالثاني .

والثالث أن الفرق المذكور اذا تقرر، لا نسلم معه القسم الاول عن الخلل أيضاً كما لا نسلم القسم الثاني فما الفائدة في تخصيص الثاني؟

والجواب عن الأول: ان الاتحاد على نوعين اتحاد في النوع واتحاد في الجنس والمراد هنا الاتحاد في النوع ولا شك ان الاتحاد في العلة لا يوجب الاتحاد النوعي في القسم الثاني .

وعن الثاني من الفرق في المعنى المؤثر غير متصور كما ترى ولذا قيد بقوله ( في غير هذه العلة) بخلاف القسم الثاني فان الفرق في المعنى المؤثر متوجه .

وعن الثالث: ان الفرق الخاص المذكور غير متقرر فلا يرد الأشكال غاية ما في الباب ان الماتن لم يتعرض لهذا الفرق في القسم الأول لانه غير متوجه بخلاف القسم الثاني فانه متوجه فافهم فإنه لا يخلو عن دقة النظر .

## بحث العلة المعلومة بالرأي والاجتهداد

وبيان القسم الثالث «وهو القياس بعلة مستنبطة بالرأي والاجتهداد» ظاهر<sup>(١)</sup> وتحقيق ذلك.

اذا وجدنا وصفاً مناسباً للحكم وهو بحال يوجب ثبوت الحكم ويتقاضاه بالنظر<sup>(٢)</sup> اليه وقد<sup>(٣)</sup> اقتنى به الحكم في موضع الاجماع، يضاف الحكم اليه للمناسبة لا لشهادة الشرع بكونه علة.

ونظيره اذا رأينا شخصاً أعطى فقيراً درهماً غلب على الظنّ أنَّ الاعطاء لدفع حاجة الفقير وتحصيل مصالح الشواب.

اذا عرف هذا فنقول: اذا رأينا وصفاً مناسباً للحكم، وقد اقتنى به الحكم في موضع الاجماع يغلب الظنّ باضافة الحكم الى ذلك الوصف.

وغلبة الظنّ في الشرع توجب العمل عند انعدام ما فوقها من الدليل، بمنزلة المسافر اذا غلب على ظنه ان بقربه ماء لم<sup>(٤)</sup> يجز له التيمم، وعلى هذا مسائل<sup>(٥)</sup> التحري.

وحكم هذا القياس أن يبطل بالفرق المناسب لأنّ عنده يوجد مناسب سواه في صورة الحكم، فلا يبقى الظنّ باضافة الحكم اليه، فلا يثبت الحكم به، لانه كان بناء على غلبة الظنّ وقد بطل ذلك بالفرق.

وعلى هذا كان العمل بالنوع<sup>(٦)</sup> الاول بمنزلة الحكم بالشهادة بعد تزكية الشاهد وتعديلته.

والنوع الثاني بمنزلة (٧) الشهادة عند ظهور العدالة قبل التزكية .  
والنوع الثالث بمنزلة (٨) شهادة المستور .

---

(١) قوله (ظاهر) أقول : في هذا القسم لا يخفى من الغموض فكيف قال المصنف رح  
وبيانه ظاهر .

ويمكن الجواب ، بأن جعله من الظاهر بلاحظة قوله وتحقيق ذلك اذا وجدنا الخ . . ولا  
يخفى على المتنطئ انه مع هذا التحقيق ظاهر .

(٢) قوله (بالنظر اليه) أي ظاهراً وانما قال : بالنظر اليه ظاهراً ، لأن ثبوت تحقيق العلة  
في القياس ليس بقطعي .

بل نقول : ان هذا الوصف علة نظراً الى الظاهر لأن كلامنا فيما لم تكن العلة منصوصة .

(٣) قوله ( وقد افترن به الحكم ) الخ . . فان قيل : قوله في موضع الاجماع ليس بشرط  
فلم خص بالذكر ؟

قلنا : من مواضع الاجماع ما ثبت الحكم فيه بالاجماع سواء كان منصوصاً أو غيره .  
وللائل ان يقول : لما كان الوصف بحيث يوجب الحكم وينقاضه بالنظر اليه ، كان قوله  
وقد افترن به الحكم في موضع الاجماع زائداً .

لانا لما علمنا ان الوصف موجب لهذا الحكم لا يحتاج الى اثبات شيء .

(٤) قوله (لم يجز له التيمم) لأن غلبة الظن عند انعدام ما فوقها من الدليل بمنزلة  
المتحقق .

(٥) قوله (مسائل التحرى) كما اذا اشتبهت عليه القبلة وتحرى وقع تحريره على شيء  
لغلبة الظن وليس عنده من يسأله فيجب العمل به .

(٦) قوله (بالنوع الاول) هو التعليل المنصوص بالقرآن والحديث بمنزلة القضاء بشهادة  
الشهود بعد تعديلهم ، ثم تزكيتهم بشهادة المزكين فانه لا يتصور فيه النقض أصلاً وهو قضاء  
كامل موثق وثيق لا يتحمل البطلان والانتقاد .

(٧) قوله (بمنزلة الشهادة) لأن الاجماع لا يدل صريحاً ولا اشارة على ان هذا الوصف  
علة ، وانما يترب الحكم على الوصف لوجوده معه مناسبة له .

(٨) قوله (بمذلة شهادة المستور) لانه لم تظهر عدالته وفسيه كما لم يظهر كون الوصف علة بدليل من نص أو اجماع.

فإن قلت إن العمل بالقسم الثالث واجب كما صرخ به الماتن رح إن غبة الظن يجب العمل، وكونه بمثابة المستور يقتضي أن لا يجب العمل به، ولكن يكون جائزًا لأن القضاء بشهادة المستور جائز إذا لم يطعن الشخص بظاهر العدالة.

قلنا: انما يجب العمل بالوصف المناسب اذا اقتنى به الحكم في موضع الاجماع وهو من تبديل النوع الثاني.

ولسائل ان يقول: فعلى هذا لا فرق بين النوع والثاني والثالث في التحقيق.  
اجيب بان المراد بالاجماع الاول اجماع الامة، وبالثاني اجماع الخصم مع المعلل.  
وأجيب بان الفرق ثابت بين النوع الثاني والثالث باعتبار الاصل وان كان غير ثابت بالنسبة  
في المعاينة وهو اقتران الحكم به في موضع الاجماع او في موضع النص وهذا القدر كاف  
في الفرق.

بحث  
الاسولة المتوجّهة على  
القياس  
فصل

الاسولة المتوجّهة على القياس ثمانية

الممانعة<sup>(١)</sup>، والقول بموجب العلة، والقلب، والعكس، وفساد الوضع، والفرق<sup>(٢)</sup>، والنقض، والمعارضة.  
أما الممانعة فنوعان<sup>(٣)</sup>.  
احدهما منع<sup>(٤)</sup> الوصف.  
والثاني منع الحكم.

ومثاله في قولهم صدقة الفطر وجبت بالفطر فلا تسقط بموته ليلة الفطر.

قلنا: لا نسلم وجوبها بالفطر بل عندنا تجب برأس يمونه ويليه عليه.

وكذلك اذا قيل قدر الزكاة واجب في الذمة فلا يسقط<sup>(٥)</sup> بهلاك النصاب كالدّين<sup>(٦)</sup>.

قلنا: لا نسلم ان قدر الزكاة واجب في الذمة، بل أداؤه واجب.  
ولئن قال الواجب أداؤه فلا يسقط بالهلاك كالدّين بعد المطالبة.

قلنا: لا نسلم ان الاداء واجب في صورة الدّين بل حرم<sup>(٧)</sup> المنع حتى يخرج عن العهدة بالتخلية، وهذا<sup>(٨)</sup> من<sup>(٩)</sup> قبيل منع الحكم.

وكذلك اذا قال: المسح<sup>(١٠)</sup> ركن في باب الوضوء فليس تثلّيـه كالغسل.

قلنا: لا نسلم ان التثليث مسنون في الغسل بل اطالة الفعل في محل الفرض زيادة على المفروض، كاطالة القيام والقراءة في باب الصلوة، غير<sup>(١١)</sup> ان الاطالة في باب الغسل لا يتصور إلا بالتكرار لاستيعاب الفعل للمحل، وبمثله نقول في باب المسح، بان الاطالة مسنون بطريق الاستيعاب.

وكذلك يقال: التقابض في بيع<sup>(١٢)</sup> الطعام بالطعام شرط كالنقد<sup>(١٣)</sup>!  
قلنا: لا نسلم ان التقابض شرط في باب النقد، بل الشرط تعينها كيلا يكون بيع<sup>(١٤)</sup> النسئة بالنسئة، غير<sup>(١٥)</sup> ان النقد لا تعين الا بالقبض عندنا<sup>(١٦)</sup>!

---

(١) قوله (الممانعة) هي: أساس المانورة وأصلها، لأن المانورة وضعت على مثال الخصومات في الدعوى الواقعه في حقوق العباد.

فالملل يدعى لزوم الحكم الذي دام (قصد) اثباته على السائل.  
والسائل يدعى عليه فكان سببه الانكار، كما ان سبب المدعى عليه في الحقوق الدفع عن نفسه والانكار، فلا ينبغي له ان يتجاوز الى غير الممانعة الا عند الضرورة.  
وهي: انه اذا ثبت ما ادعاه المجيب مؤثراً في الحكم يتتجاوز السائل عنها الى القول بموجب العلة ان امكنه ذلك، بان كان الوصف من جنس الحكم، والا يشتعل بالقلب ثم بالمعارضة فاذا زال الكلام الى المعارضة سهل الامر على المجيب.

(٢) قوله (والفرق) ولسائل ان يقول: انه ذكر الفرق ولم يشرع في مثاله كما شرع في سائر الاسولة.

قيل: لما ذكر مثل الفرق في الفصل السابق على هذا الفصل لم يذكر هنا للاختصار على انه يجوز ان يكون سهواً من الكاتب في نسخة المتن وهو غير تعبير.

(٣) قوله (ف نوعان) فان قيل الممانعة على أربعة أوجه:  
ممانعة في الوصف، بان تقول: لا نسلم ان الوصف الذي تدعى علة موجودة في المتنازع فيه.

وفي صلاحه للحكم بان تقول بعد تسليم وجود الوصف: لا نسلم ان الوصف صالح للعلية .

وفي نفس الحكم بان تقول بعد تسليم صلاحه للعلية: لا نسلم ان الحكم ثابت وفي نسبته إلى الوصف بان تقول بعد وجود الوصف وصلاحه بالعلية وثبوته: لا نسلم ان هذا الحكم ثابت بهذا الوصف، بل يمكن ان يكون ثابتاً آخر، فلم جعل المصنف المانعة قسمين؟ .

قلنا: المرافة في الوصف تشمل الممانعة في نفس الحكم ونسبته الى الوصف فكانت قسمين .

(٤) قوله (منع الوصف) بان تقول: لا نسلم أنَّ الوصف الذي جعله المعمل علة موجود في المتنازع فيه .

والمنع إما مع السند، أو بدونه .  
والسند ما يكون المنع مبنياً عليه .

(٥) قوله (فلا يسقط بهلاك النصاب) الخ.. جعل الشافعي وجوب مقدار الزكاة علة للحكم، وهو بقاء الواجب بعد هلاك المال .

ونحن نمنع هذه العلة فنقول: لا نسلم ان قدر الزكاة واجب في الذمة بل اداء واجب في الذمة .

(٦) قوله (كالدين) فإنه واجب في الذمة لا يسقط بهلاك المال .

(٧) قوله (حرم المنع) عن ان يأخذ مقدار دينه من مال مديونه .

(٨) و (٩) قوله من قبيل منع الحكم لأن وجوب الاداء وجوازه من قبيل الاحكام . وللائل ان يقول: الحكم في هذا القياس وهو عدم سقوط الزكاة بهلاك المال، وأما وجوب الاداء فجعل وصفاً جاماً بين الاصل وهو الدين، والفرع وهو الزكاة، فكان منع الوجوب من قبيل منع الوصف ، لانه وصف هذا الحكم لا من قبيل منع الحكم فلا يطابق المثال الممثل .

أقول: انما جعل المصنف رح وجوب الاداء من منع الحكم ، باعتبار ان الاداء في الاصل من الاحكام، فلا يضر كونه من قبيل منع الوصف بعارض القياس .

(١٠) قوله (المسح) الخ.. فالعمل من الشافعية مثلاً علل حكم سنّة تثليث الغسل في الاعضاء المغسولة بالركبة، بان التثليث في الغسل المفروض انما كان من جهة أنَّ الغسل

فرض وركن الوضوء، والفرض يكمل بالسنن، والتكميل إنما هو بالتكرير، وكماله بالتلثيل. ثم إذا وجدت هذه العلة أي «الفرضية» في المسح يسن فيه أيضاً تكميله بالتلثيل وهذا مذهب الشافعى رح انه مسنون بمياه مختلفة، نص عليه في كتبه، وقطع به جماعة من جماهير أصحابه.

لكن حكى الرافعى ان كونه مرة واحدة وجه لاصحابنا وهو مذهب أكثر العلماء والفقهاء، وحکاه الترمذى أيضاً عن الشافعى.

ومذهبة في التلثيل حکاه ابن المنذر عن انس وسعيد بن جبیر وعطاء، وهو رواية عن أحمد وداود.

ومذهب الحنفية ان المسنون هو المرة المستوعة.

قال ابن المنذر: ومن قال به ابن عمر، وطلحة بن مصرف، والحكم، وحماد، والنخعى، ومجاهمد، وسالم بن عبد الله، والحسن البصري، ومالك، واحمد، والثوري وغيره، واختاره ابن المنذر.

وقال ابن عدي: كل الرواية قالوا بمسح الرأس مرة واحدة، وهو الاصح.

قلنا: لا نسلم ان التلثيل مسنون في الغسل، فمعنى الحکم وهو سنية التلثيل في المقيس عليه وهو الغسل في الاعضاء الثلاثة.

وبيانه: (أي بيان منع الحكم) ان التكرار ليس بسنة مقصودة في الاصل، لانه لا اثر لوصف الركبة في التكرار، وانما اثره في سنية التكميل، لان السنن والواجبات إنما شرعت مكملاً للفرائض ولانه (أي التكميل) الاصل في سائر الاركان.

والتكمل إنما يكون باطالة الفرض في عمله فيما أمكن.

الا ترى ان القيام والركوع والسجود إنما يكون تكميلها باطالتها لا بتكرارها.

وكذا القراءة، إلا ان لم نجد محل الاطالة في الغسل لأن المفروض لما استغرق محله كانت الاطالة تكميلاً في غير محل الفرض فصرنا ضرورة الى التكرار خلافاً عن الاصل، والعمل بالاصل ممكن في مسح الرأس فقلنا بالاطالة فيها بالاستيعاب فافهم.

(١١) قوله (غير ان الاطالة) الخ.. جواب عما يقال: اذا كانت الاطالة مسنونة في الغسل دون التكرار فلم يعمل بالاطالة فيه؟

فأجاب: بان الاطالة في باب الغسل لا يتصور إلا بالتكرار لاستيعاب الفعل كل المحل.

(١٢) قوله (في بيع الطعام) الخ.. أي من جنس الحبوب كالحنطة والشعير.

والظاهر من هذا تماثلهما في الجنس كبيع الحنطة بالحنطة، والملح بالملح.

ويشترط فيه التسوية بحديث الربا (مثلاً بمثل) أخرجه مسلم.

وعلى هذا الظاهر يشترط التقادص أيضاً بحديث الربا، وفيه (يدا بيد) قوله: شرط أي واجب ضروري وإلا فلا تعليل لاثبات الشرطية وإنما هو للحكم على ما تقر.

(١٣) قوله (كالنقد) أي كبيع النقد وهي الائمان، حيث شرط تقادص البدلين في عقد الصرف.

والجامع ان كلا منهما مال يجري فيه الربا.

(١٤) قوله (بيع النسئة) الخ.. وهو حرام نهان عليه الصلة والسلام عن (بيع الكالىء بالكالىء) أي (النسئة بالنسئة) ويؤيده أحاديث أخرى أيضاً كحديث (يدا بيد). وقال أحمد رح قد أجمع الناس على عدم جواز بيع الدين بالدين.

(١٥) قوله (غير ان النقد) الخ.. جواب ما يقال لما كان التعين في النقد شرطاً دون القبض، فينبغي ان يجوز بيع النقد بدون القبض.  
فأجاب بقوله غير ان النقد الخ..

(١٦) قوله (عندنا) اذا الدرهم والدنانير لا تعينان في العقود والفسوخ لثبوتها في الذمة، ولهذا اذا اباع سلعة بدراهم معينة جاز أن يؤدي مكانها أخرى، بخلاف الطعام فلا يجوز تبديله للبائع بعد تعينه قبل القبض.

## بحث القول بموجب العلة

وأما القول بموجب العلة، فهو تسليم كون الوصف علة، وبيان أن معلولها غير ما ادعاه المعتل.

ومثاله<sup>(١)</sup> المرفق حد في باب الوضوء فلا يدخل تحت الغسل، لأن الحد لا يدخل في المحدود.

قلنا: المرفق حد الساقط، فلا يدخل تحت حكم الساقط، لأن الحد لا يدخل في المحدود.

وكذلك يقال: صوم رمضان صوم فرض فلا يجوز بدون التعين كالقضاء.

قلنا<sup>(٢)</sup>: صوم الفرض لا يجوز بدون التعين إلا انه وجد التعين هنا من جهة الشرع.

ولئن قال صوم رمضان لا يجوز بدون التعين من العبد كالقضاء.

قلنا: لا يجوز<sup>(٣)</sup> القضاء بدون التعين، إلا أن التعين لم يثبت من جهة الشرع والقضاء، فلذلك يتشرط تعين العبد، وهنا وجد التعين من جهة الشرع فلا<sup>(٤)</sup> يتشرط تعين العبد.

واما<sup>(٥)</sup> القلب فنوعان: أحدهما ان يجعل ما جعله المعلم علة للحكم معلولاً<sup>(٦)</sup> لذلك الحكم، ومثاله في الشرعيات جريان الربا في الكثير يوجب جريانه في القليل كالاثمان<sup>(٧)</sup>، فيحرم بيع الحفنة من الطعام بالحفتين منه.

قلنا: لا<sup>(٨)</sup> بل جريان الربا في القليل يوجب جريانه في الكثير كالاثمان.

وكذلك في مسألة الملتجيء<sup>(٩)</sup> بالحرم حرمة إتلاف النفس يوجب حرمة إتلاف الطرف كالصيده.

قلنا: بل حرمة إتلاف الطرف يوجب حرمة إتلاف النفس كالصيده، فإذا جعلت علته معلولة لذلك الحكم لا تبقى علة له، لاستحالة ان يكون الشيء الواحد علة للشيء ومعلولاً له.

---

(١) قوله ( ومثاله المرفق) الخ.. فان المعلل أوحى انه لا يدخل تحت الغسل بعلة لان الحد لا يدخل الخ.. والسائل يسلم ان هذا الوصف وهو كونه حدا في باب الوصف. علة لهذا الحكم ظاهراً وهو انه لا يدخل تحت الغسل، لكن حكمها بالتحقيق انه لم يدخل تحت المحدود فيكون المعلول هنا غير ما ادعاه المعلل، لان دعواه انه لا يدخل تحت حكم الغسل بعلة المذكورة.

قلنا: انه لا يدخل تحت حكم الساقط بعلة المذكورة، وقد سبق تحقيق هذا في حروف المعاني على وجه الاستقصاء، والمحدود هو الجانب الساقط، لان النية هنا للانساقط فكان «المرفق» حد الساقط لا الجانب المغسول، كما قال المعلل ( المرفق حد الساقط لا حد الغسل) فلا يدخل تحت الساقط.

(١) قوله ( ومثاله المرفق) اعترض عليه بان هذا المثال ليس من القياس. واجيب بان هذا تنبيه على ان القول بالموجب لا يختص بالقياس بل يجري في غيره أيضاً.

(٢) قوله ( قلنا صوم الفرض ) الخ.. فهذا تسلیم ما ادعاه المعلل بعلة وهو: أنه لا يجوز بدون التعيين عندنا.

وانما جوزناه باطلاق النية لانه وجه التعيين الخ.. عمدة الحواشي على أصول...

(٣) قوله ( لا يجوز القضاء ) الخ.. اعلم ان المحتاج في صحة عبادة معينة نحوان من التعيين:

الأول: لتمييز العبادة عن العادة وقد حصل ذلك بنية مطلق الصوم.

والثاني: لتمييز العبادة من بين العبادات. وهذا إنما يحتاج إليه عند ازدحام الأمثال والنظائر وتراكمها، لأن الحاجة إلى التمييز إنما هي بعد المزاحمة، ولا تمييز إلا بعد الاشتراك.

وإذا انقطع عرق الشركة والتزاحم فلا يحتاج إلى التعيين للتمييز بين النظائر، وهنا الاشتراك والإزدحام لأنه ورد في الحديث (إذا انسلاخ شعبان فلا صوم إلا عن رمضان).

(٣) قوله (لا يجوز القضاء) الخ.. حاصل هذا الجواب الممانعة في شرط القياس وهو: إن الفرع (أعني صوم رمضان) ليس بنظير الأصل (أي صوم القضاء) لأنه إنما شرط التعيين في الأصل، لأنه لم يوجد فيه تعيين من الشرع.

وفي الفرع يوجد التعيين من جهة الشارع فلا حاجة إلى تعيين العبد.

(٤) قوله (فلا يشترط) الخ.. وحاصل هذا الجواب الممانعة في شرط القياس وهو: أن الفرع ليس بنظير الأصل، لأنه إنما شرط التعيين في الأصل (أي صوم القضاء) لأن لم يوجد فيه تعيين من الشرع، وفي الفرع (أي صوم رمضان) يوجد التعيين من الشرع، فلا حاجة إلى تعيين العبد.

ولقائل أن يقول: القول بموجب العلة إنما يستقيم إذا سلم كون الوصف علة وبين أن معلولها غير ما ادعاه المعلم، وفي المسألة الأولى ليس كذلك.

واجيب: بل كذلك لأن العلة المذكورة (وهي كون الصوم فرضاً) يقتضي التعيين مطلقاً، لا التعيين من جهة العبد، وقد وجد التعيين هنا من جهة الشرع، فلا حاجة إلى تعيين العبد.

ولقائل أن يقول: المراد بالتعيين في قول الخصم التعيين بطريق القصد، وتعيين الشارع ليس فيه قصد العبد، فلا يتوجه السؤال عليه أصلاً إلا أن يجاب: إن هذا القيد غير مذكور في كلامه فإنه قاس مطلقاً.

(٥) قوله (وأما القلب) هو في اللغة يستعمل في معنيين:  
أحدهما: أن يجعل أسفل الشيء أعلى، وأعلاه أسفله، كقلب القصعة والكوز.  
وثانيهما: أن يجعل باطن الشيء ظاهره، وظاهره باطنه، كقلب الجراب والثوب،  
وكلاهما يرجعان إلى شيء واحد وهو:  
(تغيير هيئة الشيء على خلاف الهيئة التي كان عليها).

وكذا في القياس يستعمل القلب الصحيح بمعنىين، وكلاهما يرجعان إلى معنى واحد وهو

(تغیر الدلیل الی هیئة تخلاف التی کان علیها).

(٦) قوله (معلولاً لذلک الحکم) الخ.. يعني ما جعله المعلل علة جعله السائل معلولاً أي (حکماً).

وما جعله المعلل معلولاً جعله السائل علة، وفيه ابطال التعلیل بابطال علته، بجعلها حکماً.

وانما يصح هذا النوع من القلب فيما اذا علل المستدل بالحکم، بان جعل ما کان حکماً في الأصل علة بحکم آخر.

فاما لو علل بالوصف الممحض لا يرد عليه هذا القلب، لأن الوصف لا يصير حکماً بوجه ولا يصير الحکم الثابت علة له لانه سابق على الحکم.

(٧) قوله (کالاثمان) فانه يجري فيها الربا في القليل والكثير.  
لان علة الربا عندهم الطعم في الطعام.  
والثمينة في الأثمان.

والجامع بين الأثمان والطعام (ان کلا منهما ما يجري فيه الربا) کذا في الشرح.

(٨) قوله (بل جريان الربوا) الخ.. أي فقد قلبتنا تعلیل الخصم وجعلنا جريانه في الكثير حکماً، وهو علة في قیاس الخصم، وجعلنا جريانه في التعلیل علة، وهو حکم في قیاسه.

وفيه: ان القلب انما يكون في الاصل، والمصنف رح قلب في الفرع ويجاب بان القلب في الفرع يستلزم القلب في الاصل.

(٩) قوله (المتتجيء بالحرم) هو من عليه القصاص في النفس، فانه اذا التجيء الى الحرم لا يقتل فيه عندنا لقوله تعالى (ومن دخله کان آمنا) الآية إلا انه لا يطعم ولا يُسقى ولا يجالس ولا يُباع حتى يضطر الى الخروج فيقتل خارج الحرم.

وعند الشافعی رح يقتل في الحرم بالقياس على من عليه القصاص في الطرف، فانه اذا التجيء الى الحرم يستوفى منه القصاص اتفاقاً.

فكذا من عليه القصاص في النفس والجامع ان کلا منهما جان.

## بحث تقسيم القلب على قسمين

والنوع<sup>(١)</sup> الثاني من القلب: ان يجعل السائل ما جعله المعلل علة لما ادّعاه من الحكم علة لضد ذلك الحكم فيصير حجة للسائل بعد ان كان حجة للمعلل، مثاله: صوم رمضان صوم فرض، فيشترط التعيين له كالقضاء.

قلنا: لما<sup>(٢)</sup> كان الصوم فرضًا لا يشترط التعيين له بعد<sup>(٣)</sup> ما تعيّن اليوم له كالقضاء<sup>(٤)</sup>.

واما<sup>(٥)</sup> العكس فمعنى به ان يتمسّك السائل بأصل المعلل على وجه يكون المعلل مضطراً الى وجہ المقارنة بين الاصل والفرع، ومثاله الحلى أعدّت للابتذال فلا يجب فيها الزكاة، كثياب البذلة. قلنا: لو كان الحلى بمنزلة الثياب فلا تجب الزكاة في حتى الرجال كثياب<sup>(٦)</sup> البذلة.

---

(١) قوله ( والنوع الثاني) هذ النوع من القلب لا يتحقق إلا بوصف زائد فيه تفسير الوصف الأول لا مبدل له، لأنّ الوصف الواحد لا يمكن ان يكون شاهداً لحكمين متناقضين بدون الزيادة.

(٢) قوله ( قلنا لما كان الصوم ) الخ.. وهو النوع الثاني من القلب، حيث تمسّك السائل بأصل المعلل بضد ذلك الحكم، لأن المعلل علل بالتعيين، والسائل بضده وهو عدم التعيين حيث قال :

لما كان صوم رمضان فرضًا بعد تعيين اليوم له لا يشترط التعيين.

(٣) قوله (بعد ما تعين) وهذا وصف زائد، لأن فيه تعينه للوصف الأول، لأن كلامنا فيه لا في نفس الفرض.

(٤) قوله (كالقضاء) أي كصوم القضاء، ولكن صوم القضاء يتعين بعد الشروع فيه، وصوم رمضان يتعين فيه لأنه نفي سائر الصيامات.

(٥) قوله (واما العكس) وهو لغة: ان يرد الشيء الى السنة الاولى.

وفي الاصطلاح: ان يتمسك السائل بأصل المعلل، أي بما جعله المعلل أصلًا مقيساً عليه لضد ما فرع المعلل، أي لضد الحكم الذي جعله المعلل فرعاً وهو «الحكم المدعى بالقياس» فان قلت:

ما ذكره المصنف من تفسير العكس بقوله: ان يتمسك السائل بالغ.. فهو نفس معنى القلب المذكور (فلا يكون مانعاً للدخول النوع الثاني من القلب) ويدخل فيه «فساد الوضع» لأن فساد الوضع هو:

ان يظهر تأثير الوصف في نقيض الحكم المعلل بنص واجماع. فالسائل في «فساد الوضع» ايضاً تمسك بأصل المعلل على وجه يضطر المعلل الى المفارقة بين الأصل والفرع.

والجواب أن «فساد الوضع» لا يدخل فيه لأن تمسك المعلل بأصل المعلل هنا مطلق عن ثبوت قيد التأثير بالنص او الاجماع في النقيض أي: سواء اثر في النقيض أو لا في فساد الوضع مقيد به فظاهر الفرق وهذا القدر كاف في هذا المقام.

(٦) قوله (كتياب البذلة) فاضطر المعلل في صحة قياسه الى قبول الفرق بين الأصل والفرع، أي بين حل الرجال وثياب البذلة بان يقال: حل الرجال حرام الاستعمال فلم يتحقق فيه الابتدال، بخلاف الثياب.

## بحث العكس وفساد الوضع والنقض

«واما فساد الوضع» فالمراد به ان يجعل العلة وصف لا يليق بذلك الحكم.

مثاله في قولهم في اسلام<sup>(١)</sup> أحد الزوجين اختلاف الدين طرأ على النكاح فيفسده كارتداد أحد الزوجين فانه جعل الاسلام علة لزوال الملك.

قلنا: الاسلام عهد عاصما للملك فلا<sup>(٢)</sup> يكون مؤثراً في زوال الملك.

وكذلك في مسألة طول<sup>(٣)</sup> الحرّ قادر على النكاح فلا يجوز له الامة كما لو كانت تحته حرّة.

قلنا: وصف كونه حرّاً قادراً يقتضي جواز النكاح، فلا يكون مؤثراً في عدم الجواز.

واما النقض<sup>(٤)</sup> فمثل ما يقال الوضوء طهارة فيشتّرط له النية كالتيمم.

قلنا<sup>(٥)</sup> : يتضمن بغسل الثوب والاناء.

واما المعارضة<sup>(٦)</sup> : فمثل ما يقال المسح ركن في الوضوء فليسن تثليثه كالغسل.

قلنا: المسح ركن فلا يسن تثليثه كمسح<sup>(٧)</sup> الخف والتيمم.

## فصل (٨) الحكم :

يتعلق بسببه، ويثبت بعلته، ويوجد عند شرطه.

فالسبب: ما يكون طریقاً<sup>(٩)</sup> الى الشيء<sup>(١٠)</sup> بواسطة: كالطريق، فإنه سبب للوصول الى المقصد، بواسطة المشي. والحبل: فإنه سبب للوصول الى الماء بالادلاء. فعلى هذا كلّ ما كان طریقاً الى الحكم بواسطة يسمى سبباً له شرعاً. ويسمى الواسطة علة.

مثاله: فتح باب الاصطبل والقفص وحلّ قيد العبد، فإنه سبب المخالف بواسطة توجّد من<sup>(١١)</sup> الدابة<sup>(١٢)</sup> والطير<sup>(١٣)</sup> والعبد<sup>(١٤)</sup>.

---

(١) قوله (في اسلام أحد الزوجين) فانهم قالوا في اسلام احدهما انه تقع الفرقة بمجرد الاسلام.

وعند الاحناف لا تقع الفرقة قبل عرض الاسلام وإباء الآخر. قالوا:

لان في اسلام احدهما اختلاف الدين فيوجب فساد النكاح كالردة.

قلنا: هذا فاسد وضعاً لانه أي المعلل جعل الاسلام علة لزوال الملك، والاسلام عهد عاصماً للملك والحقوق، كما اذا اسلم في دار الحرب فقد عصم نفسه وماله وولده الصغير، فلا يكون مؤثراً في زوال الملك.

(٢) قوله (فلا يكون مؤثراً) الخ. . ولقائل ان يقول: أصحاب الشافعی رح لم يجعلوا الاسلام علة لزوال النكاح بل اختلاف الدين، وهو يصلح ان يكون قاطعاً للملك والحقوق.

وأجيب: بان اختلاف الدين حصل باسلام أحدهما.

والحكم يضاف الى الحادث أبداً والى آخر الاوصاف وجوداً.

والحادث هنا وكذا آخر الاوصاف وجوداً هو الاسلام لا غير، فلو أثبتنا الفرقة لوجبت اضافتها الى الاسلام الذي حدث الاختلاف به، وذلك لا يجوز، لأن الاسلام شرع عاصماً للحقوق والاملاك لا قاطعاً لها.

(٣) قوله (طول الحرّة) الخ.. فان قيل: انهم لم يجعلوا القدرة على النكاح علة لعدم جواز نكاح الامة، بل ارافق الجزء.

واجيب: بان الجز لا يكون إلا بسب النكاح فيكون عدم الجواز مضافاً الى النكاح.

(٤) قوله (واما النقض) فهو وجود العلة وتخلف الحكم عنه سواء كان لمانع أو لغيره عند من لم يجُوز التخصيص أي تخصيص العلة.

فالتخصيص: مناقضة عندهم، وعند من جوز وهو تخلف الحكم عما ادعاه المعمل علة لا يمانع مثاله:

ما يقال الوضوء طهارة فيشترط فيه النية كالتيم، والجامع ان كلا منهما عبادة، ولا عبادة بدون النية.

قلنا: ينقض بغسل الثوب والاناء لوجود العلة وهي الطهارة، مع تخلف الحكم وهو اشتراط النية، لانه لم يشترط النية فيهما فتدبر.

(٥) قوله (قلنا يتقض) الخ.. فان قلت: كلامنا في الطهارة التي هي عبادة، وغسل الثوب والاناء ليس بعبادة.

قلت: مثل غسل الثوب والاناء، ليس الوضوء في نفسه بعبادة أيضاً.

فان العبادة: فعل يأتي به المرء تعظيماً لله تعالى وتذللأ وخصوصاً، والوضوء في نفسه إرادة الماء ولا يعقل فيه معنى العبادة، بل هو أهلية في المرء للعبادة أي الصلة فاندفع ما أوردت.

(٦) قوله (المعارضة) الفرق بين التناقض والتعارض: أنَّ التناقض يوجب بطلان نفس الدليل.

والتعارض يمنع ثبوت الحكم من غير ان يتعرض الدليل.

قوله (وكذلك) أي مثل فساد الوضع في مسألة الاسلام فساد الوضع في الخ..

(٧) قوله (كمسح الخف) الخ.. فان كلا منهما ركن ولم يسن تثليثه.

ولقائل ان يقول: سلمنا ان مسح الخف ركن في الوضوء، ولكن لا نسلم ان التيم ركن فيه، اذ لا يوجد معنى لركنية فيه.

(٨) قوله (فصل) لما فرغ من بيان ما ثبت به الاحكام الشرعية وهي أصول الفقه الأربع، شرع في بيان ما تتعلق به تلك الاحكام وهو الأسباب والعلل والشروط.

(٩) قوله (طريقا) قال الله تعالى **«وَاتَّيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبِيلًا»** أي طريقاً موصلاً الى الله تعالى.

(١٠) قوله الى الشيء الخ.. والحاصل ان ما فيه افضاء لا افضاء هو «السبب».  
وما فيه افضاء للحكم أيضاً بذاته أي ما يقتضيه بطبعه هو «العلة».  
وما ليس فيه افضاء ولا افضاء بل لوجوده دخل في تحقق الحكم بأنه منوط به ومتوقف  
عليه هو «الشرط».

وما ليس له دخل أيضاً بل مجرد تعريف وكشف هو «العلامة والامارة».  
والاصل في اضافة الحكم: أن يضاف الى «علته» كصلة العصر.  
وإذا تعذر فالى «علة العلة» كالسوق والقود.  
وعند التعذر فالى «السبب المضمن».  
وعند التعذر فالى «الشرط» كصدقة الفطر وحجۃ الاسلام. وقد يضاف الى غيرها كصلة  
التبسيح وصلة الاستخارۃ وصلة القضاء والتفل فالفهم.

(١١) قوله «من الدابة»، لانه اذا فتح باب الاصطبل، خرجت الدابة وضللت فتلت، فكان  
تلفها بواسطة خروجها وهو علة تلفها.

(١٢) قوله (والطير) فانه اذا فتح باب القفص خرج الطير فان خروج الطير بواسطة بينه  
وبين فتح القفص.

(١٣) قوله (والعبد) فانه اذا حل قيد العبد حتى أبق، فان تلف العبد وجد بواسطة بينه  
وبين حل قيده وهو «ذهاب العبد».

## بحث الفرق بين السبب والعلة

والسبب مع العلة اذا اجتمعا: يضاف<sup>(١)</sup> الحكم الى العلة دون السبب إلا<sup>(٢)</sup> اذا تعذر الاضافة الى العلة فيضاف الى السبب حينئذ.

وعلى هذا قال اصحابنا: اذا دفع السكين الى صبيٍّ فقتل به نفسه<sup>(٣)</sup> لا يضمن.

ولو سقط من يد الصبيٍّ فجرحه يضمن<sup>(٤)</sup>.  
ولو حمل الصبيٍّ على دابةٍ فسيرها فجالت يمنةٍ ويسرةٍ فسقط ومات لا يضمن<sup>(٥)</sup>.

ولو دلَّ انساناً على مال الغير فسرقهُ، أو على نفسه فقتله، أو على قافلةٍ فقطع عليهم الطريق، لا يجب<sup>(٦)</sup> الضمان على الدالٌّ، وهذا بخلاف المودع<sup>(٧)</sup>، اذا دلَّ السارق على الوديعة فسرقها، أو دلَّ المحرم غيره على صيد الحرم فقتله.  
لان وجوب الضمان على المودع باعتبار ترك الحفظ الواجب عليه لا بالدلالة.

وعلى المحرم باعتبار انَّ الدلالة محظورة<sup>(٨)</sup> إحرامه بمنزلة مسَّ الطِّيب وليس المحيط فيضمن بارتكاب المحظور لا بالدلالة، إلا<sup>(٩)</sup> ان الجنائية انما تقرر بحقيقة<sup>(١٠)</sup> القتل، فاما قبله فلا حكم له لجواز ارتفاع أثر<sup>(١١)</sup> الجنائية بمنزلة<sup>(١٢)</sup> الاندماج في باب الجراحة.

(١) قوله (يضاف الحكم الى العلة) لأنها تؤثر في الحكم وثبتت بها، والسبب يفضي اليه أي الى الحكم لا غير فكانت أولى باضافته اليها فلا يضمن الفاتح قيمة الدابة والطير ولا الحال قيمة العبد في الصورة المذكورة.

(٢) قوله (الا) الخ. . استثناء مفرغ، أي يضاف الحكم الى العلة دون السبب في جميع الاحوال إلا وقت تعذر الخ..

(٣) قوله (لا يضمن) الخ. . أي دية قتله بناء على ان دفعه سبب لقتله، وانما لا يضمنه لأن موته مضاد الى فعله باختياره وهو صالح لاضافة الحكم اليه، لكونه اختيارياً فلا يكون مضاداً الى السبب بعد صلوحه لاضافته الى علته الحقيقة.

(٤) قوله (يضمن) أي الدافع لأن سقوط السكين ليس بفعل اختياري له فلم يكن الهلاك حاصلاً ب مباشرة فعل الاهلاك اختياراً بل بامساكه الذي هو حكم دفع الدافع وهو متعد في الدفع فيضاف ما لزم من الامساك اليه، فصار الدفع سبباً «له حكم العلة» باعتبار ان «علة التلف» وهي «سقوط السكين» عن الصبي مما تعددت الاضافة اليها لانه ليس لفعله اختياراً.

(٥) قوله (لا يضمن) أي الحامل لأن الحمل وان كان سبباً لتلفه (أي الصبي) لكن اعترضت عليه علة وهي سير الدابة، وهو فعل اختياري للصبي ، فيضاف الى العلة. اما اذا سيرها الحامل فسقط الصبي ومات يضمن الحامل لأن السقوط يضاف اليه فافهم.

(٦) قوله (لا يجب الضمان على الدال) لأن الدالة سبب محض، اذ هي طريق الوصول الى المقصود وقد تخلل بينهما (أي بين السبب والحكم) علة تصلح اضافة الحكم اليها وهي « فعل المدلول» الذي يباشره باختياره فيضاف اليها .  
فهذه المسائل الخمس متفرعة على الاصل المذكور.

وهو أن السبب والعلة اذا اجتمعا يضاف الحكم الى العلة إلا في مسألة سقوط السكين، فانها أضيف حكمها الى السبب، وهي متفرعة على الاستثناء بقوله: إلا اذا تعذرت الاضافة .  
الخ..

فان قيل: يشكل على الاصل المذكور فيما اذا أمر انسان عبد الغير بالإبقاء فأبق حيث يضمن الأمر، مع ان الأمر سبب محض ، وذهاب العبد علة.

وكذا يشكل فيما اذا سعى انسان الى سلطان ظالم في حق آخر بغير حق حتى غرم مالا حيث يضمن الساعي، مع ان السعاية سبب محض ، وفعل الظالم علة.

قيل: انما يضمن الأمر لأن امره بالإبقاء استعمال للعبد فإذا اتصل به الإبقاء يصير غاصباً

باستعماله، ويصير العبد اذا عمل على وفق استعماله بمنزلة آلة لا اختيار له، فيضاف التلف الى المستعمل.

واما تضمين الساعي: فاختار بعض مشايخنا المتأخرين رحمهم الله تعالى تضمين ظلمة السعاة في هذا العصر.

(٧) قوله (بخلاف المودع) الخ.. جواب سؤال وهو: ان دلالة المودع والمحرم أيضاً سبب محض كدلالة السارق ومع ذلك أضيف الحكم الى السبب، يعني يجب الضمان هنا على المودع والمحرم.

وحاصل الجواب: ان الضمان على المودع انما هو بجناية على مال الوديعة وهو ترك الحفظ الذي التزم بعقد الوديعة، فكان ضامناً ب المباشرة هذه الجنائية بنفسه، دون أن يضمن بفعل المدلول مضافاً اليه بطريق التسبيب، وان الضمان على المحرم انما يجب باعتبار ان الدلالة الخ... .

(٨) قوله (محظور احرامه) فان قيل: ان المسلم أيضاً التزم بعقد الاسلام حفظ اموال الناس فدلاته لاحد على إتلاف مال الغير محظور اسلامه، فوجب ان يجب عليه الضمان ب المباشرة المحظور.

قيل: ذلك لحق الدين يجب لله تعالى فيستوجب ما هو جزاء المعصية بنفس الدلالة والضمان يجب حقاً للعبد.

(٩) قوله ( الا ان الجنائية) الخ.. جواب اشكال وهو أنه لو كان الضمان على المحرم بسبب ارتكابه المحظور، وجب ان يجب الضمان عليه بمجرد الدلالة بدون ان يتصل بالقتل.

(١٠) قوله (بحقيقة القتل) لان الدلالة انما صارت جنائية بازالة أمن الصيد، وازالته بعرض الانتقال والانتقاض أي بقرب انتقال ازالة الامن وانتقادها لجواز الخ... .

(١١) قوله (اثر الجنائية) بان يتوارى الصيد عن المدلول، فلا يقدر عليه فيعود آمناً كما كان، فصار كما اذا أخذه ثم أرسله أو رماه فلم يصبه بان أخطأ السهم.

(١٢) قوله (بمنزلة الاندماج) وهو كون الجراحة بعد البرء بحال لا يرى اثر الشين فيها بسبب الالتحام، فهو يوجب ارتفاع الضمان من الجنائي، ولهذا أعد الاندماج من موانع الحكم.

## بحث

### كون السبب تارة بمعنى العلة

وقد<sup>(١)</sup> يكون السبب بمعنى العلة فيضاف الحكم اليه ومثاله : فيما يثبت العلة بالسبب فيكون السبب في معنى العلة ، لانه لما ثبت العلة بالسبب فيكون السبب في معنى علة العلة فيضاف الحكم اليه . ولهذا قلنا : اذا ساق دابة فأتلف شيئاً ضمن<sup>(٢)</sup> السائق .

والشاهد اذا أتلف بشهادته مالاً ظهر بطلانها بالرجوع ضمن ، لأن سير الدابة يضاف<sup>(٣)</sup> الى السوق ، وقضاء القاضي يضاف<sup>(٤)</sup> الى الشهادة لما أنه لا يسعه ترك القضاء بعد<sup>(٥)</sup> ظهور الحق بشهادة العدل عنده ، صار كالمحجور في ذلك بمنزلة الهيئة بفعل<sup>(٦)</sup> السائق . ثم السبب قد يقام مقام العلة .

---

(١) قوله ( وقد يكون السبب ) الخ . . جعله صاحب المثار علة في حيز الأسباب لها شبه بالأسباب ومثله بشراء القريب ومرض الموت والشركة عند الامام وقال : وكذا كل ما هو علة فعده المصنف زج من قسم الأسباب فيرجع فيه جهة السببية على جهة العلة . وصاحب المثار عده من قسم العلل فترجع عنده جهة العلة فيه على جهة السببية .

(٢) قوله ( ضمن السائق ) لأن اصابة يدها بذهابها وإن كانت علة للتلف لكنها حدثت بالسوق ، لأن السوق يحمل الدابة على الذهاب كرهاً ، فصار فعلها مضافاً إلى المكره ، فاندفع بهذا ما يتوهם من أن في هذه المسألة ينبغي ان لا يضاف الحكم الى السوق بل الى الدابة ، فإن اصابة يد الدابة بذهابها فكان علة للتلف والسوق سببها ، فاجتمع السبب مع العلة ، وقد تقدم آنفأً ان السبب مع العلة اذا اجتمعا يضاف الحكم الى السبب فافهم .

(٣) قوله (يضاف) الخ.. لأن الدابة تسير على طبع السائق ولهذا تقف بایقافه وتسير بسيره فصار فعلها مضافاً إلى السائق.

(٤) قوله (يضاف إلى الشهادة) لانه لما شبهت العلة بالسبب فيكون السبب بمعنى العلة فيضاف إلى الشهادة.

(٥) قوله (بعد ظهور الحق) الخ.. فيه إيماء إلى أن فعل القضاء من القاضي وإن كان فعلا اختيارياً صادراً من العبد المختار باختياره، فكان ينبغي أن يضاف حكم ضمان المال بضياعه إلى القضاء ولم يضمنه الشهود، لما ان شهادتهم سبب محض كما في الدلالة. إلا أن القاضي لما اعتبر عند الشارع عاجزاً مجبوراً من حيث لا يسعه على مقتضى الشرع غير القضاء على حسب شهادة الشهود بعد تعديلهم وتزكيتهم، عذّ فعله بهذا النظر فعلاً غير اختياري في الملاحظة الشرعية، وصار حكمه حكم فعل البهيمة في عدم صلوح اضافة الحكم إليه هذا البيان في الشهادة.

واما في التزكية فعند الإمام الأعظم رحمة الله يضمنان المال بهذا الوجه. وعندهما لا، فانهم اثروا على مسلم والثاء ليس سبباً للتلف، وليس عليه إلا قضاء اقاضي وهو مختار في قضائه، فلو حكم بشهود غير عدول نفذ قضاوئه، على ان رجوعهم لا يستلزم كذب الشهود فلا يضاف التلف الى رجوعهم عن التزكية أصلأً فافهم.

(٦) قوله (يُبْنَى على السائق) فكما ان التلف الحاصل بوطء الدابة يضاف إلى السائق فكذا التلف الحاصل بقضاء القاضي أضيف إلى الشاهد.

## بحث

### السبب قد يقام مقام العلة

عند تعدد الاطّلاع على حقيقة العلة تيسراً للأمر على المكلّف .  
ويسقط<sup>(١)</sup> مع اعتبار العلة ، ويدار الحكم على السبب<sup>(٢)</sup> .

ومثاله : في الشرعيات : «النوم الكامل» فانه لما أقيم مقام<sup>(٣)</sup> «الحدث» سقط اعتبار حقيقة الحدث ، ويدار الانتقاض على كمال النوم .

وكذلك<sup>(٤)</sup> «الخلوة الصالحة»<sup>(٥)</sup> لما اقيمت<sup>(٦)</sup> مقام «الوطه» سقط اعتبار حقيقة الوطه ، فيدار الحكم على صحة الخلوة في حق كمال المهر ، ولزوم العدة .

وكذلك السفر لما اقيم مقام<sup>(٧)</sup> «المشقة» في «حق الرخصة» سقط اعتبار حقيقة المشقة ويدار الحكم على نفس السفر ، حتى انَّ السلطان لو طاف في اطراف مملكته يقصد<sup>(٨)</sup> به مقدار السفر ، كان له الرخصة في الافطار والقصر .

وقد<sup>(٩)</sup> يسمى غير السبب سبباً مجازاً «كاليمين»<sup>(١٠)</sup> يسمى سبباً «للكفارة»<sup>(١١)</sup> وانها ليست بسبب في الحقيقة .

فإنَّ السبب لا ينافي وجود المسبب ، واليمين ينافي وجوب الكفارة .

فإن الكفارة إنما تجب بالحنث<sup>(١٢)</sup> وبه ينتهي اليمين .

وكذلك «تعليق الحكم بالشرط» كالطلاق والعتاق يسمى «سبباً مجازاً وانه ليس بسبب في الحقيقة.  
لان الحكم انما يثبت عند «الشرط» والتعليق يتنهى «بوجود الشرط»<sup>(١٣)</sup> فلا يكون سبباً مع وجود التنافي بينها.

(١) قوله (ويسقط) الواو بمعنى الفاء التفريعية، فهذه المسألة متفرعة على قيام السبب مقام العلة عند الخ.. أي فائدة قيامه مقام العلة «سقوط اعتبار العلة ودوران الحكم على السبب» كذا قيل.

(٢) قوله (على السبب) لمان في التكليف يعني «على العمل بحقيقة العلة من المحرج» فلذا سقط اعتبار العلة.

(٣) قوله (اقيم مقام الحدث) لانتقاد الطهارة لانه سبب لانتقادها لان النوم لا يخلو عن خروج شيء عادة، والعلة الحدث والاطلاع على وجود الحدث في حالة النوم متعدراً والنوم لاشتماله على استرخاء المفاصل، داع الى وجود الحدث فيكون وجوده حادثاً بالنوم، فاقيم مقام الحدث.  
فلا يرد ما يتوجه ان الوضوء كان ثابتاً بيقين وفي النوم خروج التجasse مشكوك لان الشارع اقام نفس النوم مقام حقيقة خروج النجاسة.

(٤) قوله (وكذلك الخلوة) الخ.. اي اذا خلا الزوج بامرأة وليس هناك مانع من الوطء شرعاً، ولا حسماً، ولا طبعاً كصوم (هو مانع وطء شرعاً) ومرض (هو مانع وطء حسماً) وحيض (وهو مانع وطء طبعاً وشرعاً) كأنه وطئها اقامة للخلوة الصحيحة مقام الوطء، ولذا سقط اعتبار حقيقة الوطء ويدار الحكم (هو وجوب المهر والعدة وغيرهما) على صحة الخلوة (بان لم يوجد مانع) فيجب المهر الكامل ويلزم العدة وان تيقن انه ما كان بينهما وطء كانت بكراء بعد الخلوة.

(٥) قوله (الصحيحة) الخ.. اي الخالية من الموانع الحسية والشرعية، اقيمت مقام الوطء والاخبار والآثار فيه كثيرة من طرق مختلفة لولا ما يشططا من ضيق المقام لأوردنها.

(٦) قوله (لما اقيمت) الخ.. لتعذر الاطلاع على وطئها، لان غيرهما لم يحضر ثمة حتى يطلع على فعلهما.

(٧) قوله ( مقام المشقة ) لتعذر الاطلاع على حقيقة المشقة ، لأنها أمر مبطن يتفاوت أحوال الناس فيه .

(٨) قوله ( يقصد به ) مقدار السفر وهو سير ثلاثة أيام ولاليها ، وانما قيد بقصد مقدار السفر لانه لو طاف سنتين ولم يقصد مسيرة ثلاثة أيام ولاليها لم تكن له الرخصة .

(٩) قوله ( وقد يسمى ) الخ . . جواب نقض يرد على ما ذكره المصنف رح أولاً وهو : ان السبب ما يكون طريقاً الى الحكم مفضياً اليه ، واليمين سبب الكفاره ولهذا يضاف اليه ، كما يقال : كفاره اليمين مع انه ليس بموصى اليها ، بل اليمين ينافي وجوب الكفاره . لان الكفاره لا تجب إلا بالحنث ، واليمين انعقد للبر ، وشرعت له ، والبر ينافي الحنث ، فكان اليمين مانعاً للحنث ، والحنث لازم الكفاره ، ومنافي اللازم مناف للملزوم ( والا يعد الملازمة التي هي عبارة عن عدم الانفكاك بين الشيئين ) .

وكذلك تعليق الطلاق والعنق : يسمى سبباً للطلاق والعنق مع أنه مناف لهما ، لان قوله ان دخلت الدار فانت طالق ، المقصود منه امتناعها عن دخول الدار حذراً عن الطلاق « وكان اليمين » أي التعليق مانعاً لوجود الشرط وهو لازم للجزاء أي لا ينفك عن الجزاء ، لان الجزاء لا يثبت الا بالشرط والمنافي لللازم مناف للملزوم .

وحاصل الجواب : ان اطلاق السبب على اليمين والتعليق مجازاً باعتبار ما يؤول اليه ، بان خالف ولزم الكفاره والجزاء فيسمى سبباً مجازاً ، وذلك جائز كما في قوله تعالى « اني اعصر خمراً » أراد به العنبر باعتبار ما يؤول اليه ، لا حقيقة حتى يرد النقض وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى أولاً فالمراد به السبب الحقيقي المجازي .

(١٠) قوله ( كاليمين ) عقدت للبر وانما يفضي الى الكفاره بواسطة الحنث .

(١١) قوله ( للكفاره اليمين ) أي للكفاره اليمين لا لمطلق الكفاره لان لكل كفاره سبباً على حدة .

(١٢) قوله ( ويه ينتهي اليمين ) فلا يكون سبباً له مع وجود التنافي ، وانما سميت سبباً باعتبار ما يؤول اليه لانها تحتمل ان تؤول الى الكفاره بأن وجد الحنث .

فإن قلت : ما للمشائخ انهم ذكروا هنا ان اليمين سبب الكفاره مجازاً ، وذكروا هنا في بيان أسباب الشرائع ان اليمين سبب للكفاره أي علت لهما ؟

قلت : لا تنافي بينهما لاختلاف الجهة بحيث قيل : انها سبب مجازاً مذكور في الكتاب مشروحاً ، وحيث قيل انها علة للكفاره فلأن الكفاره تضاف الى اليمين فيقال كفاره اليمين فتأمل .

(١٣) قوله ( لوجود الشرط ) حتى لو فعل ذلك مرة لا يقع الطلاق بعد الطلاق بالحنث الاول .

## بحث

# تعلق الاحكام الشرعية بأسبابها

### فصل :

الاحكام الشرعية تتعلق<sup>(١)</sup> بأسبابها، وذلك لأن الوجوب غيب عنا فلا بد من علامة يعرف العبد بها وجوب الحكم، وبهذا الاعتبار أضيف الاحكام الى الأسباب.

فسبب وجوب الصلة الوقت<sup>(٢)</sup> بدليل أن الخطاب بأداء الصلة لا يتوجه قبل<sup>(٣)</sup> دخول الوقت وإنما يتوجه بعد دخول الوقت. والخطاب<sup>(٤)</sup> مثبت لوجوب الاداء ومعرف للعبد سبب الوجوب قبله<sup>(٥)</sup>، وهذا كقولنا: اذا ثمن المبيع وادنفقة المنكوبة، ولا موجود يعرفه<sup>(٦)</sup> العبد هنا الا دخول الوقت فتبين ان الوجوب ثبت بدخول الوقت.

ولأن الوجوب<sup>(٧)</sup> ثابت على من لا يتناوله الخطاب كالنائم<sup>(٨)</sup> والمغمى عليه، ولا وجوب قبل الرقت، فكان ثابتاً بدخول الوقت وبهذا ظهر ان الجزء الأول<sup>(٩)</sup> سبب للوجوب ثم بعد<sup>(١٠)</sup> ذلك طريقان: احدهما نقل السببية من الجزء الاول الى الثاني اذا<sup>(١١)</sup> لم يؤدّ في الجزء الأول، ثم<sup>(١٢)</sup> الى الثالث والرابع<sup>(١٣)</sup> الى ان ينتهي الى آخر الوقت، فيتقرر<sup>(١٤)</sup> الوجوب حينئذ، ويعتبر حال العبد في ذلك الجزء، ويعتبر صفة ذلك<sup>(١٥)</sup>الجزء.

وبيان اعتبار حال العبد فيه: انه لو كان صبياً في أول الوقت بالغاً في ذلك الجزء.

أو كان كافراً في أول<sup>(١٦)</sup> الوقت مسلماً في ذلك الجزء .  
أو كانت حائضاً أو نفساء أول الوقت ظاهرة في ذلك الجزء ،  
وجبت الصلوة .

وعلى هذا جميع صور حدوث الأهلية في آخر الوقت .  
وعلى العكس بان يحدث حيض أو انفاس أو جنون<sup>(١٧)</sup> مستوعب أو  
اغماء ممتد في ذلك الجزء سقطت عنه الصلوة .

ولو كان مسافراً في أول الوقت مقيماً في آخره يصلي أربعاً .  
ولو كان مقيماً في أول الوقت مسافراً في آخره يصلي ركعتين .  
وببيان اعتبار صفة ذلك الجزء : ان ذلك الجزء ان كان كاملاً تقرر  
الوظيفة كاملة فلا<sup>(١٨)</sup> يخرج عن العهدة بادئها<sup>(١٩)</sup> في الاوقات  
المكرورة .

ومثاله فيما يقال : إن آخر الوقت في الفجر كامل ، وانما يصير  
الوقت فاسداً بظهور<sup>(٢٠)</sup> الشمس ، وذلك بعد خروج الوقت ، فيتقرر  
الواجب بوصف<sup>(٢١)</sup> الكمال .

فإذا طلعت الشمس في اثناء الصلوة بطل<sup>(٢٢)</sup> الفرض لانه لا يمكنه  
اتمام الصلوة إلا<sup>(٢٣)</sup> بوصف النقصان باعتبار الوقت . ولو كان ذلك  
الجزء ناقصاً .

كما في صلوة العصر ، فان آخر الوقت وقت احمرار الشمس ،  
والوقت عنده فاسد فتقرر<sup>(٢٤)</sup> الوظيفة بصفة النقصان ، ولهذا وجوب  
القول بالجواز<sup>(٢٤)</sup> عنده مع فساد الوقت .

والطريق الثاني ان يجعل كل جزء من أجزاء الوقت سبباً لا على  
طريق الانتقال ، فان القول به قول بإبطال<sup>(٢٥)</sup> السببية الثابتة بالشرع ،  
ولا يلزم<sup>(٢٦)</sup> على هذا تضاعف الواجب ، فان الجزء الثاني إنما اثبت

عين ما اثبته الجزء الأول، فكان هذا من باب (٢٧) ترافق العلل وكثرة (٢٨) الشهود في باب الخصومات.

وسبب وجوب الصوم شهود الشهر لتوجه الخطاب عند شهود (٢٩) الشهر واضافة (٣٠) الصوم اليه.

وسبب وجوب الزكاة ملك (٣١) النصاب النامي حقيقة أو حكماً. وباعتبار وجوب السبب جاز (٣٢) التعجيل في باب الاداء.

وسبب (٣٣) وجوب الحجّ البيت (٣٤) لاضافته الى البيت وعدم (٣٥) تكرار الوظيفة في العمر.

وعلى هذا: لو حجّ قبل وجود الامكانيّة ينوب ذلك عن حجّة الاسلام، لوجود السبب، وبه فارق أداء الزكاة قبل وجود النصاب لعدم السبب.

---

(١) قوله **«تعلق بأسبابها»** وذلك لأن الوجوب بإيجاب الله تعالى، وإيجابه تعالى الصلة مثلاً في اليوم أو في الليلة لا علم متى يكون.

فلو لم تكن الأسباب التي وضعت لها تشق معرفتها على العباد.

ثم المراد هنا **بالأسباب «العلل»** لأن السبب في الشرع: عبارة عما يكون طرفة لمعرفة المطلوب لا موجباً له. لكن المباحثون رح اختاروا لفظ السبب لانه أعم.

(٢) قوله **(الوقت)** فان قلت: لو كان الوقت سبباً لوجوب الصلة لم يبق للاداء وجود فيه، لأن السبب ابداً متقدم على مسببه فحيثـنـ يكون الوجوب متأخراً عن الوقت ويفوت الظرفية والشرطية.

قلت: السبب في حق من شرع الصلة هو الجزء الذي ينفصل به الاداء وهو مقدم على الاداء فلا يلزم تأخير الوجوب عن الوقت.

(٣) قوله **(قبل دخول الوقت)** واليه أشير بقوله تعالى **(اقم الصلة لدلك الشمس الى غسق الليل)** والاصل في اللام هو التعليل، ولو حمل على الوقت نظراً الى قوله وسبحان الله (حين تمشون وحين تصبحون) الآية فلا يضرنا، لأن الترقيت لا ينافي التعليل بناء على ما حققنا.

انه السبب الظاهري ، وانه في الاصل من انطروف ، وهذا القول من المصنف . يرجح أيضاً يشير الى أنَّ الوقت انما هو معرف ، وانما السبب وهو توجه الخطاب بناء على انه لا يتوجه الخطاب قبل دخول الوقت ، فالدوران دل على كونه سبباً لكنه بمعنى المعرفة ، فلامارة ، فلا يضر انكم كيف قلتم بالعلل الطردية كذا قال مولانا محمد حسن رح .

(٤) قوله **﴿والخطاب﴾** الخ . جواب سؤال وهو : انه لما كان نفس الوجوب ثابتة بالسبب وهو الوقت ، فما فائدة الخطاب فأجاب بقوله **﴿والخطاب مثبت الخ﴾** .

(٥) قوله **﴿قبله﴾** أي قبل وجوب الاداء ، وهو ينفصل عن نفس الوجوب ، لان الخطاب يثبت بالأمر ، ونفس الوجوب ثابت بالسبب وهو الوقت ، والسبب غير الامر .  
فان السبب يثبت به نفس الوجوب ، والخطاب بالأمر يتوجه بعد ذلك السبب ويعرف سبب الوجوب وهو الوقت قبله أي قبل وجوب الاداء .

(٦) قوله **﴿يعرفه﴾** مأخذ من التعريف أي : يعرف نفس الوجوب ، والجملة الفعلية صفة لقوله موجود ، وخبر لا قوله الا دخول الوقت .

(٧) قوله **﴿ولان﴾** الخ . هذا دليل ثان على ان الوقت سبب للصلة .

(٨) قوله **﴿كالنائم﴾** الخ . فانهما في هذه الحالة غير صالحين لفهم الخطاب ، ولا يتوجه إلا بفهمه ، واليه اشير في قوله تعالى **﴿لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون﴾** الآية وفي حديث عائشة (رض) (رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يكبر وعن المجنون حتى يعقل أو يفيق) فعلم منه ان الوجوب في حقهما مضارف الى السبب ولا يمكن اضافته الى الخطاب لعدم توجيه الخطاب .

(٩) قوله **﴿الجزء الاول﴾** الخ . لانه هو السابق ، ولعدم ما يزاحمه من الاجزاء الباقية لتقديمه ، ولان المعدوم لا يعارض الموجود ، ولا يتوقف الوجوب على كل الوقت .  
ولقلائل ان يقول : اذا شرع في الصلوة في **﴿اول الجزء﴾** فينبغي ان يكون سبباً ، لان السبب يجب ان يكون مقدماً على المسبب ، والا تتحقق بما اذا شرع في **﴿اول الجزء﴾** .  
ويمكن ان يحتج به : بما من أن الاستطاعة مع الفعل وفيه نظر ، لانه يخالف ما قال فخر الاسلام رح فوجب ان يجعل بعضه سبباً وهو ما يسبق الاداء حتى يقع الاداء بعد سببه .  
ويمكن ان يحتج عنه : بان المراد من الاداء في كلا الموضوعين المؤدى ، ولا شك ان **﴿الجزء الاول﴾** يتقدم المؤدى لا محالة لكنه يقارن الشروع في الاداء ، والشروع في الاداء غير المؤدى ، وان شئت زيادة البسط فعليك بالمطولات .

(١٠) (ثم بعد ذلك) أي بعد ان يثبت ان الجزء الأول سبب للوجوب، لا بد ان يعلم كيف يكون باقي اجزاء الوقت وله طريقان كما بين في الكتاب.

(١١) قوله (اذا لم يؤد) الخ.. قيد به لانه لو ادى فيه تقررت السببية بناء على حصول المقصود، واذ المقصود من نفس الوجوب تحصيل الاداء نظراً الى الظاهر، وان كان المقصود الاصلي الابتلاء.

(١٢) قوله (ثم الى الثالث) أي ثم ان لم يؤد في الجزء الثاني ، انتقلت السببية منه الى الجزء الثالث.

(١٣) قوله (والرابع) أي وان لم يؤد في الجزء الثالث انتقلت منه الى الجزء الرابع الذي يلي الثالث وكذا تنتقل السببية من جزء الى جزء الى ان ينتهي الخ..

(١٤) قوله فيتقرر الخ.. أي لان لم يؤد قبل آخر الوقت يتقرر الوجوب الخ..

(١٥) قوله (ذلك) الخ.. أي يعتبر حال ذلك الموجب للصلة بنفس الوجوب كاماً ونقصاناً.

فإن كان كاملاً وجبت كاملة لأن الوجوب مضاد إلى العلة، وبكماله يكمل وينقصه .

فلو أدت كاملة أيضاً صحت وإلا فسدت.

وان كان ناقصاً وجبت ناقصة، فلو أدت كاملة صحت أيضاً، لأن الضروري ان لا ينقص الاداء عن قدر الوجوب، كما اذا «أدى» العصر أي «قضاه» بعد الوقت، لأن سبب وجودها مجموع الوقت وهو مشتمل على الناقص أيضاً، ومجموع الكامل والناقص ناقص من وجهه. وان لم يكن ناقصاً كاملاً، فهو أيضاً كامل من وجهه. باعتبار أكثر أجزاءه، فجهة الكمال فيه راجحة، وبهذا قارب الاداء وفارق الوجوب ومساواه، ولذا لا يصح قضاوه في الوقت الناقص، كأوقات الطلوع والغروب والظهيرة، لأن الوجوب من وجه كامل أيضاً بل بعامة أجزاءه وللأكثر حكم الكل فلا يؤدي به الناقص المتمحض النقص.

(١٧) قوله (في أول الوقت) الخ.. أي في جزء أول مقدم على سائر أجزاءه غير مسبوق بجزء آخر منه وهو الأول الحقيقي ، أو في جزء أول مقدم على الأخير من أجزاءه ، أو على بعض أجزاءه ، والا كان من الأوساط وهو الأول الاضافي ، وهو أعم من الأول ، والأول أولى بالنظر الى اللفظ والثاني بالنظر الى محل الكلام مما سيق له.

(١٨) قوله (أو جنون مستوعب) الخ. قيد الجنون والاغماء بالاستيعاب والامتداد لأجل

ان غير المستوعب وغير الممتد لا تسقط به الصلة.

(١٩) قوله (فلا يخرج ) الخ.. لأن ما وجب كاملاً لا يتأدي بصفة النقصان، كالصوم المندور المطلق لا يتأدي في أيام النحر والتشريق، وكالسجدة اذا قرأها نازلاً فركب وسجد بالايماء، لا يتأدي لانها وجبت كاملة فلا تؤدي ناقصة.

(٢٠) قوله (يأدائها في الأوقات المكرورة) ويعارضه ما رواه الشیخان عن أبي هريرة رفعه **﴿من أدرك ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر﴾**.

وأجاب عنه الحنفية رح بأنَّ هذا الحديث عارضه أحاديث كثيرة متواترة المعنى منها ما أخرجه البخاري ومسلم عن الخُدْرِي (رض) رفعه (لا صلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا صلوة بعد العصر حتى تغيب الشمس).

ومنها ما رواه مسلم عن عقبة بن عامر رفعه (كان ينهانا ان نصلِّي فيهن أو أن نتبرِّق فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازحة حتى ترتفع، وحين تقوم قائم الظهيرة حتى تزول الشمس، وحين **تضيَّفَ** الشمس) فإذا تعارضَا فالواجب كما ثبت في الاصول هو المصير إلى القياس، والقياس قد رجح حديث الصحة في العصر، وحديث الفساد في الفجر، فعملنا بهذا النمط هكذا في الهدایة.

وخص الشافعية أحاديث النهي بالتوافق لا بالفرائض.

قلنا: هو بلا مخصوص فلا يسمع كيف والنكرة في سياق النفي تفيد العموم قطعاً.  
وما قيل: لا تعارض بين هذين الحدبيين (لان المقصود بالنهي هو «النهي عن بداية الصلوة») وفي هذا الحديث صحة الاتمام والقياس فاسد بازاء النص.

قلنا: هذا الكلام السفيه، لأن القياس انما صرنا اليه بعد التعارض وهو ظاهر لأن لفظ الحديث لا صلوة الخ.. وهو شامل للابتداء والبقاء، لا لفظ بداية للصلوة.

وقلت: هذه كلها أمور واهية لا يصح اليها، والوارد هنا انما هو ما سمع لي، ان الوارد في الاخبار هو النهي، ومقتضاه الحرمة والحرمة لا تبني الصحة، وانما يتحققها الفساد.  
وان من المترعر في أصول الحنفية: لما سبق ان النهي عن الأفعال الشرعية محمول على القبح لغيرها لا لعينها بل هو مؤكَّد للمشروعية والصحة ومثلوه بصوم يوم النحر والصلوة في الوقت المكرور فلا يلزم إلا الاثم لا الفساد.

(٢٠) قوله (بظلوع الشمس) لانه منسوب الى الشيطان كما ورد في الحديث (تطلع بين فرني الشيطان) أي ناحيته.

(٢١) قوله (بوصف الكمال) لكمال سببه لأن آخر وقت الفجر غير متصل بالكرامة وما ثبت كاملاً لا يتأدي بصفة النقصان.

(٢٢) قوله (بطل الفرض) ولقائل ان يقول: ينبغي أن لا يبطل الفرض بظهور الشمس لأن السبب هو الجزء الذي اتصل به الشروع وهو وقت كامل، وباقى أجزاء الوقت ظرف محض، ونقصان الظرف لا يؤثر في نقصان المظروف، ويمكن أن يجاب عنه بالتأمل.

(٢٣) قوله (الابوصف) الخ. لأن نقص الاداء باعتبار نقص ما يؤدي فيه (وهو الوقت) وهو ظرف وهذا الوقت ناقص مكروه من أوقات عبادة الاصنام والاثان ففسد به الاداء، وكان وجوبها كاملاً لكمال سببه وهر الجزء المتصل بالاداء.

(٢٤) قوله بالجواز أي بجواز عصر الوقت في الوقت المكروه، لأنه أدى الواجب كما لزمه.

(٢٥) قوله (بابطل السبيبة) لأن الجزء الاول اذا صار سبيباً شرعاً افاد نفس الوجوب. فإذا قيل: بانتقال السبيبة عنه كان سببته باطلة، وهذا لا يجوز، والعذر من قال بالطريق وهذا لا يجوز.

والعذر من قال بالطريق الأول، ثبوت صفتة في محل بعد ثبوتها في محل آخر، وهذا ليس بانتقال مكانه يشبه الانتقال فيسمى انتقالاً على سبيل المجاز.

(٢٦) قوله (والا يلزم) الخ.. وقع إشكال يرد على هذا الطريق وهو: انه لو كان كل جزء من أجزاء الوقت سبيباً ينبغي ان يكون لكل جزء واجب فتضاعف الواجبات وليس كذلك. فأجاب: بان الاسباب متعددة والواجب واحد، فلا يلزم منه تضاعف الواجبات، فان الجزء الثاني انما يثبت حين لا يثبت الجزء الأول.

(٢٧) قوله (باب ترداد العلل) وهذا الطريق غير مختار عند الجمهور فلم يستغل عنه بالبحث على الاستقصاء.

(٢٨) قوله (وكثرة الشهود) الخ.. هذا اشارة الى دفع ما يتراءى من امتناع وحدة المعلوم وتعدد العلل بناء على ما اشتهر: أن توارد العلل المستقلة على معلوم واحد شخصي محال سواء كان على سبيل الاجتماع، أو على وجه التعاقب اجتماعاً، أو على نمط البالليه على مختار أهل التحقيق.

فدفعه: بان هذا قد جوزه الفقهاء كما في ترداد العلل، مثل ما اذا اجتمعت عدة علل على حكم واحد كما اذا بال ورUF.

وقصد يضاف الحكم الى كل منها وكما روى مثله عن محمد رح، وكما قالوا في معنى كون الودي ناقضاً لل موضوع مع انه يعقب البدل ونقض المتتضض محل، وكما في كثرة الشهود فيضاف الحكم الى كل اثنين منهم أو الى كل واحد فيما يكفي فيه شاهد واحد، كروية هلال رمضان، وكقراءة طويلة، يضاف الحكم بوجوب الصوم أو اداء الفرض الى كل داء أو الى كل آية.

(٢٩) قوله ( عند شهود الشهر ) لقوله تعالى ( فمن شهد منكم الشهر فليصمه ) وقوله عليه الصلوة والسلام ( صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته ) .

(٣٠) قوله ( واضافة الصوم اليه ) الخ . يقال : صوم شهر رمضان ، لأن الأصل في اضافة الشيء أن يكون المضاف اليه سبباً للمضاف وحادثاً به ، لأن الاضافة للاختصاص . والاصل في كل ثابت الكمال ، وكمال الاختصاص بين السبب والسبب لثبوته به ، ولأن الاضافة نسبة ، واتم النسب نسبة الحكم الى المسبب لحدوثه به ، لا لنسبة المظروف الى الطرف لعدم ثبوت المظروف بالظرف .

(٣١) قوله ( ملك النصاب النامي ) الخ . نمواً حقيقةً بالتجارة ، أو حكماً بحولان الحول ، لانه به يتمكن من استئناء المال على الكمال ، لأن الحول يشتمل على الفصول الأربع ( وبهذا ظهر الفرق بين الزكاة والحج ، من ان الزكاة تجب مكرراً بحولان الحول دون الحج ، لأن النصاب الواحد باعتبار النماء يتكرر حكماً ، والبيت لا يتكرر أصلاً « لا حقيقة » وهو ظاهر « ولا تقدير » لأن حرمة البيت أمر واحد مستمر ) وهي مدة كاملة لاستئناء كل جنس من المال كالنقد والسائم وغيرهما ، فاقيم مقام النماء لعدم الاطلاع على حقيقة النماء ، أو لتقدير منه في الاستئناء .

واما كان المال سبباً للزكاة لأنها تضاف اليه يقال : زكاة المال فكان وجود النصاب وهو المال المقدر سبباً فافهم .

(٣٢) قوله ( جاز التعجيل ) الخ . يعني إذا ملك نصاباً جاز أن يؤدي الزكاة قبل حولان الحول لوجود المسبب بعد وجود السبب .

فإن قلت : لما كان السبب « ملك النصاب النامي » وقبل الحول « النصاب غير نام » فلم يكن السبب موجوداً قبل الحول .

قلت وجود النصاب سبب والنماء شرط .

(٣٣) قوله ( وسبب ) الخ . والفرق بين الحج والزكاة : حيث تكرر الزكاة بحولان الحول دون الحج ، ان النصاب الواحد باعتبار النماء يتكرر حكماً .

والبيت لا يتكرر اصلاً «لا حقيقة» وهو ظاهر «ولا تقدير» لأن حرمة البيت امراً واحداً مستمر

(٣٤) قوله (البيت) فان قيل لو كان البيت سبباً لوجوب الحج لجاز تقديم الحج على أشهر الحج، كما جاز تقديم الزكاة على الحول، وصدقه الفطر على يوم الفطر. ولما لم يجز دل على ان الوقت سبب.

قيل: انما لم يجز تقديم الحج على أشهر الحج مع وجود السبب، لأن الوقت شرط الجواز، لا لانه سبب، ولهذا لا يتكرر، بخلاف الحول فإنه شرط الوجوب وكذا يوم الفطر في صدقة الفطر.

(٣٥) قوله ( وعدم تكرار الوظيفة) فيه ما قد سبق، ويمكن ان يكون سبب وجوبه: وهو وجود العبد من حيث العبودية بعد البيت والاستطاعة كلاهما من شرائط وجوبه لا سبباً. وعلى هذا أيضاً لا يلزم تكرار الوظيفة لوحدة العبد من حيث العبودية وإلا كان السبب هو البيت ففيه انه يلزم ان يكون الحج فرض كفاية يتأدى باداء البعض، كالصلوة على الميت لوحدة السبب، واداء موجبه باداء البعض ولا يتصور لموجبه وجه موجه الا بان يعد من المسامحة.

## بحث

### كون الموانع أربعة

وبسبب وجوب صدقة. الفطر رأس<sup>(١)</sup> يمونه<sup>(٢)</sup> ويلبي عليه.

وباعتبار السبب يجوز<sup>(٣)</sup> التعجيل حتى جاز أداؤها قبل يوم الفطر.

وبسبب وجوب العشر الأراضي<sup>(٤)</sup> النامية بحقيقة<sup>(٥)</sup> الريع.

وبسبب وجوب الخراج الأراضي الصالحة للزراعة فكانت<sup>(٦)</sup> نامية حكماً.

وبسبب وجوب الوضوء الصلوة عند البعض، ولهذا وجوب الوضوء على من وجب عليه الصلوة، ولا وضوء على من لا صلوة عليه.

وقال البعض سبب وجوبه الحدث<sup>(٧)</sup>، ووجوب الصلوة شرط وقد روي عن محمد ذلك نصاً.

وبسبب وجوب الغسل الحيض والنفاس والجناة.

فصل :

قال القاضي الإمام أبو زيد الموانع أربعة<sup>(٨)</sup> أقسام:

مانع يمنع انعقاد العلة.

ومانع يمنع تمامها.

ومانع يمنع ابتداء<sup>(٩)</sup> الحكم.

ومانع يمنع دوامه.

نظير الأول: بيع الحرّ والميّة والدم فان عدم المحلّية يمنع انعقاد التصرّف علّة لافادة الحكم.

وعلى هذا سائر التعليقات عندنا.

فان التعليق يمنع انعقاد التصرّف علّة<sup>(١٠)</sup> قبل وجود الشرط على ما ذكرناه.

ولهذا لو حلف لا يطلق امرأته فعلى طلاق امرأته بدخول الدار لا يحث.

ومثال الثاني :

هلاك<sup>(١١)</sup> النصاب في أثناء الحول، وامتناع<sup>(١٢)</sup> احد الشاهدين عن الشهادة، وردّ شطر العقد.

ومثال الثالث البيع<sup>(١٣)</sup> بشرط الخيار، وبقاء<sup>(١٤)</sup> الوقت في حق صاحب<sup>(١٥)</sup> العذر.

ومثال الرابع خيار<sup>(١٦)</sup> البلوغ والعتق<sup>(١٧)</sup> والرؤية<sup>(١٨)</sup> وعدم<sup>(١٩)</sup> الكفاءة، والاندماج<sup>(٢٠)</sup> في باب الجراحات على هذا الاصل.

وهذا<sup>(٢١)</sup> على اعتبار جواز تخصيص العلة الشرعية.  
فاما على قول من لا يقول بجواز تخصيص العلة فالمانع عنده ثلاثة

أقسام :

مانع يمنع ابتداء العلة.

ومانع يمنع تمامها.

ومانع يمنع دوام الحكم.

واما عند تمام العلة فيثبت الحكم لا محالة، وعلى هذا كل ما جعله الفريق<sup>(٢٢)</sup> الاول مانعاً لثبوت الحكم جعله الفريق الثاني مانعاً ل تمام العلة.

وعلى هذا الأصل يدور الكلام بين الفريقين .

---

(١) قوله ( رأس يمُونه ) فان قيل : قد تقرر ان المراد من الأسباب «العلل» ، والرأس لا يصلح ان يكون علة ، والعلة لا تكون إلا وصفاً ، والرأس غيرن لا وصف ؟  
قيل : ان المراد بالرأس بقاء الرأس .

(٢) قوله ( يمُونه ) لقوله عليه الصلة والسلام ( أدوا عمن تموتونه ) أي تحملوا هذه المؤنة عمن وجبت عليكم مؤنته .

(٣) قوله ( يمُونه ) ولذلك يضاعف الواجب بتضاعف الرؤوس .  
فإن قلت : ان صدقة الفطر تضاف الى الفطر ، يقال : صدقة الفطر والاضافة من دلائل السببية فعلم ان وقت الفطر سبب .

قلت : ان الفطر ليس بسبب له ، بل شرط له .  
والسبب هو رأس يمُونه ويلي عليه ، إلا ان هذا السبب لا يعمل إلا بهذا الشرط .  
واما اضافته الى الفطر فمجاز لانه اضافة الى الشرط وكذا في الفصول .

(٤) قوله ( يجوز التعجيل ) إن علم انه قد ورد جواز تعجيل الصدقة ، أي الزكاة قبل تمام الحول ، في حديث علي رضي الله عنه : ان العباس (رض) سأله النبي صلى الله عليه وسلم في تعجيل صدقته قبل ان تحل فرخص له في ذلك ، رواه الأربعة إلا النسائي وأخرجه الدارمي وأحمد وعبد الرزاق والحاكم والدارقطني والبيهقي وقالوا : مرسل .

وروي عن علي (رض) بوجه آخر رفعه في تعجيل العباس صدقة العامين رواه البيهقي ورجاله ثقة ، وهذا أصل صحيح في تعجيل الزكاة ويقاس عليه تعجيل صدقة الفطر كذا في فصول الحواشى .

(٥) قوله ( الأرضي النامية ) لأن العشر يضاف الى الأرضي يقال : عشر الأرض .  
فإن قيل : قد تكرر الوجوب بتكرر الخارج ، وهو من دلائل السببية فيبغي أن يكون الخارج سبيباً .

قيل : تكرر الوجوب بتكرر النماء الذي صارت الأرض سبيباً باعتباره فصارت الأرض بتكرر النماء فيها كالمتكرر تقديراً .

ثم السر في العشر ان الخارج نعمة وجب شكرها باعطاء العشر أو نصفه، ولما كان الملائم بحال المسلم هو اليسر ومزيد رحمته، خفف عنه الوظيفة كما بتتصيف قدر الخارج وهو الخامس، وكيفاً بان شرط النمو بحقيقة الريع (أي الخارج) ولم يشترط ذلك في الخارج، ووجب في أرض نامية حقيقة اذا خرج منها أو حكمأ اذا عطلها، ولا يؤخذ اذا اصابتها آفة سماوية انتهى ما قاله السنبلي رح.

(٥) قوله ( بحقيقة الريع ) أي الخارج حتى لو عطل المالك الأرض العشرية لا يجب العشر وان كانت صالحة كذا في المعدن.

(٦) قوله ( فكانت نامية حكما ) فان قيل : ما الوجه في أن كلا من العشر والخارج مسبب بالأرض سببه، ومع ذلك اشترط النماء الحقيقي لوجوب العشر، ولم يعتبر النماء التقديرية له.

بخلاف الخارج فانه اعتبر فيه النماء الحكمي .

يجب : بان الخارج مؤنة فيه معنى العقوبة، ولذا يجب على الكافر دون المسلم جزاء على اعراضهم عن عبادة الله تعالى واستغلالهم بعمارة الدنيا، فاعتبرنا النماء التقديرية تحقيقاً لمعنى العقوبة، بخلاف العشر فانه مؤنة فيه معنى العبادة كما تقرر في محله.

(٧) قوله ( الحدث وهذا غير صحيح ) لان سبب الشيء : ما يكون مفضياً الى ذلك الشيء ، والحدث مزيل للطهارة ورافع لها، وما يكون مزيلأ أو رافعاً له لا يكون مفضياً اليه، فكيف يكون الحدث سبباً لها؟

وما قالوا ان الوجوب يتكرر بتكرار الحدث فهو ممنوع، فانه يتكرر بتكرر ارادة الصلة، الا ترى انه لو وجد الحدث بعد الصلة لا يجب الوضوء ما لم يرد القيام الى الصلة الاخرى؟ ولو كان الحدث سبباً لوجب ذلك وان لم يرد القيام الى صلة اخرى، فظهر ان وجوب الوضوء بتكرر ارادة الصلة لا بتكرر الحدث فافهم.

(٨) قوله (أربعة) والمذكور في بعض الكتب ان المowanع خمسة، الأربعه منها ما ذكرها المصنف رح، والخامس ما يمنع تمام الحكم كخيار الرؤبة، لا يقال المowanع ستة، الخمسة ما ذكر في بعض الكتب والسادس ما يمنع دوام العلة .  
لانا نقول : هذا داخل في القسم الرابع فما ذكره المصنف رح هو الظاهر.

(٩) قوله ( ابتداء الحكم ) أي يمنع ابتداء وجوب حكم العلة وهو : ان توجد العلة بتمامها الا ان يتخلل عنها حكمها لمانع .

(١٠) قوله (علة) فان الايجاب مثل قوله أنت طالق، أو أنت حر، علة لثبوت الطلاق والعناق، الا ان الشرط حال بينه وبين المحل.

فإذا لم يصادف قوله (أنت طالق) محله، لا ينعقد علة.

فلهذا لو حلف ان لا يطلق امرأته فتعلق الطلاق بدخول الدار يحث، لانه لم يوجد الطلاق لعدم محله.

(١١) قوله (هلاك النصاب) لان النصاب علة لوجوب الزكاة ، ولهذا لو عجل قبل الحول يجوز الا انه اما يتم علة اذا حال الحول على المال ، ولهذا لا يطالب باداء الزكاة قبل الحول ، فهلاك النصاب في اثناء الحول بالغ يمنع تمام العلة .

(١٢) قوله (وامتناع أحد الشاهدين ) أي مثل النصاب ، امتناع أحد الشاهدين بعد شهادة الآخر ، فان الشهادة توجد بالشاهدين ، وتم علة لوجوب الحكم بالشاهدين ، فاعتماد احدهما مانع يمنع تمام العلة .

(١٣) قوله ( البيع بشرط الخيار ) فانه مانع يمنع ابتداء الحكم ، لان العلة وهي «الايجاب والقبول» موجودة في محل البيع ، الا انه لم يثبت الملك شرعاً لثبوت الخيار ، فكان شرط الخيار مانعاً يمنع ابتداء الحكم .

(١٤) قوله ( وبقاء الوقت ) فان علة انتقاض طهارته : هو الحدث السابق ، وهو قد وجد وبقي ، وبقاء الوقت لم يمنع وجوده ولا بقاوئه ، وانما منع ترتيب الحكم عليه فهو مانع عن ابتداء الحكم وهو نقض الموضوع .  
فما دام المانع تراخي حكم العلة تخلف الحكم عنها فهذا هو تخصيص العلة قد قال به الجمهور من أصحابنا رضي الله عنهم .

(١٥) قوله ( في حق صاحب العذر ) فان وجود الحدث من صاحب العذر علة لنقض الطهارة او لوجوبها ، إلا أن بقاء الوقت في حقه مانع ، لوجود النقض او لوجوبها .

(١٦) قوله ( اختيار البلوغ ) للصغير وللصغيرة اذا انكرها غير الاب والجد فبلغها ، كان لكل واحد منهما الخيار ان شاء وأقام على النكاح وان شاء فسخ .

(١٧) قوله ( والعنق ) أي خيار العنق للامة المزوجة اذا اعتقدها مولاتها ، لان لها خيار فسخ نكاحها بعد عتقها ، فهذا الخيار لم يمنع إلا لزوم حكم العلة ، فعلم ان قوله ( يمنع دوامه ) ليشمل المانع عن بقاء الحكم والمانع عن لزومه .

وفرق صاحب المثار وغيره بينهما وجعل المانع على خمسة اقسام ومثل المانع عن بقاء الحكم وتمامه بختار الرؤية والمانع عن لزوم الحكم بختار العيب فافهم .

(١٨) قوله (ال ولوة) أي و خيار الرؤية في البيع ، اذا رأى المشتري المبيع بعد البيع كان له الخيار ، بين الفسخ وبقاء المبيع .

(١٩) قوله ( وعدم الكفاءة ) أي اذا زوجت نفسها من غير كفؤ ، فلهم أي الأولياء الاعتراض والخيار بين الفسخ وبقاء النكاح .

(٢٠) قوله ( والاندماج في باب الجراحات على هذا الأصل ) أي اذا جرح رجل رجلاً فانه ينظر مال أمرها فان وصلت الى قتل النفس يقتضي منه وان اندملت ولم يبق لها أثر لا تبقى معتبرة في حق الارش ، وان بقيت معتبرة في حق التغريب وهذا عند أبي حنيفة رح .

وأما عند محمد رح فيجب اجرة الطيب وثمن الأدوية على ما عرف في محله.

(٢١) قوله ( وهذا على اعتبار جواز تخصيص ) الخ . . ومعنى تخصيصها تختلف الحكم عنها لمانع بعد وجودها ، وقد قال به الكرخي ومشايخ العراق وكثيرون ، وهو الظاهر قياساً على العلة المخصوصة ، فان تخصيصها جائز اتفاقاً .

فإن العلة إن اعتبرت علة موجبة واحد، رفع الموانع في جانب العلة، فالاتخاذ ممتنع  
لامتناع تخلف المعلول عن علة الموجبة.

وان اعتبرت العلة مقتضية ومستدعاً لوجود المعلول، وموجة للحكم على. تقدير عدم الموارن من غير عدم فقد أحدهما جزء من العلة ويعتبر في جانب العلة فالشخص جائز وهو الظاهر، اذ لا وجه لتغيير معنى العلة في النصوص.

(٤٢) قوله (الفريق الأول) وهم القائلون بجواز تخصيص العلة والمراد «بالفريق الثاني» فيما يأتي غير القائلين بجواز تخصيص العلة مثل فخر الاسلام من تعهده.

## بحث

### بيان معنى الفرض لغة وشرعًا

#### فصل :

#### فصل

الفرض لغة هو: التقدير، ومفروضات.<sup>(١)</sup> الشرع مقدّراته بحيث لا يحتمل الزيادة والنقصان.

وفي الشرع ما ثبت بدليل<sup>(٢)</sup> قطعي لا شبهة فيه.  
وحكمه لزوم العمل به والاعتقاد به.

والوجوب<sup>(٣)</sup> : هو السقوط يعني ما يسقط على العبد بلا اختيار منه.

وقيل هو من الوجبة وهو الاضطراب سُمّي الواجب.

بذلك لكونه<sup>(٤)</sup> مضطرباً بين الفرض والنفل.

فصار فرضاً: في حق العمل، حتى لا يجوز تركه.  
ونفلاً: في حق الاعتقاد فلا يلزمها الاعتقاد به جزماً.

وفي<sup>(٥)</sup> الشرع: وهو ما ثبت بدليل فيه شبهة كالآية المؤولة،  
والصحيح<sup>(٦)</sup> من الأحاديث.  
وحكمه<sup>(٧)</sup>: ما ذكرنا.

والسنة<sup>(٨)</sup>: عبارة عن الطريقة المسلوكة المرضية<sup>(٩)</sup> في باب  
اللين، سواء كانت من رسول الله ﷺ، أو من الصحابة. قال عليه  
السلام (عليكم<sup>(١٠)</sup> بستي) وسنة الخلفاء من بعدي عضواً عليها  
بالواجد)

وحكمة: أن يطالب المرء باليائمه، ويستحق (١١) اللائمه بتركها  
الا ان يتركها بعذر.

والنفل: عبارة عن الزيادة، والغنية تسمى نفلا لأنها زيادة على ما  
هو المقصود من الجهاد.

وفي الشرع: عبارة عما هو زيادة على الفرائض والواجبات.

وحكمة: أن يثاب المرء على فعله ولا يعاقب (١٢) بتركه، والنفل  
والتطوع نظيران (١٣).

---

(١) قوله (ومفروضات مقدراته) إن علم أن التقديرات على أربعة أنواع:  
منها ما يمنع الزيادة والنقصان وهو: الحدود.  
ومنها من لا يمنع الزيادة والنقصان كما قال الله تعالى «وما تدرى نفس ماذا تكسب  
غداً».

ومنها ما هو يمنع الزيادة دون النقصان، وهو: خيار الشرط عند أبي حنيفة رح.  
ومنها ما يمنع النقصان دون الزيادة كمدة السفر.

(٢) قوله (بدليل قطعي) كالكتاب الغير المؤولة، والسنن المتوترة، واجماع الصحابة  
(رض) المنقول بالتواتر، وذلك مثل الإيمان، والصلوات الخمس، وصوم رمضان والزكاة،  
والحج فانها ثبتت بدلائل قطعية.

(٣) قوله (والوجوب) الخ.. ولم يفرق الشافعي رح بينه وبين الفرض.  
والظاهر أنه نزاع لفظي كما بسطه التفتازاني رح في التلويح.

وانما هو اختصار في اطلاق المفهوم والحنفية أيضاً يطلقون أحدهما على الآخر، كقولهم:  
الحج واجب، والزكاة واجبة، إلى غير ذلك من المفاهيم.

والوجوب: هو السقوط ومنه قوله تعالى «إذا وجبت جنوبها» أي سقطت على الأرض.

(٤) قوله (لكونه مضطرباً) الخ فان الواجب شرعاً كان مضطرباً بين الفرض والنفل.  
فمن حيث انه فرض في حق العمل يشأبه الفرض.

ومن حيث انه غير لازم الاعتقاد كالوتر عندنا يشأبه النفل.

(٥) قوله (في الشرع هو ما ثبت) أي لزومه وإنما قيدنا بذلك لثلا تدخل السن والمستحبات والمباحات الثابتة بالدلائل الظنية.

(٦) قوله (وفي الشرع) هو ما ثبت بدليل شرعي من الكتاب والسنن والاجماع والقياس: ظبي جاء فيه الظنية لعرض شبهة في القطعي كالتأويل، والتقييد، والشخصي في النصوص الكتابية، واحتمال كذب الرواية وغلوطه ووهمه ونسيانيه في الأحاديث.

وكذا في الاجماع والمنقول بالأحاديث، أو لتمكن الشبهة في صلبه وأصله كالقياس الاجتهادي، والاجماع السكتي.

والدليل الظني: قد يكون ظبي الطريق والدلالة معاً كخبر الواحد المؤول والمختص. وقد يكون ظبي الطريق دون الدلالة كخبر الواحد اذا كان نصاً في جواب المسألة قاطعاً فيه بلا احتمال خلافه.

وقد يكون ظبي الدلالة دون الطريق كالآية المؤولة والمخصصة.

ثم هذا الحد يشمل أوفي نوعي الفرض وهو «الفرض العملي» لأن في دليله شبهة ولذا يثبت بالأحاديث أيضاً كقدر الناصحة في مسح الرأس والقعدة الأخيرة في الصلة وغير ذلك كثير، كوجوب الترتيب بين الفوائت، فارتقت الاختلاجات في أمثالها بثبوتها بالظني.

(٧) قوله (والصحيح) وإنما قيد الخبر بالصحيح لأنَّ الضعف لا يحتاج بها في الأحكام وان عمل بها في الفضائل والمناقب والمندوبات. والمراد بالصحيح هنا: أعم منه ومن الحسن، لانه أيضاً مما يحتاج في المسائل.

(٨) قوله (والصحيح) الخ.. فانه دليل فيه شبهة في ثبوته من النبي ﷺ وذلك مثل: تعين الفاتحة وضم السورة والوتر والأضحية وصدقه الفطر ونحوها.

(٩) قوله (وحكمه) الخ.. أي في العمل عطف حكم الفرض من لزوم العمل، وعدم جواز تركه، وتفسيق تاركه بلا عذر وتأويل، لا في العلم. فلا يكفر جاحده لوجود الشبهة الدائمة عنه.

وقد يثبت الوجوب بالمواظبة البوية اذا اتصل به الانكار على تاركه كما حقه المحقق ابن الهمام رحمة الله تعالى.

(١٠) قوله (والسنن) في اللغة: عبارة عن: الطريقة حسنة كانت أو سيئة. وفي الشرع ما ذكر في المتن.

(٩) قوله (المرضية) لا على طريق الفرض والواجب، فيخرج الفرض والواجب والسنن والزواائد.

فالنواول: خرجتا بقوله الطريقة المسلوكة لعدم المواظبة عليها، فلا يرد انه تدخل في هذا الحد السنن والزواائد والنواول، فان كلاً منها طريق مسلوك موضي في باب الدين.

(١٠) قوله (عليكم بستي) رواه ابن ماجه بثلاث طرق في حديث طويل عن العرياض بن سارية مرفوعاً، وأخرجه الترمذى عنه في حديث الموعظة البليغة والايضاء، ومن هذا الحديث أثبتت كثير من الأئمة بل جماهيرهم سنّة التراویح لكونها سنة الخلفاء الثلاثة المتأخرة.

وتكلم بعض الناس في هذا الحديث وليس هذا موضع ايراده.

(١١) قوله (ويستحق اللائمة بتركها) أي السنة في الدنيا وحرمان الشفاعة في العقبى عند الاصرار على تركها، والا لا معنى لحرمان الشفاعة بترك السنة فعلاً، فقد صرخ في الكتب المعتبرة بان ترك السنة مكره، والمكره ليس من الكبائر وقد ورد خبر (شفاعتي لأهل الكبائر).

(١٢) قوله (ولا يعاقب) الخ. اذا لم يكن الترك مقروناً بالانكار والا فقد يكفر لو كان قطعى الثبوت، ويفسق في القريب منه ويكون عاصياً في الظنى. ولم يذكر المباح لعدم شموله في سلك الاحكام المكلفت باتيانها العبد.

وحكمه: انه لا يثاب ولا يعاقب لفعله ولا بتركه، وقد يكفر بجحده أيضاً اذا قطع بثبوته كما في قوله تعالى **ه**و اذا حللت فاصطادوا **ه** ولم يذكر المكره تزريها وتحريمها والحرام، لانها تعريف بمقاييس الفرض والواجب والسنن والنفل.

(١٣) قوله (نظيران لانه) كما ان النفل اسم لزيادة فكذلك التطوع اسم لاتيان خير يأتي به عن طوع لا حتماً.

## بحث

### العزيمة ما هي لغة وشرع

#### فصل (١) العزيمة:

هي القصد اذا كان في نهاية الوكادة ولهذا قلنا ان العزم على الوطء (٢) عود في باب الظهار، لانه كال موجود فجاز ان يعتبر موجودا عند قيام الدلالة، ولهذا لو قال: أعزْم يكون حالفاً.

وفي الشرع: عبارة عما لزمنا من الاحكام ابتداء سميت عزيمة لانها في غاية الوكادة لوكادة سببها.

وهو: كون الأمر مفترض الطاعة بحكم أنه إلها ونحن عبيده.

وأقسام (٣) العزيمة ما ذكرنا من (٤) الفرض والواجب.

---

(١) قوله (فصل) لما كانت الاحكام المنشورة على نوعين عزيمة ورخصة فقال: العزيمة، وانما قدم العزيمة لانها الاصل في الاحكام باعتبار المنشورة.

(٢) قوله (ان العزم على الوطء عود) الخ.. يعني المظاهر إذا عزم على الوطء كأنه عاد إلى حالة الإباحة حتى وجبت الكفارة عليه.

(٣) قوله (وأقسام العزيمة) الخ.. فان قيل ان أقسام العزيمة أكثر مما ذكره لأن الحرام، لأن المكروه من اقسام العزيمة ايضاً قلنا: الحرام داخل في الفرض أو في الواجب، والمكروه داخل في السنة أو في المندوب.

لأن الحرام، ان ثبت بدليل قطعي، كان الاجتناب عنه فرضاً كشرب الخمر.

وان ثبت بدليل فيه شبهة كان الاجتناب عنه واجباً، كأكل الضب.

وان كان مكروهاً كان ضده سنة أو مندوياً فكان ذكر الفرض والواجب والسنة ذكر الحرام والمكره فافهم .

(٤) قوله (من الفرض والواجب) فان قيل : والنفل أيضاً من أقسام العزيمة كما ذكره فخر الاسلام رح ومن تابعه فلم لم يذكر المصنف رح ؟

قيل : انما لم يذكر المصنف رح لانه اختار قول الحق .

## بحث بيان الرخصة لغة وشرع

وأما الرخصة فعبارة عن: اليسر والسهولة.

وفي<sup>(١)</sup> الشرع صرف الامر من عسر الى يسر، بواسطة عذر في المكلف.

وأنواعها مختلفة لاختلاف أسبابها وهي إعذار العباد.

وفي العاقبة تؤول الى نوعين:

أحدهما رخصة الفعل مع<sup>(٢)</sup> بقاء الحرمة، بمنزلة العفو في باب الجنائية وذلك نحو اجراء كلمة<sup>(٣)</sup> الكفر على اللسان مع اطمئنان القلب عند الاكراه، وسبّ النبي عليه السلام، وإتلاف مال المسلم، وقتل النفس ظلماً.

وحكمه: انه لو صبر حتى قتل يكون مأجوراً لامتناعه<sup>(٤)</sup> عن الحرام تعظيماً لنهي الشارع عليه السلام.

والنوع الثاني: «تغيير صفة الفعل» بان يصير مباحاً في حقه قال الله تعالى «فمن اضطر في مخصوصة» وذلك نحو الاكراه على أكل الميتة وشرب الخمر.

وحكمه: انه لو امتنع عن تناوله حتى قتل يكون<sup>(٥)</sup> آثماً بامتناعه عن المباح<sup>(٦)</sup>، وصار<sup>(٧)</sup> كقاتل<sup>(٨)</sup> نفسه.

(١) قوله (وفي الشرع صرف الأمر) الخ.. ومعنى صرف الأمر من العسر إلى اليسر: أن يكون الأصل مشروعًا على وجه العزيمة، ثم تسقط شرعيته بواسطة عذر في المكلف، فلا يرد أن الصلوات الخمس من العزيم بالاتفاق مع أن فيها صرف الأمر من عسر إلى يسر، فان النبي ﷺ أمر ليلة المراجح بخمسين صلوة، وإنما لا يرد لأن الأصل وهو ما زاد على الخمس لم يكن مشروعًا فلم يكن رخصة إلا مجازاً لما فيه من التخفيف واليسير كذا في «المعدن».

(٢) قوله (مع بقاء الحرمة) أي يعامل معه معاملة المباح لعذر وحرج، لانه يغير حكمه ويعتبر مباحاً في الشرع حقيقة. ويفترض ثمرة الفرق بين المباح الحقيقي والحكمي فيما سيأتي من الإصر والاثم في ترك اختيار الرخصة.

والمراد بمنزلة معاملته معاملة المباح هو: عدم ترتيب حكمه من العقاب على فعله كما مثله المصنف رح بالغفو عن موجب الجنابة، فإنه لا يكون به الجنابة مباحة غير حرام.

(٣) قوله (نحو إجراء كلمة الكفر) الخ.. فان حرمة الكفر قائمة لوجوب حق الله تعالى في الإيمان، لكن رخص لعذر وهو: ان حق العبد في نفسه يفوت القتل صورة بتخريب البينة، ومعنى إزهاق الروح.

وحق الله تعالى لا يفوت معنى لأن التصديق قائم، وإنما يفوت صورة، لأن الأصل هو التصديق وذلك باق فرخيص له الاقاوم رعاية للحقين أو ترجيحاً لحقه.

(٤) قوله (لامتناعه عن الحرام) لأن الحرمة قائمة في هذا النوع. فان قيل: لا نسلم بذلك اذ الحرمة ما يتعلق به العقاب، ولم يتعلق بالعمل بالرخصة في هذا النوع.

فقال: العقاب ليس من الأحكام الالزمة للحرمة لا محالة، ألا ترى ان من ارتكب كبيرة لوعها الله تعالى عنه ولم يُؤخذ بها لا تسمى مباحة في حقه بعدم العقاب، فعلم انه ليس من ضرورة سقوط العقاب سقوط الحرمة، بل إنما يعرف العقاب بوعيد، فنجاز ارتفاع العقاب عند ارتفاع الوعيد مع تحقق الحرمة، وقد ارتفع الوعيد هنا فارتفع العقاب.

(٥) قوله (يكون آثماً) وإنما يأثم اذا علم بالاباحة ولم يأكل حتى قتل، والا فيعذر بالجهل فيه كالجهل بالخطاب في دار الحرب.

(٦) قوله (عن المباح) لأن الحرمة سقطت بالاستثناء، وهو قوله تعالى ﴿الا ما

اضطررتم》 لعدم قوله 《وقد فصل لكم ما حرم عليكم》 لأن الاستثناء من الخطر اباحة فلا يكون في الامتناع تعظيم نهي الشارع.

(7) قوله (وصار) أي الممتنع عن تناول المباح عند الاكراه بالقتل.

(8) قوله (كفائل نفسه) وهذا لأن حرمته ما ثبت لا صيانة لعقله ودينه عن فساد الخمر، ونفسه عن الميّة لتعدي خبث الميّة إلى بدنـه ، فإذا خاف بالاكراه فوات نفسه ، لم يستقم صيانة للبعض (أي العقل) لفوات الكل فسقط المحرم ، فكانت الحرمة أيضاً ساقطة.

## بحث

### ان الاحتجاج بلا دليل أنواع

فصل الاحتجاج<sup>(١)</sup> بلا دليل:

أنواع منها:

الاستدلال بعدم العلة على عدم<sup>(٢)</sup> الحكم، مثاله القيء غير ناقض لانه لم يخرج من السبيلين<sup>(٣)</sup>.

والاخ لا يعتق على الاخ لانه لا ولاد بينهما<sup>(٤)</sup>.

وسائل<sup>(٥)</sup> محمد رح أوجب القصاص على شريك الصبي؟ قال: لا، لأنّ الصبي رفع<sup>(٦)</sup> عنه القلم.

قال السائل: فوجب<sup>(٧)</sup> ان يجب على شريك الاب، لان الاب لم يرفع عنه القلم، فصار التمسك بعدم العلة على عدم الحكم هذا بمنزلة ما يقال: لم يمت فلان لانه لم يسقط من السطح<sup>(٨)</sup> الا<sup>(٩)</sup> اذا كانت علة الحكم منحصرة في معنى، فيكون ذلك المعنى لازما للحكم، فيستدل بانفائه على عدم الحكم.

مثاله: ما روی عن محمد رح أنه قال: ولد المغصوب ليس بمضمون، لانه ليس<sup>(١٠)</sup> بمغصوب، ولا قصاص على الشاهد في مسألة شهود<sup>(١١)</sup> القصاص اذا رجعوا، لانه ليس بقاتل.

وذلك لان الغصب لازم لضمان الغصب، والقتل لازم لوجود<sup>(١٢)</sup> القصاص.

وكذلك التمسك (باستصحاب<sup>(١٣)</sup>. الحال) تمسك بعدم الدليل، اذ وجود الشيء لا يوجب<sup>(١٤)</sup> بقاءه فيصلح<sup>(١٥)</sup> للدفع دون الالزام.

وعلى هذا قلنا: مجهول النسب لو ادعى عليه أحد رقاً ثم جنى عليه جنائية لا يجب عليه أرشُ الحرّ، لأن ايجاب أرش الحرّ إلزام فلا يثبت بلا<sup>(١٦)</sup> دليل.

وعلى هذا قلنا: اذا زاد الدم على العشرة في الحيض وللمرأة عادةً معروفة ردت الى ايام عادتها<sup>(١٧)</sup>، والزائد استحاضته، لأن الزائد على العادة اتصل بدم الحيض وبدم<sup>(١٨)</sup> الاستحاضة، فاحتمل الامرین<sup>(١٩)</sup> جميعاً.

فلو حكمنا بنقض العدة لزمنا<sup>(٢٠)</sup> العمل بلا دليل<sup>(٢١)</sup>. وكذلك<sup>(٢٢)</sup> اذا ابتدأت<sup>(٢٣)</sup> مع البلوغ مستحاضة<sup>(٢٤)</sup> فحيضها عشرة ايام، لأنَّ ما دون العشرة تحتمل الحيض والاستحاضة.

فلو حكمنا بارتفاع<sup>(٢٥)</sup> الحيض لزمنا العمل بلا دليل. بخلاف ما بعد العشرة لقيام<sup>(٢٦)</sup> الدليل على أنَّ الحيض لا تزيد على العشرة.

ومن الدليل على ان لا دليل فيه إلا حجة للدفع دون الالزام مسألة<sup>(٢٧)</sup> المفقود، فانه لا يستحق غيره ميراثه.

ولو مات من أقاربه حال فقده لا يرث هو منه، فاندفع استحقاق الغير بلا دليل. ولم يثبت له الاستحقاق بلا دليل.

---

(١) قوله (الاحتجاج) شروع في بيان ما ليس بدليل ليتميز ما هو دليل عما ليس بدليل.

(٢) قوله (على عدم الحكم) فان قلت: قوله على عدم الحكم يدل على أنه لو استدل

بعدم العلة على ثبوت الحكم لا يكون فاسد أو ليس كذلك، فالاولى أن يقال: على ما وقع في بعض النسخ ومنها التعليل بالعدم.

قلت: لعل الوجه في التقييد بقوله (على عدم الحكم) أن التعليل بالعدم لاثبات حكم باطل بلا شبهة ونزاع، فلا يحتاج الى ابطاله بالتصريح.

اما نفي الحكم ففيه توهם الصحة للمناسبة بين العدمين من عدم العلة، وعدم الحكم، فلذا صرخ بابطاله.

على انه حكى عن مشايخ العراق أن التعليل بنفي العلة لنفي الحكم جائز، فرد المصنف رح قوله نصاً على المقصود وكذا في الشرح.

(٣) قوله (من السبيلين) فإنه لا يدل على عدم النقض لجواز ان يثبت النقض بغير الخارج من السبيلين كالدلم والقبح كما تقرر بالحديث وهو قوله عليه الصلة والسلام (الوضوء من كل دم سائل).

(٤) قوله (بينهما) أي بين الأخوين فأشبه ابن العم وهذا فاسد، لأنه لا يمنع وجود علة اخرى لها اثر في العنق كالقرابة المحرمة قال عليه السلام (من ملك ذارحم محرم عن عليه).

(٥) قوله (سئل هذا تأييد لذهبنا أن الاستدلال بعدم العلة فاسد، ولو كان صحيحاً لما استدل محمد رح في هذه المسألة بوجود العلة.

والسائل لما استدل بعدم العلة على عدم الحكم، علم ان الاستدلال بعدم العلة فاسد.

(٦) قوله (رفع عنه القلم) فلا يكون مواخذاً بالقصاص، فلم يكن فعل الصبي مضموناً به والقتل حاصل بفعلهما، فلما لم يكن بعض هذا الفعل مضموناً بالجزاء لم يكن هذا القتل موجباً للقصاص على شريك الصبي لعدم ترتيب الحكم على جزء العلة كذا في الفصول.

(٧) قوله (فوجب) الخ.. كما قال الشافعي رح.

لकنا نقول: عدم خصوص تلك العلة، لا يستلزم عدم الحكم، فإنه ثابت بعلة اخرى هي: أن فعل الاب غير مضمون بالقصاص في حق الابن لحديث (أنت ومالك لا يك) فأورث شبهة الملك، فاندرأ القصاص في (جزء الفعل) فاندفع عن (كله) كما في الاصل الحديث (لا يقاد والد بالولد) رواه الترمذى وابن ماجه واحمد وغيرهم وهو حديث معبر عندها.

(٨) قوله (من السطح) وهذا مما يعرف بطلانه بالبداهة، لانه ليس كل من يموت يموت

بسقوطه من السطح، بل للموت أسباب كثيرة كما لا يخفى.

(٩) قوله الا هذا إستثناء مفرغ من قوله منها الاستدلال «بعدم العلة» على «عدم الحكم». يعني الاستدلال (بعدم العلة) على (عدم الحكم) احتجاج بلا دليل في جميع الأوقات، لا وقت تكون علة الحكم منحصرة أي لا يكون لثبت ذلك الحكم علة غيرها.

(١٠) قوله (لأنه ليس بمحضوب) فان الغصب عبارة عن: اثبات اليد على مال الغير بحيث يزيل الغاصب يد المالك، ويد المالك ما كانت ثابتة هنا على ولد المغضوب حتى يقال: ان الغاصب أزالها فإذا لم يتحقق الغصب فيه لا يكون مضموناً، لأن علة ضمان الغصب هو الغصب فتكون العلة منحصرة، فيصبح الاستدلال بعدم العلة (وهو عدم الغصب) على عدم الحكم (وهو الضمان) فافهم.

(١١) قوله (شهود القصاص) وهي ما إذا شهدوا بقتل رجل فاقتصر منه ثم رجعوا، فإنه لا قصاص على الشاهد، لأنه ليس بقاتل.

لأن علة وجوب القصاص هي القتل، فإذا انتفى القتل انتفى القصاص.

(١٢) قوله (لوجود القصاص) أي لا يلزم ضمان الغصب أصلاً إلا بالغصب، ولا يلزم القصاص إلا بالقتل، فكان الغصب لازماً للضمان، والقتل لازماً للقصاص، وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزم.

(١٣) قوله (استصحاب الحال) وهو: الحكم بثبوت أمر في الحال بناء على انه كان ثابتاً في الزمان الأول، وذلك في كل حكم عرف وجوبه وثبوته بدليله ثم وقع الشك في زواله بعد ثبوته كحياة المفقود في أول حال فقد لكن وقع الشك في زواله في حال بقائه، فيجعل باستصحاب الحال.

(١٤) قوله (لا يوجب بقاءه) وهذا ظاهر لأن حكم الدليل هو، الثبوت دون البقاء، فلن يكن على البقاء دليل، فيكون القول بوجوب بقائه في الزمان الثاني قوله بلا دليل.

(١٥) قوله (فيصلح) الخ. . فيه دفع ما يرد من أن التمسك (باستصحاب الحال) لما كان عندنا احتجاجاً بلا دليل، وهذا فاسد. ينبغي ان يرث الاقارب من مال المفقود.

ولعدم ثبوت حيويته فانا لو اثبتنا حيويته فانما اثبتنا «باستصحاب الحال» بانه فقد حيا فالظاهر حيويته، وذلك تمسك بلا دليل كما قال المصنف رحمة الله وتقرير الدفع ظاهر.

(١٦) قوله (بلا دليل) ملزم من اقامة البينة على حريته، والحرية ثابتة «باستصحاب الحال» وما ثبت به لا يصلح للالزام فثبوت الحرية «باستصحاب الحال» هنا لا يصلح لايحاب أرش الحر على الجاني فانه إلزام وما ثبت به لا يكون ملزماً فافهم.

(١٧) قوله (عادتها) أي في الحيض يعني أيام حيضها هي السبعة أو نحوها التي كانت عادتها.

(١٨) قوله (بدم الاستحاضة) وهي الحادي عشرة فصاعداً، إلا ان الزائد على العشرة استحاضة بلا ثراع أحد.

(١٩) قوله (الامرين) أي ان يكون حيضاً أو استحاضة، لاتصاله بالدمين ولا ترجح بلا مرجح.

(٢٠) قوله (لزمنا العمل) وهو ترجح جهة اتصاله بدم الحيض.

(٢١) قوله (بلا دليل) فلذا تساقطت الجهات بالتعارض وبقي الامر على ما كان وهو عادتها المعروفة.

(٢٢) قوله (وكذلك) أي مثل ما سبق من زيادة الدم على العشرة وللمرأة عادة معروفة الخ.

(٢٣) قوله (ابتدأت) أي استمر دمها بمجرد بلوغها ولم تصر معتادة.

(٢٤) قوله (مستحاضة) نصب على الحال المقدرة، لأنها لم تكن مستحاضة وقت ابتداء البلوغ، فان الاستحاضة متحقق بعد العشرة، والبلوغ يثبت بأقل مدة الحيض كذا في «المعدن».

(٢٥) قوله (بارتفاع الحيض) بان لم يجعل العشرة كلها حيضاً، بل يجعل الحيض دونها، وهو ما وراء الثلاثة.

والوضيح: ان الثلاثة حيض البة، والسبعة الاخرى احتمل الحيض والاستحاضة. فلو حكمنا بان السبعة الاخرى استحاضة، كان حكمنا بارتفاع الحيض بلا دليل، لوجود الاحتمال والحيض لا يرفع إلا بدليل.

(٢٦) قوله (لقيام الدليل) الخ.. لأحاديث منها حديث ابي امامه رواه الطبراني في معجمه الأوسط والكبير والدارقطني عنه رفعه (أقل الحيض للجارية البكر والثيب ثلاثة أيام

وأكثر ما يكون عشرة أيام فإذا زاد فهي مستحاضة) فيه عبدُ الملك مجهول، والعلاء بن كثير ضعيف الحديث، ومكحول لم يسمع أبا امامه والعلاء ضعفه ابن المديني ، وقال البخاري هو منكر الحديث، وقال احمد وغيره ليس بشيء.

قلنا: الجهالة والانقطاع غير جرح عندنا، والضعف ينجر بما روی من الطرق ترکاتها لمخافة التطويل والاطناب.

(٢٧) قوله (مسألة المفقود) فان قلت بناء هذه المسألة على ان استصحاب الحال حجة دافعة لا ملزمة، ولو جعل هذه المسألة دليلا عليه كما افاده المصنف رح كان دوراً.

قلت: ان «استصحاب الحال» دليل على هذه المسألة، وأما كون هذه المسألة دليلاً على ان استصحاب الحال لحجية دافعة لا ملزمة فغير مسلم بل هذه المسألة جعلت دليلاً على أن المذهب لا أصحابنا في استصحاب الحال هو ما ذكرنا من انه حجة دافعة لا ملزمة كذا في الشرح.

(٢٧) قوله (مسألة المفقود) ومبتدأ قدم خبره من قوله من الدليل، والمضاف ممحوظ أي من الدليل على كذا جواب مسألة المفقود.

## بحث

### ان العنبر لا خمس فيه عند أبي حنيفة

فان قيل: قد روي عن أبي حنيفة رح أنه قال لا **خُمْسَ**<sup>(١)</sup> في العنبر لأن الاثر لم يرد به وهو التمسك بعدم الدليل.

قلنا: إنما ذكر ذلك في بيان عذره<sup>(٢)</sup> في انه لم يقل بالخمس في العنبر، ولهذا روي ان محمداً سأله عن الخمس في العنبر فقال: ما بال<sup>(٣)</sup> العنبر لا خمس فيه؟ قال: لانه كالسمك.

فقال: وما بال السمك لا خمس فيه؟

قال: لانه كالماء ولا خمس فيه.

والله تعالى أعلم بالصواب

تم أصول الشاشي مع عمدة الحواشى

(١) قوله (لا خمس في العنبر) قيل البحر اذا تلاطمت فيه الأمواج صار منها الزيد، ولا يزال يضرب الريح بعضها على بعض حتى يمكث ما صفا من الزيد فينعقد عنرا، ثم يتجمد فيقذفه الماء الى الساحل، ويذهب مالا ينعقد من الزيد جفاء، أي متلاشيا وباطلا واليه أشير في قوله تعالى ﴿وَمَا الزيد فَيَذَهِبُ جَفَاءً وَمَا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾.

(٢) قوله **﴿فِي بَيَانِ عَذْرَه﴾** لا في احتجاجه على من يدعي الخمس فيه، يعني مدة النقص: انما يلزم لذكر الامام ذلك على سبيل الاحتجاج وليس كذلك فاتى ذكره على وجه بيان العذر لنفسه في انه لم يقل الخمس في العنبر، يعني أن القياس ينفي وجوب الخمس في العنبر، ولم يرد أثر بخلاف القياس ليعمل به ويترك القياس فوجب العمل بالقياس وهو انه لم

يشرع الخمس إلا في الغنيمة، والعنبر ليس من الغنائم لأن الغنيمة ما تؤخذ من أيدي العدو باي杰اف الخيل والركاب، والعنبر مستخرج من البحر، والمستخرج من البحر لم يكن في أيدي العدو فقط لأن قهر الماء يمنع قهر غيره.

(٣) قوله (في بيان عذرها) وحاصله: إن كون الخمس فيه مما يخالف القياس، لأنه ليس من الغنائم، لأنه لم يرد عليه يد الإسلام قهراً، فإن يد التسلط إنما ترد على البر الأعظم وما يحويه من البحار، لا على البحر الأعظم وما فيه، وهذا مأخذ من قوله تعالى **«ما أفاء الله على رسوله مما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط»** الآية.

والبحر: مما لم يوجف عليه ركاب الإسلام وخيله، ولما لم يرد النص على خلاف هذا القياس لم يترك، وبهذا يظهر أنَّ هذه الحجج القاصرة تُوَلَّ بالآخر إلى الكاملة وهي العمل بالقياس وهي الملزمة فانقلع الایراد عن أصله كذا قال السنبلري رح.

(٤) قوله (ما بال العنبر) الخ.. أي ما حاله وأي وجه في عدم الخمس فيه.  
فأجابه: بالقياس على السمك، (والجامع) الاخذ من البحر، لكن لما اشتبه أصل القياس في وجود الحكم فيه، ولذا سأله عنه فكشف النقاب عن وجه الحقيقة بأنَّ أمثلتها لها حكم الماء في عدم الایجاد عليه بالخيول اذ لم يرد قهر مخلوق على البحر المحيط. ثم هذا لا خمس في اللؤلؤ لأنَّه ماء مطر الربيع يقع في الصدف، والصدف حيوان يخلق فيه اللؤلؤ، ولا شيء في الماء ولا فيما يوجد من الحيوان، كظبي المسك والله تعالى أعلم وعلمه أتم وأحكم -

تم عمدة الحواشي على أصول الشاشي للمولوي محمد فيض الحسن أصلح الله حاله في السر والعلن.

ضبط النص وصححه الرجحي  
عفو مولاه : الشيخ خليل الميس  
مدير أزهر لبنان